



جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي
الموضوع:

أثر السياسة النقدية والمالية
على النمو الاقتصادي

تحت إشراف: أ. د. عمار عماري

من إعداد الطالبة: حسية مداني

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	بجامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. علال بورحلة
مشرفاً	بجامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمار عماري
ممتحنا	بجامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد بن بوزيان
ممتحنا	بجامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. جمال عبد الناصر بوثلجة
ممتحنا	بجامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد بن سعيد
ممتحنا	بجامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر	د. زواوي لعوج

السنة الجامعية 2016 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

“وعلمك ما لم تكن تعلم
وكان فضل الله عليك
عظيماً”

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكرا يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة رسله ومن والاه واتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله. يسعدني في المقام الأول أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى المشرف الأستاذ الدكتور/ عمار عماري لما بذله من جهد خلال إشرافه، وتوجيهاته ونصائحه القيّمة. كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضّلهم بقبول مناقشة هذا البحث وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدم بأسمى معاني الشكر وأجل معاني التقدير للدكتور مختار بن عابد، والأستاذة عباسية رشاش و الدكتور عبد الجليل جميل. وأشكر كل من ساعدني في إعداد هذا العمل، سواء بقليل أو بكثير، من قريب أو من بعيد... شكرا

حسنية مداني

الملخص:

تمثل السياستين النقدية والمالية أهم وسيلتين في يد صانعي السياسات الاقتصادية الكلية للتأثير على اتجاه النشاط الاقتصادي لأية دولة. و الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2015، بالاعتماد على أداة حديثة متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية و المالية أثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير، وبمقارنة أيهما أكثر تأثير نجد أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية، ويمكن لهذا الأثر أن يصبح أكثر فعالية على النمو الاقتصادي بمحاربة الفساد في القطاع العام، مما يساعد على ترشيد الإنفاق و تخصيص الموارد بشكل أمثل. أما فيما يخص السياسة النقدية من الضروري على الجزائر تطبيق إصلاحات خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي. و أثبت إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) أن السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة أو مقيدة بالسياسة المالية بالنظر للخصوصية الربعية للاقتصاد الجزائري، ما يستدعي الإسراع بتبني إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، دون إغفال أهمية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية الذي يزيد من فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

Monetary and fiscal policies are two main tools at the disposal of policy makers who seek to influence the level of economic activities in any country. The aim of this study is to examine the impact of monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria, for the period 1980-2015 using the new econometric techniques of times series within an autoregressive distributed lag (ARDL). The results obtained indicate the existence of positive non significant long and short run relationship of monetary and fiscal policy with economic growth, result also indicates that fiscal policy is more effective than monetary policy in Algeria, the role of fiscal policy can be more effective for enhancing economic growth by fighting corruption in the public sector, which helps to rationalize spending and optimal allocation of resources. About monetary policy, it is necessary for Algeria to implement reforms leading to the independence of the Central Bank. The Toda and Yamamoto developed long run granger causality test proves that monetary policy is combined or restricted by fiscal policy, because of the rentier characteristics of Algerian economy. This fact, requires accelerating the adoption of structural reforms to boost economic growth, without forgetting the importance of coordination between the monetary and fiscal policies, which increases the effectiveness of economic policy in achieving macroeconomic equilibrium.

Key words: Monetary policy, Fiscal policy, Economic growth, Algerian Economy.

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
	الآية القرآنية
	الإهداء
	التشكر
	الملخص باللغة العربية و الانجليزية
VII	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال و الجداول
VII	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
66-2	الفصل الأول: الإطار النظري للسياستين النقدية و المالية كأهم وسائل السياسة الاقتصادية
2	تمهيد
2	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
3	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.
4	الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية.
4	الفرع الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية الكلية.
5	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
6	الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.
6	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.
8	الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
12	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.
12	الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.
18	الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية.

21	الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للرقابة المباشرة
22	المطلب الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
23	الفرع الأول: قناة سعر الفائدة
24	الفرع الثاني: قناة سعر الصرف
27	الفرع الثالث: قناة الائتمان
30	الفرع الرابع: آلية التوقعات
31	المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية، أهدافها وأدواتها
31	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
32	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية
33	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية
34	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
35	الفرع الأول: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد
36	الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
36	الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني
37	الفرع الرابع: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
37	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
38	الفرع الأول: السياسة الإنفاقية
44	الفرع الثاني: السياسة الضريبية
51	المطلب الرابع: مسار السياسة المالية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة
52	الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة
52	الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول النامية
54	المبحث الثالث: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية.
55	المطلب الأول: تطور مسألة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي
55	الفرع الأول: غياب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

56	الفرع الثاني: الدعوة لاستقلالية السياسة النقدية عن السلطة التنفيذية.
57	الفرع الثالث: بروز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
57	المطلب الثاني: التأثير المتبادل للسياستين النقدية والمالية
57	الفرع الأول: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية
58	الفرع الثاني: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية
58	الفرع الثالث: مقارنة بين السياستين النقدية والمالية.
59	الفرع الرابع: نقاط التقاء السياسة النقدية والسياسة المالية
60	الفرع الخامس: الأسباب الداعية لأهمية التنسيق بين السياستين
61	المطلب الثالث: الترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.
61	الفرع الأول: الترتيبات المتعلقة بالمؤسسات (البنك المركزي و الخزينة العمومية)
64	الفرع الثاني: الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
66	الخلاصة
116-68	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي
68	تمهيد
68	المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
69	المطلب الأول: تعريف، قياس النمو الاقتصادي
69	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
70	الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي
73	المطلب الثاني: شروط و محددات تحقيق النمو الاقتصادي
73	الفرع الأول: شروط تحقيق النمو الاقتصادي
74	الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي
76	المطلب الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية
76	الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

78	الفرع الثاني: قياس التنمية الاقتصادية
78	الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية
79	الفرع الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
81	المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي
81	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.
82	الفرع الأول: نظرية آدم سميث
82	الفرع الثاني : نظرية ديفيد ريكاردو
83	الفرع الثالث: نظرية مالتوس
84	الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس
87	الفرع الخامس: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي
88	المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية.
88	الفرع الأول: نموذج هارود-دومار
89	الفرع الثاني : تحليل هارود للنمو الاقتصادي
91	الفرع الثالث: تحليل دومار
92	الفرع الرابع: نقد نموذج هارود-دومار
93	المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي
93	الفرع الأول: أهم أفكار نظرية النمو النيوكلاسيكية
94	الفرع الثاني: نموذج روبرت سولو
99	الفرع الثالث: نموذج جوهان ميد (J.E Meade)
102	المطلب الرابع: النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي.
103	الفرع الأول: نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية
107	الفرع الثاني: نماذج النمو من الداخل الخطية.
109	الفرع الثالث: نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة (غير التامة).
113	الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة إلى نظريات النمو الجديدة

115	الخلاصة
163-118	الفصل الثالث: تحليل أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - مدخل نظري-
118	تمهيد
119	المبحث الأول: تحليل آثار السياستين النقدية والمالية حسب التحليل الكلاسيكي
120	المطلب الأول: أسس التحليل الكلاسيكي
120	الفرع الأول: تماشي الاقتصاد الوطني وفكرة اقتصاد السوق
120	الفرع الثاني: قانون المنافذ
120	الفرع الثالث: حيادية النقود
121	المطلب الثاني: منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي
121	الفرع الأول: قانون والراس
122	الفرع الثاني: الازدواجية الكلاسيكية حقيقي-نقدي
122	المطلب الثالث: تحليل الأسواق
122	الفرع الأول: تحليل سوق العمل
125	الفرع الثاني: تحليل سوق رؤوس الأموال
126	الفرع الثالث: تحليل سوق النقود
128	المطلب الرابع: أثر السياستين النقدية والمالية حسب التحليل الكلاسيكي
128	الفرع الأول: آثار السياسة النقدية حسب التحليل الكلاسيكي.
129	الفرع الثاني: آثار السياسة المالية حسب التحليل الكلاسيكي
130	المبحث الثاني : تحليل آثار السياسة النقدية و المالية في التحليل الكينزي
131	المطلب الأول: فرضيات تحليل كينز و الانتقادات الموجهة من قبله للتحليل الكلاسيكي
131	الفرع الأول: الانتقادات الموجهة من كينز للتحليل الكلاسيكي.
133	الفرع الثاني: النقود في التحليل الكينزي
135	الفرع الثالث: سوق السلع و الخدمات في التحليل الكينزي
137	المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في النموذج الكينزي

139	الفرع الأول: آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد حسب وجهة النظر الكينزية
141	الفرع الثاني: قيود على السياسة النقدية من وجهة النظر الكينزية
142	المطلب الثالث: أثر السياسة المالية في التحليل الكينزي
142	الفرع الأول: ضرورة إرفاق السياسة المالية بالسياسة النقدية لتحفيز الطلب الكلي
142	الفرع الثاني: آلية تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي حسب كينز
147	الفرع الثالث: عوامل محدودية النظرية الكينزية في حل مشاكل الدول النامية
148	المبحث الثالث: آثار السياسة النقدية و المالية لدى المداس الحديثة
148	المطلب الأول : آثار السياسة النقدية و المالية من خلال الطرح النقدي
148	الفرع الأول: أسس المدرسة النقدية
153	الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية وفق المنظور النقدي
155	الفرع الثالث: أثر السياسة المالية في التحليل النقدي
155	المطلب الثاني: آثار السياسة النقدية و المالية من خلال طرح المدرسة النيوكلاسيكية
157	المطلب الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية حسب المدرسة الكينزية الجديدة.
158	الفرع الأول: الأجور التعاقدية و كفاءة السياسة النقدية في الطرح الكينزي الجديد
159	الفرع الثاني: نموذج IS – MP .
163	الخلاصة
220-165	الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي ضمن نماذج التوازن الاقتصادي الكلي
165	تمهيد
165	المبحث الأول: أثر السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج IS – LM
165	المطلب الأول: التوازن في السوق السلعية و السوق النقدية
165	الفرع الأول: اشتقاق منحنى IS (توازن السوق السلعي)
168	الفرع الثاني: اشتقاق منحنى LM (توازن السوق النقدي)
171	الفرع الثالث: التوازن الآني للسوقين مع IS – LM

173	المطلب الثاني: آثار السياسة النقدية في ظل نموذج IS – LM
173	الفرع الأول: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نموذج IS – LM
174	الفرع الثاني: السياسة النقدية والوضع الكينزية
175	الفرع الثالث: السياسة النقدية والوضع الكلاسيكية
175	المطلب الثالث: آثار السياسة المالية في ظل نموذج IS – LM
175	الفرع الأول: آلية تأثير السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج IS – LM
178	الفرع الثاني: السياسة المالية والحالة الكينزية
178	الفرع الثالث: السياسة المالية والحالة الكلاسيكية
180	الفرع الرابع: المزج بين السياستين النقدية و المالية
181	المبحث الثاني: آثار السياستين النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS – LM – BP Mundell-Fleming Model
181	المطلب الأول: ماهية نموذج Mundell-Fleming
182	الفرع الأول: نموذج IS – LM – BP
184	الفرع الثاني: عرض النموذج
186	الفرع الثالث: تحديد التوازن الداخلي والخارجي معا
191	المطلب الثاني: أثر السياستين النقدية والمالية في إطار Mundell-Fleming Model
191	الفرع الأول: نموذج IS – LM – BP في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال
197	الفرع الثاني: نموذج IS – LM – BP في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال
206	المبحث الثالث: آثار السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج العرض الكلّي-الطلب الكلّي DA – OA
206	المطلب الأول: تحديد العرض الكلّي في اقتصاد مفتوح
206	الفرع الأول: تحديد الأسعار
207	الفرع الثاني: تحديد الأجور
208	الفرع الثالث: دالة العرض الكلّي
210	المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلّي في ظل أسعار الصرف المرنة

211	الفرع الأول: تحديد فعالية السياسات النقدية والمالية في حالة الربط الكامل ($\mu = 1$)
215	الفرع الثاني: تحديد أثر السياستين النقدية والمالية في ظل غياب الربط ($\mu = 0$)
216	المطلب الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية في نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي وفي ظل أسعار الصرف الثابتة
217	الفرع الأول: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف الثابتة
218	الفرع الثاني: تحديد فعالية السياسة المالية
219	الخلاصة
299-222	الفصل الخامس: نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر
222	تمهيد
222	المبحث الأول: مكانة السياسة النقدية قبل و بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90.
223	المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال
223	الفرع الأول: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965).
224	الفرع الثاني: مرحلة التأميم (1966-1969)
225	الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الأولى
228	الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية الثانية
232	المطلب الثاني: تطور الجانب النقدي في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90.
232	الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية
234	الفرع الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.
235	الفرع الثالث: طبيعة السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90.
236	الفرع الرابع: تطور الكتلة النقدية مقارنة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962 - 1989
237	المطلب الثالث: قانون النقد و القرض 10/90 و أهم التعديلات التي طرأت عليه.
238	الفرع الأول: أهداف و أسس قانون النقد و القرض.
240	الفرع الثاني: الهياكل و التنظيمات الجديدة التي استحدثها قانون النقد و القرض
242	الفرع الثالث: أهم التعديلات التي طرأت على قانون و القرض 11/90.

244	المطلب الرابع: واقع السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض
245	الفرع الأول: إصلاح السياسة النقدية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية
246	الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة 1990-2015
250	الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2015
252	المطلب الخامس: طبيعة السياسة النقدية من حيث الأهداف و الأدوات بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90.
252	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
252	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
261	المبحث الثاني: تطور الوضع الميزاني و السياسة المالية في الجزائر.
261	المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد المخطط
262	الفرع الأول: تطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد المخطط
263	الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام خلال فترة الاقتصاد المخطط
265	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة التوجه نحو اقتصاد السوق
266	الفرع الأول: تطور السياسة الضريبية خلال الفترة 1990-2015
269	الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1990-2015
272	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة للدولة
273	الفرع الأول: تطور العجز الموازي.
275	الفرع الثاني: ماهية صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الميزانية العامة.
277	الفرع الثالث: أسباب تراكم العجز الموازي في الجزائر.
280	المبحث الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
280	المطلب الأول: النمو الاقتصادي خلال فترة التخطيط (1965-1989)
283	المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999)
288	المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015.

285	الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015
290	الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفترة 2000-2015.
293	الفرع الثالث: تطور أهم المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي للفترة 2000-2015.
299	الخلاصة
301-354	الفصل السادس: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015).
301	تمهيد
302	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة
302	المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية
309	المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الاقتصاد الجزائري
311	المطلب الثالث: ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
312	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي
312	المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي و المتغيرات المعتمدة في الدراسة
313	الفرع الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي
314	الفرع الثاني: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة
315	المطلب الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).
315	الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية وجذر الوحدة
318	الفرع الثاني: أدبيات التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ
321	الفرع الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
325	الفرع الرابع: الخطوات اللازمة وفق المنهجية القياسية بواسطة نموذج (ARDL).
325	المطلب الثالث: قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2015) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

326	الفرع الأول: المنهجية القياسية و النتائج
333	الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج
336	الفرع الثالث: اختبار إستقرار النموذج.
340	الفرع الرابع: إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)
344	المبحث الثالث: سبل تفعيل السياسة النقدية و المالية لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر
344	المطلب الأول: تحديات السياسة النقدية وسبل مواجهتها في الجزائر
347	المطلب الثاني: تحديات السياسة المالية وسبل مواجهتها في الجزائر
348	المطلب الثالث: العوامل الأخرى المساهمة في ضعف و هشاشة النمو الاقتصادي في الجزائر
351	الخلاصة
355	الخاتمة
361	التوصيات و الاقتراحات
365	قائمة المراجع
388	الملاحق

1- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	المربع السحري لكالدور	10
(2-1)	التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي	40
(3-1)	الحصيلة الضريبية المثلى	51
(1-2)	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب فكر (Malthus)	84
(2-2)	الفكر الاقتصادي الكلاسيك والنظام الرأسمالي في الأجل الطويل	86
(3-2)	النمو عند سولو	96
(4-2)	صدمة الاستثمار على كل من Y و K	98
(5-2)	صدمة النمو السكاني على y و K	98
(6-2)	محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي	112
(1-3)	التوازن في سوق العمل	124
(2-3)	التوازن في سوق رؤوس الأموال	125
(3-3)	التوازن النقدي عند الكلاسيك	127
(4-3)	الطابع الحيادي للنقود عند الفكر الكلاسيكي	128
(5-3)	التحليل الكينزي لدور النقود	137
(6-3)	اختلال التوازن النقدي ودور معدل الفائدة في التأثير على النشاط الاقتصادي	139
(7-3)	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي	145
(8-3)	أثر السياسة المالية في التحليل الكينزي	146
(9-3)	التوازن في السوق النقدية حسب النظرية النقدية	152
(10-3)	السياسة النقدية التوسعية قصيرة المدى لدى الطرح النيوكلاسيكي	156
(11-3)	الأجور التعاقدية و كفاءة السياسة النقدية للمدى القصير للطرح الكينزي الجديد	158
(12-3)	نموذج $IS - MP$	160

161	نموذج $IS - MP$ السياسة المالية نسبية الفعالية	(13-3)
161	نموذج $IS - MP$ والسياسة المالية عديمة الفعالية	(14-3)
166	إشتقاق منحنى IS	(1-4)
169	إشتقاق منحنى LM	(2-4)
171	تمثيل التوازن الآني للسوقين $IS - LM$	(3-4)
174	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$	(4-4)
174	أثر السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة	(5-4)
175	السياسة النقدية والوضع الكلاسيكية	(6-4)
176	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$	(7-4)
178	السياسة المالية والوضع الكينزية	(8-4)
179	الحالة الكلاسيكية وأثر المزاخمة الكلي	(9-4)
180	المزج بين السياسة النقدية و المالية في ظل نموذج $IS - LM$	(10-4)
184	منحنى Bp وتوازن ميزان المدفوعات	(11-4)
191	النمذجة البيانية للتوازن الاقتصادي الكلي	(12-4)
192	التوازن الكلي في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال وفي إطار نظام سعر الصرف الثابت	(13-4)
193	أثر التوسع النقدي في إطار نظام سعر صرف ثابت وحركة تامة لرؤوس الأموال	(14-4)
194	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت.	(15-4)
195	التوازن العام في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال وفي ظل نظام سعر الصرف المرن	(16-4)
196	أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال.	(17-4)
197	أثر التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس	(18-4)

	الأموال	
198	الأشكال الممكنة والبديلة لـ Bp حسب درجة حركية رؤوس الأموال	(19-4)
199	السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركية غير تامة لرؤوس الأموال.	(20-4)
200	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال	(21-4)
201	أثر التخفيض في العملة في ظل حركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت	(22-4)
203	آثار التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن ووضعية مختلفة لمنحنى Bp	(23-4)
204	أثر السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال	(24-4)
205	آثار الزيادة في الدخل العالمي في ظل صرف مرن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال	(25-4)
212	السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن وفرضية الربط الكامل	(26-4)
214	تحديد أثر السياسة المالية في ظل الربط الكامل ($\mu = 1$) ضمن نموذج $OA - DA$ وأسعار الصرف المرنة	(27-4)
216	أثر السياسة المالية ضمن نموذج $OA - DA$ وأسعار الصرف المرن في ظل غياب الربط	(30-4)
219	أثر السياسة المالية في ظل نموذج $OA - DA$ ونظام الصرف الثابت	(31-4)
337	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود للنموذج (1)	(1-6)
338	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للنموذج (1)	(2-6)
338	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود للنموذج (2)	(3-6)
339	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للنموذج (2)	(4-6)
339	نتائج اختبار معامل تايل للنموذج (1)	(5-6)
340	نتائج اختبار معامل تايل للنموذج (2)	(6-6)

2- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أساليب تصنيف الضرائب بتعدد مقاييس التصنيف	46
(1-2)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	79
(1-5)	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2001	254
(2-5)	تطور معدلات إعادة الخصم من 1963 إلى 2015.	256
(3-5)	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2001-2011)	260
(4-5)	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990	264
(5-5)	العجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015).	274
(6-5)	الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2007-2015.	277
(7-5)	مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2008/2014.	278
(8-5)	المخصصات المالية لكل قطاع في الجزائر خلال الفترة 1967-1989.	281
(9-5)	تطور معدل النمو الاقتصادي معدل نمو الناتج الفردي خلال الفترة 1962-1989.	282
(10-5)	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل الدخل الفردي خلال الفترة (1990-1999)	284
(11-5)	معدلات النمو في قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 1995-2000	285
(12-5)	معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات (1995-2000)	285
(13-5)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1995-2000	286
(14-5)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1992-2000	286
(15-5)	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الناتج الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).	288

290	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة % خلال الفترة 2001-2014.	(16-5)
294	أهم المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)	(17-5)
296	تطور حجم الواردات خلال الفترة 2002-2015	(18-5)
296	تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات من المحروقات في الجزائر	(19-5)
329	نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال ADF.	(1-6)
330	نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1, q_2) لكلا النموذجين (1) و (2).	(2-6)
331	إختبار منهج الحدود بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج (1) و (2)	(3-6)
333	تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (1)	(4-6)
334	تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل للنموذج رقم (2)	(5-6)
335	تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1)	(6-6)
335	تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل للنموذج (2)	(7-6)
341	إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (1)	(8-6)
342	إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (2)	(9-6)

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	التدابير المعتمدة فيما يخص السياسة النقدية و إصلاح النظام المالي و البنكي ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1995-1998	389
(2)	التدابير المعتمدة فيما يخص المالية العامة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1995-1998	389
(3)	تطور الكتلة النقدية 1962-1990	390
(4)	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر 1962-1990.	391
(5)	تطور الكتلة النقدية مقارنة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962 – 1989	392
(6)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015	393
(7)	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015	394
(8)	تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015	395
(9)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1963-1969	396
(10)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1970-1991)	397
(11)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1963-1987	398
(12)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر 1992-1999	399
(13)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015.	400
(14)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1988-1999.	401
(15)	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 – 2015.	402
(16)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015.	403
(17)	بيانات متغيرات الدراسة القياسية بالقيم الرقمية و بالقيم اللوغاريتمية	404
(18)	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPIBR عند المستوى باستخدام test Augmented Dickey-Fuller	405
(19)	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPIBR عند الفرق الأول باستخدام test Augmented Dickey-Fuller	406

407	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند المستوى باستخدام Augmented test Dickey-Fuller	(20)
408	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند الفرق الأول باستخدام test Augmented Dickey-Fuller	(21)
409	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند المستوى باستخدام Augmented test Dickey-Fuller	(22)
410	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LREP عند المستوى باستخدام Augmented test Dickey-Fuller	(23)
411	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LREP عند الفرق الأول باستخدام test Augmented Dickey-Fuller	(24)
412	اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج (1)	(25)
412	اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج (2)	(26)
413	نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (1)	(27)
413	نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (1)	(28)
414	نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (2)	(29)
414	نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (2)	(30)
415	اختبار الحدود للنموذج (1)	(31)
415	اختبار الحدود للنموذج (2)	(32)
416	تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج (1)	(33)
416	تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج (2)	(34)
417	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1)	(35)
418	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج (2)	(36)
419	اختبار سببية Toda and yamamoto بالنسبة للمدى الطويل للنموذج (1)	(37)
419	اختبار سببية Toda and yamamoto بالنسبة للمدى الطويل للنموذج (2)	(38)

المقدمة

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة من الزمن، ورغم تَقَاوُت الاهتمام به بين فترة و أخرى، إلا أنه ظلَّ محورَ بَحْث النظريات الاقتصادية، حيث يمثل الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي أو حصة الفرد منه، وباعتباره السبيل لتجَنُّب تبعات ونتائج التخلف الاقتصادي على الفرد وعلى المجتمع ككل، نجد كل الدول تعمل جاهدة من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لبلوغ هذا الهدف، وتمثل السياستين النقدية والمالية المحاور الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية بوصفهما أدوات فعالة لتحقيق مجمل الأهداف الاقتصادية الكلية، وتؤثران في اتجاه النشاط الاقتصادي من خلال أدواتهما المتنوعة.

بالرجوع للأدبيات الاقتصادية نجد قِدَمَ الجدل القائم بين المدارس الاقتصادية حول أهمية السياسة النقدية أو المالية وأيهما أكثر فعالية وتأثيراً على النشاط الاقتصادي، حيث احتلت السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية العامة لعقود مضت، فقد اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي في ظل افتراضاتها المتمثلة أساساً في التوظيف الكامل وحيادية النقود وكذا ثبات سرعة دورانه، لتشهد هذه السياسة تراجعاً لفترة من الزمن خاصة مع الأزمة الاقتصادية العظمى لسنة 1929، وظهر النظرية الكينزية التي تقرّ بفعالية أقوى للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، والتي لا تقل أهمية عن السياسة النقدية هذه الأخيرة حسب كينز يكون تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم الإنتاج والدخل الوطني حيث تكون السياسة النقدية في هذه الحالة مصاحبة فقط للسياسة المالية للتخفيف من حدة التقلّبات الاقتصادية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها مرة أخرى في منتصف القرن العشرين على يد زعيم المدرسة النقدية "ميلتون فريدمان"، كما ظهر تيار آخر يدعو إلى ضرورة التنسيق بين السياستين لبلوغ الأهداف المنشودة.

يقصد بالسياسة النقدية الآلية أو الطريقة التي تتبعها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي للموازنة بين تطورات الكتلة النقدية بشكل يتماشى واحتياجات النشاط الاقتصادي، بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، فلو أخذنا مثال عن أداة إعادة الخصم لغرض زيادة الدخل (النمو الاقتصادي)، فهنا نجد البنك المركزي بصدد إتباع سياسة نقدية توسعية، فيخفّض من معدل إعادة الخصم، ما يحفّز البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من أصول على شكل أوراق تجارية، فتزداد السيولة لدى هذه البنوك، ما يزيد من إمكانية خلقها للقروض البنكية وارتفاع حجم الودائع ما يؤدي لزيادة عرض النقود (وسائل الدفع في الاقتصاد)

وبذلك زيادة الاستثمار ومنه الطلب الكلي (الإنتاج الكلي)، وبالموازاة مع ذلك تتأثر كل من الأسعار بالارتفاع والبطالة بالانخفاض، لذلك فإن التحدي الذي تواجهه السلطة النقدية هو الحفاظ على استقرار للمستوى العام للأسعار والسعي وراء تحقيق نمو اقتصادي، وهذا ليس بالأمر السهل المنال، فمن جهة نجد البحث عن مستويات منخفضة للتضخم، ومن جهة أخرى نجد هدف نمو اقتصادي مرتفع وهذه المعادلة تمثل أحد أكثر مجالات اهتمام الاقتصاد الكلي.

أما السياسة المالية لأية دولة فتتمثل في البرنامج الذي تستخدم فيه الدولة الإيرادات العامة لتمويل البرامج الإنفاقية قصد إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة، فالسياسة المالية في إطار سعيها لرفع مستويات النمو الاقتصادي تعمل ضمن سياسة مالية توسعية، بخفض الإيرادات المالية في الاقتصاد أو برفع النفقات العمومية أو الإجراءين معا، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر على الطلب الكلي في الاقتصاد باعتباره مكونا من مكوناته، وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، ومنه على النمو الاقتصادي، والجدير بالذكر أن العلاقة بين النفقات والنمو الاقتصادي محل اختلاف في أيهما السبب وأيهما النتيجة، كما أن الإيرادات الحكومية تؤثر في الاقتصاد إما عن طريق تخفيضها ما يزيد من مداخيل الأفراد، ما يتيح لهم دخل أكبر يمكن التصرف فيه، وزيادة إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب الكلي بالشكل الذي يرفع من الناتج المحلي الإجمالي، أو عن طريق تأثير الضرائب على أسعار الخدمات وعوامل الإنتاج، ما يؤثر على نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية، لبلوغ هدف النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ظل استقرار في المستوى العام للأسعار وزيادة للتشغيل.

بالنظر إلى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والإنفاقية، وتؤثر السياسة النقدية على النمو من خلال عرض النقد وسعر الفائدة، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يعدّ أحد المجالات التي على السلطات المالية والنقدية أن تنسّق فيما بينهما لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، وأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التعارض بينهما. وقد اقترح الاقتصاديون في هذا الصدد ثلاثة بدائل أساسية لعملية التنسيق فإذا كانت الغاية هي تحفيز ودفع الاقتصاد، فإنه يجب إتباع سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية مرنة (غير تقييدية)، أما في حالة كون الاقتصاد في حالة تضخم فإنه من الواجب إتباع سياسة مالية متساهلة (مرنة) وسياسة نقدية صارمة (تقييدية)، ويمكن أيضا إتباع

ثنائية سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية تقييدية أو سياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية توسعية، لكن تبقى نتائج هذين البديلين الأخيرين متواضعة حسب الدراسات¹.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النفطية، ارتبطت سياساتها الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية بصفة كبيرة بوضعية أسعار النفط في السوق العالمية، حيث أنه خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات ساهم تراكم الفوائض المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط في انتهاج سياسة إنفاق توسعي، تجسدت في مستويات مرتفعة من النفقات العامة، ومع أول صدمة نفطية عكسية سنة 1986، والتي نجم عنها تراجع للإيرادات البترولية، أُدخل الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة تطلّبت تدخلاً مشروطاً من قبل المؤسسات المالية الدولية، مسّت كل من الجانب النقدي والمالي وعدة جوانب أخرى للتقليل من حدة الآثار السلبية التي خلقتها أزمة 1986، ما تجسّد في سياسة نقدية صارمة متزامنة وسياسة مالية انكماشية، وتعتبر سنة 1990 منعرجاً هاماً وحاسماً في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي شهدت صدور قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990)، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي، ليعرف هذا القانون تعديلات نتيجة التغيرات التي مسّت المحيط الاقتصادي الجزائري وأهمها الأمر رقم 01-01 والأمر 03-11 والأمر 10-04، وانطلاقاً من سنة 1999 وعودة التحسّن التدريجي لأسعار النفط في السوق العالمية، فتميزت السياسة الاقتصادية (النقدية والمالية) بالحذر خلال الفترة الممتدة (1999-2001) لتقوم الحكومة بعدها بإتباع سياسة إنفاق توسعية مرة أخرى من خلال إقرار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، وبرنامج تكميلي (2010-2014)، كما أن أثر ارتفاع أسعار النفط يمس بالدرجة الأولى الإيرادات العامة للدولة كون الجباية البترولية تساهم بحوالي 75% من الإيرادات العامة للدولة خلال طول فترة الدراسة.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2015) والتي شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل تزامناً والظروف المحلية والدولية.

¹ Shahid Ali, Somia Irwn, Asghar Ali, **fiscal stance or monetary policy is effective of economic growth in case of south Asia countries** the Pakistan development Review 47,4 part (winter 2008) . p. 792.

إشكالية الدراسة:

تعد كل من السياستين النقدية والمالية من أهم الوسائل التي بحوزة الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الممكنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث لا يوجد اتفاق حول أي من السياستين النقدية أو المالية أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي وهذا الاختلاف ناجم أساساً من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، فنجد في بعض الدول تعدد السياسة المالية الأكثر تأثيراً، بينما في البعض الآخر تعتبر السياسة النقدية ذات تأثير أكبر من السياسة المالية، فيما يؤكد البعض استخدام مزيج من السياستين للوصول إلى أفضل تأثير على هدف النمو الاقتصادي.

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في:

ما هو أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبغية الإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية والمالية، وما هي سبل التنسيق بينهما؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وما هي أهم مصادره ومحدداته؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- ما هو أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حسب الطرح النظري للمدارس الاقتصادية؟
- ما هي أهم المحطات التي شهدتها السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر؟
- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، وما هي السمات المميزة له؟
- ما مدى تأثر النمو الاقتصادي بالسياسة النقدية والمالية في الجزائر المتبعين خلال الفترة (1980-2015)؟

2015؟

- ما هي سبل تفعيل السياستين النقدية والمالية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- للسياسة النقدية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- للسياسة المالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر السياسة النقدية؛
- السياسة النقدية في الجزائر تابعة للسياسة المالية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالسياسات الاقتصادية، وذلك بتقييم وتقدير مدى فعالية تطبيق هذه السياسات على النمو الاقتصادي، ونُخص بالدراسة كل من السياسة النقدية والمالية واللذان تساهمان بشكل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية أو المتقدمة منها على حد سواء، حيث نجد اهتمام الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأهمية النسبية لكلتا السياستين في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية ومنها هدف النمو، والموضوع محل الدراسة يسعى لتحديد دور وأهمية كل من السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وكذا محاولة الاستفادة من مختلف النظريات الاقتصادية في قياس أهمية السياسة النقدية والمالية بالاعتماد على نموذج ST louis كدراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2015)، باستعمال أداة جد حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحديد أي السياستين أكثر تأثير من الأخرى على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة القيام بتقييم أداء السياستين النقدية والمالية في الجزائر طوال فترة الدراسة وفي ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية، ومدى تأثير انعكاس أداء السياستين على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة مساعدة متّخذي القرار في تحديد أي السياستين النقدية أو المالية ذات أثر أكبر في تحقيق النمو المطلوب، ومن ثم وضع خطط مستقبلية تكون أكثر فعالية وكفاءة للوصول إلى أحسن النتائج وتقديم بعض التوصيات لعلها تكون علاجا يجعل من السياستين النقدية والمالية كآليات دفع للنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث، وتكملة للدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة السياسة النقدية والمالية وأثرهما على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر، للتعرف على مدى تحقق أثرهما النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، أما عن حدود الدراسة زمنياً، فقد حاولنا توسيع فترة الدراسة لتمتد على طول الفترة (1980-2015) بمعطيات سنوية لتعذر الحصول على معطيات فصلية، وتعتبر سنة 1980 السنة التي بدأت تظهر ملامح تغيير النظام الإيديولوجي والاقتصادي من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي تحكمه أسس ومبادئ السوق.

أسباب إختيار الموضوع:

تتلخص أهم أسباب إختيار هذا الموضوع في المبررات التالية:

- الرغبة في الإطّلاع على مضمون تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الإقتصادي الممثل للجانب الحقيقي للإقتصاد؛
- محاولة فهم إلى أي مدى أثّرت السياسة النقدية و المالية المعتمدتين في الجزائر على النمو الاقتصادي؛
- محاولة التوصل إلى نتيجة قياسية لأثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر نظراً لقلة الدراسات القياسية التي تخص موضوع السياسة النقدية و المالية في الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي من خلال وصف الجانب النظري لآلية عمل السياسة النقدية والمالية وأثر كل منهما على النمو الاقتصادي، و كذا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مسار السياسة النقدية والمالية و النمو الاقتصادي في الجزائر و عرض أهم التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، و اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا المعطيات والمعلومات الإحصائية لسلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة بداية من سنة 1980 إلى غاية سنة 2015، تم الحصول عليها من عدة مصادر وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر من خلال موقعه على الأنترنت ومن خلال الدوريات التي يصدرها، والمتمثلة في عرض الحسابات الاقتصادية خلال الفترة 1963-2011 بالإضافة إلى تقارير

بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية، كما اعتمدنا على التقارير التي تصدر من صندوق النقد الدولي وعلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

صعوبات البحث: عدم توفر المعطيات الاقتصادية الفصلية لمتغيرات الدراسة، وهذا ما إضطرنا إلى إستخدام معطيات سنوية.

هيكل البحث:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وستة فصول ففي **الفصل الأول** من خلال ثلاثة مباحث قمنا بدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية كأهم أدوات للسياسة الاقتصادية الكلية، حيث تناولنا في المبحث الأول السياسة النقدية (تعريفها، أهدافها وأدواتها وكذا قنوات إبلاغها)، ليخصّص المبحث الثاني لاستعراض السياسة المالية (تعريفها، أهدافها وأدواتها وكذا خصائصها في الدول النامية والمتقدمة)، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والآثار المتبادلة بينهما.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه لدراسة النمو الاقتصادي، من خلال ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول النمو الاقتصادي من حيث تعريفه، وكيفية قياسه، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى الفرق بين النمو والتنمية وكذا كيفية قياس التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها، وأخيرا في المبحث الثالث تم التعرض لنظريات النمو الاقتصادي بداية من النظرية الكلاسيكية، ثم الكينزية والنيوكلاسيكية، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي.

وعمدنا في **الفصل الثالث** إلى تحليل آثار السياستين النقدية والمالية من خلال مختلف أطروحات المدارس الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم استعراض تحليل آثار السياستين النقدية والمالية حسب الطرح الكلاسيكي، أما المبحث الثاني خصصناه لدراسة آثار السياستين النقدية والمالية حسب النظرية الكينزية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى وجهة نظر النظرية النقدية وكذا المدرسة النيوكلاسيكية والكينزية الجديدة لآثار السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي.

أما **الفصل الرابع** فتم تخصيصه لدراسة آثار السياسة النقدية والمالية حسب نماذج التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار ثابتة واقتصاد مغلق (IS-LM)، ثم حسب نموذج التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار ثابتة واقتصاد مفتوح (IS-LM-BP) و أخيرا في ظل اقتصاد مفتوح وأسعار مرنة (نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي)، حيث استعرضنا في المبحث الأول دراسة آثار السياسة النقدية والمالية في إطار نموذج (IS-LM)، أما

المبحث الثاني خصصناه لدراسة آثار السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج (IS-LM-BP)، وحاولنا في المبحث الثالث إظهار آثار السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي.

أما **الفصل الخامس** والذي كان بعنوان السياسة النقدية والمالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث خصصنا المبحث الأول لاستعراض السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 وبعده، أما المبحث الثاني والخاص بالسياسة المالية في الجزائر من خلال استعراض أداتي النفقات العامة والإيرادات العامة وتطورهما في الجزائر، تطرقنا في المبحث الثالث إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر وأهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة به.

واستعرض **الفصل السادس** قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث خصصنا المبحث الأول لاستعراض الدراسات السابقة للموضوع، سواء الدراسات الأجنبية أو الدراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري وكذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لعموميات حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واستخدمنا هذا الأخير لقياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ممثل للنمو الاقتصادي أما السياسة النقدية فتم تمثيلها بالعرض النقدي بمفهومها الواسع، وتم تمثيل السياسة المالية بمتغير الإنفاق العام في النموذج الأول والإيرادات العامة في النموذج الثاني، أما المبحث الثالث تم تخصيصه لاستعراض سبل تفعيل السياسة النقدية والمالية في الجزائر على ضوء التحديات التي تواجه كل منهما وتعيق آثارهما على النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب.

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياستين التّقدّية
والمالية كأهم وسائل السياسة الاقتصادية

تمهيد.

تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات و التي تعمل كل منها على متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الهامة، كالسياسة النقدية و المالية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف، و تحتل كل من السياسة النقدية و المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لثدرتهما على تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية، و التي يُعبر عنها بالمرئع السحري التي أشار إليها كالدور في مربعه السحري، و المتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، و من الملاحظ أن الجدال الفكري فيما يتعلق بفعالية السياسات الاقتصادية ليس حديثاً، و إنما يعود إلى النقاشات الدائرة بين أنصار هذه المدرسة أو تلك، خاصة بين أنصار المدرسة النقدية و أنصار المدرسة الكينزية.

انطلاقاً مما سبق فإن الدراسة تهدف من خلال هذا الفصل إلى تحليل الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية و موقع كل منهما من السياسة الاقتصادية، و معرفة مدى التنسيق بين السياستين للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تؤدي دوراً مهماً و فاعلاً في تنظيم عرض النقود و التحكم بالسيولة النقدية و الائتمان، و من خلال هذا الدور يمكن للسلطة النقدية مُثَلَّةً بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية أن يُنظَّم ضَخَّ النقود عبر شرايين الحياة الاقتصادية مثلما شَبَّهه الاقتصادي سامويلسن بالقلب الذي ينظَّم تدفق الدم في مختلف أجزاء الجسم¹، نظراً لأهمية البنوك المركزية و دورها في النشاط الاقتصادي، وعليه نتساءل عن ماهية السياسة النقدية التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع، بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. وما هي الأدوات التي تعتمد عليها في ذلك، مع ذكر قنوات إنتقال الأثر النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي.

¹ بول أ ساملسون و آخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص. 538.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تطوّر مفهوم السياسة النقدية بتعاقب الأفكار والنظريات الاقتصادية، ويُعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً حيث ظهر في القرن التاسع عشر، و تطوّر في القرن العشرين وبرز دورها بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية، و تُعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعاً لتدخلاتها، حيث تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الذي يوفر مناخاً ملائماً لممارسة النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

يُقصد بالسياسة النقدية الإجراءات اللازمة التي تُمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين¹. كما يُعرفها البعض بأنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية². و يُعرفها البعض الآخر على أنها جميع القرارات أو الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافاً نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي³. و تُعرف أيضاً على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في النمو الإقتصادي، القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وأخيراً المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار⁴.

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قِبل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي، والتي محورها التحكم في كمية النقود المتداولة وأسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة، تحسين وضع ميزان المدفوعات، التقليل من معدلات البطالة، والحفاظ على الاستقرار النقدي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 53.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص. 98.

³ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص. 373.

⁴ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2002، ص. 173.

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية.

تتجلى أهمية السياسة النقدية فيما يُمكن أن يحققه لُضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية، سواء ما تعلّق بوظائفها الفنيّة باعتبارها وسيلة للتبادل ومقياسا ومستودعا للقيمة، وهي ضرورية لسير النشاط الاقتصادي وتطوره، أو تعلّق الأمر بوظائفها الحركية التي تُؤثر في مسار النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدّلات نموه، بالمقارنة مع تغيرات كمية النقود المتداولة فيُترتّب عن هذا التغيير تأثير على المستوى العام للأسعار وتشجيع أو تحجيم قطاع الإنتاج حسب الظروف السائدة والتأثير في توزيع ثروة الأفراد عن طريق التغيير في قيمة النّقد¹. حيث يأخذ مسار انتقال تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية الإتجاه التّالي²:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية.

فالضعف الحاصل في الأسواق النقدية والمالية في الدّول النامية يجعل آثار كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية – بدائل النقود – ولكن تؤثر مباشرة في سوق الأصول الحقيقية وبذلك فإن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أكثر أهمية في الدول النّامية أكثر منه في الدّول المتقدّمة.

الفرع الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الإقتصادية الكلية.

تُعتبر السياسة النقدية جزءًا هامًا من السياسة الإقتصادية، وأهم هدف تسعى إليه هذه الأخيرة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظلّ النمو المتوازن، ومعنى هذا كله هو وجود ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي، وستتطرق للعلاقة بينهما فيما يلي:

1- كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الإقتصادي.

حسب التحليل النقدي الكلاسيكي فإن أي تغيير في كمية النقود يُحدث تأثيرا على المستوى العام للأسعار، في حين يُشير التحليل الكينزي إلى أن التغيير في كمية النقد لا يقتصر فقط على المستوى العام للأسعار إنما يتعدّى أيضا إلى مختلف مكونات الطلب الكلي، خاصة في حالة سيادة عدم التشغيل الكامل ويقتصر تأثير تغيير كمية النقد على الأسعار في حالة الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية³. ويعترف النّقْدَوِيّون بزعامة الإقتصادي ميلتون فريدمان

¹ صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 2002، ص. 18.

² المرجع نفسه، ص. 17.

³ J Adenotet J, M Albertini, **La Monnaie et les banques**, édition de seuil, paris, 1975, P. 143.

بتأثير السياسة النقدية على الحياة الاقتصادية سواءً في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وتعدد آليات التأثير هذه بحيث يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدَّفْع المتاحة ومستويات الإنتاج والأسعار¹.
بالتالي تمثل السياسة النقدية الأداة التي يمكن بواسطتها التأثير على الاقتصاد الوطني والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى حالة التوازن الاقتصادي.

2- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي

إن أية سياسة اقتصادية متبعة تسعى لتحقيق التوازن سواء على المستوى الداخلي والممثل في المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي مقبول، ومستوى غير تضخمي للأسعار، وعلى المستوى الخارجي الذي يظهر في المؤشرات التالية: توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف². والسياسة النقدية بتحكُّمها في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد تؤثر على استقرار مجموع هذه المؤشرات الاقتصادية. كما يمكن للسياسة النقدية أن تستخدم أسعار فائدة تفضيلية للقطاعات التي تريد دعمها ولا تراها سببا في حدوث التضخم، كما يمكن لها دعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية عن طريق التأثير على سعر الصرف.

3- علاقة السياسة النقدية بالدورات الاقتصادية

يؤكد الدليل العلمي على مدى مائة سنة من التاريخ النقدي على وجود علاقة قوية بين النكود والدورات الاقتصادية، حيث ينخفض النمو النقدي في فترات الإنكماش بينما يرتفع في فترات التوسع الاقتصادي³، فالعرض النقدي يؤدي دورا هاما في إحداث التغيرات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أي زيادة العرض النقدي عادة ما يصاحبها زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم زيادة مستوى العمالة. ويحدث العكس عندما ينخفض العرض النقدي حيث يقل مستوى الناتج ويزيد مستوى البطالة في المجتمع. وهذا دليل على أهمية السياسة النقدية في معالجة كل من حالي الكساد والتضخم عن طريق التحكُّم في تسيير الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تُساهم السياسة النقدية في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية، و التي يُعبر عنها بالمربع السحري و التي أشار إليها كالدور في نموذج، و المتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، ولتسهيل بلوغ هذه الأخيرة لا بد من ربط السياسة

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيرو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص. 158.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 104.

³ باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور و آخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص. 533.

النقدية بأهداف وسيطة تتعلق بمعدل الفائدة أو بكمية النقود، وكذلك يتم الرّبط بين هذه الأهداف وأدوات السياسة النقدية عن طريق أهداف تدعى أهداف أولية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

تمثّل الأهداف الأولية حلقة وصلٍ بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وهي عبارة عن متغيرات يتم التحكم فيها من طرف البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة¹، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات تسمى أولى هاتين المجموعتين بمجاميع الاحتياطي ويتضمّن كل من القاعدة النقدية، ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطيات غير المقترضة. أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد وتتضمن الاحتياطيات الحرة ومعدّل الأرصدة وأسعار الفائدة السائدة في سوق النقد². إن موضوع اختيار الهدف الأولي المفضّل يتوقف على مدى اتصافه بالتأثر والاستجابة السريعة لأدوات السيّاسة النقدية والاتجاه المرغوب للتأثير على الهدف الوسيط المستعمل.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

يُقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقّدية التي بضبطها وتنظيمها يتم بلوغ الأهداف النهائية³، ويمكن اعتبارها كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا للتغيرات في الأهداف النهائية⁴.

و تَسْتعمل السلطات النقدية هذه الأهداف لما لها من مزايا والتي نذكر منها ما يلي⁵:

- إمكانية التأثير عليها من قبل البنك المركزي، فبإمكان هذا الأخير التأثير على تقلّبات المجمعات النقدية وعلى سعر الفائدة وعلى سعر الصرف في حين أنها لا يمكنها التأثير مباشرة على الإنتاج والأسعار؛
- الإعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية المتّبعة من طرف البنك المركزي، ويسعى هذا الأخير من إعلانه عن أهدافه الوسيطة إلى منح الأعوان الاقتصاديين مرجعا لتركيز وتوجيه توقّعاتهم، بحيث يمكنهم تقييم الطابع المقيّد أو الموسّع للسياسة النقدية، وإعطاء ضمان لاستقلالية واستمرارية السياسة النقدية والتحرك في حالة عدم بلوغ الأهداف الوسيطة المعلن عنها. يُشترط في الهدف الوسيط أن يمتاز بشروط معينة، فيُفترض أن يكون عاكساً جيداً للهدف

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 124.

² باري سيجل، مرجع سابق، ص. 293.

³ وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص. 193.

⁴ Jean pierre patat, **Monnaie. Système Financier et Politique monétaire** 6eme édition, economica, paris, 2002 p.408.

⁵ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 126.

النهائي المراد ببلوغه، كما يجب أن تكون تحركات هذه الأهداف قابلة للضبط من طرف البنك المركزي وأن تكون هذه الأهداف واضحة وسهلة الفهم من قبل الجمهور¹.

يُقصد بالمؤشر المتغير الذي تسمح تحركاته بالتنبؤ بتحركات الأهداف النهائية، فيعتمد الكينزيون على معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط، فبالنسبة لهم فإن ملاحظة تغيرات معدلات الفائدة أكثر سهولة من ملاحظة تغيرات المجمعات النقدية. أما النقديون فيعتمدون على كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط، نظرا لإيمانهم بقدرة البنك المركزي خلال ثلاثة إلى ستة شهور التحكم بمعدل نمو الكتلة النقدية، كما يمكن للمؤشر أن يكون خارجاً عن مراقبة البنك المركزي².

يجب أن يكون الهدف الوسيط قابلاً للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها، وهذه المعايير الثلاثة لها علاقة بالهدف الأولي ولها آثار على الهدف النهائي وستتطرق بالتفصيل لهذه المعايير:

أ- القابلية للقياس:

باعتبار الهدف الوسيط مؤشراً يعكس مدى وصول السياسة النقدية إلى تحقيق الهدف النهائي، فإن القياس السريع والدقيق لتغيرات الأهداف الوسيطة يُعتبر ضرورياً، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة، حيث البيانات عن سعر الفائدة متاحة مباشرة أما البيانات عن المتغيرات الهدفية مثل الناتج الوطني فتكون متاحة بعد فترة زمنية طويلة ربما تصل إلى ما بعد السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي أو من بيانات سعر الفائدة، لذلك هذه الأهداف الأخيرة تُعطي إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي³.

بمقارنة بيانات سعر الفائدة والقاعدة النقدية والعرض النقدي، فإن البيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع ولكن أيضاً بياناتها أكثر دقة، ونادراً ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي، التي تخضع لقدراً كبيراً من المراجعة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الاسمي وهو مقياس رديء للتكلفة الحقيقية

¹Jean pierre patat, Op. cit. p.409.

²باري سيجل، مرجع سابق، ص. 299.

³ أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص. 252.

للاقتراض¹. إلا أن قياس سعر الفائدة الحقيقي صعبٌ لأنه لا يوجد طريقة لقياس التضخم المتوقع، وبذلك فإن قياس كل من سعر الفائدة والعرض النقدي له ضُعوبات والاختيار بينهما أيضا يُصبح صعباً كهدفٍ وسيط².

ب- القدرة على السيطرة:

يجب على البنك المركزي وضع أهداف وسيطة يمكن التحكم فيها، ولا يعني القدرة على السيطرة عند خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط وإنما يجب أن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي³. فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي لكن تفوق سيطرته على سعر الفائدة منها على العرض النقدي، ويبقى البنك المركزي لا يستطيع كما رأينا أن يحدّد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه الجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

يجب أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي⁴. ويبقى النقاش دائما قائم حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية مثل العمالة، مستوى الأسعار، الناتج الكلي، والتجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة، ما يمنح تأثيرا أكبر لاستخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية المهمة الرئيسية للسلطة النقدية في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة، ويتم هذا باستخدام أدوات مختلفة للسياسة النقدية والتي تكون تحت سيطرة البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما أسماه الاقتصادي البريطاني N.Kaldor "المرتع السحري" carré

¹ بلغوز بن علي، مرجع سابق، ص.ص. 119 - 120.

² توماس ماير، جيمس س، دوسينري، روبرت ز أليير. النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق. أحمد بديع، دار المريخ، الرياض، 2002، ص. 528.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 133.

⁴ المرجع نفسه.

"magique"¹ و هي :-تحقيق معدل نمو مرتفع؛ - محاربة البطالة و توفير مناصب الشغل؛ -تحقيق التوازن الخارجي - محاربة التضخم؛ ومن خلال ما يلي سنقوم بتفصيل كل هدف من هذه الأهداف:

- **البحث عن النمو الاقتصادي*** ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أنَّ هذا المقياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج²، و يمكننا التعبير عن الناتج المحلي بالعلاقات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرّسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

- الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الاستهلاك النهائي +مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة+مجموع تغير المخزون+مجموع الصادرات- مجموع الواردات.

و يتجسّد النمو الاقتصادي في بلد ما بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً، و هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعدّ الدخل الوطني و الناتج و الإنفاق ثلاثة مجّعات اقتصادية تمثّل النشاط الاقتصادي لبلد ما³.

- **محاربة التضخم:** و الناتج أساساً من الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار أو ارتفاع الدخل النقدي و ارتفاع التكاليف، بالمحافظة على ثبات الأسعار للسلع والخدمات على المستوى الكلي بعيداً عن التقلّبات التي قد تتعرّض لها، مما يؤثّر على دخول الأفراد وتخفيض من القدرة الشرائية للنقود وبالتالي ظهور الاختلالات المالية والنقدية للدولة.

- **الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل:** ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتجنّب وجود طاقات إنتاجية عاطلة ممّا يحقق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على مُشكلة البطالة بين أفراد المجتمع⁴.

¹ Marie de la place, **monnaie et financement de l'économie**, dunod, Paris, 2003, p. 118.

* وسيتم التفصيل فيه أكثر في الفصل الثاني.

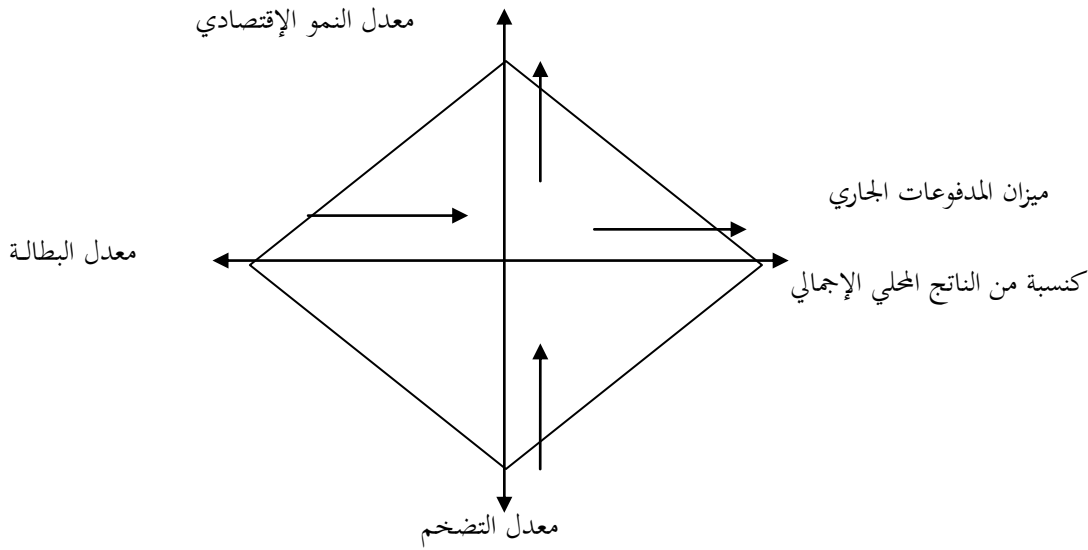
² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 35.

³ برزيبه ب، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1989، ص. 435.

⁴ جمال خريس. أمين أبوخضير، النقود والبنوك، دار المسيرة، عمان، 2002، ص.110.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف: الذي يُساهم في تعزيز الثقة في العملة الوطنية وذلك بتجنب الآثار السلبية لتدهور قيمة العملة، وباعتبار السياسة النقدية لها تأثيرها على مستوى الأسعار واستقرارها، فإنها تُحدث ذات الأثر على مستوى أسعار الصرف¹.
- ويمكن تمثيل هذه الأهداف في هذا المخطط:

الشكل رقم (1-1): المربع السحري لكالدور



Source: Marie de la place, **monnaie et financement de l'économie**, (Paris: dunod, 2003) p. 118.

بالإضافة للأهداف السابقة الذكر نَحْدُ السياسة النقدية تَهْدَفُ أيضا إلى²:

- تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وهذا من خلال فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المالية والنقدية، والتي تعمل على تحفيز الادّخار وتحويله إلى استثمارات إنتاجية، يُعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنك المركزي لأن الأسواق المالية تعكس مدى نمو النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الحفاظ على استقرار أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 59.

² جمال خريس، مرجع سابق.

وفي هذا الصدد نجد الدول العربية تنص تشريعاتها في ما يخص السياسة النقدية على تحقيق الأهداف السابقة مجتمعة، عكس الدول الصناعية التي تفضل عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية، والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار أي استهداف التضخم¹. ويرجع هذا للأسباب التالية²:

- يُقلّل تعدد الأهداف من درجة شفافية السياسة النقدية ويُضعف من إمكانية محاسبة ومساءلة البنك المركزي، والفشل في تحقيق أحدها سيتم تبريره على الفور بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى؛
- أنّ السياسة النقدية ما هي إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، ومن ثم فمن غير المناسب أن نعهد لها بتحقيق أهداف اقتصادية متعدّدة في نفس الوقت، خاصّة لو كان هناك تعارض بينها وخاصة في الأجل القصير؛
- أنّ السياسة النقدية تتمتع بميزة فيما يتعلّق بقدرتها على إنجاز هدف الحفاظ على استقرار الأسعار مقارنة بمدى قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية أخرى، أو نتائج مؤثّرة ومستمرة على القطاع الحقيقي (العيني).

2- التعارض بين الأهداف النهائية.

رغم التناسق الكبير الموجود بين الأهداف السابقة الذكر مثل هدف العمالة المرتفعة مع هدف النمو الإقتصادي، و هدف استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، إلّا أنه في بعض الأحيان يحدث تعارض بين هذه الأهداف، فمثلاً هدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في المدى القصير، لأنّ محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة عن طريق زيادة عرض النقود، وتخفيض أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهي أسباب لرفع مستوى الأسعار ولهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان من الصعب تحقيقهما في الوقت نفسه. كما يمكن أن يحدث تناقضا بين زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فالتّخاذ سياسة نقدية توسعية، ستؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار ما يُسبب أيضا تدفق كبير لرؤسما لقصير الأجل، وهو ما يسبّب عجزاً في ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات بفرض أن تكون السلع المحلية منافسة السلع الأجنبية، وأسعارها منخفضة وبذلك فنادر ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات، ولو نظرنا إلى هدف العمالة الكاملة فيكون متكاملًا مع معدل النمو الاقتصادي، لأنه لا يمكن تحقيق معدّل عالٍ للنمو إذا كانت البطالة

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 55.

² زينب عوض الله. أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص. 302.

منتشرة فكلاهما يكمل الآخر. أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو فيوجد تناقض وتعارض بينهما ويشير هذا التعارض جدلاً كبيراً، فالتجّاه يرى أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لا يتحقق ما لم يحدث استقرار في الأسعار واتّجاه آخر يرى أن ارتفاع الأسعار عامل غير مُساعد على تحقيق معدّل سريع للنمو¹. إن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يحتاج إلى دراية كاملة بالأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ومن النادر تحقيق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون تعارض فيما بينها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

يُعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ونظمها المسيّرة للكتلة النقدية، فيستعمل في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المرغوبة ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كميّة (غير مباشرة) وأدوات كيفية (مباشرة).

الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.

توجّه وسائل الرقابة الكميّة إلى التأثير في كميّة أو حجم الائتمان الذي تُقدّمه البنوك، بغض النظر عن مجالات استخدامه ويتّخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على حجم السيولة، التي بحوزة النظام المصرفي ما يؤثّر بصفة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك²، و تتمثّل هذه الوسائل الكمية في سياسة معدّل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي الإجباري.

أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم

تُعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للتأثير على السيولة والائتمان، وكان بنك إنجلترا أوّل من طوّر معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان إثر إحدى الأزمات الأولى للاقتصاد الرأسمالي، ابتداء من سنة 1847 وفي فرنسا سنة 1857، و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، أما في الجزائر فلم تُستخدم إلا بداية 1972/01/1³.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 144.

² حسين كمال فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية 2006، بحث رقم 63، ص. 15.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 147.

يمكن تعريف سياسة إعادة الخصم على أنها عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة¹. كما يُعبّر عن السّعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية مُقابل إعادة خصم أذون الخزانة، أو الأوراق المالية والتجارية، وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني². ويُسمّى كذلك سعر البنوك BANKRATE في الأدبيات الإنجلوسكسونية وهو السّعر الذي يتم بموجبه عادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، يتمّ تحديد هذا السعر من قبل السلطات النقدية، ولا يخضع لقانون العرض والطلب الذي يميّز النظام الرأسمالي، ولقد شكّل هذا السّعر أداة مفصّلة في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين³.

لِسياسة إعادة الخصم خصائص أهمّها⁴:

- أنها تقنية من تقنيات السياسة النقدية التي يهدف البنك المركزي التأثير من خلالها مباشرة على السيولة البنكية؛
- عملية إعادة الخصم ليست عملية مرتبطة بالخصم فقط بل يمكن أن تخص عمليات تسبيقات يقدّمها البنك المركزي، مُقابل رهن سندات محفظة المؤسسات البنكية؛
- هي قروض فردية يمنحها البنك المركزي للمؤسسة المعنية؛
- حتى تحصل هذه المؤسسات على قروض يجب أن تقدّم سندات للبنك المركزي تحظى بقبوله.
- يتحدّد معدل إعادة الخصم تبعاً لظروف سوق القروض فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنّها تقوم بتخفيض معدّل إعادة الخصم، للتأثير في حجم الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وفي حالة رغبتها في تقييد حجم الائتمان فإنّها تقوم برفع معدّل الخصم، وبذلك فإن هذه السياسة تؤثر في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالانخفاض كما يلي⁵:

- **حالة رفع معدّل إعادة الخصم:** إنّ استجابة البنوك التجارية لهذا الإجراء تكون برفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة ما ينتج عنه انخفاض طلب القروض من طرف الجمهور، لأنّ تكلفة القروض أصبحت مرتفعة ما يؤدي إلى انكماش حجم القروض الممنوحة، ومن ثمّ التأثير على حجم العرض النقدي، ومن

¹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص. 244.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص. 260.

³ محمد بوجلال، محاضرات في النقود والتضخم والنظريات والسياسات النقدية، مطبوعة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، مارس 2006، ص. 66.

⁴ بلحاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 164.

⁵ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 344.

جانب آخر فإن ارتفاع معدّل الخصم يشجّع الادخار للحصول على مُعدّل فائدة مرتفع كما ينخفض في الوقت نفسه الميل للاستثمار، ويمتدُّ أثر معدل إعادة الخصم ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ يمكن عن طريق تغييره جذب رؤوس الأموال الأجنبية، في حالة كَوْن ميزان المدفوعات يعاني عجزاً كما يمكن تخفيض تدفُّقها في حالة الفائض.

- **حالة خفض معدل إعادة الخصم:** هذا التصرّف سيزيد من توسُّع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها، ما سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض، بسبب انخفاض تكاليف القروض الممنوحة لهم وبالتالي زيادة كمية النقود وبذلك زيادة العرض النقدي.

يُمكن تلخيص أثر **معدل إعادة الخصم** على عدّة مستويات:

- على مستوى القروض: ارتفاع معدّل إعادة الخصم يؤدي إلى التقليل من القروض الممنوحة والعكس صحيح؛
- على المستوى النقدي: ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى التقليل من العرض النقدي؛
- على المستوى الإنتاجي: ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى التقليل من الإنتاج و كذا المخزونات، والتقليل من عمليات المبادلة وبذلك تعطيل عوامل الإنتاج (البطالة، تجهيزات الإنتاج)؛
- على مستوى البورصة: ارتفاع معدّل إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع معدّلات القائدة بالنسبة للأمد الطويل؛
- على صعيد المعاملات الخارجية: ارتفاع معدّل إعادة الخصم يؤدي إلى جلب الأموال الخارجية.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

نظرا لبروز نقاط الضعف العديدة لسياسة إعادة الخصم بدأت السلطات النقدية، تركّز اهتمامها في إطار سياستها النقدية على توجيه تدخلاتها في السوق النقدية إلى سندات الخزينة¹. وكان أوّل من استخدمها بنك إنجلترا لجعل سياسة إعادة الخصم أكثر فعالية سنة 1931². وبدأ استخدامها بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم أدوات السياسة النقدية وهذا على خلفيّة النظرية الكينزية.

يرى فريدمان أن سياسة السُّوق المفتوحة هي الأداة الأكثر استعمالاً في الدُّول المتقدّمة، حيثُ يتدخّل البنك المركزي في السُّوق النقدية، لتخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عبر بيع الأوراق المالية في إطار سياسة نقدية انكماشية، وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في حالة سياسة نقدية توسّعية.

¹ المرجع نفسه، ص. 90.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 150.

أما "كينز" فيعرّف سياسة السُّوق المفتوحة على أنَّها قيام البنك المركزي بعمليات شراء أو بيع السندات الحكومية بشكل تعاقدى، في ظل اقتصاديات أسواق نقدية ومالية مُتطورة، ومنظمة بالتجانس مع أدوات أخرى خاصة أدوات السياسة المالية، وهذا كسياسة تُستعمل للتأثير المباشر على المعروض النقدي ومن ثم في حجم القروض الذي يمنحه للبنوك، فهي تُمثّل أداة غير تضخّمية وأكثر فعالية مقارنةً بأدوات السياسة النقدية الأخرى¹. تتمّ عمليات السُّوق المفتوحة على أساس تعليمات مُحددة، ومع ذلك فإن الإدارة المكلفة على مُستوى البنك المركزي تقوم بتنفيذ هذه التعليمات بأسلوب مناسب من حيث التوقيت والكمية المناسبة من الأوراق المالية، و أن تكون هذه الإدارة على اتصال وثيق بالسُّوق النقدية والسُّوق المالية إضافة إلى تلقّيها بيانات يومية عن الاحتياطيات المصرفية.

وتشمل عمليات السُّوق المفتوحة كل من²:

أ- العمليات التقليدية للسوق المفتوحة:

و هنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات السُّوق المفتوحة التقليدية كانت تُقسّم إلى نوعين:

- **عمليات السوق المفتوحة الدفاعية:** ويُقصد بها تدخّل البنك المركزي للقيام بعمليات الشراء أو البيع للأوراق المالية بهدف إلغاء التغيّرات في الاحتياطيات المصرفية، المتولّدة عن عوامل لا تقع تحت سيطرته مثل تغيّرات الودائع الحكومية لدى البنك المركزي، حيث أنّها تخفّض من القاعدة النقدية وكلما زادت هذه الودائع كلما انخفضت القاعدة النقدية، بنفس المقدار والعكس عند انخفاض هذه الودائع. إذن فالعمليات الدفاعية للسُّوق المفتوحة تُنقّذ لحماية المستوى المُستهدف لهذه الاحتياطيات من التغيّرات الخارجية بالنسبة لسندات القروض المتفاوض فيها. مثل: اتفاقيات إعادة الشراء وهي مؤقتة يلجأ إليها البنك المركزي لإلغاء التقلّبات القصيرة الأجل في الاحتياطيات المصرفية فيتم اتفاق البنك المركزي مع البائع على شرائها في أجل قصير³.

- **عمليات السُّوق المفتوحة الديناميكية:** تهدف إلى التأثير في الاحتياطيات المصرفية أو حجم العملة المتداولة، ومن ثم يتغيّر حجم القاعدة النقدية بقدر مُحدّد لتنفيذ سياسة نقدية معينة.

ب- مناقصات القروض عبر نداء العرض:

تُمثّل بديلاً مهماً لسياسة إعادة الخصم حيث أنّها تتمّ بمبادرة من البنك المركزي حينما يرى ذلك ضرورياً، وهذا حسب درجة السيولة البنكية، ففي حالة السياسة النقدية الانكماشية يطلب البنك المركزي من النظام البنكي

¹ المرجع نفسه.

² أحمد أبو الفتوح النافقة، مرجع سابق، ص. 235.

³ باري سيجل، مرجع سابق، ص. 252.

تقدم عروض مناقصات القروض، ويتجأوب كل بنك بتحديد القيمة التي يريد اقتراضها مع مُعدّل الفائدة الذي هو مُستعدّ لدفعه وبعدها تتم مَرَكزة العروض ويتم ترتيبها تصاعدياً، من أدنى قرضٍ مطلوب إلى أعلى طلبٍ قرض، وتنازلياً من أعلى مُعدّل فائدة مُقترح إلى أدنى معدل فائدة مُقترح، بينما في السياسة النقدية التوسُّعية فيكون الترتيب تنازلياً من أعلى طلب قرض إلى أدنى طلب قرض وتصاعدياً من أدنى سعر فائدة إلى أعلاه. وبعد تصفية العروض فإنَّ البنك المركزي يلبي حاجيات العروض التي تُقترح معدّلات الفائدة المتناسبة مع سياسته وكذا القيمة المثلى للقروض. إذا فالبنك المركزي هو المسيطر على معدّلات الفائدة وحجم الاحتياطيات البنكية الإضافية فيمكنه خفض أو الرفع من السيولة البنكية، عبر تقليل أو إكثار هذه العروض أو كذلك عبر تقليص أو توسيع حجم القروض، كما يمكنه خفض أو رفع معدّلات الفائدة، ومنه فالبنك المركزي يحدّد كلا من سعر وكمية النقود المركزية التي ستُضخ. إن المعدلات الناتجة عن مناقصات القروض تمثّل معدلات العتبة للسوق بين البنوك ذلك أن بنوك الفائض في السيولة تقرض بنوك العجز، وبما أن حالة الفائض حالة متقلبة عادة فإن بنوكاً ذات فائض في السيولة اليوم على علم أنه معرّضٌ لعجز السيولة وبوجود معدّلات مناقصات القروض لدى البنك المركزي، فإنَّ البنك التجاري لا يمكنه أن يقرض بمعدل أقل من ذلك الذي قد يضطر أن يقترض به وعلى هذا الأساس ترتفع المعدلات في السوق بين البنوك حتى تصبح أعلى من معدلات مناقصات القروض عبر نداء العرض للبنك المركزي.

ج- عمليات الإيداع المؤقت:

تتم بمبادرة من البنوك المركزية يومياً وبسرّية، وتمثّل هذه العمليات شراء وبيع مؤقت للسندات مع التعهّد بإعادة الشراء إما في أجل 24 ساعة أو أجل سبعة أيام (وضع مؤقت تحت الإيداع). حيث أن البنوك في آخر دورة اليوم أو الأسبوع تبحث عن توازن ميزانيتها وبالتالي فإن البنوك التي تملك فائضاً في آخر اليوم أو في آخر الأسبوع، تبحث عادة عن تقديم هذا الفائض في شكل قرض قصير جداً (إما ليوم أو لسبعة أيام) لتحقيق من جهة التوازن في الميزانية، وأكبر مردودية ممكنة لقاءتها المالية عبر الحصول على الفوائد النسبية التي يحدّدها البنك المركزي، وتتم هذه العملية عبر أخذ سندات البنك المركزي كوديعة لمدة يوم أو سبعة أيام. من جهة أخرى فإنَّ البنوك التي تملك عجزاً في الميزانية في آخر اليوم أو في آخر الأسبوع أو أيضاً البنوك التي تعلم أنها ستكون مضطرة لتلبية حاجات زبائنها من التمويل في الآجال القصيرة جداً بما يفوق حجم الرصيد المتوفر لديها في الأجل القصير، فإنها تقوم بإيداع سندات كضمان لدى البنك المركزي لمدة 24 ساعة أو لمدة سبعة أيام مقابل الحصول على التغطية التمويلية الكافية والتي ستُسدّد قيمتها مع الفوائد عند استرجاع السندات. و هذا التدخّل لا يعارض الإجراء السابق بل يُعتبر مكملًا له حيث تكون هذه التدخّلات أيضاً بمعدّلات مُتغيّرة يحدّدها البنك المركزي.

د- تقنية الضبط الدقيق:

يمكن للبنك المركزي أن يكمل التقنيتين الأخيرتين، عبر تدخلاته اليومية حيث عند ارتفاع المعدل بسرعة فإنه يحقن السيولة بأجل قصير جدًا للخفض من المعدل وعندما ينخفض المعدل بشكل سريع فإنه يسحب السيولة، عبر وضع سندات تحت الإيداع وهو ما يسمى بعملية الضبط الدقيق؛ والتي تعتمد على تقليص أو توسيع مجال تغير معدل الفائدة¹. كما تمثل هذه العملية أيضا تدخلات السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي خلال الحالات الاستثنائية فصد تخفيض آثار التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في السوق البنكي، والناجمة غالبا عن الصدمات الخارجية، وتهدف العملية أساسا إلى تغطية حاجات السوق إذا ارتفعت المعدلات بشكل حاد أو سحب السيولة في الحالة العكسية.

ثالثا: سياسة الاحتياطي الإجباري

ظهرت هذه الأداة لأول مرة سنة 1933 وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية²، ولم يكن هذا الإجراء يهدف للتحكم في مستوى القروض أو محاولة ضبط التضخم ولا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وإنما اعتمد لتأمين ودائع عملاء البنوك التجارية بعد سلسلة إفلاس العديد من البنوك.

تعرف سياسة الاحتياطي القانوني على أنها إلزام البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويحق للبنك المركزي تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد³.

يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياطي الإجباري تبعا لأنواع الودائع، فتفرض معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب، بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل لأن الودائع لأجل تتميز بالاستقرار مقارنة مع الودائع تحت الطلب، كما تقوم بعض الدول بفرض معدلات احتياطي متدرجة ومتزايدة تبعا لحجم الودائع، فكلما تجاوز حجم الوديعة مبلغا معينا كلما ارتفع معدل الاحتياطي على شكل شرائح تصاعدية في الضرائب على الدخل⁴.

¹ Michelle De Mourgues, **Macro économie-monétaire**, Economica, paris, 2000, p.264.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 85.

³ Robert J. Gordon. **Macroeconomics**, Sixth edition, Harper Collins College Publishers, New York, p.454.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 86.

ويلاحظ أنَّ هذه السياسة لا تُستخدم بكثرة في أوقات متقاربة كما هو الحال بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة، ويَرْجع السبب في هذا إلى ما يترتب على التغيير المتتابع في نسبة السيولة من اضطرابٍ دائمٍ وعدم يقين في سير البنوك التجارية¹.

تعتبر النسبة المئوية للاحتياطي الإلزامي أداة فعَّالة جداً في التحكم بعرض النقود مُقارنةً بسياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة لسببين هما²:

- لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لإعادة الخصم؛
- لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطوِّرة أو برغبة الجمهور ببيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة.

لذا فإن أهميتها كأداة للسياسة النقدية قد تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لهذين السببين، ففي البلدان المتقدمة توجد أسواق مالية متطوِّرة وكُفُوَّة، تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة بكفاءة، والتي تحتل المرتبة الأولى كأداة للسياسة النقدية ولا تستخدم النسبة المئوية للاحتياطي القانوني إلا في حالات خاصة. أما في البلدان النامية، فإن استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري يكون أكثر أهمية وفاعلية من الأدوات الأخرى، بالنظر لعدم توفر أسواق مالية متطوِّرة وحالة عدم التأكد في قرارات البنوك فيما يخص عملية الإقراض.

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.

يَنْصَبُّ تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النَّقدية على توجيه استخدامات الائتمان وليس على حجمه الكلي، والذي تركز عليه الأدوات الكميَّة للسياسة النقدية ومن هنا كان محلَّ الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي ذاته، وليس الاحتياطات النَّقدية التي تتأسَّس عليها القروض، ويعود سبب اللُّجوء لهذا النوع من الرقابة في تنظيم الائتمان إلى اعتبارات منها تُلَاقِي النقائص التي تَنْجُم عن الاعتماد على الرقابة الكميَّة وحدها في التأثير في حجم الائتمان، لذلك تستخدم الرقابة الكيفية لِدَعْم الرقابة الكميَّة³. وتمثل الأدوات الكيفية في كلٍّ من سياسة تأطير القروض، والسياسة الانتقائية للقروض.

¹ زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، بيروت، 1994، ص. 157.

² نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 323.

³ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص. 158.

أولاً: سياسة تأطير القروض

تمّ اعتماد هذه الأداة في أواخر القرن الثامن عشر من قبل بنك إنجلترا للسيطرة على الائتمان، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح بكل طلب قرض فقط، بل أيضاً تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم¹. تعرّف سياسة تأطير القروض على أنّها إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية، بتحديد سقف لتطوّر النقود الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مُباشرة وفق نسب محدّدة خلال العام². هذا النظام كمّي بطبيعته يهدف إلى تقييد إجمالي لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، فالبنوك المركزية تفرض معدّلاً أقصى لنمو قروض البنوك التجارية مما يؤدي إلى تجميد وإيقاف تطور النشاط البنكي عند معدل معيّن، لأنّه من سنة لأخرى لا يستطيع البنك زيادة حجم قروضه بمعدل أعلى من الحدّ المثبت من قبل البنك المركزي.

إن تعرّض البنك التجاري لهذه الإجراءات العقابية قد يجعله مُنفقاً لإعادة التمويل (نقص السيولة لإجراء المعاملات اليومية) من البنك المركزي بمعدّل فائدة قد يكون أكبر من المعدّل السائد في السوق النقدية. لكن نشير أن هذه الإجراءات لم تُستَخدم إلا في حالة الظروف التضخّمية الشديدة، كما أنه يمكن التخفيف من حدة هذه الإجراءات عبر تحديد عتبات تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإلزامية الإضافية، هذه العتبات تُحتسب إلى جانب القروض الممنوحة الزيادة التي تطرأ على الموارد المستقرة (رؤوس أموال ذاتية، سندات دين طويلة الأجل) أي إضافة هامش لمعدّل النمو المحدّد من طرف السلطات النقدية هذا الهامش يُحدّد ويُحتسب وفقاً لزيادة الموارد المستقرة للبنك. تُستثنى من نظام الاحتياطي الإضافي الإلزامي بعض القروض الخاصة المتعلقة بقطاعات إنتاجية موجهة للتصدير والقروض العقارية³. وهناك إمكانية لجوء البنك الذي إستوفى الحصة المسموح بها وبقيت بحوزته أموال قابلة للإقراض إلى سوق تدعى "سوق تحويل التأطير Marche de desencadrement " حيث بالمقابل هناك بنوك لا تملك الأموال لإستيفاء حصتها المسموح بها⁴.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 156.

² André Chaineau. **Mécanisme et politique monétaire**, Presses Universitaires de France, 1990, p.238.

³ وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 256.

⁴ Marie de la place, Op. Cit, p.126.

ثانيا: سياسة معدلات الفائدة

لكي تكون استثمارات البنوك مربحة يجب عليها أن تأخذ بالاعتبار معدلات الفائدة الدائنة (الفوائد المدفوعة من قبل البنوك لأصحاب الودائع) ومعدلات الفائدة المدينة (الفوائد المدفوعة من قبل العملاء الزبائن على القروض الممنوحة)، ويجب بالضرورة أن تتجاوز الفوائد المدينة الفوائد الدائنة، هذه الأخيرة تُمثّل التكاليف التي يُفترض أن يتحمّلها البنك مضافا إليها الأعباء الأخرى¹. غالبا ما تُترك للبنوك الحرية في تحديد المعدلات المدينة والتأثير عليها لا يكون إلا بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة المصرفي الأساسي (taux de base)، الذي يتأثر بدوره بمعدل إعادة الخصم ومعدلات الفائدة في السوق النقدية، أما معدلات الفائدة الدائنة فقد تكون هي موضوع أداة التدخل المباشر من طرف البنك المركزي ويكون ذلك من خلال تحديد حد أعلى لسعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، بهدف المحافظة على حالة الاستقرار في العمل المصرفي وتبعا للوضع الاقتصادي، لأن المنافسة بين البنوك للحصول على الودائع من خلال رفع معدل الفائدة عليها يؤدي لتقلبات مماثلة في معدلات الفائدة المدينة (على القروض الممنوحة من قبلها) وعدم استقرارها، كما أن رفع أسعار الفائدة على الودائع قد ينتج عنه ارتفاع في حجم الادّخار والودائع أكثر مما يستطيع البنك إقراضه، ومن ثمّ التأثير السلبي على الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار، وعدم تعويضه بالحجم المناسب للاستثمار ($I < S$)².

ثالثا: توجيه انتقائي للتمويلات

يتم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض تبعا لمعياران وهما الربحية أو المردودية، ودرجة المخاطرة (ضمان ملاءة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة)، لكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل³. و هناك عدة أدوات انتقائية وضعتها السلطات فيما يتعلق بالإقراض لهدف تعديل سلوك المؤسسات المقرضة أو لتسهيل الحصول على القروض، بالنسبة لفئات المقترضين فنجد وسائل مستخدمة لتوزيع القروض مع إمكانية استخدامها مجتمعة.

رابعا: تسديد الخزينة لجزء من الفوائد

تأخذ الدولة على عاتقها جزءا من الفوائد لتخفيض تكلفة القرض خاصة فيما يتعلق ببعض فئات التمويل المتخصصة (السكن، التصدير، الزراعة، الصناعة...)، هذا الجزء يُغطّي الفارق بين معدل الفائدة على

¹ وسام ملاك، مرجع سابق.

² عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 375.

³ المرجع نفسه، ص. 259.

القرض الذي يكون عادة ثابتا وتكلفة الموارد الممولة للقرض وخاصيتها التغير؛ قد يأخذ شكل إعانة مباشرة للجهاز المصرفي¹. إضافة لذلك يمكن أن يأخذ شكل إعادة خصم تفاضلي. بالإضافة إلى تسديد جزء من الفوائد وتحديد معدلات تفاضلية، يمكن أن تقوم السلطات بإعفاء بعض التوظيفات من الضرائب على الدخل أو آليات تجمع بين الإعفاءات والعلاوات².

خامسا: قروض لبعض أنواع التمويل.

تستطيع الدولة تحديد مبالغ مُخصَّصة لبعض القروض المصرفية، حيث توضع معايير خاصة لصالح بعض أنواع القروض (قروض للتصدير، قروض سكنية) ولتسهيل العملية قد تُوزَّع الدولة قروضا مباشرة لصناديق خاصة للتنمية أو تعطي ضمانات جزئية أو كلية لبعض القروض مباشرة أو غير مباشرة³. على العموم فإن معظم القروض التي تحظى بمعدلات تفاضلية هي قروض متوسطة وطويلة الأجل.

سادسا: تنظيم القروض المعتبرة تضخمية.

تكون القروض ذات آثار تضخمية إذا كانت منشئة للطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، لهذا توضع القروض الاستهلاكية محل تنظيم متحرك تبعا للظروف الاقتصادية يُشدَّد في حالات تسارع معدلات التضخم، ويخفَّف لإنعاش الطلب في فترة الركود، كما أنه من الممكن تأطير عمليات البيع بالتقسيط مثل رفع قيمة الاكتتاب (المبلغ المدفوع كحصة أولية والباقي كأقساط) وتحديد المدة، لكن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض مخرجات المؤسسات لانخفاض الطلب الاستهلاكي، وكذا إن فقدان المؤسسة لجزء من السوق نتيجة تأطير البيع بالتقسيط يؤدي بها إلى رفع أسعار منتجاتها لتعويض النقص في الكمية المباعة (تضخم بسبب زيادة التكلفة)⁴.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للرقابة المباشرة.

تَعتمد السلطات النقدية على مجموعة أخرى من الأدوات في حالة إخفاق مجموع الوسائل الكمية والكيفية في الوصول إلى التأثير المطلوب على حجم الائتمان، اتجاهاته وكيفية توزيعه، وبذلك فشل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة. وتنوّع هذه الأدوات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 157.

² وسام ملاك، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه، ص. 260.

⁴ المرجع نفسه، ص. 261.

أولاً: النسبة الدنيا للسيولة.

يتطلب هذا الأسلوب قيام البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة للخصوم (مثل نسبة كوك)، خوفاً السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض (درجة المخاطرة) وهذا بتجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية¹.

ثانياً: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

يُستعمل هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية بأدائه لبعض الأعمال المصرفية كتقديم القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك².

ثالثاً: الإقناع الأدبي.

الإقناع الأدبي أو كما تسمى أيضاً بسياسة المصارحة³، وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية تطلب من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح القروض، إن نجاح هذا الأسلوب يحكمه إلى حد كبير مدى تعاون هذه البنوك التجارية مع البنك المركزي في ضوء ما يتمتع به من هيبة وقوة، و أنه يسعى لتحقيق المصلحة العامة ولا يدخل في منافسة معها في نشاطها التمويلي. قد يكون أسلوب الإقناع الأدبي قليل الفعالية في البلدان النامية، وبالتالي يقوم البنك المركزي بالاعتماد على وسائل أخرى مثل التعليمات والأوامر الإجبارية التي تحدّد المسار الذي يجب تتبّعه من طرف البنوك التجارية.

المطلب الخامس: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

حدّدت الأدبيات الحديثة قنوات أساسية يتّقل من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وهي قناة سعر الفائدة (تكلفة الائتمان)، وتوفّر الائتمان، وسعر الصرف، بالإضافة إلى أثر التوقعات، ونشير إلى أن فاعلية هذه القنوات تختلف من اقتصاد لآخر بحسب كفاءة النظم المالية، ومدى الاعتماد على النقود في مختلف المعاملات الاقتصادية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.81.

² المرجع نفسه.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.160.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تقوم قناة سعر الفائدة على الفرض القائل بأنّ إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، مما يدفع أسعار الفائدة الحقيقية في سوق النّقد إلى الانخفاض، ويؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثمّ زيادة الطلب الكلي والناتج والتشغيل¹. لقد كان معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليته، لكن لكون التضخم المشكلة الكبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية الحديثة، أوجد صعوبة بالنسبة للبنك المركزي ليوصل إدارة سياسة نقدية توسعية بوجود من 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار، و في حالة فشل السياسة النقدية الحد من هذا الارتفاع فإن هذا ينتج عنه انخفاض النشاط الاقتصادي مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي². إن تغيرات معدلات الفائدة تُحدث أثّرين و هما:

أولاً: أثر تكلفة رأس المال

يتمثّل هذا الأثر في الأثر السّعري للسياسة النقدية حيث تمثل هذه الآلية ببساطة تأثير تغيرات معدلات الفائدة على سلوك كل من المؤسسات والعائلات، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة ترتفع تكلفة الاستثمارات وهذا ما يكبح المؤسسات على تحقيق برامجها الاستثمارية الإنتاجية والعائلات فيما يخص مشترياتها السكنية³. يصل هذا الأثر إلى أقصاه عند الحساسية الكبيرة لتقلّبات مستوى أسعار الفائدة.

ثانياً: أثر الشروة

تتمثل هذه الآلية في تغيير البنك المركزي لكمية النقود في الاقتصاد، وتأثيره على كل من الناتج والدخل والأسعار، اتفقت كل الدراسات الاقتصادية على اعتبار الشروة متغيّر مؤثّر على معظم العلاقات الاقتصادية. وتعدّ محاولات كل من "بيجو" و"هابرلر" من أبرز المحاولات لإدخال مفهوم صافي الثروة الفردية في دالة الإنفاق الحقيقي، كما ركّز "باتنكن" على أهمية القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، كأحد مكوّنات الشروة الصافية في دالة الطلب على

¹ Patrick LÜNNEMANN & Thomas MATHÄ, **MONETARY TRANSMISSION :EMPIRICAL EVIDENCE FROM LUXEMBOURG FIRM-LEVEL DATA**, CAHIER D'ÉTUDES WORKING PAPER N° 5. Banque Centrale du Luxembourg, Octobre 2002. le site www.bcl.lu

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.176.

³ Jaques henry David, **La politique monétaire**, dunod, paris,1983, p.136.

السلع والخدمات¹. إن التوسُّع النقدي ينتقل إلى الإنفاق الكلي من خلال التغيُّرات في سعر الفائدة و في المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحقيق مكاسب رأسمالية غير متوقعة نتيجة ارتفاع التقييم لسوق الأصول، ما يؤدي إلى ردود أفعال مختلفة من قبل الوحدات الاقتصادية نحو الاستهلاك و الادخار، الاستثمار والمستوى العام للأسعار والأجور².

وفي هذا الصدد نذكر وجود ثلاث حالات يفشل فيها التوسُّع النقدي في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وهي:

- عدم توافر التناسق بين الادخار والاستثمار؛
- ضعف حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة؛
- حالة مصيدة السيولة.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية خاصة في الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح العالمي، لقد طوَّر Rudiger Dornbusch نموذجاً لتفسير التغيرات الكبيرة والملاحظة في سعر الفائدة بالتغيرات في العرض النقدي³، فالتوسُّع النقدي يُخفِّض سعر العملة المحلية مباشرة مقوَّمة بالعملة الأجنبية، وفي أثناء عملية التعديل في مختلف الأسواق، ينجم عن التوسع النقدي ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، وقد يكون مصاحباً بارتفاع أسعار الصَّرف الأجنبية، وسعر الصرف هي القناة التي تنقل أثر السياسة النقدية إلى الطلب الكلي من خلال صافي الصادرات ومن ثم الإنتاج الكلي⁴.

وفقاً لتحليل J.taylor توجد علاقة بسيطة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف، فعلاقة تكافؤ سعر الفائدة تقر أن الفارق بين أسعار الفائدة بين بلدين يعادل المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف بين عملتين، فإذا اتخذ البنك المركزي إجراءات ترفع سعر الفائدة قصير الأجل فطبقاً لعلاقة تكافؤ الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة سيجعل توقعات سعر الصرف تحقق مساواة معدلات العائد على الأصول المقومة بالعملة المحلية والأجنبية، في الداخل والخارج، وبذلك

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002، ص. 252.

² المرجع السابق، ص. 253.

³ Rudiger Dornbusch *Expectations and Exchange Rate Dynamics*, The Journal of Political Economy, Volume 84, issue 6, nov 2002, p. 1168.

⁴ أحمد أبو الفتوح الناقية، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم ونقد، مجلة أفاق جديدة، مصر، أبريل 1995، ص. 121.

فنظرية تكافؤ الفائدة تفسّر الكيفية التي يفضي بها تغير سعر الفائدة قصيرة الأجل إلى تغير سعر الصرف¹. ومع وجود الجمود المؤقت في أسعار السلع والخدمات يترتب على تغير سعر الفائدة قصير الأجل تغير سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير، وهذا التغير في سعر الصرف يؤثر على الصادرات ومن ثم على الطلب الكلي². يؤثر سعر الصرف على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية من خلال قناتي الطلب والعرض الكليين، وبالتالي يؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المحلية.

تخفّض السياسة النقدية التوسعية من أسعار الفائدة المحلية الحقيقية ما يدفع برؤوس الأموال نحو الخارج، إضافة إلى ذلك تصبح الودائع بالعمّلات المحلية أقلّ جذباً من مثيلاتها بالعمّلات الأجنبية، ويؤثر سعر الصرف على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار والأثر على المراكز المالية.

يعمل الأثر الأول من خلال جانبي الطلب والعرض، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات، ما ينتج عنه نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي والنتائج فتزيد معدلات التضخم، بالإضافة إلى ذلك فإن تغيرات سعر الصرف تعمل من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية، ففي العديد من الدول تتضمن المحافظ المالية للأفراد والمؤسسات مديونيات بالعمّلات الأجنبية، وإن لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعمّلات الأجنبية فإن تغيرات سعر الصرف تؤثر على صافي الثروة، وعلى نسب الديون إلى الأصول، ما يدفع إلى تغيرات في الإنفاق والإقراض في حالة كون الوحدات الاقتصادية المحلية في وضع صافي اقتراض من العالم الخارجي، مثل ما هو في بعض الدول الناشئة فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تدهور المراكز المالية لهؤلاء الأعوان الاقتصاديين، ما ينتج عنه انكماش الطلب الكلي وبهذا نجد أثر المراكز المالية يعادل أو يفوق أثر الأسعار. كما أن سعر الصرف يمكن أن ينقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصفة مباشرة من خلال قناة التضخم والتي تعرف باسم أثر الانتشار المباشر³، وهذا من خلال زيادة أسعار الواردات أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في إطار التجارة الدولية.

¹ J.taylor, **The Role of the Exchange Rate in Monetary-Policy Rules**, POLICY IMPLICATIONS OF MACROECONOMIC RESEARCH, VOL. 91 NO. 2, MAY 2001, p. 265.

² أحمد أبو الفتوح الناقّة، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم ونقد، المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

أولاً: قناة سعر الصرف الثابت

يشير M.Obstfeld and K.Rogoff أنّ المشكلة الرئيسية لأسعار الصرف الثابت هي أن الحكومة يجب أن تكون مستعدة للتضحية تماماً باستخدام السياسة النقدية لأغراض الاستقرار، حيث أن السلطة النقدية التي سعر صرف عملتها ثابت تفقد السيطرة على العرض النقدي المحلي¹.

في إطار نظام سعر الصرف الثابت فإن فعالية السياسة النقدية تقل وإن كانت لا تتلاشى تماماً، حيث يؤدي قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود إلى ارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض أسعار الفائدة، ومع بقاء الأسعار الأجنبية ثابتة ترتفع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وبذلك تزداد مشتريات الأفراد من السلع والخدمات والأصول الأجنبية، كما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة المحلية نسبياً عن نظائرها الأجنبية، وتؤدي هاتان الظاهرتان إلى تدهور حالة ميزان المدفوعات².

ثانياً: قناة سعر الصرف المرن

أما في حالة أسعار الصرف المرنه فآلية الصّرف تظهر جلياً وتتعدّد الصور التي يمكن أن تنتقل تغيرات العرض النقدي إلى سعر الصرف، حيث يمكن الرّبط بين سعر الصرف وكل من تعديلات محفظة الثروة وأثر التوقعات، فمن خلال محفظة الثروة والتي تحتوي على أصول محلية وأصول أجنبية، فالتوسّع النقدي يؤدي إلى حدوث سلسلة من التعديلات في المحفظة تستهدف زيادة الأصول الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، سواء كأصل يُحتفظ به، أو لاستخدامه في شراء أصول مالية وحقيقية أجنبية ما يؤدي إلى رفع سعر الصّرف، كما ويرى فريق آخر أن التوسّع النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وبالتالي إلى التأثير في مكّنات المحفظة، ويرى فريق ثالث أن الفائض في المعروض النقدي يتم استبداله بعملات أجنبية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. وبذلك تختلف الآراء حول كيفية انتقال أثر التوسّع بين الانتقال المباشر نتيجة وجود فائض عرض في العملة المحلية، و الانتقال غير المباشر من خلال انخفاض أسعار الفائدة المحلية أو ارتفاع المستوى العام للأسعار³.

¹ Maurice Obstfeld and Kenneth Rogoff, **The Mirage of Fixed Exchange Rates**, Journal of Economic Perspectives, Volume 9, Number 4, Fall 1995, p. 74.

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص. 255.

³ المرجع السابق، ص. 256.

الفرع الثالث: قناة الائتمان

يعرّف B. Bernanke and M. Gertler قناة الائتمان على أنها مجموعة من العوامل التي تنتشر وتوزّع آثار تغير سعر الفائدة الناجم عن تغير العرض النقدي¹. فهذه القناة تبحث في إمكانية نقل أثر قيام البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية توسعية أو انكماشية على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة الناتج والتوظيف والمستوى العام للأسعار². تعتمد هذه القناة على ما يُدعى علاوة التمويل الخارجي والتي تمثل الفرق بين تكاليف الأرصدّة المعبّأة خارجياً (سواء من خلال إصدار سندات أو حقوق ملكية)، وبين تكاليف الأرصدّة المتولّدة داخلياً (من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح)³. و يعكس حجم علاوة التمويل الخارجي جوانب عدم الكمال في سوق الائتمان وأي إجراء يقوم به البنك المركزي له أثر على سعر الفائدة، ومن ثمّ يغيّر علاوة التمويل الخارجي في نفس الاتجاه.

تشجّع السياسة النقدية التوسعية البنوك على الإقراض من جانب وتزايد الاحتياطات غير المقرضة للبنوك، وهذا حسب نظرة مضاعف القرض الذي سيدفعها للإقراض أكثر، كما أن انخفاض المعدّلات يقلّل من مشكل الخطر المعنوي، والذي يتمثل في قيام المقرضين بإخفاء تصرفاتهم عن البنوك وعدم اتّخاذهم العناية الكافية للمحافظة على جدارتهم الائتمانية⁴. بالإضافة إلى مشكلة الاختيار العكسي، حيث يترتّب على نقص معرفة البنوك بعملائهم، وعدم تشجيع المقرضين والذين يتميزون بارتفاع جدارتهم الائتمانية إسقاط هؤلاء المقرضين في سوق الائتمان⁵.

ويقترّ كل من J. Stiglitz and A. Weiss أنه نظراً لعدم كفاية المعلومات لدى البنوك فإن هذه الأخيرة، تقوم بترتيب المقرضين تصاعدياً حسب العائد المنتظر الحصول عليه من جرّاء عملية الإقراض، حيث تتباين درجة مخاطر كل منهم، فاحتمالات النجاح مرتبطة أكثر بالمهارة المهنية أو المقدرة التسويقية وهي متغيّرات لا يمكن ملاحظتها⁶. ما يفسّر ضعف المقدرة الترتيبية والفحص التي يقوم بها البنك للمقرضين وتقرّح هذه القناة قناتين لتفسير أكثر الصلة بين السياسة النقدية وتأثيرها وهما قناة الميزانية وقناة الإقراض المصرفي:

¹ Ben S. Bernanke and Mark Gertler, **Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission**, Journal of Economic Perspectives-Volume 9, Number 4-Fall 1995- p. p. 27-48

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص. 260.

³ أحمد أبو الفتوح الناقة، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه، ص. 116.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ J. E. STIGLITZ and A. WEISS, **ASYMMETRIC INFORMATION IN CREDIT MARKETS AND ITS IMPLICATIONS FOR MACRO-ECONOMICS**, Oxford Economic Papers 44 (1992), p. 695.

أولاً: قناة الميزانية

في ظل هذه القناة تعتمد علاوة التمويل الخارجي على المركز المالي للمقترضين، فكلما زاد صافي الثروة للمقترض والذي يعرف على أنه مجموع أصول المقترض السائلة والضمان القابل للبيع في السوق كلما انخفضت علاوة التمويل الخارجي، وكلما قوى المركز المالي للمقترض كلما انخفض التناقض المحتمل في المصلحة مع المقترضين¹. وتظهر قناة الميزانية للسياسة النقدية بصفتها تؤثر على سعر الفائدة السوقي ومن ثم تؤثر على المركز المالي للمقترضين، فالسياسة النقدية التقييدية تضعف ميزانية المقترض مباشرة بطريقتين²:

- **الطريقة الأولى:** إن رفع سعر الفائدة يزيد مباشرة نفقات الفائدة، وبذلك ينخفض التدفق النقدي الصافي مما يضعف المركز المالي للمقترضين؛

- **الطريقة الثانية:** أن رفع أسعار الفائدة يرتبط بانخفاض أسعار الأصول ومن ثم تُخفّض قيمة الضمان للمقترض.

إن التأثير غير المباشر للسياسة النقدية يخفّض التدفق النقدي الصافي ويخفّض قيمة الضمان، وينجم أيضاً عن السياسة النقدية تخفيض إنفاق المستهلكين وبالخصوص على منتجات المشروعات التي توجّه للمستهلكين النهائيين، وبذلك تنخفض إيرادات المشروعات بينما لا تتعدّل التكاليف الثابتة والأجور في الأجل القصير. الأمر الذي يخلق فجوة تمويلية والتي هي عبارة عن الفرق بين مصادر الأرصدة التمويلية واستخداماتها، وبذلك تتآكل صافي حقوق الملكية للمؤسسة. وهناك دليل تجريبي يربط السياسة النقدية بالمراكز المالية للمقترضين من خلال نسبة التغطية، والتي تمثل نسبة مدفوعات الفائدة للشركات غير المالية إلى مجموع الفوائد والأرباح التي تحقّقها³. فهناك علاقة سببية تبدأ من سعر الفائدة إلى نسبة التغطية فارتفاع سعر الفائدة يُترجم إلى ضعف مراكز الميزانية. وبهذا السياسة النقدية التقليدية التي ترفع معدلات الفائدة تخفّض الأرباح.

يؤكد كلٌّ من B.Bermark and M.Gertler النتائج الهامة لقناة الميزانية وهي⁴:

- أن الفوارق بين سلوك المؤسسات الصغيرة والكبيرة تظهر أكثر في فترات الانكماش والتقييد النقدي، وتكون بذلك استجابة علاوة التمويل الخارجي للظروف المالية أثناء الركود ويؤدي بذلك قيد السيولة دوراً كبيراً؛

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية، مرجع سابق، ص. 117.

² المرجع نفسه.

³ المرجع السابق، ص. 118.

⁴ المرجع السابق، ص. 119.

- آثار الإقراض هامة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات والبناء، حيث يكون للمؤسسات الصغيرة دورا كبيرا.

ثانيا: قناة الإقراض المصرفي

تُؤسَّس قناة الإقراض المصرفي على فكرة أن البنوك تؤدي دورا خاصاً في النظام المالي لأنها بالخصوص تؤدي دورا في تنظيم المشاكل الناجمة عن عدم تماثل المعلومات *Asymétrie d'information* في أسواق القرض¹. حيث هناك عون اقتصادي وهو المقرض لديه معرفة عن جدارته الائتمانية أكبر من العون الآخر وهو البنك الذي يمنح الائتمان. فتؤثر السياسة النقدية على ميزانية المقرض من خلال أثرها على علاوة التمويل الخارجي، والتي تتغير نتيجة انتقال منحى عرض الائتمان الذي يمنحه الوسطاء الماليين وبالتحديد البنوك التجارية التي تمثل المصدر الأساسي للقروض. فإذا ترتب على السياسة النقدية التقليدية تخفيض إمكانيات البنوك من عرض الأرصدة القابلة للإقراض فإن المؤسسات ستبحث عن مقرضين جدد، ومن ثم ترتفع علاوة الائتمان المصرفي نتيجة انخفاض عرض الإقراض المصرفي مقارنة بالمصادر الائتمانية الأخرى²، حيث أن قيام البنك المركزي بفرض أسقف على سعر الفائدة الذي يمكن أن تدفعه البنوك، وبمجرد كون سعر الفائدة السوقي أعلى من السقف المفروض فإن البنوك سوف تعاني من عملية سحب خارجي للودائع وهي الظاهرة المعروفة باسم اللاوساطة المالية³.

وللإشارة فإن تأثير السياسة النقدية يمس أكثر المؤسسات الصغيرة الحجم والتي تعتمد أكثر على التمويل عن طريق القروض البنكية، عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ مباشرة لسوق رؤوس الأموال دون الاعتماد على البنوك⁴.

الفرع الرابع: آلية التوقعات

تعتبر هذه الآلية من بين آليات نقل أثر السياسة النقدية الناتجة عن زيادة عرض النقود إلى كل من الأسعار والناتج، فالأعوان الاقتصاديون يتوقعون التغيرات الاقتصادية في حالة سيادة عدم التأكد، وقد شاع استخدام ثلاثة أساليب للتوقعات وهي كما يلي⁵:

¹ Frederic.S.Mishkin, **the transmission mechanism and the role of Asset prices in monetary policy**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2001, Working Paper 8617, p. 05.

² أحمد أبو الفتوح الناقه، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية، مرجع سابق، ص. 119.

³ المرجع نفسه.

⁴ ANTOINE PARENT, **L'espace monétaire et ses enjeux**, edition Nathan, paris, 1995, p. 45.

⁵ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص.ص. 258-259.

- نماذج التوقعات البسيطة:

يتميز هذا النوع من النماذج بالبساطة، حيث تستخدم قيم سابقة قليلة العدد للمتغير المطلوب كأساس للتنبؤ بالقيم المتوقعة له، وتأخذ القيم المتوقعة نفس اتجاه التغير الذي حدث في الفترات السابقة، وقد اتسم بعدم الدقة عند مقارنة قيم المتغيرات المتوقعة بالقيم الفعلية.

- نماذج التوقعات المرتبطة بالماضي:

حسب هذا الأسلوب يتحدد السلوك المتوقع للمتغير بالنسبة لسلوك نفس هذا المتغير في الماضي، مع وجود تكرار الخطأ في المستقبل بصورة يتم تحديدها وفقا لاعتبارات خاصة بقوة الظاهرة وإستمراريتها، تتضمن هذه النماذج استخدام تاريخ المتغير لفترة طويلة سابقة مع إعطاء أوزان منخفضة للقيم كلما اتجهنا بعيدا عن الماضي.

- نماذج التوقعات الرشيدة:

يفترض هذا النموذج عدم وقوع الأفراد في أخطاء التنبؤ بصورة متكررة ومنتظمة، بل على العكس تكون التنبؤات حول المستقبل صحيحة في الغالب، وتستخدم المعلومات عند الحد الذي تتعادل عنده تكلفة الحصول على المعلومات الإضافية المطلوبة مع المنافع الحدية من هذه المعلومات. و يمكن تتبع قناتين لربط التوقعات بالمتغيرات الاقتصادية المستهدفة وهما كل من قناة الأسعار وقناة توقعات المتبعين بالنسبة للاستثمار. نذكر في الأخير نوع من الأصول لها الدور الكبير والهام في آليات انتقال تأثير السياسة النقدية، وهي أسعار العقارات ويمكن لهذه الأخيرة التأثير على الطلب الكلي من خلال ثلاثة طرق¹:

- التأثير المباشر على الإنفاق على السكن؛

- التأثير على ثروة العائلات؛

- ميزانية البنك.

¹ Frederic.S.Mishkin, **the transmission mechanism and the role of Asset prices in monetary policy** , Op. cit. p.06.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية، أهدافها وأدواتها

ارتبط تطوُّر السياسة المالية* ارتباطاً وثيقاً بتطوُّر دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية كان له انعكاس واضح على مفهوم السياسة المالية، من المحايدة التي اكتفت بأداء الوظائف التقليدية للدولة (الأمن ، الدفاع ، العدالة) إلى السياسة المالية المتدخلّة والموجّهة لتصحيح آليات السوق، بالاعتماد على عدّة ركائز واجتهادات العديد من المفكرين الاقتصاديين حيث أن الطّرح المالي يتبنّى عادة مبدأ اللجوء إلى أدوات السياسة المالية لبلوغ الأهداف المرجوة، على عكس الطرح النقدي الذي يتبنّى النقود في ممارسة هذا الأثر، هذا ما يطرح إشكالية فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي. وعلى إثر ذلك ظهرت السياسة المالية بفعالية كبيرة خلال الثلاثينيات مُعتمِدة في ذلك على سياسة التوقّف ثم الذهاب stop and go التي تميزت بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، وفق آلية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، لكنّها فقدت هذه الفعالية في منتصف السبعينيات أمام عجزها عن تخفيض معدلات البطالة والتضخم، أو ما يسمى بحالة " الركود التضخمي " التي عرفت اقتصاديات الدّول الغربية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدّولة، حيث أن أصل لفظ السياسة المالية يُردُّ إلى كلمة فرنسية قديمة fisc وتعني حافظة النقود أو الخزنة¹، ومع التطوُّر الاقتصادي لدور الدولة أصبح هذا المعنى ضيقاً عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدولة في المجالات الاقتصادية²، وتعرّز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع وأكاديمي بنشر كتاب **CYCLES BUSINESS and POLICY FISCAL** للبروفيسور Alvin HANSEN³ حيث استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، أين ركّز الاقتصاديون على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، و طرح مشكلة التعارض بين مختلف القرارات وكيفية التوفيق بين الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب وهنا يتكوّن أساس ومفهوم السياسة المالية⁴.

* إن الترجمة الحرفية للكلمة هي السياسة الجبائية أو سياسة الميزانية غير أن المصطلح المتداول هو السياسة المالية وهو ما سنعتمده في الدراسة.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999، ص. 201.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص. 44.

³ Alvin Hansen, **Fiscal Policy and Business Cycles** The Economic Journal Vol. 53, No. 209 (Apr 1943), pp. 107-111

⁴ Landais B, **Leçons de politique Budgétaire** , De Boeck université, 1998, p. 9.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة، بينما عرّفها البعض على أنها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي¹، و تتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام و تفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي، و التأثير على مستوى الاستخدام وحجم الدخل الوطني²، كما يعرفها البعض على أنها مجموعة الإجراءات والأساليب التي تندرج ضمن الوظيفة المالية للدولة، والتي تضم الإنفاق العام واقتطاع الموارد (الضرائب) والاقتراض وتسيير الدين العام، بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية³. وكذا تعرف على أنها توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات والنفقات الحكومية بما تحقق التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة⁴.

و يمكن اعتبارها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة بوحدها المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يلي هذا النشاط من آثار تمس كامل قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتضمن تكييفاً كمياً بحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، بغرض تحقيق النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة النمو والاستقرار في قطاعات الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت في توزيع المداخل بين أفراد المجتمع⁵.

والسياسات المالية قد تكون⁶:

أ - سياسة مالية انكماشية: والتي تتسم بتخفيض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب أو كلاهما معاً؛

ب - سياسة مالية توسعية: و تتميز بزيادة الإنفاق العام أو تخفيض معدلات الضرائب أو كلاهما.

¹ محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص. 182.

² علي كنعان، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، 2003، ص. 192.

³ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص. 23.

⁴ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الصفاء، عمان، 2005، ص. 267.

⁵ شبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام - حالة الجزائر - رسالة دكتوراة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012 - 2013، ص. 03

⁶ أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية الاقتصاد الكلي، ط 1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص. 47.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

إنَّ فكرة استخدام مالية الدولة والموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاقت قبولاً منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، منذ دعوة الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخُّل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أعقاب أزمة الكساد العظيم (1929-1933). فالمالية التقليدية والمالية الوظيفية سياستان مالتان متضادتان، فتهدف الأولى إلى المحافظة على استقرار الموازنة وبالتالي التَّضحية بالاستقرار الاقتصادي، أما الثانية فتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يعني التَّضحية بتوازن الموازنة.

أولاً: المالية التقليدية (الموازنة المتوازنة)

تعدُّ نظرية المالية التقليدية انعكاساً للنظرية الاقتصادية التقليدية التي تقوم على أساس قانون ساي، وما يتفرع عنه من افتراض تلقائية توازن الشُّوق، عند مستوى التشغيل الكامل واقتصار دور الدولة أساساً على توفير الخدمات ذات الطابع الاجتماعي كخدمات الدفاع، الأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية، وبالتالي فدور المالية العامة في ظل هذه النظرية يقتصرُ على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق على هذه الخدمات.

ويترتَّب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية، وهي حيادية المالية العامة، ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيث الإيرادات والنفقات بالقدر الذي تمول وظائف الدولة المحددة، واعتماد الإيرادات العامة بشكل أساسي على الضرائب لاسيما الضرائب غير المباشرة، وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يَسمح بها دور الدولة، وضرورة توازن الميزانية سنوياً بمعنى تغطي النفقات العامة الإيرادات العامة دون اللُّجوء إلى القروض العامة أو زيادة إصدار النقود¹.

ثانياً: المالية الوظيفية (الفعالة)

اتَّخذت المالية العامة والسياسة المالية مفهوماً وظيفياً وتخلَّت عن قواعدها التقليدية في أعقاب الأزمات الدَّورية التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية وخاصة أزمة الكساد العظيم. إذ أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي ومنه على مستوى الطلب الفعَّال في الاقتصاد، وبالتالي إحلال هدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني محل هدف تحقيق التوازن الحسابي لإيرادات الميزانية ونفقاتها، حيث أصبح العجز المنظم بالميزانية وسيلة للتوسُّع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة، وتحقيق فائض بالميزانية ضروري لضبط عوامل التَّضخم في فترات الارتفاع².

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص. 182

² سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص. 465.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

طالما أن السياسة المالية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة المالية أهدافها الخاصة التي تُميّزها عن غيرها من السياسات الأخرى. حيث حدّد (1959) R.Musgrave ميادين تدخّل الدولة وميّز ثلاثة مجالات للتدخّل وهي¹:

- التدخّل الإنتاجي العام الذي يحل محل الإنتاج الخاص.
 - التدخّل المحفّز الذي يهدف إلى تحسين عمل الشّوق وتنشيط السلوكات، تصحيح عجز الشّوق وتنسيق النّشاطات.
 - التدخّل التوزيعي الذي يسعى إلى تصحيح الإختلالات وإعادة تخصيص الموارد بشكل عادل.
- وعموما يمكن إدراج الأهداف الأساسية التّالية:

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يُقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادّية والبشريّة بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصّص العديد من التقسيمات²:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
 - تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك؛
 - تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص؛
 - تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.
- و مُشكلة التخصيص في الموارد تتلخّص في المفاضلة بين العديد من الاستخدامات المختلفة في سبيل إشباع رغبات الأفراد المختلفة. وهناك وسيلتان تنظيميّتان لاتّخاذ القرارات المتعلّقة بتخصيص الموارد:
- الأولى المتمثّلة في جهاز السوق ونظام الثمن المؤسّس على مبدأ سيادة المستهلك وخياراته؛
 - الثانية وهي تدخّل الدّولة من خلال فرض الضّرائب والقيام بالإنفاق العام وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

¹ أنظر كل من:

- علي كنعان، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، 2003، ص. 192.

- Claude sobry . jean-claude very. **Elements de macroeconomie**, ellipses, paris, 1996, p.77

² كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص. 42.

وهناك إجراءات تعمل على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، والتي تشمل كل من المنتجين والمستهلكين¹.

فبالنسبة للمنتجين: تشمل إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية مشجعة للاستثمارات الخاصة وأهمها²:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛
 - الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
 - إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا تم استثمارها في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
 - تقديم إعانات رأسمالية للمؤسسات الصغيرة؛
 - الإنفاق الحكومي على مختلف المشاريع الخاصة بالبنية الأساسية الاقتصادية مثل الطرق والمواصلات.
- أما بالنسبة للمستهلكين: كأن تقوم الدولة بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها أو بأقل من ذلك (دعم الأسعار) في الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة الاستغلال).

الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يُعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة المالية من خلال تخطيط بُنود الإيرادات و بُنود النفقات الحكومية على نحو يساهم في استقرار الأداء الاقتصادي، وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة، وقد يستدعي الأمر من وقت لآخر إعادة ترتيب تخطيط بُنود الإنفاق والإيرادات بما يتناسب مع تغير الظروف والأحوال الاقتصادية، وغالباً تتطلب هذه التعديلات موافقة برلمانية قد يصعب الحصول عليها، ولهذا السبب فإن للسياسة المالية آليات خفية تساعد تلقائياً على تحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة، وتعرف هذه الآليات «بالآليات التلقائية للتثبيت الاقتصادي» ومن أمثلتها النظام التصاعدي للضرائب، وبرامج الإعانات للحكومة، وتعويضات البطالة...³ وموضوع الاستقرار الاقتصادي يُمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف رئيسية محدّدة وهي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل

¹ رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الرجوى، القاهرة، 1989، ص.158

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر- أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006. ص. 75.

³ أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2003، ص.149.

واستقرار الأسعار، ويُمكن إضافة الاستقرار في سعر الصَّرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي¹.

الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يُقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض التقليل من التفاوت في توزيعه على أفراد المجتمع، وبشكل عام فإن الأدوات المالية التي يمكن أن تُستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل متعددة نذكر بداية الضرائب فيمكن مثلا العمل على زيادة نسب الدخل لدى فئة من الأفراد ذوي الدخل الضعيف من خلال خفض معدلات الضريبة المفروضة عليها، كما يمكن فرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدُّخول المرتفعة. أما في مجال الإنفاق فيُمكن للدولة التدخُّل مباشرة لتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، وخاصة في مجالات مثل الصِّحة، التعليم، وبالمقابل تقلُّل من الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة².

الفرع الرابع: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يُقصد بالتنمية الاقتصادية السياسة الاقتصادية طويلة الأجل لتحقيق التُّمو الاقتصادي³. وبأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، كما تعرّف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات وسياسات مُعتمدة تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة زمنية معينة بحيث يَستفيد منها غالبية المجتمع⁴.

فُتعتبر الضَّريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذا تشجيع التنمية الاقتصادية، بغضِّ النظر عن الوظيفة الأساسية للضريبة والتي تتمثَّل في اقتطاع جزء من دخول الأفراد، وبذلك التأثير على قرارات الإنتاج والاستهلاك ويستلزم استخدام الضريبة في حالة عجز القوى التلقائية للسوق عن تحقيق هدف النظام المالي الأساسي وهو رفع مُستوى المعيشة، وتضلُّ الضريبة إجراءات ضروريا لمواجهة ضُعب الادخار الاختياري أمام التمويل التضخُّمي المرتفع، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إذا توافرت شروط تحقيقها، ويبقى النظام الضريبي والمالي الكفاء أساس لا غنى عنه

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 77.

² John somleif , **Economie public**, Armand colin, paris, 1975, p.04

³ كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص.417.

⁴ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص. 185.

لتحقيق الرفاهية الاقتصادية¹. كما يؤدي الإنفاق العام الدور الأساسي للدولة المتدخلة في تمويل التنمية الاقتصادية وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد عرفت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنققات الاستثمارية وكذا النفقات التحويلية، و النفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية².

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية ويمثل النشاط المالي للقطاع العام مجال تدخلها، وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، وتتضمن تكييفاً كمياً ونوعياً لأدواتها بصورة تسمح للدولة بتحقيق الأهداف السالفة الذكر، ويمكن حصر أدوات السياسة المالية في: السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية حيث أن لكل من هذه السياسات أدواتها وأسلحتها الخاصة بها والمميّزة لها، فمجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، والضرائب بأنواعها وأشكالها هي أدوات السياسة الضريبية.

الفرع الأول: السياسة الإنفاقية

تعد سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من أجزاء السياسة المالية و ذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي، و الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، ارتبط تطورها ارتباطاً وثيقاً بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تحولت النظرة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي الخاص ولا تتأثر به (النظرة الكلاسيكية)، إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تحدث آثاراً اقتصادية و اجتماعية³. وسيتم دراسة النفقات العامة في مجالين أساسيين وهما:

○ **المجال الأول:** يبحث فيما تنفقه الدولة لإشباع الحاجات العامة وهو ما يرتبط بالمالية العامة؛

○ **المجال الثاني:** فيهتم بما تنفقه الدولة لإنشاء وإدارة المشروعات العامة وهو ما يرتبط باقتصاديات المشروعات العامة⁴.

¹ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق. ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص.266

² السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية إشارة خاصة لمصر ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص.19.

³ علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، الطبعة الأولى، منشورات الحسنيين، سورية، 1997، ص. 34.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2003، ص.250.

أولاً- تعريف النفقة العامة: تعرّف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يُقوم بإنفاقه شخصٌ عام بقصد تحقيق نفعٍ عام أو جماعي¹.

فالنفقة العامة بهذا التعريف تشمل ثلاثة عناصر أساسية:

- استخدام مبلغ من التّقد: وهناك عدة أسباب ساهمت في الأخذ بالصفة النقدية للإنفاق العام منها²:
 - شيوع استعمال النقود كوسيط للتبادل و إنحسار استعمال المعاملات العينية؛
 - الإخلال بالمساواة والعدالة في تحمل العبء الضريبي؛
 - صعوبة إجراءات الرقابة والتقليل من كفاءتها وفعاليتها؛
 - عدم الدقة في التقدير يُسهم في انتشار المحسوبية والمحاباة ويسهل سبل الفساد الاقتصادي، وبالرغم من الطبيعة النقدية للاقتصاد الحديث فقد تلجأ الدول إلى الخروج عن هذه القاعدة أين يصبح الإنفاق العيني ضروري لمواجهة ظروف استثنائية قد تُواجه أيّ بلد كالحروب، والكوارث الطبيعية.....الخ³.
- هيئة عامة تقوم بالإنفاق: إنّ الطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد نوع النفقة (خاصة أو عامة) لذا لكي تكون النفقة عامة لا بد أن تصدر من شخص معنوي عام، والذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته مع غيره من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- أن تهدف إلى إشباع حاجة عامة: وتعرّف الحاجة العامة بأنها حاجات جماعية ينتج عن إشباعها بواسطة الدولة منفعة عامة، إنّ تحديد المنفعة العامة أو الحاجة العامة شهد تغييراً مع تغيّر دور الدولة، فزيادة واتساع دور الدولة أدى إلى اتّساع مضمون المنفعة العامة.

وعلى العموم يمكن تحديد حاجات أساسية يُتفق حولها أنها حاجة عامة وهي كما يلي⁴:

- حاجات تُمثل الحد الأدنى الضروري لقيام المجتمع مثل (التعليم، وسائل المواصلات.....)؛
- حاجات غير مباشرة تدّخل في إطار التضامن العدالة الاجتماعية حيث تتكفّل بها الدولة مثل إعانات الشيخوخة، والبطالة وإعانات الفقراء؛
- حاجات تقتضيها الحياة الاجتماعية (الأمن، العدالة، الدفاع.....).

¹ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص.63.

² أحمد جامع، المالية العامة، مكتبة وهبة، القاهرة، دون سنة نشر، ص.ص.41.45.

³ جمال لعامرة، مفهوم النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البصيرة، الجزائر، عدد 1998، ص.09.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص. 33.

ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام

لقد أسهب كُتّاب الاقتصاد والمالية العامة في وضع تقسيمات متعدّدة للنفقات العامة، يتركز كل منها على وجهة نظر معيّنة، حيث يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة، ومن أهمّها معيار طبيعة النفقة ومعيّار الغرض من النفقة، وهناك تقسيم جديد وهو تقسيم النفقات العامة بهدف دراسة آثارها الاقتصادية، ويمتاز عن غيره من التقسيمات التقليدية بوضع الإنفاق العام في مجموعات متميزة، وتقسّم حسب النفقات العامة إلى أربعة أقسام رئيسية¹:

أ- **المنح والإعانات النقدية:** وهي نفقات عامة تدفعها الدولة نقداً، دون الحصول على أيّ مقابل مادي من المستفيد من النفقة، وينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى عدة أقسام وهي:

- **المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص** مثل الإعانات الممنوحة لتشجيع بعض الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك، أو تشجيع نشاط معيّن.
- **المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية:** وهي المبالغ التي تحوّلها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانية الحكومات المحلية لقيام هذه الأخيرة بواجباتها.
- **المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي:** وهي المبالغ الممنوحة من قبل الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

ب- **مُشتريات الدولة من سلع وخدمات:** ويتميز هذا النوع من الإنفاق عن النوع الأول باحتوائه على مقابل مادي يتمثّل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة. وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- شراء سلع وخدمات استهلاكية: مثل نفقات الدولة على شراء الأدوات المكتبية ونفقات المياه والإنارة في المصالح العمومية، ونفقات التشغيل والصيانة، ونفقات التنقلات العامة وحفلات الاستقبال؛
- شراء سلع وخدمات إنتاجية: مثل نفقات تشييد الطرق والسدود والمدارس، المستشفيات والمصانع وشراء الآلات الإنتاجية ونفقات البحث والتطوير.

ت- **المنح والإعانات العينية:** وهي تلك النفقات التي تتحمّلها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد المجتمع، مثل توفير خدمات الصّحة والتعليم مجاناً أو توفير كميات معينة من السلع التموينية مجاناً أو بأسعار منخفضة لبعض الفئات، ويدخل ضمن هذا النوع المنح العينية الممنوحة للعالم الخارجي.

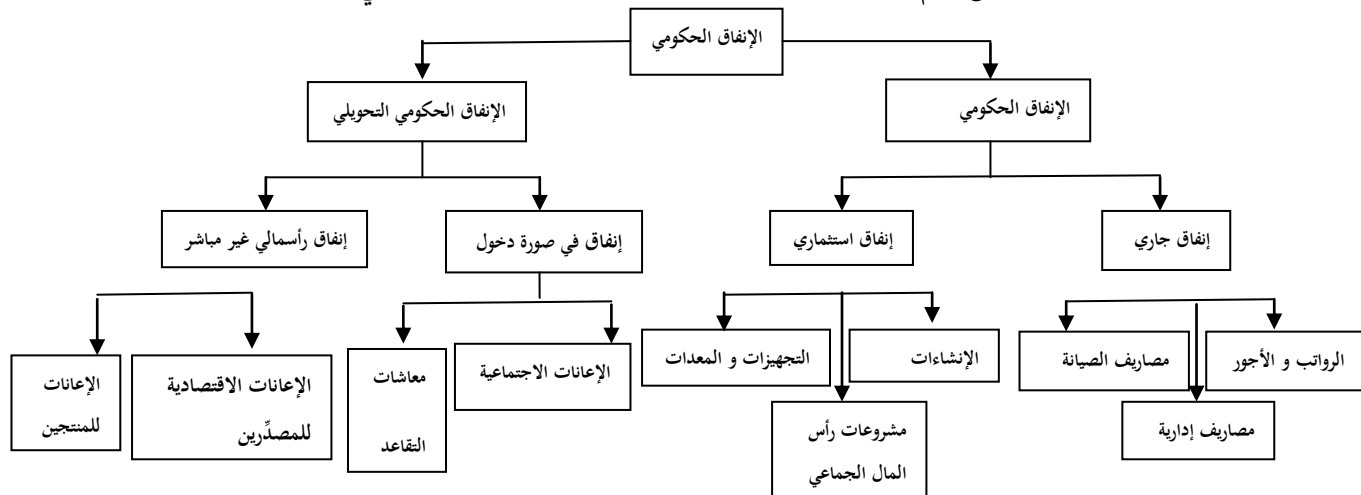
¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص. 373-376.

ث- سداد الدولة لأصل وفوائد القروض العامة ويضم هذا النوع:

- سداد أصل وفوائد القروض العامة الخارجية؛
- سداد أصل وفوائد القروض العامة الداخلية .

لقد اقتصرنا دراستنا لتصنيف الإنفاق الحكومي على الجانب الاقتصادي للإنفاق بما يخدم هذه الدراسة، و ارتأينا إعطاء مخطط يبرز لنا مختلف تصنيفات الإنفاق الحكومي.

الشكل رقم (1-2): التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي



المصدر: محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،

1999، ص. ص. 57-58.

ثالثاً: ضوابط ومحددات الإنفاق العام: إنّ النفقة العامة أثناء تنفيذها من قِبَل الهيئات الحكومية يحكمها عدد من الضوابط يمكن ذكرها فيما يلي¹:

1- ضابط المنفعة:

يشترط ضابط المنفعة تحقق المنفعة القصوى من النفقة العامة، إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع المترتبة عنها بالنسبة للمجتمع ككل، وليس لتحقيق المصالح الخاصة لفئة دون أخرى، ولقد إقتضى تحقيق النفقة العامة لأكبر قدر من المنفعة الجماعية البحث عن المعايير التي يمكن من خلالها قياس تلك المنفعة، وهو ما أدى إلى ظهور اتجاهين وهما:

- الاتجاه الشخصي: ومن أشهر ممثلي هذا الاتجاه De marco و A.C. pigou والذي يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الأفراد، ففي رأي De marco تصل إلى تحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة إذا

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص. 77.

تساوت المنافع الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العامة، أما pigou فيستند في قياس أكبر منفعة متولدة عن النفقة العامة إلى فكرتين الأولى تحكم الحجم الكلي للنفقات العامة وضرورة تساوي المنفعة الجماعية المترتبة عن النفقات العامة الحدية مع التضحية المترتبة على الاقتطاع الضريبي الحدي، والثانية كيفية توزيع النفقات العامة ما بين مختلف أنواعها وذلك بإشتراط تساوي المنفعة الحدية للإنفاق العام في مختلف الاستخدامات.

- **الاتجاه الموضوعي:** وتتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام بناءً على الزيادة التي تحدث في الدخل الوطني على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بارتفاع الدخل الوطني، سواءً زيادة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يعني الاعتماد على ما يسمّى بالمضاعف المزدوج والذي يضم تداخل المضاعف والمعدل في هذا المجال.

وعموماً يمكن القول أن تحقيق أقصى منفعة للمجتمع يتوقف على عاملين أساسيين وهما: أولاً مقدار الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني، والثاني هو توزيع الدخل الوطني على الأفراد. كما أنّ الحكم على مدى توافر النفع العام في النفقة العامة تحكمه مجموعة من الاعتبارات التي ترعى أساساً درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والأسس الرئيسية التي تصدر عنها السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

2- ضابط الاقتصاد:

يظهر ضابط الاقتصاد من حيث تجنّب تبذير الأموال العمومية وضرورة تسيير المرافق العامة بأقل تكاليف ممكنة، حيث أن تبذير الأموال يُضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرز التهرب من دفع الضرائب، إضافة إلى ذلك ضرورة تعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث تقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة لتحقيق هذا الإنتاج، ومن أهم الوسائل المستخدمة لقياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها هو وضع معدلات أداء خاصة بكل فرع من فروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة لميزانية الدولة، حتى يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يتم على النمط السليم المتفق مع الرشد الاقتصادي من عدمه وفي ما يلي بعض المعايير المتداولة لذلك:

- معدل ما يضيفه المشروع لكل من الدخل الوطني والطاقة الإنتاجية والتشغيل؛
- معدل ما يحققه المشروع من ربح ومدى استخدام المشروع لعوامل إنتاج محلية، وما يتطلبه من عملة أجنبية وما يوفره منها، وكذا المدة اللازمة لتنفيذه وبدء الإنتاج فيه.

يتوقف حجم الإنفاق على مجموعة من العوامل والمحددات نذكر أهمها في:

- **طبيعة النظام الاقتصادي القائم:** انطلاقاً من اختلاف النظم الاقتصادية من حيث مبادئها المذهبية، حيث أن هناك نظماً مؤسّسة على الفردية والحرية الاقتصادية، وأخرى معتمدة على تدخل الدولة، وتنطلق الأولى من ضرورة حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي والمنافسة التامة بينهم وتلقائية التوازن الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يتوقّف دور الدولة على أداء مهام الدولة الحارسة، وفي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة في أقل حجم له، والذي يمكّنها من أداء وظائفها التقليدية فقط، لكن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يزداد دور النفقات العامة أهمية، لأنه في هذه الحالة تضطر الدولة للقيام بوظائف أخرى غير الوظائف التقليدية، كالقيام ببعض المشاريع لتقديم الخدمات المجانية أو شبه المجانية للفئات المحدودة الدخل. كما أن حجم النفقات العامة يتأثر أيضاً بطبيعة البنية الاقتصادية ودرجة التقدم والتخلف الاقتصادي، حيث يزداد نطاق تدخل الدولة كلما كان مستوى التقدم الاقتصادي ضعيفاً¹.

- **مستوى النشاط الاقتصادي:** تؤثر الظروف والأحوال الاقتصادية في حجم النفقة ونوعها، حيث تزداد النفقة العمومية في أوقات الكساد لإحداث الزيادة الواجبة في الطلب الكلي الفعّال للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، وأما في حالة الرواج ولتجنب الضغوط التضخمية يحدث عكس ذلك، أما في الدول النامية والتي يتميز جهازها الإنتاجي بعدم مرونته فيتطلّب الأمر التحكم في مستويات الإنفاق العام².

- **المقدرة المالية:** من بين محدّدات الإنفاق العام قدرة الدولة في الحصول على الموارد الضرورية لتغطية ذلك الإنفاق حيث بالرغم من تنوّع مظاهر القدرة التمويلية للدولة، إلا أنها تبقى محدودة وتنقسم القدرة التمويلية إلى جزئين³:

أ- **المقدرة التكلفة:** ويتعلّق الأمر هنا بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية، ونصطدم هنا بقانون لافر وفكرة العبء الضريبي الأمثل التي تتأثر بدورها بالعوامل التالية: نوعية النشاط السائد في هيكل الاقتصاد، نمط توزيع الدخل الوطني، مستوى التضخم والعمالة، و درجة إنتاجية الإنفاق العام، درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين وهذا على المستوى الكلي، أما القدرة التكلفة على المستوى الفردي فهي تتمثّل في مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية المساهمة من خلال مداخيلها في تحمّل الأعباء المالية للدولة، وتتوقّف على عاملين: أولهما مدى استقرار مداخيل الأفراد حيث تزيد القدرة التكلفة للأفراد كلما كانت مداخيلهم أكثر استقراراً، أما العامل الثاني

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 183.

² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص. 50-51.

³ عادل أحمد حشيش (1992) مرجع سابق، ص. 91. 97.

فيتمثل في كيفية استخدام هذه المداخل بحيث لا يكون الجزء المقتطع من الدخل الفردي لتمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب كبيراً، مما لا يترك للأفراد ما يضمن لهم حداً معيناً من مستويات الاستهلاك.

ب- المقدرة الإقتراضية للدولة

نعني بالمقدرة الإقتراضية للدولة قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، و يعد الادّخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الاقتراضية للدولة، وتتوقف هذه المقدرة على ثلاثة عوامل أساسية: حجم الإدخار المستخلص من الدخل الوطني، توزيع الجزء المدخر بين مجالات الإقراض الخاص والإقراض العام، والقدرة على التسديد.

رابعاً: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

يمكننا التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق الحكومي، فهناك الزيادة المطلقة و التي تعني أن حجم الإنفاق الحكومي يزداد من عام لآخر، أما الزيادة النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، و أهم هذه المتغيرات هو إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي¹. و نذكر نوعين من أسباب زيادة الإنفاق العام²:

أ- الأسباب الظاهرية:

يُعدُّ انخفاض قيمة النقد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق الحكومي ظاهرياً، إذ ينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية في مردودية هذه النفقات، و السبب الثاني الذي يؤدي إلى ازدياد الإنفاق الحكومي ظاهرياً هو تغير أساليب إعداد الموازنة أين يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة تنعكس على الحجم الاسمي للنفقات العامة، وحيث يؤثر الأخذ بالاستثناءات المتاحة للخروج عن قواعد الموازنة إلى التأثير على طرق تقدير الإنفاق العام كمّاً. كما أن التوسُّع الإقليمي وزيادة عدد السكان، إذ أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرة عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد. أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن الزيادة تعتبر حقيقية.

¹ محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، 2007، ص. 124.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 186-187.

ب- الأسباب الحقيقية: والمتمثلة أساسا في¹:

- الأسباب الاقتصادية: وهي زيادة الدولة تدخلها وتوسُّعها في المشاريع العامة، لمعالجة التقلبات الاقتصادية فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، والسعي للسيطرة على الاقتصاد العالمي الذي يعدُّ من أهم العوامل الحقيقية لتزايد الإنفاق العام في شكل إعانات للقطاعات الإنتاجية لتعزيز المنتج المحلي أمام المنافسة الخارجية.

- الأسباب السياسية: يمثِّل الإنفاق الحربي من أهم العوامل التي تدفع بالإنفاق العام إلى التزايد، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة ديمقراطية الحكم، وجعل محاربة الفساد السياسي قضية محورية، وكذا زيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة من خلال التوسع في اللامركزية، و الاهتمام بالانضمام للمنظمات الدولية والإقليمية.

- الأسباب الاجتماعية: وهي مرتبطة أساسا بزيادة النفقات المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية مثل: التعليم، الصحة، الثقافة و النقل، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع مستوى المطالبة الاجتماعية (عن طريق النقابات، الجمعيات).

- الأسباب الإدارية: ويتعلَّق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلا) ما ينجرُّ عنه زيادة في الهياكل الإدارية والموظَّفين، فضلا عن سوء التنظيم الإداري وعدم مسابقتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي خاصة في الدول النامية ما يدفع بزيادة الإنفاق العام على القطاع الإداري.

الفرع الثاني: السياسة الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية أهم بنود الإيراد العام و هي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق، والسياسة الضريبية عبارة عن مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتفاعل فيما بينها لتعطي كيانا ضريبيا تختلف صورته من مجتمع لآخر، والمتعلق أساسا بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف العامة للاقتصاد من جهة أخرى². وللوصول إلى هذه الأهداف بدقة لابد من التركيز على مجموعة من المحدِّدات والقواعد عند رسم أي سياسة ضريبية، وتعتمد السياسة الضريبية العمل على عدة محاور³:

¹ زين حسين عوض الله، مرجع سابق، ص.ص. 56-58.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 139.

³ المرجع نفسه.

- تحديد المحاور التي يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي في المدى الطويل والقصير؛
- دمج مختلف الأدوات الممكن استعمالها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحديد المعدلات التي تمكن في نفس الوقت من رفع المردودية وتحقيق باقي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف السياسة الضريبية:

تعرف السياسة الضريبية على أنها الطريقة المتخذة في إدارة التنظيم الضريبي للحصول على مبالغ مالية تغطي بها النفقات العامة للدولة، قصد تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل، والإنتاج والتوظيف¹.

ثانياً: آليات السياسة الضريبية

حتى يتسنى للنظام الضريبي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة فإنه يجب رسم سياسة ضريبية تركز على مجموعة من الآليات والتي تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها نذكر منها²:

- **قدرة الأداء الضريبي:** وصلت نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل الوطني الخام PIB في البلدان النامية حدود 8% إلى 15% بينما نجدها في الدول المتقدمة تنحصر ما بين 25% و 30% وهذا لا يعود إلى حالة التخلف العامة فقط، وإنما سببها في عدم الاستغلال الفعّال لهذه القدرة، أي في مدى فعالية النظام الجبائي في حد ذاته، وترتبط هذه الفعالية بترشيده بشكل يضمن تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة سواء تعلق الأمر بسلوك الأفراد (المكلفين) أو ببنية الهيكل الضريبي ككل.

- **الهيكل الضريبي:** إن تكامل وتجانس النظام الضريبي بين مختلف الضرائب والرسوم المكونة له، يوفر مرونة هامة تتماشى والتغيرات المتسارعة في الحياة الاقتصادية، وتسمح له باستيعاب المستجدات سواء من خلال مكافحة الغش الضريبي، أو بما يوفره من امتيازات تحفّز المتغيرات الاقتصادية الأخرى: الاستثمار والادخار، الاستهلاك، الاستيراد والتصدير ...

¹ عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة، القاهرة، 1993، ص.418.

² ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المشاركة، الملتقى الدولي اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف من 03-07 أكتوبر 2004، ص.2.3.

- إستراتيجية فرض الضريبة: وتعبر عن الشروط الأساسية لنجاح الضريبة والتي تتمثل أساسا في أنها تظهر التطور السليم لتحسن أداء الضريبة المالي، الاقتصادي والتجاري وأداء القوانين الضريبية، وأداء الممول "المكلف" وأداء الثقافة الضريبية.

و أيضا لما للضريبة من أهمية في إدماج الموارد الاقتصادية المالية والفنية والبشرية والمعلوماتية في الدورة الاقتصادية. كما لتغير دور الدولة من مالكة إلى منظمة وحامية مما قلل من مواردها وضرورة تعويضها بالإيرادات الجبائية. ولكون الضريبة إحدى محددات حسن أداء المناخ الاستثماري في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وللقناعة بأن ترشيد السياسة الجبائية هي التي تولد ثقافة ضريبية فعالة وتحسن من سلوك المكلفين وتقلل من ظاهرة التهرب الضريبي.

- المحيط المؤسسي: حيث كلما كان النظام الجبائي متجانسا ويمتاز بالآليات السابقة كلما كان أكثر ملاءمة للمحيط، كما أنه يساهم المحيط الجيد في رسم سياسة جبائية جيدة وفعالة.

ثالثا: تصنيفات الضرائب: تعددت أساليب تصنيف الضرائب بتعدد مقاييس التصنيف، ولعل أشهر هذه المعايير والتقسيمات المرتبطة بها مختصرة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): أساليب تصنيف الضرائب بتعدد مقاييس التصنيف

المعيار	تصنيف الضريبة	خواصها
موضوع الضريبة	وحيدة	مصدر تحصيلها وحيد.
	متعددة	تعدد مصادرها: الدخل، الاستهلاك، الثروة ...
معدلات الضريبة	توزيعية	يتم تحديد قيمتها ثم توزع على أساس مقدرة أفراد المجتمع المعنيين بها
	قياسية	يحدد سعرها ولا تحدد قيمتها الفعلية.
هيكل معدلات الضريبة	تصاعدية	تتزايد نسب الضريبة مع تزايد الدخل محل الضريبة.
	نسبية	تناسب الضريبة والدخل محل الضريبة.
	تنازلية	تناقص نسب الضريبة مع تزايد الدخل محل الضريبة.

المصدر: بالتصرف عن أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص.ص. 244 - 251.

رابعاً: محددات تصميم نظام ضريبي فعال

يمثل النظام الضريبي محصلة مجموعة متداخلة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة معينة، ومن بين المؤثرات التي ساهم في وضعها العديد من الاقتصاديين القدماء منهم والمحدثون والتي يجب أن تتوفر في أي هيكل ضريبي نذكر ما يلي:

أ- مؤشرات V.TANZI للنظام الضريبي الجيد¹:

- **مؤشرات التركيز:** ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي الجزء الأكبر من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب والمعدلات الضريبية، وهذا من شأنه أن يسهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تدرّ إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية وتفاذي خلق انطباع أن الضرائب مفرطة.
- **مؤشرات التششت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل؟ فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.
- **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً. وإذا إبتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات لمختلف الأنشطة فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعاً في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
- **مؤشر تأخرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات التي تلزم المكلفين بدفع مستحقاتهم الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية بفعل التضخم. لهذا يجب أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحدّ من التأخر في دفع المستحقات.
- **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى، فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.ص. 165-166 .

- **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يفضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة محدّدة دونما غموض أو تحكّم، بحيث يكون ميعاد الدّفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً ومعلومًا للممّول أو أي شخص آخر، ما يتيح للممول الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسّف أو سوء استعمال للسلطة من قبل إدارة الضرائب.
- **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، ومدى سلامة التقديرات والتنبؤات ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم على التنفيذ، فضلاً عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ تماشياً والوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد.
- **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا ما يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن حتى لا يؤثّر ذلك سلباً على مستوى الإيرادات الضريبية.

خامساً: أثر الضريبة

أدرج كتاب المالية العامة عند دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب منهجين المنهج الأول يوسّع من مجال الدراسة بحيث تمثل آثار الاقتطاع من ثروة الأفراد وكيفية إنفاق حصيلة هذا الاقتطاع، ويمثّل هذا الاتجاه مجموعة من كتاب المالية العامة الايطاليين وعلى رأسهم الكاتب الايطالي أنطونيو دي ماركو. بينما يضيق النطاق في المنهج الثاني بحيث يقتصر على آثار الضريبة وحدها (أو العبء الضريبي) ويمثّل هذا الاتجاه , Edgeworth , Musgrave, pegou، ويتبعهم معظم الكتاب المعاصرين¹.

وبناء عليه يمكن التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية التي تحدثها السياسة الضريبية:

- الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضريبة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي آثار يمكن تحقيقها باستخدام وسائل مالية أو اقتصادية أخرى.
- الآثار الاقتصادية التي تنفرد الضريبة بإحداثها وتنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي الذي يؤثر على ظروف التوازن الفردي الخاص بالممّول (توزيع الوقت بين الراحة والعمل، توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، توزيع المدخرات بين الاكتناز والاستثمار...). تنفرد الضريبة بإحداث آثار تنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي، ويقصد بنقل العبء الضريبي تلك العملية التي يتمكّن بموجبها دافع الضريبة من نقل ما دفعه كلياً أو جزئياً

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص.191.

إلى الغير مستعينا بتغيّرات الأثمان خاصة إلى أن تستقر لدى شخص ما بصفة نهائية، وهذا الشخص هو الممول الحقيقي أو الممول النهائي.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لنقل العبء الضريبي¹:

أ- **النقل الضريبي الكلي أو الجزئي**: وهنا يمكن التمييز بين حالة الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها نهائيا حيث لا يكون هناك معاملات بين الأفراد والتي تمكنهم من نقل العبء ويتعلق الأمر بالضرائب على الأشخاص، والضرائب على الشركات والضرائب على المداخيل الناجمة عن العمل. وضرائب يمكن نقل عبئها جزئيا، ويتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذي يتعاملون مع آخرين يتمكنون من خلالها تحميل أثمان هذه المنتجات جزءا من الضريبة. و أخيرا ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل، وهي تلك الضرائب التي يمكن دمجها كلية في الأسعار، إلا أنه من الصعب نقل كامل العبء لأن ذلك يتعلق بعوامل اقتصادية متعدّدة.

ب- **النقل الأمامي والنقل الخلفي**: يُقصد بالنقل الأمامي عندما تفرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج ويكون الممول قادرا على نقلها إلى مرحلة تالية له، كأن يقوم المستورد أو المنتج أو البائع بنقل الضريبة التي دفعها إلى المشتري عن طريق إدماجها في سعر البيع. أما النقل إلى الخلف فعندما يتمكن دافع الضريبة من نقلها إلى مرحلة سابقة له، كأن يقوم المنتج الذي دفع الضريبة بنقلها إلى عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة عن طريق خفض أسعار (بتخفيض أجور العمال، أسعار المواد الأولية، فوائد القروض ...) بمقدار الضريبة أو جزء منها.

ت- **النقل المقصود وغير المقصود**: ويكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرّع أشخاصا بدفع ضرائب معينة معتقدا قدرتهم على نقلها إلى الغير، أما إذا كلف المشرّع أشخاصا بالضريبة معتقدا عدم إمكانية نقلها إلى الغير إلا أنهم نجحوا في عملية النقل فيكون النقل هنا غير مقصود².

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 143.

² المرجع نفسه، ص. 144.

سادسا: مستوى الضغط الضريبي

يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة والتي تتمثل عادة في الناتج المحلي الخام، أو الناتج الوطني الخام أو مجموع الاقتطاعات العمومية (مجموع موارد الدولة). وأكثر المؤشرات استخداما نجد¹:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

ولقد أدرك بعض المفكرين منذ القدم أمثال ابن خلدون أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية². كما نادى الطبيعيون بأن لا يتجاوز الاقتطاع الضريبي 20% من الدخل المكلف، أما التقليديون فلقد حددوا تلك النسبة ب 10%، بينما الاقتصاديين المحدثين أمثال الاقتصادي الاسترالي CLARK فقد حدده ب 25% من الدخل الوطني. في الواقع لا توجد نسبة محددة للاقتطاع الضريبي، إذ يتوقف ذلك على مدى إنتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الاقتطاعات، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة. ومستوى الضغط الضريبي الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل من الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبة في أعلى مستوياتها.

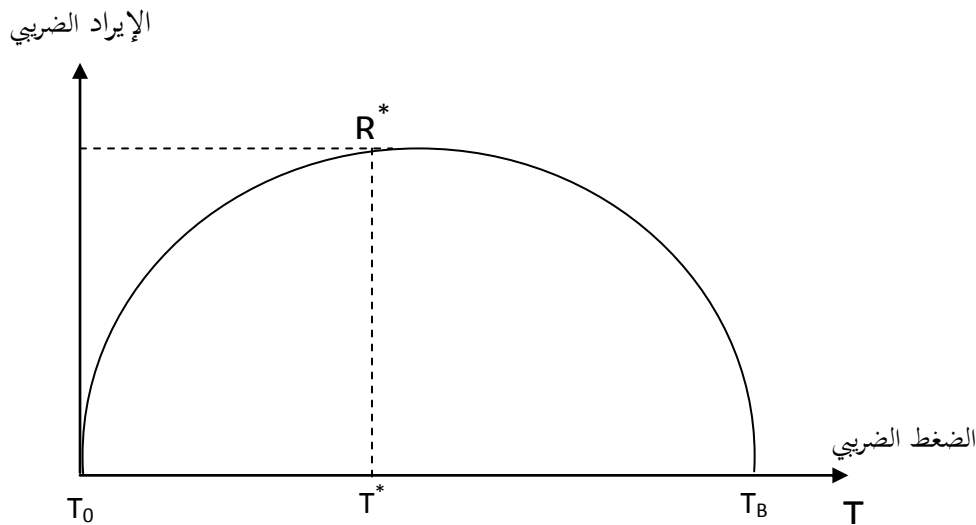
من أجل تحديد مستوى الضغط الضريبي الأمثل حاول (laffer Arthur) إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها ضمن نموذج CJL (Cantojoines laffer)، وقد أبرز Laffer هذه العلاقة من خلال المنحنى المسمى باسمه والذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة³.

¹ بلعزوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص. 222.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 156 .

³ بلعزوز بن علي، محمدي الطيب محمد، مرجع سابق، ص. 224.

الشكل رقم (1-3): الحصلة الضريبية



المصدر: ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.142.

يمكن تقسيم منحى Laffer إلى مرحلتين: المرحلة الأولى ($T_0 T^*$) أين تكون العلاقة طردية بين معدلات الضَّغط الضريبي والحصلة الضريبية، وذلك إلى غاية الوصول إلى المستوى الأمثل من الضَّغط T^* أين تكون الحصلة الضريبية عند أقصاها R^* . أما المرحلة الثانية $T^* T_B$ فتصبح العلاقة عكسية، حيث أن أي زيادة في معدل الضَّغط الضريبي سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي مما يقلل من الأوعية الضريبية وبالتالي التقليل من حصلة الإيرادات الضريبية.

إذن يوضَّح المنحنى بطريقة بسيطة أن هناك حدوداً مثلى للضغط الضريبي يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصلة الضريبية. تعرَّض هذا المنحنى إلى مجموعة من الانتقادات أهمُّها أنَّ هذا المنحنى إهتَمَّ بجانب العرض خاصة عرض عوامل الإنتاج، وأهمَل جانب الطلب كلياً عند تحديد الإنتاج والعمل والإيرادات الضريبية¹.

المطلب الرابع: مسار السياسة المالية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة

إنَّ السياسة المالية مثلها مثل بقية السياسات هي انعكاسات للنُّظم الاقتصادية و مستوى التنمية السائدة في أيِّ بلد، و بالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية فيها تبعاً لطبيعة اقتصاد هذه الدول، وفي هذا الصدد سنحاول إبراز خصائص كل من السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية.

¹ المرجع نفسه، ص. 226.

الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

إنَّ أهمَّ وظيفة للسياسة المالية في الدَّول المتقدمة هي البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدَّورة الاقتصادية، أين تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و مقوِّمات نموها الاقتصادي، حيث نلاحظ في حالات الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق إمكانيات الإنتاج فتظهر موجات تضخُّمية، في حين يؤدي الكساد إلى انتشار البطالة و تراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطَّلة، و هذا يعود إلى نقص الطلب الكلي¹، و بالتالي فإن هدف السياسة المالية هو تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، فتقوم بتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي و ذلك لكبح الفجوة بين الادِّخار و الاستثمار، أي السماح للموازنة العامة بالتقلُّب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية². فالسياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص و محاولة سدِّ أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التَّأثير على مستوى الطلب الكلي الفعَّال³.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول النامية

تشترك الدَّول النامية في عدَّة خصائص و التي نذكرها في مايلي⁴:

- تدني متوسط الدخل الفردي و عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني؛
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين الرأسمالية و الاشتراكية؛
- تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات المالية و الفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية إلى الخارج؛
- الاعتماد على المواد الأولية و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك⁵؛
- معدلات كبيرة في عجز الموازنة العامة و الناتجة عن ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود و كثرة الإعفاءات و التهرب الضريبي، إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية. و أن أي محاولة لزيادة الطلب الفعَّال سيؤدي إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني.

¹ عبد الحميد وليد العايب، مرجع سابق، نقلا عن: عفيف صدوق، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2005، ص.60.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص. 39.

³ سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، مرجع سابق، ص 232.

⁴ العبادي ناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، الأردن، 2000، ص. 196.

⁵ طارق الحاج، مرجع سابق، ص. 35-36.

كما تميّز فيما يتعلق معيار السياسة المالية ثلاثة حالات وهي¹:

أ- السياسة المالية الدورية

تعرف السياسة المالية الدورية على أنّها تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة وإلى انخفاضه في الفترات السيئة، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش، وانكماشية في فترات الركود، كما أنّها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية، ويكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي طرديا.

ب- السياسة المالية غير الدورية

تكون فيها السياسة المالية توسعية في أوقات الركود، وانكماشية في فترات الانتعاش، ويسعى هذا النوع من السياسة إلى تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية، ويكون فيها الارتباط بين الإنفاق الحكومي والدورة الاقتصادية عكسياً، ويمثّل هذا النوع من السياسة المالية نظرة الكلاسيكيون الجدد والكينزيين، حيث أنّ السياسة المالية المثلى ينبغي أن تكون غير دورية. أي أن عجز الميزانية ينبغي أن ينخفض في فترات الانتعاش الاقتصادي ويرتفع في أوقات التراجع الاقتصادي.

ت- السياسة المالية المستقرة:

هي تلك السياسة التي تميّز باستقرار في الإنفاق الحكومي، ويكون فيها الارتباط بين النفقات الحكومية والدورة الاقتصادية معدوماً. أما Talvin and vegh² فقد بيّن أن السائد في معظم البلدان النامية و السائرة في طريق النمو هي السياسة المالية الدورية، وقد توصلا في دراستهما هذه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإنفاق الحكومي والنتائج الداخلي الخام لعينة تتكون من 36 دولة نامية (قُدّر الارتباط في المتوسط 0.53) أما بالنسبة للبلدان الصناعية (مجموعة السبعة) فقد وجدا معامل الارتباط في المتوسط كان معدوماً، وهذا ما يؤكّد عدم دورية السياسة المالية بالنسبة للبلدان الصناعية.

وكذا أعمال Ethan Ilzetki, carlos A.vegh¹ في دراسة شملت 49 بلداً خلال (1960-2006) وباستعمال مجموعة من الاختبارات القياسية توصلا إلى دورية السياسة المالية في البلدان النامية. وقد قدّم الاقتصاديون تفسيرات

¹ Graciela L.kaminsky, carmen M. reinhart and carlos A. vegh, **when i trains it a procyclical capital flows and macroeconomic policy**, National Bureau of Economic Research working paper 10780. Camridge, september 2004.

² Talvin, Ernesto, and carlos A.vegh **tax Base variability and procyclical Fiscal policy in Dcveloping countries**, journal of Development Economics, vol 78.2005.

¹ Ethan Ilzetzi, karlos A.vegh, **procyclical fiscal policy In Developing countries : truth or fiction**, National Bureau of Economic Research, working paper 14191 cambridge, july 2008.

عديدة لأسباب الاختلاف في مسار السياسة المالية بين البلدان النامية والصناعية، فهناك من اعتبر أنه في الأوقات السيئة (الركود) تواجه البلدان النامية صعوبة في الحصول على الائتمان، كما تُجبر على تسديد ديونها مما يدفعها لخفض نفقاتها العامة (تغيير سياستها المالية). بينما في فترات الانتعاش والرواج يرتفع الإنفاق الحكومي في هذه البلدان وهذا ما يسبب دورية السياسة المالية.

أما في البلدان المصدرة للبترول ففي معظمها ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط، وفي معظم هذه البلدان تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات الحكومية بشكل كبير، وفي هذا الإطار تؤدي السياسة المالية دور القناة التي ينتقل من خلالها أثر التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد، حيث توصلت دراسة Hussain,Kamilya and al¹ لعينة تشمل 10 دول غنية بالنفط من بينها الجزائر، إلى أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول، وأن استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للنفط لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج النفط.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

سنتعرض من خلال هذا المبحث لأهمية قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وتوضيح الإطار النظري لهذا التنسيق، وكذا التأثير المتبادل بين السياستين، وختاماً نتناول الترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لكفاءة هذا التنسيق.

بداية سنحاول إدراج تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومضمونه حيث يعرفه (Begg (2002 مجموعة التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار لإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة أو غير مرغوبة على السياسة الأخرى، وأفضل صور التنسيق هو اشتراك صانعي القرار لكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا².

¹ Hussain,Kamilya.tazhibayva . andannaTer _Martirosyan, **Fiscal policy and Economic cycles in oil exporting countries**, IMF International Monetary Fund working paper / 08/253, Novembrer 2008.

²Iain begg, **The challenges of policy co-ordination in Europe: Government and money** ,the federal trust of Education and research, 2002, p.p.21-22

كما يعرفه Marszalek على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالية عن الأخرى، السياسة النقدية ممثلة في البنك المركزي والسياسة المالية ممثلة في الحكومة، وذلك للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لعمل كلتا السلطتين معا¹.

وقد يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية لعدد من الدول داخل تجمع اقتصادي أو اتحاد نقدي كما هو حال الاتحاد النقدي الأوروبي، أي التنسيق على المستوى الدولي، ويعرّف التنسيق في هذه الحالة على أنه تعديل جذري للسياسات الوطنية للدول في سبيل تحقيق التعاون الاقتصادي المشترك.

المطلب الأول: تطور مسألة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي

سنتناول مسألة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي عبر مراحل ونذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: غياب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

عرف الجدل الفكري بين مؤيدي كل من كينز ومليتون فريدمان غياب مسألة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، حيث اتجه كل تيار إلى تأكيد فعالية سياسة بذاتها دون الأخرى، فالفكر الكينزي بمبادئه التي تنادي بتحقيق مستوى عال من التشغيل، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويله عن طريق الإصدار النقدي، يؤكد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية². وتعد أعمال جون هيكس لعام 1937 والمستلهمة أساسا من آراء كينز والتي أبرزها في كتابه الشهير " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود " أحد الإسهامات الرئيسية لبيان العلاقة بين السياستين النقدية والمالية. حيث قام هيكس بوضع نموذج يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، ويسمى بنموذج (IS-LM) ويوضح التداخل بين السياستين النقدية والمالية ودورها في تحديد الناتج ومعدلات الفائدة في المدى القصير. تكاد تجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن الجدل الفكري بين السياسة النقدية والمالية يرجع إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، فمن جانب ذهب التيار الكينزي إلى اعتبار السياسة النقدية قليلة الفعالية تمارس تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة، وأن هذا التأثير يعتبر ضعيفا مقارنة بالسياسة المالية التي تمارس تأثيرا مباشرا وسريعا من خلال الإنفاق الكلي على

¹ pawal marszalek, **coordination of monetary and fiscal policy**, the poznan university of Economics , volume 3 , N 2.2003. p.48.

² أحمد الغندور، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، سلسلة أوراق بحثية العدد 10، ماي 2000، ص.05.

مستوى الدخل والتشغيل¹. أما وجهة نظر فريدمان وأنصاره والتي ترى التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم إستهداف معدل نمو العرض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: الدعوة لاستقلالية السياسة النقدية عن السلطة التنفيذية.

عرفت فترة السبعينيات من القرن الماضي تطوراً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية نتيجة لما شهدته تلك الفترة من إتباع للسياسة النقدية التوسعية في معظم الاقتصاديات الغربية صاحبها ظاهرة الركود التضخمي، كما عرفت تلك الفترة تأكيد فريدمان على وجود مفاضلة في الأجل القصير بين معدل البطالة وانحراف معدل التضخم عن معدله المتوقع، بينما تغيب تلك المفاضلة في الأجل الطويل ما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على ظاهرة البطالة. كذلك شهدت تلك الفترة ظهور عدد من الكتابات التي تناولت مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية وما يترتب عن ذلك ضرورة تمتع السلطة النقدية باستقلالية تامة عن السلطة المالية. وأثبت كل من Prescott's and Kydland أن الحكومة التي تستهدف من خلال السياسة النقدية كلا من الناتج والتضخم، تكون عرضة لمشكلة عدم التناسق الزمني لهذه السياسة، ولتفسير هذه المشكلة فقد أوضح أنه بالرغم من تبني الحكومة في بداية مرحلة معينة لسياسة غير تضخمية، فقد يتكوّن لديها الدافع لتبني سياسة نقدية معاكسة في وقت لاحق بهدف خلق تضخم مفاجئ ومن ثم تخفيض الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في مجال الناتج². ويعدُّ Rogoff (1985)³ أوّل من اقترح تفويض السياسة النقدية إلى بنك مركزي متحفّظ ومستقل في مواجهة التضخم، كأحد الحلول لمواجهة مشكلة الميل التضخمي للسياسة النقدية الناتجة عن تعدّد أهداف السياسة النقدية من استقرار للناتج، وتحقيق التوظيف بالرغم من تعارض تلك الأهداف، وحيث أصبح الهدف الأساسي للسياسة النقدية السيطرة على معدلات التضخم في مستويات منخفضة ومستقرة، ولممارسة البنك المركزي لمهامه ودوره في السيطرة على التضخم يتطلّب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عن السلطة المالية.

¹ سهر محمد معنوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1989، ص. 147.

² Finn Kydland and Edward Prescott's , **The Time Consistency of Economic Policy and the Driving Forces Behind Business Cycles Contribution to Dynamic Macroeconomics** . The royal swedish academy of science , October 2004 p. 33

³ HELGE BERGER, CARSTEN HEFEKER, and RONNIE SCHÖB. **Optimal Central Bank Conservatism and Monopoly Trade Unions**. IMF Staff Papers Vol. 51, No. 3. 2004. P. 585.

الفرع الثالث: بروز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يرى Mishkin (2000)¹ أنَّ تبني سياسة مالية غير مسؤولة تساهم في تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، فقد يفرض العجز المالي الضَّخم للميزانية العامة ضغوطاً على السلطات النقدية لتمويل الدَّين العام ما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم فإن وضع قيود على ارتباط السلطة النقدية لتمويل العجز الموازي الضَّخم يُسهم في تسيير السياسة المالية بمحاذاة السياسة النقدية، وما يسهِّل على هذه الأخيرة الاستمرار في التحكم في معدل التضخم، وقد أسهم ظهور فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار في تأكيد أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

المطلب الثاني: التأثير المتبادل للسياستين النقدية والمالية

تعدُّ السياستان النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغالبا ما تضع الدولة أهدافا اقتصادية أساسية محدَّدة تمثِّل أهداف السياسة الاقتصادية العامة، تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية، وهذه الأخيرة ترتبط ببعضهما البعض ارتباطاً متبادلاً، فصحة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية والعكس صحيح.

الفرع الأول: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

يؤثِّر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فمثلا يساهم تبني ترتيبات وأوامر مجلس الإشراف على العملة - كأحد أنظمة سعر الصرف الثابت - في الحد من العجز المالي الضخم لتمويل هذا العجز الأمر الذي يعمل على تحقيق الانضباط المالي.

وقد أوضح Dahan (1998)² في دراسته للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية أن غالبا ما تتحمَّل السياسة النقدية أعباء تحقيق معدّل تضخم مستمر ودفع أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، على الرغم من أن الهدف الرئيس للسياسة النقدية في تلك الحالة هو السَّيطرة على الاتجاهات التضخمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، ونجد أيضا للإجراءات النقدية آثارا توسعية على عجز الموازنة العامة في الأجل القصير. كما أنه في ظل وجود بنك مركزي مستقل يتبنى سياسة ضد التضخم تقلُّ توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتمويل عجز الميزانية، ما يحدُّ من قدرتها على إحداث هذا العجز والتوسع فيه ما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.

¹ Frederis ,S, Mishkin. **what should central bank do ?** Federal reserve bank of St louis , November -december-March -2000 p.p.1-2.

² Momi dahan. **the fiscal Effects of monetary policy.** International monetary fund , working paper .N. 66. May 1998.p.p.5-9 Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank June 2003, p 33.

الفرع الثاني: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

تؤثر السياسة المالية تأثيراً مباشراً على السياسة النقدية، من خلال تأثيرها على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، وترتبط تلك الآثار المترتبة عن السياسة المالية بما يلي:

أولاً: تقييد الميزانية العمومية

أوضح Thadden (2003) أهمية هذا القيد من خلال إظهار الدور الذي تؤديه كل من السياستين النقدية والمالية معاً للسيطرة على التضخم¹. كما أوضح Taylor (1995) في أحد إسهاماته العلاقة المباشرة بين السياستين النقدية والمالية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يبين أن التغيير في عجز الموازنة العامة يجب أن يغيّر بالضرورة في حجم السندات الحكومية المدوّرة للعائد أو في النقود عالية القوة لغرض تمويل العجز الموازي، كما أن الحد من العجز الموازي سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقد، وبذلك سيعدّ خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم².

ثانياً: أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية

يؤثر النظام الضريبي المعتمد على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال اثر الضريبة على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والادخار هذا الأخير الموجه للاستثمار، وحيث نجد أنه لا يتم الإستجابة لأدوات السياسة النقدية في المدى القصير نظراً لوجود نظام ضريبي معين³. فمثلاً عند إتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الاستثمار نتيجة انخفاض الادخار الناتج عن زيادة الضرائب على الدخل.

الفرع الثالث: مقارنة بين السياستين النقدية والمالية.

ليس المقصود بالمقارنة بين السياستين النقدية والمالية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنها كأساس للسياسة الاقتصادية للدولة. يمكن حصر أوجه الشبه و الاختلاف بين السياستين في النقاط التالية⁴:

¹Leopold von Thadden **Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt** :some further monetarist arithmetic, p 13.

² ولاء ذياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013، ص. ص. 48-49.

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 275.

⁴ كاظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص. ص. 464-465.

- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ومن ثم على الإنفاق تأثير مباشر يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي، والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات النقدية التي تتخذها السلطة النقدية تؤثر في حجم الائتمان وتكلفتها، وهذا يؤثر في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي؛
- تتسم السياسة المالية بما يعرف بالفارق الزمن Time lag اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج إلى وقت أطول مقارنة بالسياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل، والمهم في هذا ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياسيتين، وإنما الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين تحقيق نتائج هذا التدخل نقديا وماليا. ونجد ثلاثة أنواع: الفارق الأول يعرف بفارق الإدراك ويمثل الفترة المحصورة بين الحاجة إلى التدخل الحكومي (سواء السلطة النقدية أو المالية) وفترة إدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، ويرتبط هذا النوع بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا. النوع الثاني يعرف بالفارق الإداري ويمثل الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلا. أما النوع الثالث فيعرف بالفارق الفعلي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة من خلال هذا التدخل. لهذا فإن قضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تعدّ ضرورية، وكذا لا بد من اختيار التوقيت المناسب للتدخل الحكومي سواء تدخلًا نقدياً أو مالياً؛
- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها؛
- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تعالج بشكل فعال التيارات التضخمية، وبينما يكون أثرها أقل في تشجيع التوسع الاقتصادي¹.

الفرع الرابع: نقاط التقاء السياسة النقدية والسياسة المالية

هناك نقاط تلتقي فيها السياسة النقدية والسياسة المالية تتمثل في²:

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 180.

² بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص. 106.

- اعتبارات عقد القرض العام تحددها السياسة المالية من حيث الحجم والتوقيت وكيفية إنفاقه، فهو مورد من الموارد المالية في ميزانية الدولة، أما شكل هذا القرض فيتحدد من خلال السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة والمدة وشكل سداداته؛

- يعتبر تمويل عجز الميزانية من مجالات السياسة المالية، فهو مورد مالي من الموارد المالية العامة للدولة، أما الطريقة التي تتعلق بالإصدار ومقاييلات هذا الرصيد النقدي وطريقة سداده فهي اعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية. وفي هذه العلاقات هناك ضرورة ملحة للتنسيق بين السياستين في كل الظروف الاقتصادية، فالسياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية، أما السياسة النقدية فهي اختصاص السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، ولتحقيق الهدف المنشود يجب التنسيق بين هاتين الهيئتين حسب ظروف كل نظام اقتصادي وهيكلته ونوعية الأزمة التي يعاني منها.

الفرع الخامس: الأسباب الداعية لأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو لذلك هي¹:

- يوجه الانتقاد للبنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم للحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام المصرفي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية أولاً وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى؛

- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد من استخدام السياسة المالية وسياسة الدخل والأسعار والأجور طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمار عن طريق الاقتراض وإن يكون الأفراد على استعداد لقبول أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص؛

- ونفس الملاحظة عندما يتم استخدام السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضاً من زيادته خاصة في الدول

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الاسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص. 356-358.

النامية، وبذلك يجب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في أسعار الصرف وتحقيق الإستقرار الاقتصادي؛

- إن عدم التنسيق بين السياستين يعدُّ سبباً في حدوث اضطرابات اقتصادية خاصة إذا سلكت السياسة المالية طريقاً مخالفاً للسياسة النقدية، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعدّدة في دولة واحدة، وتتبنّى كل حكومة سياسة مخالفة لحكومة أخرى؛

- لا يمكن للسياسة النقدية أن تتحمّل بمفردها الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم، إذا لا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور؛

- بيّنت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد التضخمي في السبعينيات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية إلى استخدام مزيج بين السياستين معاً للخروج من هذه الأزمة.

إن التنسيق والمزج بين السياستين النقدية والمالية لا يفرض استخدام كافّة أدوات كل سياسة، بل الأمر يتعلق بالظروف الاقتصادية التي تسود كل دولة، وتفاوت نسبة التنسيق والمزج حسب كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوع الأزمة التي يعاني منها ودرجة تفاعله مع المحيط الدولي.

المطلب الثالث: الترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

نتناول في هذا الصدد الترتيبات الأساسية اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية والتي تتضمن أولاً استقلالية البنك المركزي، ووضع ضوابط و حدود على إقراض البنك المركزي للدولة لغرض تمويل العجز الموازي، والحد من التضارب بين السياستين والحد من عجز الموازنة العامة، وكذا الإشارة إلى آليات التنفيذ اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين.

الفرع الأول: الترتيبات المتعلقة بالمؤسسات (البنك المركزي و الخزينة العمومية)

أولاً: استقلالية البنك المركزي:

تعني الاستقلالية أن تكون قرارات البنك المركزي فيما يتعلق السياسة النقدية مستقلة وأن تكون هذه الأخيرة متماشية تماماً والسياسة الاقتصادية العامة للدولة¹.

¹ نبيل حشاد، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصاريف العربية، 1994، ص. 87 .

كما يركز مفهوم استقلالية البنوك المركزية على فكرة عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية، بما يخدم مصالحها وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة "باد" و"باركيم" على 12 دولة حيث أكدت أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفض، كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الموازي نتيجة الرفض الذي تُبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، أو زيادة بيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة¹.

لقد أسهم العديد من الاقتصاديين ومحافظي البنوك المركزية في تحديد العناصر المختلفة لاستقلالية البنك المركزي وهي²:

- إستقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان إستقلالية مؤسسية؛
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل، والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات"؛
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار "استقلالية شخصية" وكلما تضمن النظام الأساسي للبنك المركزي احتمالاً أكبر للتدخل من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية أو القضائية كلما انخفض مدى الاستقلالية القانونية للبنك المركزي، وانخفضت معه إمكانية مساءلته عن نتائج السياسة النقدية، وخاصة فيها يتعلق بمجال إستقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.

نظراً للدور المهم الذي يؤديه مفهوم إستقلالية البنك المركزي في إجراء عدد من الإصلاحات منها تقلص دور الحكومة في تحديد السياسة النقدية وزاد بالتالي دور البنك المركزي في ذلك، فلا بد من التعامل مع الأبعاد المختلفة لمفهوم استقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية والاقتصادية. فمن الناحية القانونية ترتبط تلك المعايير المحددة لإستقلالية البنك المركزي بالقوانين والتشريعات المنظّمة لعمله، وتوضح الجهة المسؤولة عن محاسبة المسؤولين وتعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة ومدة عملهم. أما من الناحية الاقتصادية فيمكن الحكم على استقلالية البنك المركزي من حيث

¹ عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : إصلاح

النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11 - 12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. 2.

² منصور الزين، إستقلالية البنوك المركزية و أثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص. 425.

القدرة على اختيار أدوات السياسة النقدية، و حدود تمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي، الأمر الذي يتعارض فعليا مع استقلالية البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية¹. و بالتالي فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي، و إنما أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة، و التي قد يترتب عنها نتائج تضخمية².

ثانيا: وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لغرض تمويل العجز الموازي

إنَّ التشريعات المنظَّمة لعمل عدد من البنوك المركزية تضمَّنت وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز الموازي، حيث تضع قيودا مانعة لتقديم أية تسهيلات نقدية مباشرة للحكومة لتمويل عجز الميزانية، بينما هناك دول تسمح بذلك شرط أن يوافق البرلمان، كما أن هناك من يحدّد سقفًا لهذه التسهيلات إما في شكل نسبة من مطلوبات البنك المركزي، أو نسبة في حجم الإنفاق الكلي أو نسبة من إيرادات الدولة، وقد تكون في شكل مبلغ محدّد لا يمكن تجاوزه، كما أن هناك دولًا تسمح بحيازة البنك المركزي لسندات الدين العام في إطار عمليات السوق المفتوح، باعتبارها ليست وسيلة تمويل فقط بل أحد أدوات السياسة النقدية المؤثرة في حجم السيولة³.

ثالثا: الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية

يمكن الحدّ من التعارض بين السياستين النقدية والمالية من خلال تبني سياسة اقتصادية الهدف الأساسي منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتطلّب هذه السياسة أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية الفعلية في تحقيق هدف رئيسي وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار، ويصبح التعارض بين السياستين والمتمثل في إرادة الحكومة في الحصول على مصادر لتمويل العجز الموازي منخفضة التكاليف، ورغبة البنك المركزي في رفع معدلات الفائدة لتعويض الأثر التوسعي للعجز الموازي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية لهدف الاستقرار الاقتصادي، ويسهم تطبيق هذه السياسة في الحد من التعارض بين هديي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

¹ سهر محمود معتوق، إستقلالية البنك المركزي، مجلة البنوك، إتحاد بنوك مصر، العدد 27 يناير - فبراير 2001، ص. ص، 40-46.

² منصور زين، مرجع سابق، ص. ص. 425-426.

³ Hugo freyjensen, the central banks role in debt and Reserve management the danish experience in challenges to central banking form globalized Financial systems, I M F Institue and Monetary Fiscal systems departement 2003.p.p.191-195.

تتضح أهمية الحدّ من التعارض بين السياستين النقدية والمالية لما قد يترتب عن ذلك التعارض من إضعافٍ لمصدقية السياسة الاقتصادية الكلية. وبالنسبة للدول المستهدفة للتضخم، فعادة ما يتم الحدّ من التعارض بين السياستين من خلال عقد اتفاق لأهداف السياسات، أو الإعلان عن وثيقة رسمية بين البنك المركزي والحكومة يتم من خلالها تحديد مدىّ مستهدف للتضخم يلتزم البنك المركزي بتحقيقه، مع تمتعه بالحرية الكاملة في تحديد مقياس التضخم المستخدم وأدوات السياسة النقدية اللازمة لتحقيق ذلك.

الفرع الثاني: الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أولاً: البرمجة النقدية

تظهر أهمية البرنامج النقدي كإطار لصياغة ورسم السياسة النقدية من خلال إسهامه في تحقيق أهداف نقدية محدّدة خلال مدة زمنية معينة، وإبرازه للتداخل بين السياستين النقدية والمالية وهناك نوعان من البرمجة النقدية فالنوع الأول يعرف بالبرنامج النقدي بمفهومه الواسع والذي يتضمن تقدير التطورات الشهرية والربع سنوية للإجماليات النقدية، ويتم الأخذ بهذا النوع من البرنامج في حالة عدم تطور الأسواق المالية، وكذا عدم استخدام الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وكذا يسهم هذا البرنامج في رسم الأهداف الرئيسية للسياستين النقدية والمالية وتقدير دالة الطلب على النقود وتحديد مصادر الائتمان المحلي.

أما النوع الثاني والمتعلق بإدارة نقود الاحتياطي فيستخدم في وضع تقديرات يومية وأسبوعية لنقود الاحتياطي بالبنك المركزي، ويؤدي تطور الأسواق المالية ونضج سوق النقود وتطور الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية إلى تطبيق هذه النوع من البرامج النقدية. وتساهم إدارة نقود الاحتياطي في رسم العمليات النقدية التي يمارسها البنك المركزي في سوق النقد وفي وضع تقديرات البنود الأساسية في ميزانية البنك المركزي، ولذلك يتم الاستعانة بذلك البرنامج في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على المستوى اليومي¹.

ثانياً: التنسيق على المستوى اليومي

في سبيل تعزيز عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على المستوى اليومي إنجّه العديد من البنوك المركزية إلى وضع برامج لإصلاح سوق النقد، حيث أنّ الهدف من تلك البرامج هو تحقيق الاستقرار في معدلات

¹مضى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ماجستير اقتصاد جامعة Queen Mary, University of London

نوفمبر 2010، ص 55. على الموقع: https://mpr.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf

الفائدة لليلة واحدة بحيث تنسّق والمعدلات الرسمية التي تعلنها لجان السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي، وإلى توفير إطار جيّد لإدارة سيولة الجهاز المصرفي. كما يتطلّب التنسيق على المستوى اليومي أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام والسلطات النقدية والمالية المعلومات المتعلّقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة، فنظرا لأن العمليات النقدية تتم غالبا باستخدام أدوات وأسواق الدين العام، يكون لاختيار الأدوات النقدية وإجراءات التشغيل أثر على عمل هذه الأسواق، وربما على الوضع المالي للمتعاملين في تلك الأسواق¹.

¹ المرجع نفسه.

المخلاصة.

تحتل كل من السياسة النقدية و المالية مكانة هامة بين وسائل السياسة الاقتصادية الكلية لقدرتهما على تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية، و التي يُعبر عنها بالمرئع السحري التي أشار إليها كالدور في نموذجه، و المتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، و من الملاحظ أن الجدل الفكري فيما يتعلق بفعالية السياسات الاقتصادية ليس حديثاً، و إنما يعود إلى النقاشات الدائرة بين أنصار هذه المدرسة أو تلك، خاصة بين أنصار المدرسة النقدية و أنصار المدرسة الكينزية. فالسياسة النقدية هي مجموع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي، والتي محورها التحكم في كمية النقود المتداولة وأسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة، تحسين وضع ميزان المدفوعات، التقليل من معدلات البطالة، والحفاظ على الاستقرار النقدي. و يُعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وتُظمها المسيرة للكتلة النقدية، فيستعمل في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المرغوبة ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات كيفية (مباشرة). كما حددت الأدبيات الحديثة قنوات أساسية ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وهي: قناة سعر الفائدة (تكلفة الائتمان)، وتوفر الائتمان، وسعر الصرف، بالإضافة إلى أثر التوقعات، ونشير إلى أن فاعلية هذه القنوات تختلف من اقتصاد لآخر بحسب كفاءة النظم المالية، ومدى الاعتماد على النقود في مختلف المعاملات الاقتصادية.

أما السياسة المالية فتتمثل النشاط المالي للقطاع العام مجال تدخلها، وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، وتتضمن تكييفاً كمياً ونوعياً لأدواتها بصورة تسمح للدولة بتحقيق الأهداف السالفة الذكر، ويمكن حصر أدوات السياسة المالية في: السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية حيث أن لكل من هذه السياسات أدواتها وأساليبها الخاصة بها والمميّزة لها، فمجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، والضرائب بأنواعها وأشكالها هي أدوات السياسة الضريبية.

و الواقع الاقتصادي يفرض ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية للوصول إلى أفضل النتائج، و هذا التنسيق والمزج بينهما لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل الأمر يتعلق بالظروف الاقتصادية التي تسود كل دولة، وتتفاوت نسبة التنسيق والمزج حسب كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوع الأزمة التي يعاني منها ودرجة تفاعله مع المحيط الدولي.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي

تمهيد.

تبوّء النمو الاقتصادي موقع الأولوية في رسم السياسات الاقتصادية، حيث يمثّل أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثراً في حياة الأفراد الحاضرة والمستقبلية، وأداة أساسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشية في كل مجتمع. فنجد الدراسات الاقتصادية تهتم بعملية النمو الاقتصادي وطرق قياس معدلاته، والمصادر المختلفة للنمو الاقتصادي، وكذا بيان مختلف المحددات التي تؤثر في أهم عوامل مصادر النمو ومساره. وعند الحديث عن النمو الاقتصادي لابد من الرجوع إلى بعض نظريات النمو الاقتصادي والآراء التي تعددت في تفسير النمو الاقتصادي على مرّ السنوات، و في مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين أمثال آدم سميث، مالتس و ريكاردو وغيرهم، و النيوكلاسيكيين أمثال سولو، والذين ركزوا على تحليل دور العمل و رأس المال و التقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمات نظريات المفكرين الكينزيين نظرية هارود ودومار الذين أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي من بين العوامل التقليدية السابقة.

و منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي، حيث تحاول هذه الأخيرة فهم تأثير بعض العوامل الداخلية على النمو، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين مثل (R.lucas (1988 , P.Romer (1990 , Barro (1991 إلى تطوير وتفسير مجموعة من النصوص والدراسات المؤلفة للتقدم الذي حقق في مجال النمو والتقنية، وتوضيح دور وأهمية كل من رأس المال البشري، والبحث والتطوير وكذا النفقات على المنشآت القاعدية باعتبارها عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يمثّل النمو الاقتصادي أحد المواضيع الاقتصادية الأكثر اهتماما من قبل الباحثين، إذ إن النمو الاقتصادي يعد أبرز أهداف أي برنامج اقتصادي أو خطة اقتصادية، ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج¹. فماذا يقصد بالنمو الاقتصادي و كيف يمكن قياسه؟ وما هي شروطه و محدّداته؟ و أخيرا ما الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية؟

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 35.

المطلب الأول: تعريف و قياس النمو الاقتصادي.

يعدّ مصطلح النمو الاقتصادي حديثا نسبيا في التاريخ البشري، و قد اقترن بظهور الرأسمالية الصناعية، وما صاحبها من تغييرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تغييرات جذرية في المجتمع، الذي كان قبلا بدائيا يسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة في الإنتاج¹.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها:

- النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل الاسمي والمستوى العام للأسعار²؛
 - يعرف *Simon kuzents** النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع طويل المدى في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل يزيد عن النمو السكاني المطلوب لها³؛
 - حسب *P. A. Samuelson* فالنمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد ما، أو بمعنى آخر يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي⁴؛
 - عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة⁵.
- عموما إتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي تؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁶.

¹Tadaro.et smith, **Economic Development**, 2eme edition, Addison wasley, 2003,p85.

² Marc Nouchi, Croissance-histoire économique, Edition Hazan, France, 1990, p. 40.

* *Simon kuzents* إقتصادي أمريكي من أصل أكراني، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 في قياس و تحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

³ روي مورسي، ترجمة: هشام متولي، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ط 2، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1979، ص. 09.

⁴ Samuelson p.a.et nordhous W.D. **Economie**, 16 eme edition, Edition economica, 2000, p.518.

⁵ إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص. 373.

⁶ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص. 51.

تتضمن التعاريف السابقة ثلاثة شروط أساسية و هي:

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عنها زيادة في نصيب الفرد منه، أي أن معدل الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكان}$$

ثانياً: أن الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقة وليست نقدية فحسب، بمعنى أن تفوق الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم). وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي} - \text{معدل التضخم الحقيقي}$$

ثالثاً: الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي يجب أن تكون دائمة في المدى الطويل وليست مؤقتة تزول بزوال أسبابها (عابرة).

يعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني بما ينعكس إيجاباً على الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبالسلب في حالة زيادة عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار وزيادة الاستيراد أكثر من التصدير¹.

غير أن سرّ النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على النمو السكاني، الادخار المخزون من رأس المال (الاستثمار) حيث أن الأساس ليس توفر الموارد الطبيعية إنما كيفية استخدامها والاستفادة من وفرات الحجم الكبير².

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

استخدمت غالباً معايير الدخل كوسيلة لقياس النمو الاقتصادي من قبل الاقتصاديين، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والمحلية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، و من المقاييس الممكنة للنمو الاقتصادي نجد³:

¹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة هل تمكن الاقتداء بها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص. 59.

² المرجع نفسه، ص. 61.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سابق، ص. 65.

أولاً: الناتج المحلي الخام الحقيقي

إنّ الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة)، إن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار¹. و الذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط، و التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي². وحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الاسمي على الرقم القياسي للأسعار، أما للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية. كما أن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكش الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات³. ويعبر عن الناتج المحلي الخام الحقيقي بالمعادلة⁴:

$$pib\ reel = \frac{pib\ nominal}{deflateur\ de\ pib}$$

ثانياً: الدخل الوطني الكلي

اقترح "Mead" استخدام الدخل الوطني الكلي بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه قوبل بالفرض في الوسط الاقتصادي لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل النمو السكاني، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة إلى أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت المحجرة من وإلى الخارج⁵.

ثالثاً: الدخل الوطني الكلي المتوقع

اقترح البعض من الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خاصة لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة غير مستغلة وهي في بداية البحث والتنقيب عنها مما ينتج لها فرصة تحسين دخلها⁶.

¹ Gregory N, Mankiw, **Macroeconomie**, 7eme edition, De Boeck, paris, 2010, p.30

² البشير عبد الكريم، دهمان بوعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري- ص. 03. على الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf

³ المرجع نفسه، ص 05.

⁴ Stiglitz.J.E **Principes d'Economie moderne**, 2ème Edition, Edition Deboeck, paris,2000, p.16

⁵ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص. 58.

⁶ حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010) جامعة تلمسان 2012-2013، ص. 10.

رابعاً: متوسط نصيب الفرد

يعتبر متوسط نصيب الفرد من أكثر المعايير استخداماً حسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه يعرف بعض المشاكل والصعاب في البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، فمنها ما يقوم بحسابه على أساس إجمالي السكان أو على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج حيث¹:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}$$

ويستخدم هذا المعيار لقياس نمو الدخل في فترتين متتاليتين وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى لذلك.

خامساً: معادلة "singer" للنمو الاقتصادي

وضع singer في سنة (1952) معادلة النمو الاقتصادي حيث عبّر عنها بأنها دالة لثلاثة عوامل هي الإدخار الصافي Net Saving، إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) Productivity of Capital، معدل نمو السكان Population Growth، وتتخذ هذه الدالة الصيغة التالية²:

$$\text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D)} = (\text{معدل الادخار الصافي (S)} \cdot \text{إنتاجية رأس المال (P)}) - \text{معدل نمو السكان السنوي (R)}$$

$$D = SP - R$$

حيث:

D معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

S معدل الادخار الصافي.

P إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

R معدل نمو السكان.

حيث قام singer بافتراض $S=6\%$ من الدخل الوطني و $P=0.2\%$ و $R=1.25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد $D=0.5$ وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم كون افتراضات

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، مرجع سابق، ص. 90.

² المرجع نفسه، ص. 92.

"Singer" صادقة في عهده، والتي لا تصلح للوقت الحاضر كون أن زيادة بعض المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول سيحقق لها معدلات نمو موجبة.

أخيراً يمكن القول أن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً و هذا ما يميز اقتصاد الدول المتقدمة، ويعد الإنتاج الصناعي و الدخل الوطني و الناتج ثلاث مجموعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما و مدى اتساع النمو¹. و تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يُعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج و يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج الفعلي بفجوة أوكن - OKUN - حيث²:

$$\text{فجوة أوكن} = \text{الناتج المحلي الخام الكامن} - \text{الناتج المحلي الخام الفعلي}.$$

المطلب الثالث: شروط و محددات تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: شروط تحقيق النمو الاقتصادي.

يشترط لتحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع توافر ثلاثة مكونات أساسية و هي³:

أولاً: تراكم رأس المال

والذي يضم كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية من جهة، كما يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الإرتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلاً، أو الموارد البشرية من جهة أخرى من خلال تحسين نوعية رأس المال البشري والذي يؤثر بشكل كبير في الطاقة الإنتاجية بالاعتماد على كل أساليب التعليم والتدريب والتأهيل.

ثانياً: النمو السكاني

يساهم النمو السكاني بزيادة النمو الفعلي لقوى العمل والتي تكون بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لخفض معدلات البطالة.

¹ برنييه ب، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1989، ص. 435.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 37

³ بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2008، ص. 115.

ثالثا: التقدم التكنولوجي

يمثل التقدم التكنولوجي مفتاح النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والذي يتيح إدخال آليات وتقنيات لتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية، ونوعية المنتج ومن ثم النشاط الاقتصادي ككل¹.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

اعتبر البحث عن محددات النمو الاقتصادي من أهم قضايا البحوث النظرية والتطبيقية، إذ لم يتفق أهل الاختصاص على رأي واحد بشأن المتغيرات التي تحدده، وأهم الآراء التي نأخذها في هذا الصدد الرؤية النيوكلاسيكية (نموذج Solow) مبينة الاستثمار كأهم محدد، أما الرؤية الحديثة من قبل نظرية النمو الداخلي والتي يتبناها كل من (Romer، Lucas) يحددها كل من الرأسمال البشري والإبداع، وعموما فإن بنية الاقتصاد ككل تحفز النمو من خلال التحكم في معدلات التضخم، البطالة والسياسات النقدية والمالية، والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، وكل هذه العناصر لها وجود في أدبيات النمو الاقتصادي باعتبارها محددات الأداء الاقتصادي.

ونذكر فيما يلي بعض محددات النمو الاقتصادي²:

أولا: الرأسمال المادي والبشري

يؤدي الرأسمال البشري دورا مهما في نمو نصيب الفرد من الدخل، فحسب Lucas فإن الرأسمال البشري يتراكم بطريقة داخلية، ويعتبر المحرك الأساسي للنمو مقترحا في ذلك طريقتين للتراكم إما من خلال التعليم أي تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي، أو تراكم من خلال عملية التعلم بالممارسة حيث أن الرأسمال البشري والذي يقاس بمستوى التعليم يؤثر بالإيجاب على معدل النمو، وحسب Romer فإن للرأسمال البشري القدرة على تحديد مسار النمو للبلد، حيث أن قياس أهمية هذا الأخير يكون بما يمتلك من مخزون رأس المال البشري وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون الرأسمال أكثر أهمية زاد أثره على النمو الاقتصادي.

ثانيا: الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

اهتمت الدراسات المتعلقة بالنمو بموضوع الإنفاق العام حيث أوجد (Barro 1997) علاقة نسبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والناتج المحلي الخام، حيث أن هذا الإنفاق له أثر سلبي على الناتج وبالتالي على النمو، في

¹ إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص.374.

² حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010) جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.ص.14-19.

حين دراسات أخرى مثل: Zon & Swaroop & Devarajan 1996 أكدت وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والاستهلاك. كما توصل كل من Caselli ، Esquirel و Lefort 1996 ، Easterly ، ayza و Montiel 1997 إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

كما أيدت دراسات حديثة وجود تأثير بين الإنفاق العام للاستثمار العمومي والخاص ومسار النمو، أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر فله دور أساسي في تدويل النشاط الاقتصادي إذ يمثل السبيل الأول لنقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي¹.

ثالثا: الوضع المالي والمؤسسي

برز دور المؤسسات المالية في تحسين معدل النمو منذ تسعينيات القرن الماضي، وتراوحت تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية، وتعود الدراسات الأولية لقياس أثر الأنظمة المالية على النمو لكل من Mac-Goldgnith (1969)، Kinon & Shaw (1973) حيث أرادوا قياس أثار التحولات والتقلبات والضغط المالية على النمو، وخلصوا إلى أن القطاع المالي يسرّع من النمو ويحسن من الأداء الاقتصادي للبلد من خلال تسهيل حركية رؤوس الأموال نحو القطاعات الأكثر إنتاجية. كما أكدت دراسات حديثة أن التضخم والاستقرار الاقتصادي أثرا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حيث أن Fisher (1993) أكد أن التضخم يفسّر عدم قدرة الحكومة على متابعة الوضعية الاقتصادية للبلد، مما يكون له أثر على الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو.

أما فيما يخص جانب علاقة الاستقرار الاقتصادي بالنمو فقد ربطها بعض الأكاديميين بعوامل أخرى مثل درجة الثقة في الاقتصاد ومدى وصول السياسات الاقتصادية لنتائجها المرجوة من خلال التنظيم المؤسسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، و نذكر محدد ومصدر آخر داعم للنمو الاقتصادي وهو الإطار المؤسسي إذ أن للمؤسسات دور كبير في صناعة الأداء الاقتصادي ودعمه.

رابعا: المعاملات التجارية الدولية

للتجارة الدولية والسياسة التجارية دورا في تطوير اقتصاديات الدول النامية بحيث يمكن لهذه الأخيرة الاستفادة من حرية التجارة الدولية والتي بواسطتها يسهل انتقال التكنولوجيا والمعارف الجديدة إليها، وبالتالي تحسين

¹ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص. 123.

نوعية منتجاتها وجودتها مما يسمح بتطوير هيكل الإنتاج، واكتساب الميزة النسبية ومنه الدفع من مستوى أدائها الاقتصادي. كما أقيمت دراسات عن الدول النامية تكشف آثار العلاقة بين مستوى أداء الصادرات والنمو، وبيّنت بأن الصادرات هي متغير مفسّر ويؤدي دوراً هاماً في الدفع من مستوى الناتج المحلي الخام، ولهذا توصي هذه الدراسات الدول النامية بتشجيع الصادرات باعتباره ينشط ويسرّع عملية النمو.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تشكل التنمية الاقتصادية محور اهتمام الباحثين ومتّخذي القرار في ظل التغيرات و الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، وتسعى الدول على اختلاف مقوماتها الاقتصادية التركيز على قطاعات معينة دون الأخرى، من أجل توجيه المسار التنموي بالشكل الذي يتماشى و المتغيرات الراهنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنّها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثلاً، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعي والاقتصادي، وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات¹. كما عرفها Nicolass Kaldor على أنّها "مجموعة من الإجراءات و السياسات الموجهة لتغيير بنية و هيكل الاقتصاد الوطني، و تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة ممتدة من الزمن يستفيد منها غالبية أفراد المجتمع"². وتعرف أيضاً على أنّها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث تغييرات جوهرية في المجال الاقتصادي وتسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهذا من خلال أيضاً إحداث تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، شرط أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء³. ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية ما يلي⁴:

¹عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص.273.

²N.Kaldor, *Essay on Economic Stability and Growth*, Duckworth, London , 1960, p23.

³عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص. 17.

⁴ للمزيد من التفاصيل أنظر كل من :

- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص. 64،

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 78-79.

- ✓ تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان؛
 - ✓ تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.
 - ✓ إن التنمية في محصلتها النهائية وسيلة و ليست غاية فهي وسيلة نحو الارتفاع بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للفرد¹.
- برزت تطورات متعلقة بمفهوم التنمية فظهر مفهوم التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وسوف نحاول فيما يلي إعطاء تعاريف مختصرة لهذه المفاهيم:

- **تعريف التنمية البشرية:** حظي مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميّزة في الفكر التنموي عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول عام 1990، هذا المفهوم يهتم بدراسة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية، ويعود هذا الاهتمام إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، لكونهم اعتبروا العنصر البشري (العمل) عنصر من عناصر الإنتاج يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبره المفهوم الجديد على أنه جوهر التنمية أي أنه الهدف النهائي للتنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب لمتطلبات اجتماعية وسياسية إضافة إلى المتطلبات الاقتصادية. وتعرّف على أنها إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية و إتاحة الخيارات والفرص أمامهم بكل عدل وموضوعية وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولية².
- **تعريف التنمية المستدامة:** بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية³.

¹ محمد حسين دحيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص. 22.

² علي الطراح و غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحوّلة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص. 07.

³ عبد العزيز بن عبد الله السنبلي، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص. 07.

الفرع الثاني: قياس التنمية الاقتصادية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI"، الذي يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " HPI " والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد معين للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المعين للعيش¹.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية

يمكن إظهار أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية في الجدول الموالي:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.ص. 49-83.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم النمو الاقتصادي بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهتم لمصدر زيادة الدخل القومي.	- التنمية الاقتصادية عملية مقصودة تهدف إلى تغيير جذري في البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بتنوع السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: بتصرف: محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص.31.

انطلاقاً مما سبق فإن مصطلح التنمية الاقتصادية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد تختلف عن النمو الاقتصادي، الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية، غير أنه ليس الشرط الوحيد أو الكافي لذلك، فتتطلب عملية التنمية إضافة لذلك مجموعة من التغييرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد.

الفرع الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يقصد باستراتيجيات التنمية الاقتصادية بالسياسة المتبناة من قبل الدولة قصد الخروج من حالة التخلف وتحقيق نوع من التقدم و النمو، ومن أهم الاستراتيجيات في هذا الصدد نذكر إستراتيجية النمو المتوازن (لنركس، روستين- رودين) وإستراتيجية النمو غير المتوازن لهيريشمان وتتفق الإستراتيجيتان في أن التصنيع هو أساس التنمية¹.

¹ هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص. 389.

أولاً: إستراتيجية النمو المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية عند البعض بالاستثمار في قطاع يتميز بالركود من أجل تحفيزه و دفعه إلى القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر تمثل الاستثمار المتزامن في كل القطاعات الصناعية، فيما يفسره آخرون على أنه التنمية المتوازنة بين القطاعات التحويلية و الزراعية، و يفسّر R.NURCSE النمو المتوازن بمنظومة من المشاريع المترابطة فيما بينها و التي يمكن أن تتوسع أسواقها بزيادة مدخلاتها و مخرجاتها البيئية لكل المشروعات القائمة، ولتحقيق هذا الترابط لابد أن يتميز الاقتصاد بالتنوع الكافي في منتجاته عن طريق إحداث تغيير في الاقتصاد (بزيادة الاستثمار، التكنولوجيا.....). أما (PN.Rosentein-Roden) فيرى أنه من الضروري دفع كافة القطاعات و النشاطات وحسبه فإن إعادة تعزيز الصناعة وبناء الزراعة هما جزآن من مشكلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لجملة من الصناعات في الوقت ذاته فان النمو الاقتصادي يكون في هذه الحالة أكبر.

ووفق هذه الإستراتيجية فإن برامج التنمية يجب أن تحقق نموا متوازنا لجميع القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن بين الصناعة و الزراعة و أيضا بين الإنتاج للسوق الوطنية و الإنتاج لغرض التصدير وتطبيقها يتمخض عنه تجاوز مشكلات العجز و الفائض في الإنتاج وغيرها¹.

ثانياً: إستراتيجية النمو غير المتوازن

حسب هذه الإستراتيجية فإنه يتم التركيز على نمو قطاع معين، وعن طريق هذا الأخير ينتقل النمو إلى باقي القطاعات الأخرى². نجد A.O.Hirshman من أبرز الاقتصاديين المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن في كتابه بعنوان (THE STRATEGIC OF ECONOMICS DEVELOPEMENT 1958) وحسبه فإن تحريك الاقتصاد إلى الأمام يستلزم من سياسة التنمية الحفاظ على الإختلالات الاقتصادية، لأن أي حركة تحدث بغرض النمو تحفز باختلال سابق، و أنها ستتسبب بدورها في اختلال جديد³. فيرى هيرشمان أن خلق اختلال مقصود في الاقتصاد، يعتبر أحسن وسيلة لتحقيق النمو بحيث يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد كبير من القطاعات الإستراتيجية و التي ينتج عنها وفرة خارجية تدفع باستثمارات جديدة في باقي القطاعات، والتي أطلق عليها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المقارنة⁴.

¹ محمد البناء، التخطيط للتنمية، جامعة المنوفية، الرياض، 1992، ص. 109.

² إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية: نظريات التنمية و النمو، دار هومة للنشر، الجزائر، ص. 70 - 73.

³ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 392.

⁴ محمد البناء، مرجع سابق، ص. 112.

المبحث الثاني: نظريات النمو عبر الفكر الاقتصادي

تعرضت الكثير من المدارس الفكرية لقضية النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل بحيث يمكن إتباعه من قبل الدول للوصول إلى مستويات موجبة من النمو، والخروج من دائرة التخلف والركود التي ميزت الكثير منها، حيث كل نظرية جاءت على أعقاب نظرية أخرى محاولة في ذلك تصحيح نقائص الأخرى.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو. بالإضافة إلى آراء التجارين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من ستوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان¹. تقاربت تحليلاتهم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقته تحليلهم، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتهم بالنمو، وانصب بحثهم حول أسباب النمو الاقتصادي طويل الأجل، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم حول الأفكار التالية²:

- دالة الإنتاج تابعة لعدد من العوامل وهي الأرض، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وأي تغير في الإنتاج يحدث نتيجة تغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأرض العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة الموهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛
- إن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي والأرباح، هذه الأخيرة التي تمثل مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المحاصيل الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فيسبب تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع الرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف؛
- اعتبار الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية ثابتين عبر الزمن، مما يجعلهما متغيرين لا يؤثران في عملية النمو، بعكس النظريات الحديثة التي تعتبرهما عاملان مؤثران؛

¹ أشواق بن قدور، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013، ص. 166.

² صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965، ص. 55.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الملائمة للنمو الاقتصادي وهي تتمثل في تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام قانوني فعال، وأوضاع اجتماعية مناسبة وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

الفرع الأول: نظرية آدم سميث "Adam smith"

تمثل آراء آدم سميث (A.smith) * بداية التفكير الاقتصادي المنظم فيما يخص عملية النمو الاقتصادي. ويعتبر سميث أن العمل مصدر ثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، وأهم مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسين في مستوى التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويؤكد سميث أن الأرباح المتولدة عن النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، والجزء منها المتوجه للاستثمار ثم إعادة استثماره ليتراكم رأس المال، يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستويات الإنتاج فيرتفع معه مستويات الطلب وبالتالي رفع المستويات المعيشية¹.

الفرع الثاني : نظرية ديفيد ريكاردو "David Ricardo"

يرى ريكاردو * أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة الذي يعتبر سببا لحالات الركود والثبات. ويعتبر ريكاردو أن توزيع الدخل يمثل العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، فالرأسماليون يوفرون رأسمال الثابت ومستلزمات الإنتاج ويدفعون أجور العمال، ولهم الدور الأساسي في تحقيق أقصى الأرباح، وبالتالي تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فيعتمدون على الأجور وعددهم يتحدد تبعا لمستوى الأجور، وزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم². فإذا كان الدخل النقدي هو مجموع الأجور والأرباح والريع، فنلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والريع

* ولد آدم سميث عام 1723 باسكتلندا، تخرج من جامعة جلاسكو سنة 1740، و كلية باليول باسكتلندا عام 1746، و قد تخصص في علوم الأخلاق و اللاهوت الطبيعي و الاقتصاد السياسي، من أشهر مؤلفاته كتاب طبيعة و أسباب ثروة الأمم، توفي عام 1790.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص.ص. 56-57.

* دافيد ريكاردو (1772-1823) اقتصادي انجليزي محلل للرأسمالية الليبرالية، ومن أهم كتبه " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب ".

² المرجع نفسه، ص. 58.

تؤدي إلى انخفاض حصة الأرباح من الدخل النقدي، وصحة هذا التحليل تكون في إطار مبدأ المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطراهم لرفع الأجور)، وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثير التكوين الرأسمالي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة الركود الاقتصادي¹. يعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية، والاستقرار السياسي، كذلك حرية التجارة كأهم ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي، وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل².

الفرع الثالث: نظرية مالتوس "Robert Malthus"

ركزت أفكار مالتوس* على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الاقتصاديون الآخرون على جانب العرض استناداً إلى قانون (Say) الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب³. وحسب مالتوس يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية، وأن ادخار ملاك الأراضي هو الذي يحدد الاستثمار المخطط للرأسماليين، وأي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع وبالتالي يقلل من العرض، وتراجع بذلك الأرباح مما يعيق النمو. وبخصوص نظرية مالتوس في السكان تتلخص بأن هناك اتجاهًا ثابتًا للسكان نحو الزيادة بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث ينمو السكان بمتواليّة هندسية فيما ينمو الغذاء بمتواليّة عددية⁴، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وأي نمو للموارد في هذه الحالة يساهم في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي، تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى حد الكفاف⁵. وبشكل عام فإذا تحليلات مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي باستثناء بعض مناطق إفريقيا وآسيا بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على نمو السكان من

¹ عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص. 220.

² المرجع نفسه.

* روبرت مالتوس (1766-1834) اقتصادي بريطاني ورجل دين، أعار اهتمامه للعدد الكبير للفقراء في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن الثامن عشر، ويفسر السبب الرئيسي لهذه الحالة هو نمو عدد السكان يفوق نمو حجم الإنتاج، من أشهر مؤلفاته: Essais sur le principe de population.

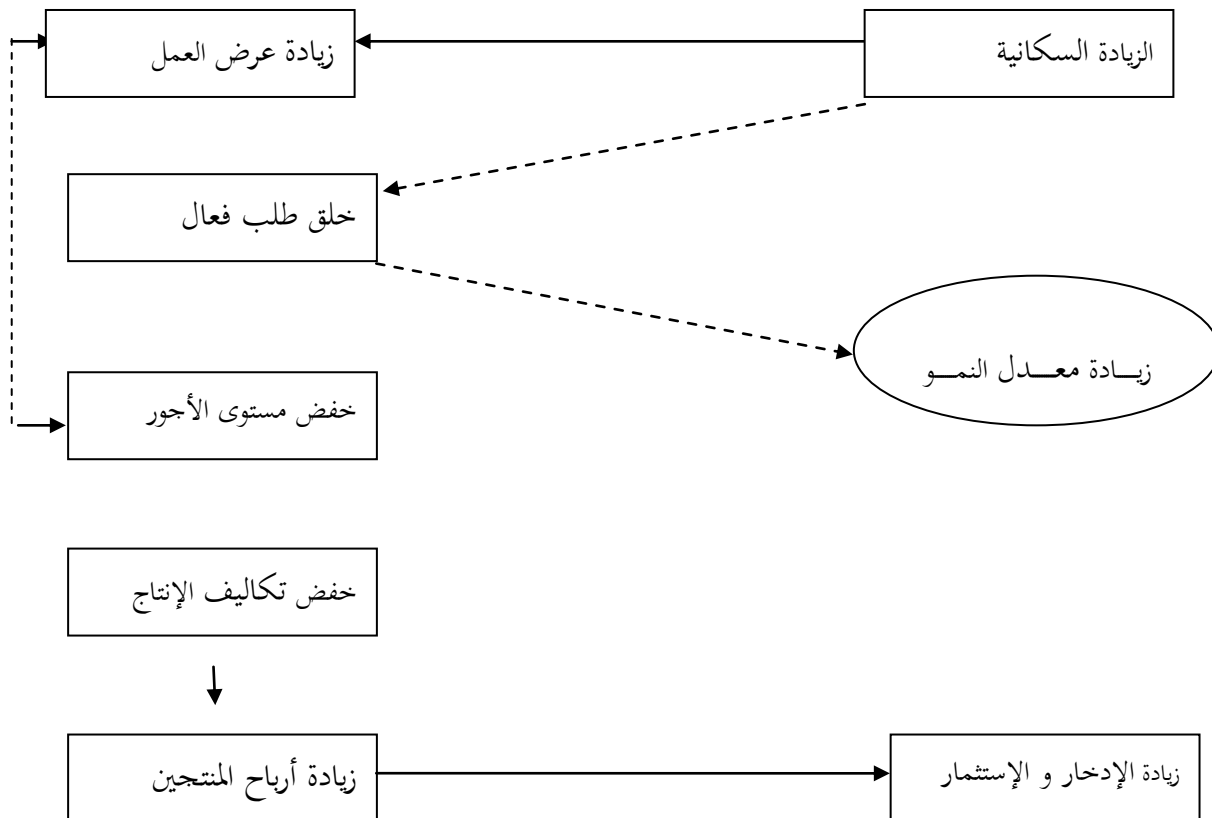
³ فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص. 167.

⁴ فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 59.

⁵ مدحت القريشي المرجع نفسه، ص. 60.

جانب، ولأن إنتاج الغذاء ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوّض تناقص العوائد¹.

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب فكر (Malthus)



Source : Malthus .T. **Essai sur le principe de la production** . Edition seghers 1999 .p. 67.

تتلخص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية التي يترتب عنها ارتفاع منحنى عرض العمل، مما يعني خفضاً في الأجور، إلى أن يصل إلى مستوى حد الكفاف، هذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزاً للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم، وبذلك يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس "Karl Mlarx"

اتّفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأسمال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه، فبينما اعتقد (smith) أن السبب يرجع إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، يرى (Ricardo) أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور التي ترافق حالة فائض الإنتاج

¹ المرجع نفسه، ص. 61.

والاضطرابات الاجتماعية هي التي تجعل الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد¹. أما حسب * (Marx) تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن فائض القيمة الذي يحققه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، وبزيادة معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة). ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل الذي يدفع الأجور نحو الانخفاض، لكن تنبأ بأن حدوث تراكم رأسمالي فإن الفائض الاحتياطي للعمل سوف يختفي مما يدفع بالأجور نحو الأعلى والأرباح نحو الأسفل، وعلى الرأسماليين إما إبقاء الأجور منخفضة أو إحلال رأسمال محل العمل، وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأسمال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل، فيعجز العمال بذلك على استهلاك كل المنتجات ما يؤدي إلى فشل وانحيار الرأسمالية من جراء تناقضاتها الداخلية. وهكذا تنتقل السلطة ووسائل الإنتاج إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، وتحل بذلك الاشتراكية محل الرأسمالية². إن تحليلات Marx فيما يخص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الآليات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الإقتصادي إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق حيث أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوّض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل مما يبقى معدل الربح ثابت، كما قلل Marx من التقدم التكنولوجي وأهميته في المجال الصناعي والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على اتفاقية العمل³.

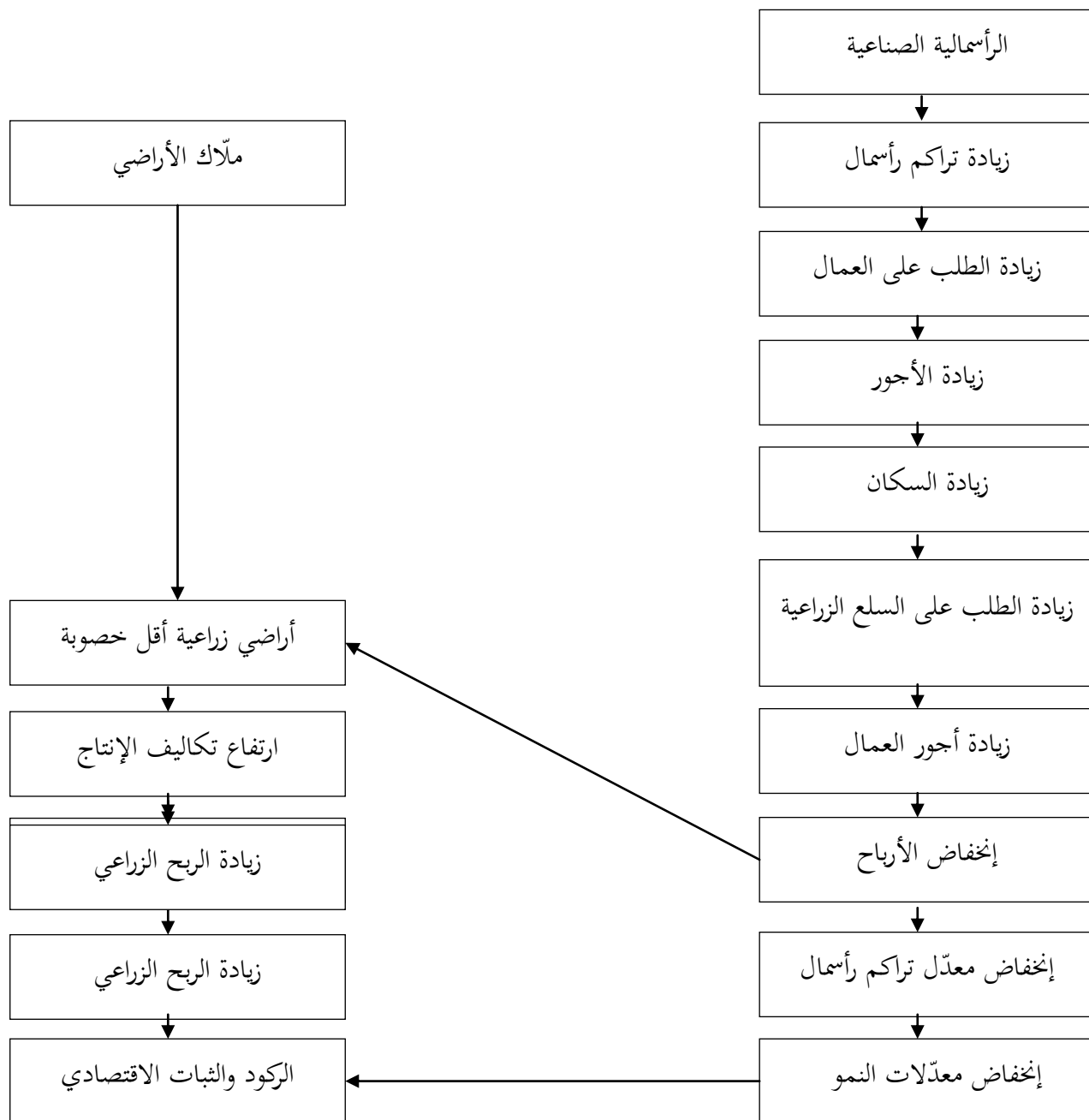
¹ المرجع نفسه.

* كارل ماركس (1883-1918) اقتصادي وفيلسوف، كانت له العديد من الإنجازات والنظريات التي أهمها النظرية الماركسية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع التي قامت على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، من أهم مؤلفاته كتاب بيان الحزب الشيوعي وكتاب رأس المال.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص. 62.

الشكل رقم (2-2): الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنظام الرأسمالي في الأجل الطويل



المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 226 أكتوبر 1997، ص.195.

الفرع الخامس: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

قدم شومبيتر* كتابا ذي تأثير كبير بعنوان (نظرية التطور الاقتصادي) في سنة 1911، والذي تطرق فيه إلى موضوعين رئيسيين وهما:

أولا: مكانة الابتكارات التكنولوجية

حسب شومبيتر فإن للابتكار دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي و التي يتمثل في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما معا. ما يسمح بتغيير في دالة الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الكلي، ويميز شومبيتر خمسة أنواع من الابتكارات وهي¹:

- إنتاج سلعة جديدة؛
- إدخال وسيلة جديدة في عملية الإنتاج؛
- التوسع عن طريق إدخال أسواق جديدة؛
- الحصول على مواد أولية جديدة؛
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

ثانيا: التدمير الخلاق

التدمير الخلاق مفادها أن الابتكارات الناجحة تطيح بالتقنيات الأدنى مستوى، وتنوع من خلال التقليد و النشر في كل النظام الاقتصادي². وحسبه فإن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث على شكل قفزات و اندفاعات تتعاقبها فترات الكساد و الرواح في الأجل القصير بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي تعمل على زيادة الإنتاج ودفع مسار النمو، وأعطيت للمنظم أهمية خاصة بصفته مفتاح التنمية، باعتبار أن التطورات التي يحدثها تؤثر في العادات والتقاليد و أذواق المستهلكين، والتي تأخذ بعض الأشكال منها استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب جديدة، وكذا فتح أسواق جديدة أو إعادة تنظيم بعض الصناعات

* جوزيف شومبيتر (1883 - 1950) Joseph Schumpeter اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي.

¹ فاير ابراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 46.

² فريديريك م. شرد، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي ترجمة: على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص. 45-47.

وحسب شومبيتر فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يحدثه الابتكار وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية¹.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية.

قبل الثلاثينيات من القرن العشرين كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنظماً، ولم تتخلله أية مشكلات حتى أزمة الكساد العظيم (1930-1939)، لذلك بدأ الاهتمام بقضية النمو الاقتصادي من خلال الثورة الكينزية فيما يتعلق بنظرية الدخل، وكذا بروز مشكلة الفقر بشكل واسع في تلك الفترة. واعتبر كينز في نظريته أن قصور الطلب الكلي هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وإمكانية حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام التام، كما ركّز كينز على قضية الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو. وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، وتعامل نموذج مع تحديد مستوى الدخل في الأجل القصير، حيث أن توازن الدخل والإنتاج في ظل اقتصاد مغلق يتحقق بتساوي الاستثمار المخطط كدالة تابعة لسعر الفائدة والادخار المخطط كدالة للدخل المتاح².

الفرع الأول: نموذج هارود-دومار (harrod - domar)

ركّز نموذج هارود-دومار* على العلاقة بين الادخار والاستثمار والنتائج، وكذا يوضّح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، غير أن هذا النموذج اتخذ بشكل أكبر في البلدان النامية كوسيلة بسيطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، حيث يؤكد النموذج بأنه للحفاظ على المستوى التوازني للدخل الذي يضمن العمالة الكاملة من سنة لأخرى، من المهم أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي يضمن توسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال. ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل،

¹ صدر الدين صوابلي، النمو و التنمية و التجارة الدولية في الدول النامية، دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2005 - 2006 ص. ص. 27-28.

² مدحت القرشي، مرجع السابق، ص. ص. 73.74.

* هارود روي فوريس اقتصادي انجليزي ولد في نورفولك عام 1890 و توفي عام 1978، درس في جامعة أكسفورد ثم في جامعة كامبريدج أين تعرّف على الاقتصادي كينز. دافيد دومار اقتصادي أمريكي و لد في بولونيا عام 1894 و اشتهر بمساعدته ل هارود في إعداد النموذج محل الدراسة.

أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً¹.

الفرع الثاني : تحليل هارود للنمو الاقتصادي

حسب هارود فإن معدل النمو يمكن النظر إليه من خلال ثلاث نقاط²:

1- معدل النمو الفعلي (g)

إن معدل النمو الاقتصادي g عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني Y ، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي V فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة s من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق ($S = I$) فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$S = sY$$

$$I = \Delta K$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة الأولى نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V}$$

$$g = \frac{s}{V}$$

العلاقة الأخيرة تمثل العلاقة الأساسية لنموذج هارود-دومار والتي تعبر على أن رأس المال الذي يخلقه الاستثمار، هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي وأن الادخار هو التي تجعل الاستثمار ممكناً، ويمكن أن يزداد هذا النمو الاقتصادي

¹ Gilbert Abraham-Frois, **Dynamique économique**, 7 édition, édition Dalloz, Paris, 1991, p. p. 181-186.

² VU - Jean Arrous, Op Cit , p. p. 48-56 .

- Gilbert Abraham-Frois, Op Cit ,p. p. 182-185.

- مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر، مرجع سابق، ص.ص. 142-132.

إما من خلال رفع نسبة الادخار أو بتخفيض معامل رأس المال الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب¹.

2- معدل النمو المضمون (الضروري) (g_w)

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مساره نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل.

من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الإستثمار المرغوب فيه و ليكن (I^*)، مرتبط بالأرباح المتوقعة و زيادة الإنتاج (Δy) هذا يعني:

$$I^* = f(\Delta y)$$

ومن أجل تغير طفيف في f يمكن اعتبار f دالة خطية بالشكل :

$$I^* = B\Delta y$$

B : يمثل سلوك المستثمرين في البحث عن أعظم ربح.

وحتى يتحقق رضا المستثمرين يجب أن يتساوى الإستثمار الذي يرغبون فيه مع الإدخار الكلي المحقق أي:

$$I^* = S^*$$

$$S = S^*$$

ولدينا

$$I^* = B\Delta y = sy = S^* \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = g_w = \frac{s}{B}$$

هذا يعني:

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه.

¹ أنظر:

- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص.76.
- فليح حسن خلف، التنمية والخطط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 142-143.
- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص.77.

3- معدل النمو الطبيعي g_n

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a ، ويرمز له بـ g_n ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n ، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w = s/B$ ومعدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n ، a ، b خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_n و g_w هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g < g_w$ ، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

الفرع الثالث: تحليل دومار

اهتم دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الذي يحقق ويحافظ على التشغيل التام، ولخص الإشكال في أن الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الإنتاجية فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة، ومدخله في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الاستثمارات. وهذه هي نتائج هارود ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع لتسمية النموذج (هارود - دومار)¹.

¹ محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي- العدد السابع- المجلد الثاني) السنة السابعة 2014، ص. 08.

الفرع الرابع: نقد النموذج

قام نموذج (هارود - دومار) على عدة افتراضات بعيدة عن الواقع، حيث اعتبرا ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب كثيرا اعتبارها ثابتة، على الرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، ومن أهم هذه الافتراضات¹:

- ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير؛
- ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج $\frac{K}{Y}$ أيضا افتراض غير واقعي على المدى المتوسط والطويل؛
- افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، وثبات أسعار الفائدة؛
- عدم التدخل الحكومي في القرارات الخاصة بالنمو الاقتصادي؛
- افتراض ثبات نسبة استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية، فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية²:

- يهدف النموذج إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد، ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية، بالإضافة إلى اختلاف ظروف فيما بين البلدان المتقدمة والنامية؛
- تتصف مثل هذه النماذج بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج، بينما تتميز بالانخفاض في الدول النامية؛

- يبدأ النموذج من حالة توازن العمالة الكاملة وهذا غير موجود في البلدان النامية؛
- يفترض النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على الدول النامية؛
- كما يفترض النموذج اقتصادا مغلقا في حين الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.

حيث تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة

¹ Debraj Ray , **Developement Economics**, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998, p.p. 58-60.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 80.

كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبمساهمة أبزر اقتصاديينها "A. Marchall" و "Menger" "walras" "Jevons" والقائمة أساسا على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد في أفكار النظرية الكلاسيكية.

الفرع الأول: أهم أفكار نظرية النمو الكلاسيكية

نذكر أهم أفكار النظرية النيو كلاسيكية فيما يلي¹:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع ما إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو حصص الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، رأسمال، التنظيم + التكنولوجيا)؛
- بالنسبة لعنصر العمل فيرتبط بالتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة التي تتناسب وحجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- بالنسبة لرأس المال فيعتبر النيوكلاسيك النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فارتفاع التكوين الرأسمالي يعني زيادة عرض رأسمال الذي يسبب انخفاض معدلات الفائدة، فيزيد حجم الاستثمارات ومنه الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار دور الادخار في توجيه الاستثمارات، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأسمال حيث تلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها، ويؤكد النيوكلاسيك على أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع؛

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والنخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية،

- المنظم يستغل التطور التكنولوجي بشكل ينفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وقادر دائما على التجديد والابتكار؛
 - يصف مارشال النمو الاقتصادي بالنمو العضوي يتحقق تدريجيا، كما قدم أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي في المدى القصير؛
 - يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل، وحرية التجارة في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي لصالح الدولة.
- ومن بين النماذج التي حاولت تقديم طرح للنمو في الفكر النيوكلاسيكي نموذج Solow الذي يعد أشهر النماذج وأقربها للواقع في فهم النمو الاقتصادي وفقا للطرح النيوكلاسيكي.

الفرع الثاني: نموذج روبرت سولو

يقوم نموذج (Solow) (1956) * على مجموعة من الافتراضات¹:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه وينتج منتجا مركبا واحدا؛
- دالة الإنتاج هي دالة من نوع " Cobb-Douglas " ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج: العمل L ورأس المال K حسب الصيغة التالية:

$$y = f(k.L) = k^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

α مرونة عنصر رأسمال؛

* ولد روبرت سولو Robert M. Solow في بروكلين في نيويورك في 23 أغسطس 1924 وأحد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد، قام الاقتصادي الأمريكي المعروف Solow بتحويل دالة كوب دوغلاس إلى دالة ديناميكية على نفس المبدأ الذي اتبعه J. Timbergen (اقتصادي هولندي) سنة 1942 حيث أدخل على هذه الدالة عامل الزمن، ويرى أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التزايد و ربما التناقص في فعالية العملية الإنتاجية مع الزمن مع العلم أن الزيادة في إنتاجية العمل تتحقق بطريقتين - ثبات دالة الإنتاج بينما ترتفع كثافة رأس المال - الحصول على حجم أكبر من الإنتاج مع بقاء نفقات العمل و رأس المال على حالها. وقد قام سولو بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام 1956 الذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل.

¹ البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، ص. 5. منتدى الاقتصاديين المغاربة على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf

k رأسمال؛

$1 - \alpha$ مرونة عنصر العمل؛

L العمل.

- الإنتاجية الحدية $F' > 0$ موجبة؛

- مبدأ تناقص الغلة $F'' < 0$ ؛

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز حيث:

$$C = cY \rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

- كما يفترض (Solow) أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار؛

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو

بنفس المعدل n ونكتب حينئذ:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots \dots \dots (2)$$

- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

- التكنولوجيا متغير خارجي.

أولاً: عرض النموذج:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي¹:

$$y = \frac{Y}{L} = \phi(k)$$

$$y = \phi(k) = k^\alpha \dots \dots \dots (3)$$

هذه المعادلة تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{k} = \frac{dk}{k} = I - \delta k \dots \dots \dots (4)$$

¹ المرجع نفسه، ص. 6.

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال - الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ - وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الادخار S التوازن في سوق السلع والخدمات- ونكتب حينئذ¹:

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{k} = sY - \delta k \dots \dots \dots (5)$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \\ \Rightarrow \frac{d\log(k)}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta k}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (6)$$

تصبح المعادلة (6) كالتالي:

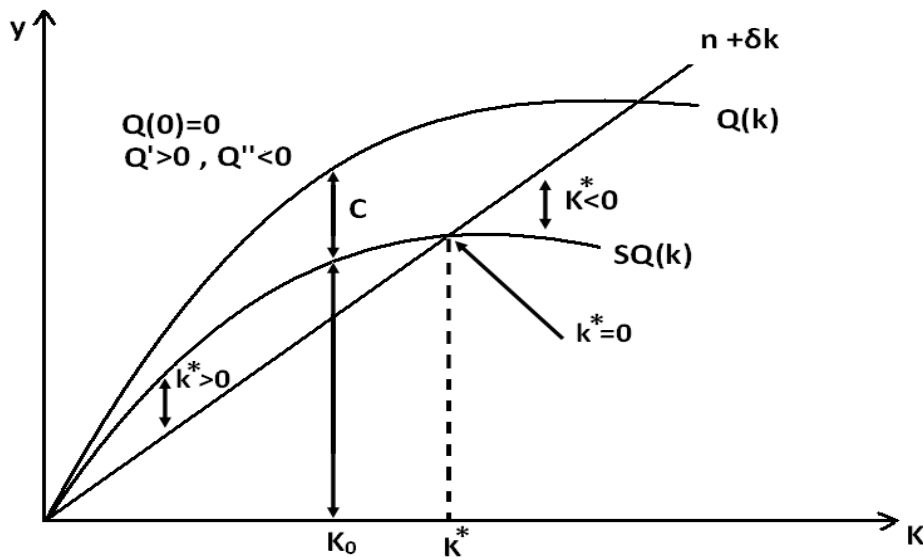
$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{k} - \delta - n$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = s \phi(k) - (\delta + n)k \dots \dots \dots (7)$$

هذه المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار تراكم رأس المال.

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لمخطط سولو.



Source: Gregory N, Mankiw, **Macroeconomie**, 5eme edition, De Boeck, paris 2010 p.260

¹ خالد محمد مصطفى السواعي، مقبّدات النمو الإقتصادي في الأردن، أطروحة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2011، ص. 06.

يلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جداً كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين $s \phi(k)$ و $(\delta + n)k$ وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطينا:

$$\dot{k} = 0$$

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 < k \Leftrightarrow \dot{k} > 0$$

$$k_0 > k \Leftrightarrow \dot{k} < 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال.

هناك قوتين في النموذج، الأولى تمثل $s \phi(k)$ والتي تمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة عمل، وهي تعزز وترفع من نصيب الفرد من رأس المال، أما القوى الثانية فهي $(\delta + n)k$ والتي تمثل قيمة الاستثمار الواجبة من أجل الحفاظ على k حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتاً وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار δ إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار n ، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض k ، وحالة التوازن حسب (Solow) هي الحالة التي تساوي $s \phi(k) = (\delta + n)k$

ثانياً: أثر الصدمات على نمو الرأس المال.

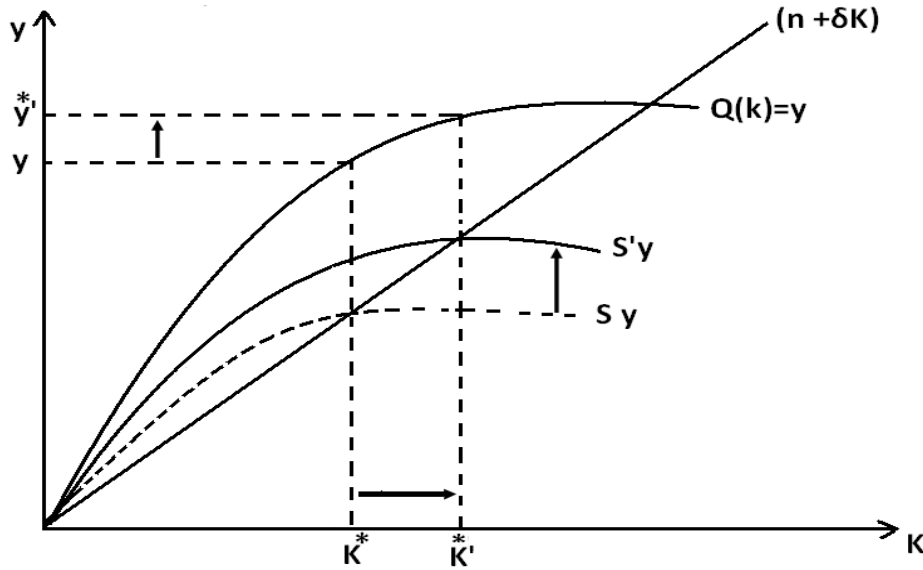
كثيراً ما يتساءل الباحثون في مجال النمو الاقتصادي عن الأثر المحتمل عن تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمات ناتجة عن تغير أحد العوامل الاقتصادية التالية¹:

أ-زيادة في معدل الاستثمار:

إن ارتفاع معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يدفع معدلات الإنتاج والدخل إلى الارتفاع أيضاً وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

¹ Michel Devoly ,theories macroéconomiques (fondement et conteroveres), 2eme edition, Armand coline, paris, 1998, p.p. 209-218.

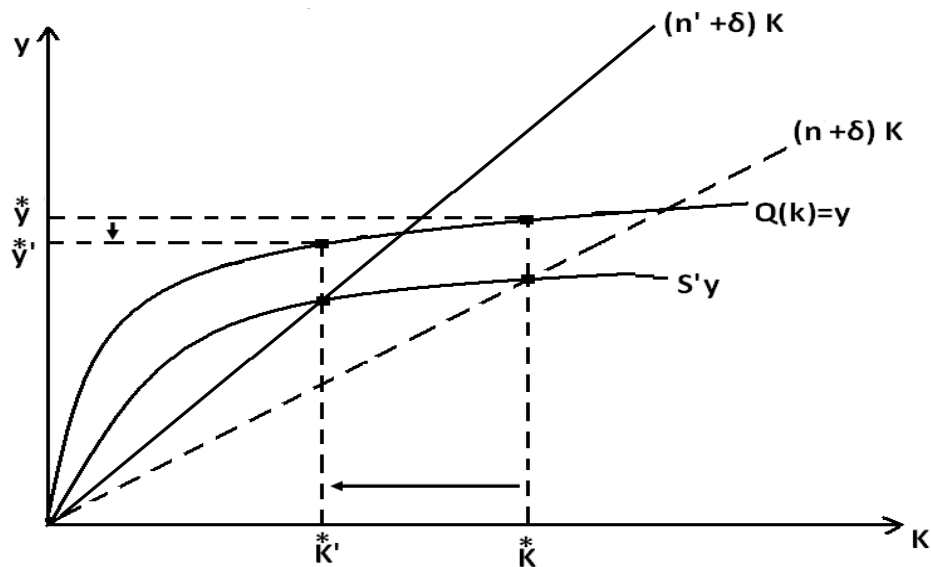
الشكل رقم (2-4): أثر الزيادة في معدل الإستثمار على كل من y و K وفق نموذج سولو .



Source: Gregory N, Mankiw, **Macroeconomie**, 5eme edition, De Boeck, paris, 2010, p.265

ب-زيادة النمو الديموغرافي:

تؤدي زيادة النمو الديموغرافي بالدرجة الأولى إلى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض النسبة K ، ما يعني حدوث أثر سلبي على نمو كل من الناتج والدخل وذلك كما يلي:
الشكل رقم (2-5): أثر الزيادة السكانية على كل من y و K وفق نموذج سولو



Source: Gregory N, Mankiw, **Macroeconomie**, 5eme edition, De Boeck, paris, 2010, p.280

وحسب (Solow) فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات إدخار (إستثمار) مرتفعة هي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدانا فقيرة.

ويؤمن نموذج سولو بأن تناقص الغلة مع الحجم يضمن الالتقاء المشروط conditional convergence هذا الأخير يشير إلى حالة الدول التي تتشابه في معدلات النمو السكانية، والتطور التكنولوجي، ومعدل رأس المال/ العمل إلا أنها تختلف في الميول الإدخارية. في حين تشير حالة الالتقاء المطلق إلى تشابه الدول في معدلات النمو السكانية، والتطور التكنولوجي و الميول الإدخارية إلا أنها تختلف فقط في معدل رأس المال/ الناتج لحصة العامل من رأس المال حيث أن حصة العامل من الناتج يعتمد (فقط) على حصته الكمية من رأس المال، بغض النظر عن حجم الاقتصاد. وأن البلدان التي تملك نفس الخصائص الاقتصادية يجب أن تلتقي عند مستويات متشابهة من حصة العامل من رأس المال، كما أن الالتقاء المشروط يتضمن أن البلدان الفقيرة تنمو أكبر من البلدان الغنية¹.

ثالثا: نقد نموذج (Solow)

تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها²:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- إهمال سولو لمدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛
- افتراض النموذج تماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛
- افتراض النموذج الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة أمر بعيد عن الواقع خاصة في البلدان المتخلفة.

الفرع الثالث: نموذج جوهان ميد (J.E Meade)

يعتبر (J.E Meade) أيضا من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، محاولا توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد (1961) في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي". استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن إنتاجه إما لتكوين رأس

¹ أحمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-3.pdf

² إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص. 117.

المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي: رأس المال (K)، العمل (L)، والأرض (R)، مع الزمن (T) ومن ثم دالة الإنتاج تكتب بشكل عام كما يلي: $Q = f(K, L, R, T)$ إضافة إلى فرضيات أخرى يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية¹:

- الاقتصاد مغلق مع وجود المنافسة التامة في أسواقه؛
- كل السلع (استهلاكية أو رأسمالية) يتم إنتاجها محليا؛
- افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات؛
- تشابه الآلات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال.

انطلق (J.E Meade) في نموذج من أن الزيادة في أي عنصر من عناصر دالة الإنتاج أو في تركيبة من عناصرها سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بكميات غير محدّدة، وهذا عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت بينما يتغير العمل ورأس المال بالزيادة مع وضع الزمن (T) كعامل بديل عن التقدم التقني.

وقد توصل إلى أن الإنتاج في النموذج النيوكلاسيكي يمكن أن يعبر عنه بصيغة معدّلات نمو مختلف عوامل الإنتاج وفق المعادلة التالية²:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Q}{Y}$$

حيث:

- $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل النمو النسبي في الانتاج أو الدخل؛
- $\frac{\Delta K}{K}$ تمثل معدل النمو النسبي في رأس المال؛
- $\frac{\Delta L}{L}$ تمثل معدل النمو النسبي في العمل؛
- $\frac{\Delta Q}{Y}$ تمثل معدل التغير في الإنتاج الناتج من التغير التقني؛
- $\frac{VK}{Y}$ تمثل مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال؛
- $\frac{WL}{Y}$ تمثل مرونة الانتاج بالنسبة للعمل.

¹ المرجع نفسه.

² مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص. ص. 198-199.

حيث أن النمو الاقتصادي حسبه إنما يتشكل من حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إلى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوى العاملة، إضافة إلى التغير التقني¹. على الرغم من الجديد الذي استحدثه هذا النموذج، إلا أنه تعرّض لمجموعة من الانتقادات نذكرها فيما يلي²:

- إنّ افتراضات النموذج نتلاءم وأوضاع البلدان المتقدمة، في حين البلدان النامية تبقى فيها هذه الافتراضات موضع تساؤل خصوصاً فيما يتعلق بسيادة المنافسة التامة، وسلوك أصحاب الاستثمارات.
- لم تتغير نظرة النيوكلاسيك إلى أن رأس المال لا يمثل إلا رأس المال المادي فقط غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى للإنتاج.

حدّد نموذج (J.E Meade) أسباب النمو الاقتصادي على أنها عدد محدّد من عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى الشك وخلق الأخطاء التي ترافق المتغيرات أثناء عملية التجميع وهو ما يجعلنا نواجه مسألة الموازنة بين تبسيط النموذج والتعقيد الذي يرافق حقيقة النمو الاقتصادي.

إن إخفاق النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى ظهور مدخلات لاقتصاديات النمو والتنمية ومن ثم تبلور مفهوم النمو الذاتي من الداخل، وقد اعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو غير كافٍ لأسباب عديدة لعل أهمها³:

- فكرة حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة فحسب النيوكلاسيك يجب أن تلحق البلدان الأكثر فقراً بالبلدان الأكثر تقدماً بسبب أن إيرادات رأس المال متناقصة، وخلاصة القول ينبغي ملاحظة أنه لا بد أن تلحق الدول الفقيرة بالدول الغنية في الأجل الطويل إذا كانت تملك نفس معدل الادخار.
- اعتماد النمو الاقتصادي على عامل خارجي المنشأ: فالنموذج النيوكلاسيكي يعتبر إيرادات تراكم رأس المال متناقصة، وبالتالي فإمكانية النمو في النموذج تتمثل في تدخل عامل خارجي مثل النمو الطبيعي للسكان.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 107-108.

² المرجع نفسه، ص. 109.

³ حاكمي بوحفص، النمو الاقتصادي دراسة نظرية، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور خنشلة يومي 09-10 أبريل 2013، ص. 16.

- إهمال الدور الذي تؤديه السياسات الاقتصادية نظرا لأن هذا الأثر لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية المنشأ.
- إهمال دور السلوكيات الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين في النشاط الاقتصادي لا يؤثر على معدل النمو ولذلك فإن أي إجراء يهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بواسطة التراكم الرأسمالي، لا يمكن أن يترتب عليه إلا أثر تنموي مؤقت. ومنه فإن الانتقادات الموجهة للنموذج النيوكلاسيكي ساهمت في ظهور نماذج ونظريات النمو الداخلي.

المطلب الرابع: النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الداخلي).

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في التركيز على مصادر النمو طويل المدى، وفشلها في تفسير أسباب الزيادة المتسارعة لمعدلات النمو في العديد من الدول المتقدمة، كما أنها لم تقدم تفسيراً للتفاوت الشديد في معدلات النمو بين دول العالم المختلفة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات و منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين حاول الاقتصاديون تحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، و بالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين مثل (R. Lucas (1988), P. Romer (1990), Barro (1991) إلى تطوير وتفسير مجموعة من النصوص والدراسات المؤلفة للتقدم الذي حقق في مجال النمو والتقنية، وتوضيح دور وأهمية كل من رأس المال البشري، و البحث والتطوير باعتبارهما عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي¹.

تعتمد نماذج النمو الداخلي على مجموعة من الافتراضات و يعد ثبات العائد بالنسبة لرأس المال الافتراض الأساسي لهذه النماذج، خلاف فرضية تناقص العائد النيوكلاسيكية، أي افترضت النظرية الحديثة أن الزيادة في الإنتاجية الحديثة لرأس المال ناتجة عن الآثار الخارجية الموجبة لتراكم رأس المال البشري (من خلال التعليم والتدريب)، حيث أن تعليم الأفراد يرفع إنتاجيتهم من خلال زيادة المهارات وتوليد أفكار جديدة، وكذا نجد تنوع مصادر النمو الداخلي المحددة فيها وهي الاستثمار في رأس المال المادي، و رأس المال البشري، بالإضافة لرأس المال العام، و رأس المال التكنولوجي. كما أن لهذه النظريات الجديدة مضامين للسياسة الاقتصادية المضمون الأول هو أن هذه النظريات قادرة على توضيح المشاهدات التجريبية التي كانت تبدو متناقضة مع النظرية النيوكلاسيكية، كما إن الوفرة الخارجية الإيجابية المرافقة لعمليات النمو توضح لماذا لم يكن هناك تخفيض أو بطء في معدلات النمو في الدول المتقدمة، وكذا

¹Robert j.Barro, les facteurs de la croissance économique, une analyse transversable par pays, economica, paris, 2002, p . 09.

تمنع معامل رأس المال من الارتفاع لتسمح لاستثمار أكثر في أقطار غنية لا يقود إلى إبطاء في النمو، وهكذا فإن الاقتراح هو أن الاستثمار مهم وأساسي فعلا لعملية النمو الاقتصادي¹.

تنقسم نماذج النمو من الداخل إلى ثلاثة فئات:

الفرع الأول: نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية

يعتمد هذا النوع من النماذج على مجموعة من الفروض يمكن ذكرها في النقاط التالية²:

- يتحدد التقدم التكنولوجي بعوامل من داخل النظام الاقتصادي أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخلي يتحدد بالتصرفات التي يقوم بها الأفراد؛

- إمكانية مضاعفة الإنتاج من خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة، هذا ما يعني أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى؛

- سيادة المنافسة الكاملة وكل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

ومن أمثلة نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية نجد: نموذج رومر (1986)، نموذج لوكاس (1988)، ستوكي (1991).

أولاً: نموذج رومر* (1986).

حاول بول رومر أن يقدم نموذجاً بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل، القائم على أساس تناقص العائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الافتراض من نتائج من أنه في غياب التغير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو.

يتميز نموذج "رومر" بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي³:

¹ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص. 103.

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 136-137.

* بول رومر Paul Romer اقتصادي أمريكي ولد عام 1955، درس في جامعة شيكاغو ويعمل كأستاذ في جامعة ستانفورد.

³ المرجع نفسه، ص. 138.

- الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى المؤسسات من زيادة إنتاج المؤسسة المعنية وكذا المؤسسات الأخرى. وتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه؛
 - الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يشكل وجه الاختلاف بين نموذجي "رومر" "وسولو"؛
 - التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثير مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر.
 - وجود ثلاثة حالات رئيسية للنمو وهي:
 - حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية، أي المعرفة الخاصة والجماعية أقل من الواحد الصحيح.
 - حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح.
 - حالة مرونة إنتاج المعرفة أكبر من الواحد الصحيح.
- كما اعتمد نموذج "رومر" على مجموعة من الافتراضات أهمها¹:
- افتراض وجود اقتصاد يضم عدد مشار من المؤسسات المتماثلة، والمستهلكين المتماثلين، وأن دالة إنتاج كل مؤسسة من سلع الاستهلاك من الشكل:

$$y_i = f(R_i, X, A)$$

حيث:

- y_i إنتاج كل مؤسسة i من سلع الاستهلاك؛
- R_i يمثل رصيد المعرفة أو رأس المال المؤسسة من الأبحاث والتجديد؛
- X يمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما؛
- A يمثل الرصيد الكلي للمعرفة.
- في الاقتصاد للمستوى الكلي للمعرفة أثر خارجي موجب على إنتاج كل مؤسسة رغم أن اختيار A خارجي بالنسبة لكل مؤسسة؛

¹ المرجع نفسه، ص. 139

- دالة الإنتاج f هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من X و Ri وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة؛
 - كما تتمتع دالة الإنتاج هذه بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج X الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل مؤسسة هي دالة محدّبة في A وليست مقعرة؛
 - افتراض ثبات وتماثل تفضيلات الأفراد، وتماثل الفن الإنتاجي وثبات حجم السكان مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.
- خلاصة القول أن نموذج رومر للنمو الإقتصادي هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة التي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والهادفة إلى تعظيم الربح.

ثانيا: نموذج لوكاس * (Robert E. Lucas) (1988).

يمثل رأس المال البشري مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، والتي تزيد من الفاعلية الإنتاجية للأشخاص. يعتمد نموذج لوكاس على رأسمال البشري كمصدر مهم للنمو الإقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي¹:

$$h' = \beta (1 - \mu)h$$

حيث أن μ هي الزمن المخصص للعمل، $(1 - \mu)$ فهو الزمن المخصص للحصول على المعارف، β فهي مقدار الفعالية أو إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة. ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1 - \mu)$$

أما دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس وهي:

$$Y = (k^\beta (hL)^{1-\beta})$$

* روبرت لوكاس جونيور Robert Emerson Lucas Junior اقتصادي أمريكي ولد عام 1937 حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995.

¹ Guellec DOMINIQUE, PIERRE Ralle, *Les Nouvelles Théories De La Croissance*, Paris, 2003, p. 51.

إذ تؤدي h دور الرقي التقني فيه مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كافٍ للتكوين من قبل الأفراد.

وحسب لوكاس فان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف لذا فأحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين.

نستخلص أنه حتى يتولد نمو ذاتي (أو داخلي) يرتكز على رأس المال البشري -وفقاً لنموذج لوكاس- فإنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري المخصص للتكوين والإعداد ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.

ثالثاً: نموذج النمو لستوكي (1988)

يعتبر نموذج النمو لستوكي مثل النماذج السابقة (رومر، لوكاس) حيث أن حدوث النمو الاقتصادي من الداخل، وأن المحرك الرئيسي للنمو هو تراكم رأس المال البشري، وهذا النموذج يقوم على مجموعة من الفرضيات¹:

- هناك وفورات خارجية لتراكم رأس المال البشري؛
- إنتاج كل السلع في كل فترة يتم بدون التميز بثبات عائد النطاق؛
- كل الأسواق في حالة منافسة كاملة؛
- تراكم رأس المال البشري يتم من خلال التعلم أثناء العمل؛
- يستبعد وجود رأس المال المادي.

إن أهم ما يميز هذا النموذج هو اعتبار إنتاج وتقديم السلع الجديدة الأفضل والأجود من السلع القائمة جزءاً مكتملاً لعملية النمو الاقتصادي، أما النموذج الذي طرحه سنة (1991) فيميز فيه بين رأس المال البشري للأفراد ورصيد المعرفة للمجتمع ككل، حيث أن الأفراد يقومون بتراكم رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في المراحل المبكرة في المدارس، أما مستوى رأس المال البشري الذي يملكه الفرد عند ترك التعليم ويبدأ في دخول مجال العمل فإنه يتوقف على عاملين أولهما طول فترة الاستثمار في التعليم، وثانيهما مدى كفاءة الوقت المخصص للتعليم والتي تعتمد بدورها على رصيد المجتمع ككل من المعرفة، كما أن مستوى رأس المال البشري الذي يملكه الفرد عند دخول مجال العمل يحدد معدل الأجر الذي يمكنه الحصول عليه باقي حياته، كما تستعيد إمكانية التعلم أثناء العمل الأمر الذي

¹ حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص. 17-18.

يعني ثبات رأس المال البشري للفرد طوال حياته، ويمكن لتراكم رأس المال أن يحقق وفورات خارجية و التي تعتبر محرك النمو، ويمتاز هذا النموذج في كونه افترض أن الأنواع المختلفة للعمل لا تعتبر بدائل تامة لبعضها، فالعامل الذي يمتلك رأس المال البشري للسلع ذات الجودة العالية، وينمو كل من رأس المال البشري والجودة بمعدل ثابت متماثل.

الفرع الثاني: نماذج النمو من الداخل الخطية.

يفترض هذا النوع من النماذج ثبات عائد النطاق ومعدلات النمو وهي في هذا تتشابه مع نماذج النمو النيوكلاسيكية وتكتب دالة الإنتاج فيها على النحو التالي¹:

$$Y = F(R^\alpha \cdot K^\beta H^{1-\alpha-\beta}) \quad \text{مع} \quad (0 < \alpha < \beta < 1)$$

حيث:

R تمثل الأبحاث؛

K تمثل الرأسمال المادي؛

H تمثل الرأسمالي البشري؛

Y تمثل حجم الإنتاج.

وترتكز دالة الإنتاج على الفرضيات التالية:

- دالة متجانسة من الدرجة الأولى؛
- جميع مدخلاتها $R \cdot K \cdot H$ هي مدخلات عادية؛
- تستبعد فكرة المدخلات القابلة للاستخدام المتكرر؛
- دالة الإنتاج تأخذ الشكل $y = Ax = F(x)$ عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة في متغير واحد لرأس المال وبالتالي يمكن الحصول على دالة خطية ومن هنا جاءت تسمية نماذج النمو من الداخل الخطية. وتعدد نماذج النمو لهذه الفئة، لكن سنكتفي بدراسة أمثلة منها فقط.

أولاً: نموذج روبلو 1991.

افترض روبلو دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقاً لمتغيري رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذين يتعرضان للإهلاك بنفس المعدل، وحيث استبعد روبلو فرض الوفورات الخارجية لرأس المال البشري واستخدم رأس المال المادي في إنتاج رأس

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 144.

المال البشري، وأن وقت الفرد مقسم بين ثلاث استخدامات هي: العمل المنتج، تراكم رأس المال البشري ووقت الفراغ (الذي يتحدد من خارج النموذج)، لذلك فإنه إذا كان يخصص لإنتاج السلع النهائية نسبة معينة من رصيد رأس المال فإن النسبة المتبقية من رصيد رأس المال المادي تخصص لإنتاج رأس المال البشري. و نكتب دالة الإنتاج لكل من سلع الإستهلاك والإستثمار التي افترض روبلو أنهما منتجتان معا في نفس القطاع على شكل¹:

$$Y_t = A \cdot Z_t$$

حيث:

Z_t تمثل سلع مركبة تضم كل من رأس المال المادي ورأس البشري، أي أن دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال بنوعيه، ولتوضيح النموذج أكثر قام روبلو بإظهار رأس المال بنوعيه في الدالة على النحو التالي:

$$Y_t = A_t (K_t)^{1-r} (N_t H_t)^r$$

وكما أنها دالة متجانسة من الدرجة الأولى، أي أنها تظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين، وذلك ليكون ممكن الوصول إلى حالة النمو الثابت الداخلي، حيث ينمو كل من الإستهلاك، رأس المال المادي والبشري والدخل الفردي بمعدل نمو مشترك، وبحل النموذج توصل روبلو إلى معدل النمو المشترك، وأنه يتزايد بتزايد عدد ساعات العمل في كل من قطاع الإنتاج وفي مجال تراكم رأس المال البشري ولهذا فيرى روبلو أن الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكنها أن تنمو أسرع.

ثانيا نموذج جونز و مانولي (1990).

يتحدد النمو وفق هذا النموذج بناء على جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل: معلمات دالة المنفعة والتكنولوجيا، متغيرات السياسة الحكومية وغيرها، كما خلص أنه نظرا لاستحالة إمكانية تفسير الفروق في معدلات النمو بين الدول - وهذا هو هدف نماذج النمو من الداخل بصفة عامة - بالتغيرات الحاصلة في معلمات المنفعة والتفضيلات فيما بين الدول، لاختلاف معدلات النمو بالنسبة للدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، فإنه يمكن التركيز على السياسات الحكومية باعتبارها المفسر الأول لذلك، كما أوضح أن وجود دالة إنتاج تتميز بتزايد عائد النطاق لا يعتبر شرط كافيا لتحقيق حالة النمو المستقر.

¹ المرجع نفسه، ص. 145.

الفرع الثالث: نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة (غير التامة).

تتميز هذه النماذج بأنها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة بما يسمح بإمكانية تحقيق الأفراد والمنشآت لأرباح الإحتكار مقابل الإختراعات والإستكشافات والتجديدات.

إن دمج نظريات البحث والتطوير (R.D) والمنافسة غير التامة في إطار النمو بدأ مع رومر (1990)، ويتضمن مساهمات هامة من جانب "أجيون و هويت" (1992)، و جروسمان و هيلمان (1991)، ويقدم بارو وسالا (1992) توضيحات لهذه النماذج، ونذكر هذه النماذج على النحو التالي¹:

أولاً: نموذج رومر للنمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة (1990).

وفقاً لهذا النموذج يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيلة) التي تضاف إلى تلك الموجودة فعلاً، ومن المفروض أن تؤدي هذه السلع الجديدة (المدخلات المتخصصة) إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعدّ المصدر الحقيقي للنمو. يفترض رومر ثلاثة مدخلات إنتاج رئيسية وهي: رأس المال المادي، العمل، و رأس المال البشري والتكنولوجي معاً. كما أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات هي²:

- قطاع البحث الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيد المعرفة القائم لإنتاج معرفة جديدة، وتصميمات جديدة لسلع الإنتاج المعمرة؛
- قطاع السلع الوسيطة والذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر، وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة والتي تستخدم في إنتاج السلع النهائية؛
- قطاع إنتاج السلع النهائية الذي يستخدم كل من العمل، رأس المال البشري و سلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية التي يمكن استهلاكها أو ادخارها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.

تمثل دالة إنتاج السلع النهائية بدالة إنتاج كوب دوغلاس مع بعض التغير فيها والتي تعطى بالشكل التالي:

$$Y(H, L, X) = H^\alpha L^\beta \sum_{i=1}^n X_i^{1-\alpha-\beta}$$

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص.ص. 148.156

² Ahmed ZAKANE, *Dépenses Publiques Productives, Croissance A Long Terme Et Politique Economique*, Essai D'Analyse Econométrique Appliquée Au Cas De L'Algérie, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université D'Alger, 2003. , p. p. 66-68.

حيث:

Y تمثل الإنتاج النهائي، H_y رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية. L يمثل العمل المادي، $\sum x_i$ تمثل رأس المال المادي.

لقد بيّن رومر في هذا النموذج أن مستوى إنتاج سلع الاستهلاك لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال بل على الآلات المختلفة التي يستخدمها هذا الأخير (أي رأس المال) ومن ثم فإن زيادة مخزونه من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها ستكون بفضل البحث والتطوير.

تعرض نموذج رومر في النمو من خلال ابتكار سلع جديدة إلى ملاحظتين تتلخصان فيما يلي:

- **نظرة النمو إلى رأس المال البشري:** إن اعتماد معدل النمو مباشرة على كمية رأس المال البشري استدلال لا يصلح لكل الحالات. كما أن افتراض النموذج ثبات مخزون رأس المال البشري غير صحيح فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل النمو الاقتصادي.

- **فكرة الإحلال التي تجاهلها النموذج:** إن تجديد المخزون السلعي في الواقع لا يؤدي إلى إلغاء المخزون القديم، إذ تبقى كذلك مع السلع الجديدة وهو ما يعني تزايد غير محدود، وهذا يناقض الفرضية الشومبيترية المتعلقة بالهدم البناء (أي السلع الجديدة تؤدي إلى هجران السلع القديمة). وهو الأمر الذي حاول "أجيون-هويت (Aghion-Howih) أن يراعيه في نموذجهما.

ثانيا: نموذج أجيون-هويت النمو من خلال الهدم البناء (1992)

يرى الاقتصاديان أجيون و هويت بأن التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، ويتمثل التقدم التقني في ابتكار سلعة وسيطية جديدة تعوّض السلع التي كانت موجودة من قبل، ويترتب عن ذلك إما نقص في تكاليف الإنتاج، أو زيادة في كفاءة المنتجات وعلى المستوى الكلي فإن معدل الإنتاجية المستقبلية سيزيد. هذه الابتكارات أو المخترعات الجديدة يمكن لها أن تتميز بالظرفية (كل جديد يلغي الذي قبله) وينتج عنها خسائر، ومن هنا يظهر أن عملية الإحلال تتم في مجال زمني معين، فمع بدء ظهور اختراع جديد تنزل الوفورات الخارجية الإيجابية

لتحل محلها وفورات خارجية سلبية ناتجة عن إلغاء الإيرادات المحصلة من الاكتشافات القديمة، وقد ميّز النموذج بين ثلاثة أنواع من الحلول¹:

- أ- تحقيق معدل نمو متوازن وثابت بسبب تخصيص حجم كاف وثابت من الموارد للبحث؛
 - ب- تحقيق معدل نمو معدوم بسبب تخصيص ضعيف من الموارد للبحث والتطوير؛
 - ت- تحقيق معدل نمو وسطي بين الوضعين بسبب إختلاف حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.
- على الرغم من تدارك نموذج أجيون- هويت لمشكلة الإحلال التي لم يتطرق لها نموذجه الأول والثاني، إلا أنه تجاهل الدور الذي تؤديه المؤسسات والهيئات المختلفة التي تساهم في الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالتقدم التقني.

ثالثا: نموذج جروسمان- هيلمان (Grossman-Helpman) (1994)

إهتم "رومر" في نموذجه ببحث أثر التجهيزات التكنولوجية على سلع الإنتاج، في حين نجد نموذج جروسمان-هيلمان بحث نفس المسألة بخصوص سلع الاستهلاك، فوفقا لهذا النموذج يفترض أن الاقتصاد ممثل بعدد محدّد من السلع كلها ضرورية للاستهلاك نظرا لأن كل منها يلبي حاجة معينة لدى المستهلكين، وأن كل نوع منها يتم قياسه بمستوى معين من الكفاءة. كما افترض النموذج أنه إذا كان هناك صناعة تنافسية للسلع الاستهلاكية وتستخدم مدخلات وسيطية مختلفة ومتعددة في إنتاج سلع متجانسة، وبافتراض المدخلات الوسيطة هي المدخلات الوحيدة التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة فإن لكل مدخل من المدخلات الوسيطة سلم الجودة الخاص به. وعليه سيكون كل جيل جديد من المدخلات الوسيطة أفضل نسبيا من ما كان قبله، وبالتالي يتم الوصول إلى أعلى درجة في سلم الجودة وهو ما يحفّز المخترعين لزيادة البحث والتطوير. وإذا أمكن حماية حقوق الملكية أو براءة الاختراع فإن هذا المنتج الجديد سيسوّق ويحقّق منه أرباح الاحتكار، ويستمر ذلك حتى تتمكن مؤسسة أخرى منافسة من اكتساب اكتشاف آخر أفضل منه².

رابعا- نموذج بارو (R.J.Barro) * تراكم رأس المال العام (1992)

حاول بارو من خلال هذا النموذج إثبات الرابطة الموجودة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثّل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة. والتي يمكن تكوينها من خلال الحصة المخصصة

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 153.

² المرجع نفسه، ص. 152.

* روبرت بارو Robert Joseph Barro اقتصادي أمريكي و لد في نيويورك عام 1944.

للفنقات العامة الإنتاجية، أو بفضل اختيار معدلات الضرائب على الدخل، والذي يسهم في الدفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيم للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل.

لاحظ بارو أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية، يسمح بمعدل مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعاً، ويصل الاقتصاد إلى هذا الحجم عندما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب مرتفعاً جداً وغير مبرر في نفس الوقت بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل¹.

توصل بارو إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي²:

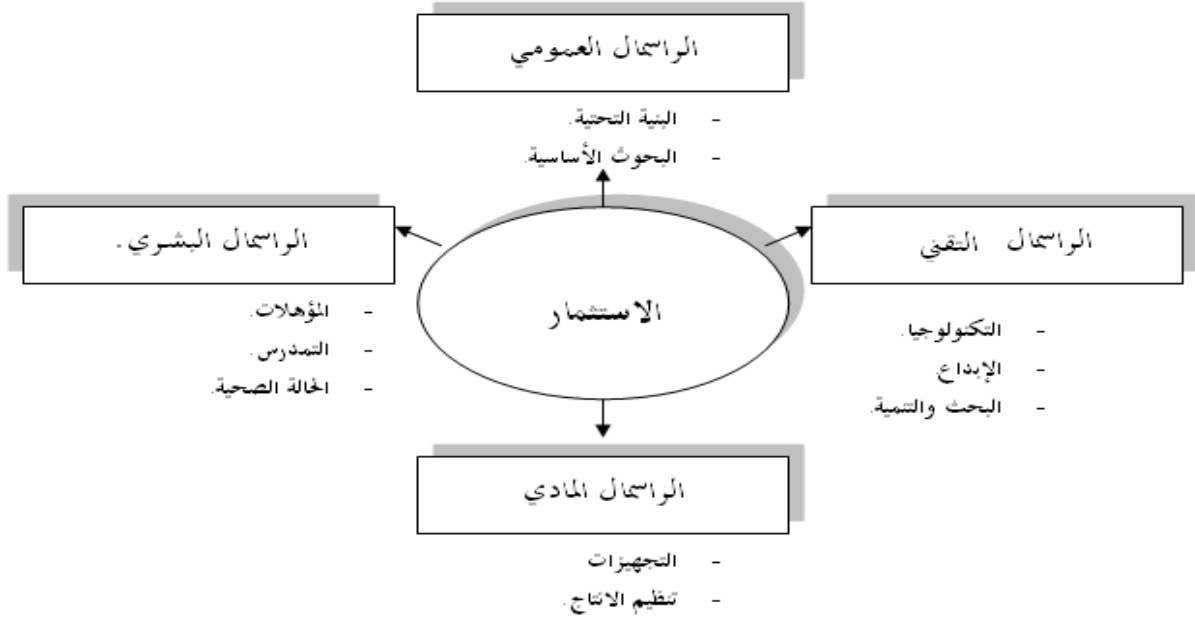
- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، ما ينفي وجود علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
- إنَّ لثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولّد إلا نموا ذاتياً.
- إنَّ معدّل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو، فمن جهة عند ارتفاعه إلى حد معين يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام، ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حد لا يستوعبه القطاع الخاص تؤدي إلى تشييط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

و الشكل الموالي يلخّص محدّدات النمو الاقتصادي حسب نظرية النمو الداخلي:

¹ المرجع نفسه، ص. 154-155.

² المرجع نفسه.

الشكل رقم (2-6): محدّدات النمو حسب نظرية النمو الداخلي



المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص. 145. نقلا عن:

Arnaud Diemer, **Théories de la Croissance endogène et principe de convergence**, MCF IUFRM D'auvergne p.07.

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة إلى نظريات النمو الداخلي

على الرغم من المساهمة الكبيرة لنظرية النمو الحديثة في مجال النمو الاقتصادي إلى أنها تعرضت لعدة انتقادات خاصة من طرف مؤيدي الفكر الكلاسيكي على أساس أنها لم تضيف أي جديد إلى نماذج النمو التقليدية وتركيزها على التحليل الكلي¹:

- أوضحت عدّة دراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمّن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة للإنتاج مثل الأرض؛
- العديد من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي لم تشر إليها هذه النماذج مثل التنظيم باعتباره المحرك الرئيسي في المدى المتوسط والطويل؛
- هجرة العمالة عبر البلدان يمكن أن تنتج عن السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية؛

¹ حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص. 20.

- رغم تأكيد النظرية الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إلا أن بعض البلدان لم تنميه مثل غيرها رغم ارتفاع معدلات الاستثمار البشري كالتعليم باعتبار أن هذه النماذج أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل؛
- رغم أهمية النماذج الحديثة ومساهمتها في محاولة إدخال المكون الداخلي للتقدم التكنولوجي في نموذج النمو الاقتصادي إلا أن ذلك يواجه الكثير من الصعوبات، خاصة أن إنتاج التكنولوجيا الجديدة قد لا يخضع للعلاقات البسيطة بين المدخلات والمخرجات، حيث أن الأبحاث كثيرا ما تنتج أشياء معروفة مسبقا بدلا من أن تبتكر تكنولوجيا جديدة.

الخلاصة.

إنّ النمو الاقتصادي والقضايا المرتبطة به ما تزال تحتل مكان الصدارة في النظرية الاقتصادية، ولا تزال تشكل محور اهتمامات الكثير من المفكرين بهدف معرفة ماهيته ومصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته. و عموماً إتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي تؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. و من خلال السياق النظري لنظريات النمو الاقتصادي يمكن القول أن الاتجاه المتعلق بدراسة النمو ظهر جلياً على يد المفكرين النيوكلاسيك واكتمل بظهور نظريات ونماذج النمو من الداخل. وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سبّاقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث مثال تقسيم العمل مصدراً رئيسياً للنمو، لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائماً حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية) وتبعاً لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون حسبهم إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماماً كبيراً. أما دافيد ريكاردو فيرى أن تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة يؤثر على النمو الاقتصادي - الأرباح هي التي تضمن استدامة النمو الاقتصادي. و حسب شومبيتر فإن الابتكارات الجديدة هي المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي وأن التدمير الخلاق يمنع الاحتكارات الدائمة. يعتبر نموذج هارود-دومار امتداداً للفكر الكينزي حيث حاولا هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد كان لهارود و دومار السبق في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي، و حسبهم فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار و الاستثمار و علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال و معدلات النمو السكاني المرتفعة. أما وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية في مجال النمو التي بنيت على أساس نموذج سولو أكدت على دور الادخار والتراكم الرأسمالي في إحداث النمو قصير الأجل، وأنه لا يمكن حدوث النمو طويل الأجل إلا إذا حدثت عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم التقني التي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمار، وبالتالي تزداد معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع في المدى الطويل. و أخيراً حسب نظريات النمو الداخلي يشكّل النمو الاقتصادي ظاهرة تدعمّ النمو الذاتي من الداخل بواسطة تراكم أربعة عوامل أساسية وهي الرأسمال المادي، التكنولوجيا و الرأسمال البشري و الرأسمال العمومي.

تبيّن من خلال الإطار النظري للنظرية الحديثة للنمو أنّ أهم التطورات الحديثة في نظرية النمو الاقتصادي تمثلت في مساهمة نظرية النمو من الداخل في إضافة مكون لنموذج النمو يتعلق بإنتاج التقني بواسطة قطاع البحث والتطوير

داخل الاقتصاد خلافا للافتراض التقليدي في نموذج سولو الذي يتعامل مع التقدم التقني علي أساس انه محدد من الخارج. كما تؤكد هذه النماذج على أهمية عنصر رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر طويل الأجل. و التمييز بين قوة العمل وبين العمل الماهر الأمر الذي يفسر تفاوت معدلات النمو في مختلف الدول النامية. كما أعطت أهمية كبرى للبحث والتطوير وتراكم المعرفة، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيتغير مباشرة في معدل اختراع منتجات جديدة، ومن ثم يكون الاستثمار في البحث والتطوير مصدرا هاما للنمو طويل الأجل. كما أكدت على أن للنفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ورأس المال العام يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتيادية العامة الأخرى، التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع العام.

عموما كان الهدف من النظريات الاقتصادية للنمو هو حل مشكلات التخصيص الأمثل عبر الزمن للموارد النادرة من أجل الوصول إلى أقصى إشباع وتحقيق غايات عديدة، فمن نماذج عرف فيها التقدم التكنولوجي حيادا إلى التقدم التقني الخارجي ثم الداخلي، ثم إدراج التعلم من خلال التطبيق والغلة المتزايدة، والبحث والتطوير، والاستثمار في الرأسمال البشري و الرأسمال العمومي، فيلاحظ أن بعض النظريات (النماذج) سهلة التطبيق والتجريب، في حين أخرى تتسم بالصعوبة والتعقيد.

تمهيد.

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الدول والشعوب بمختلف ثقافتها وأيديولوجيتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والسبل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ونظراً لأهمية معرفة العوامل المحددة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، سعت النظريات الاقتصادية إلى دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والعملي، وذلك للوصول إلى صياغة الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمثل الإنفاق الحكومي والضرائب (كممثلين للسياسة المالية)، والعرض النقدي ومعدلات الفائدة (كممثلين للسياسة النقدية) ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تنخر بها الأدبيات الاقتصادية، حيث تؤكد الكثير من الدراسات التطبيقية على أهمية هذه المتغيرات مجتمعة أو متفرقة كأحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي، حيث أن الآلية التي تؤثر بها السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي، و بالتحديد متغير النمو الاقتصادي تعتمد على قنوات نقدية عديدة بمثابة أهداف وسيطة وهي محل جدل بين الاقتصاديين لاسيما بين المدرسة الكينزية بزعماء كينز و النقدية بزعماء فريدمان، فالأول يركز على أهمية قناة الفائدة باعتبارها تؤثر مباشرة في سوق النقد، و تعدّ في نظره ظاهرة نقدية يتحدد سعرها وفق العرض و الطلب في السوق النقدي، و أن الأثر النقدي ينتقل بصورة غير مباشرة إلى الجانب الحقيقي، أما فريدمان فيؤكد على أهمية قناة عرض النقود باعتباره متغيراً خارجياً، حيث إن زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات أعلى من المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق وبالتالي زيادة في الطلب الكلي، فينتج عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل في المدى القصير، وزيادة فقط في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل. وعلى العموم نجد أن كل من التيار الكينزي و النقدي يتفقان على فعالية عرض النقد وتأثيره على الاقتصاد، وأن زيادته تؤثر على معدلات الفائدة بالانخفاض، ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي بالزيادة، ونقطة الاختلاف بينهما تنصب حول حجم الزيادة في المعروض النقدي، فيرى النقديون أن الزيادة الكبيرة منه يترك آثاراً تضخمية وإن كانت تؤدي إلى زيادة النمو ومستوى التوظيف. أما عن آلية انتقال أثر السياسة المالية فنجد القنوات المالية كأهداف يتم بواسطتها هذا التأثير، ومن أهمها قناتي النفقات و الإيرادات الحكومية، واستناداً للمدرسة الكينزية فإن الطلب الكلي الفعّال يعدّ عاملاً مهماً ومؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي، فباستعمال قناة النفقات الحكومية يكون التأثير مباشراً و بشكل مضاعف باعتبار النفقات العامة مكوّن من مكونات الطلب الكلي، أما في حالة استخدام الضرائب فالتأثير يكون غير مباشر و أن التخفيض الضريبي مثلاً ينعكس على الدخل المتاح للأفراد بالزيادة، ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي، وعلى العكس

من ذلك في حالة تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب فإن حجم الطلب الكلي سينخفض. و سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل آثار السياستين النقدية والمالية حسب التحليل الكلاسيكي، وكذا تحليل آثار السياسة النقدية والمالية في التحليل الكينزي الأساسي، وننتقل إلى آثار السياستين النقدية والمالية في التحليل النقدي و أخيرا دراسة آثارهما في ظل النظرية الكلاسيكية الجديدة و النظرية الكينزية الجديدة.

المبحث الأول: تحليل آثار السياستين النقدية والمالية حسب التحليل الكلاسيكي

تقوم النظرية التقليدية على مجموعة من الآراء والأفكار التي تفسّر كيفية عمل النظام الرأسمالي الحرّ، الذي يتّسم بسيادة المنافسة التامة والحرية الاقتصادية، حيث يؤمن مؤسّسو النظرية التقليدية وعلى رأسهم آدم سميث بوجود نظام طبيعي نابع عن الميول الطبيعية للإنسان، بحيث يجعل الفرد وهو في سبيل تحقيق مصلحته الشخصية يحقق المصلحة العامة، كما ترى هذه النظرية أن جهاز الأسعار هو اليد الخفية الموجهة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي ويتحقق التوازن تلقائيا. ونظرا لكون الكلاسيك يؤمنون بصحة قانون ساي والذي مفاده أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي الخاص به، فإن حالة الاقتصاد في نظرهم هي حالة التوظيف الكامل، وبالتالي فإن الإفراط في الإنتاج وسيادة حالة البطالة هو أمر مستبعد. كما أن قانون ساي يجعل من وظيفة التقدر في الحياة الاقتصادية حيادية ويقتصر دورها فقط كوسيط للمبادلات. واستنادا إلى ركائز هذه النظرية فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يُعيق عمل النظام الطبيعي، ويحدّ من الحرية الفردية والمنافسة التامة، وبالتالي يجب أن يكون التدخل الحكومي في مجال الإنتاج والتوزيع في أضيق الحدود الممكنة، مقتصرًا على وظائف محدّدة كالدفاع والقضاء وتحقيق العدالة والقيام بالمشروعات العامة التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها¹.

المطلب الأول: أسس التحليل الكلاسيكي

يفترض النموذج الكلاسيكي تماشي الاقتصاد وفق مبادئ اقتصاد السوق، وكذا ارتباطه بقانون المنافذ لساي، وبفكرة حيادية النقود.

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص. 50. 51.

الفرع الأول: تماشي الاقتصاد الوطني وفكرة اقتصاد السوق

تعود هذه الفكرة للاقتصادي آدم سميث والتي مفادها أن المنفعة الشخصية لكل فرد تساهم في تحقيق المنفعة العامة عن طريق آلية «اليد الخفية»، بمعنى أن تعامل الأفراد فيما بينهم وتعاكس مصالحهم تخلق أسعاراً توازنية توفّق بينهم جميعاً، وتسمح هذه الآلية للأسواق بضبط نفسها تلقائياً أي بطريقة آلية عبر المرونة التامة للأسعار¹.

الفرع الثاني: قانون المنافذ

يُعرف قانون المنافذ أيضاً باسم **قانون ساي** نسبة للعالم الفرنسي جان باتيست ساي، وحسب هذا القانون فإن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، أي أن الاقتصاد لا يعرف إطلاقاً فائضاً في الإنتاج، وإذا أنتجنا أكثر مما نحتاج بغية التوفير فهذا الفائض يمثل إداراً، سيوجّه إلى سوق رؤوس الأموال وبالتالي يشمل الادخار عرضاً وهو يخلق طلباً في شكل استثمار. وبالتالي يمكن استنتاج علاقة مهمة عند الكلاسيك والتي تنص على أن الادخار S يعول الاستثمار I ونكتب²:

$$S = I$$

الفرع الثالث: حيادية النقود

يعتبر الكلاسيك أن النقود حيادية أي لا تؤثر على الإنتاج بل تأثيرها يمس فقط المستوى العام للأسعار، أي تطلب النقود لغرض المبادلات لا غير³.

المطلب الثاني: منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي

تعتمد منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي على قانون والراس وفكرة الازدواجية حقيقي-نقدي. ويستلزم هذا التحليل توفر مجموعة من الفرضيات والتي نذكرها فيما يلي⁴:

- سلوك المتعاملون الاقتصاديين هو سلوك عقلاني رشيد يهدف إلى تعظيم الربح أو المنفعة؛

- لا يعاني المتعاملين الاقتصاديين من ظاهرة الوهم النقدي؛

¹ محمد بخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.ص. 38-40.

² المرجع نفسه.

³ Monique Beziade, **La monnaie**, masson, paris, 1979, p. 117.

⁴ محمد علي جاسم رمضان، أثر تغير الكميات النقدية على المستوى العام للأسعار، مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد المجلد 4 العدد 10، (بغداد) 1977، ص. 53.

- توقعات المتعاملون الاقتصاديين مستقرة؛
- مرونة الأسعار والمنافسة التامة في الأسواق؛
- اعتماد الفترة القصيرة في النموذج الكلاسيكي.

الفرع الأول: قانون والراس

ينص قانون والراس على أن مجموع قيم صافي الطلب في الأسواق منعدم بطريقة مماثلة بمعنى تحقق المساواة التالية¹:

$$\sum_i P_i Z_i(p) = 0$$

حيث:

p : شعاع الأسعار في مختلف الأسواق؛

$Z_i(p)$: دالة صافي الطلب على السلعة (i) .

ويترتب عن هذا القانون ما يلي²:

- في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون $n - 1$ سوق في حالة توازن، فيعني حتماً أن السوق n في حالة توازن أيضاً؛
 - في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون سوق واحدة في حالة عدم توازن فهذا يعني حتماً أن سوق واحدة أخرى على الأقل في حالة عدم توازن.
- حيث يتضح أن التوازن العام عند والراس يعني ارتباط الأسواق فيما بينها، فيستحيل عدم توازن سوق إذا كانت باقي الأسواق في حالة توازن. وهذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، والسوق الرابعة ستكون حتماً متوازنة، في حالة توازن الأسواق الثلاثة الأولى. لهذا ستقتصر على التوازن في سوق العمل، ورؤوس الأموال والنقود ومن ثم نستنتج توازن السوق السلعي.

¹ محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات بيرقي، الجزائر، 1994، ص.60.

² أنظر: - محمد بوحاري، مرجع سابق، ص.42.

- Jean marchal, Jacques Lecaillon, **Theorie des flux monetaires**, Edition cujas, 1967, p. 72-74.

الفرع الثاني: الازدواجية الكلاسيكية: حقيقي-نقدي

يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ الفصل أو الازدواجية ما بين القطاع الحقيقي والنقدي¹، وتتجلى هذه الأخيرة في التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة، فنستخلص القيم الحقيقية من سوقي العمل ورؤوس الأموال والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات المتوازنة للعمل ورؤوس الأموال المتبادلة، أما التوازن في سوق النقد فيسمح لنا بتحديد المستوى العام للأسعار التوازني فقط.

المطلب الثالث: تحليل الأسواق

سيتم البحث عن التوازن في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق رؤوس الأموال و سوق النقد.

الفرع الأول: تحليل سوق العمل

يهدف دراسة توازن سوق العمل إلى تحديد الأجور الحقيقية التوازنية $\left(\frac{w}{p}\right)^*$ ومستوى العمل التوازني L^* في آن واحد، ويتحدد هذا التوازن يتقاطع دالتي الطلب على العمل وعرض العمل.

أولاً: الطلب على العمل L_d

بافتراض الأجل القصير فإن كل من مخزون رأس المال والتكنولوجيا تعتبر ثوابت، وبالتالي تكتب دالة الإنتاج بدلالة عنصر العمل باعتباره المتغير الوحيد في الأجل القصير على الشكل التالي²:

$$y = F(L)$$

حيث:

y : تمثل كمية الإنتاج الحقيقي الأمثل؛

L : مستوى التشغيل؛

وأن: $\frac{dy}{dL} > 0$ أي أن العلاقة بين y و L علاقة طردية؛

$\frac{\delta^2 y}{\delta^2 L} < 0$ أي أن لدوال الإنتاج مردودية متناقصة.

وبافتراض حالة المنافسة التامة، فنكتب معادلة ربح الشركة المتوسطة التمثيلية كما يلي:

$$\pi = py - wL$$

حيث:

π : تمثل الربح.

¹ Pierre Bruno Ruffini, **Les théories monétaires**, Ed Dunod, 1996 p 54 .

² محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص. 91.

و: الأجور الإسمية.

ويمكن كتابة شروط تعظيم الربح على النحو التالي:

$$d\pi = 0$$

$$- \text{ شرط الدرجة الأولى: } 0 = w - p \frac{dy}{dL} \Rightarrow \frac{dy}{dL} = \frac{w}{p}$$

وإذا اعتبرنا عدم وجود مشكل التجميع فعلى المستوى الكلي يمكن كتابة ما سبق على الشكل التالي:

$$F'(L) = \frac{w}{p}$$

ويمكن صياغة الدالة العكسية على الشكل:

$$L = F^{-1}\left(\frac{w}{p}\right)$$

و تمثل هذه الأخيرة دالة الطلب على العمل L_d ، ونكتب:

$$L_d = F^{-1}\left(\frac{w}{p}\right)$$

ووفقا لما سبق فإن هذه الدالة متناقصة أي كلما كانت الأجور الحقيقية $\left(\frac{w}{p}\right)$ منخفضة، كلما كان الطلب على العمل من طرف الشركات أكبر لغرض تعظيم أرباحها والعكس صحيح.

ثانيا: عرض العمل L_0

حسب الكلاسيك فإن سلوك العائلات مبني على أساس المفاضلة بين العمل والفراغ، بناء على المعرفة الموضوعية لمستوى الأجور الحقيقية، ومن الواضح أن ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية سيرفع العوائد، وبالتالي يزيد من المنفعة التي قد تحصل عليها العائلات، و بذلك فإن عرض العمل من قبل العائلات يتناسب طرديا ومستوى الأجور الحقيقية:

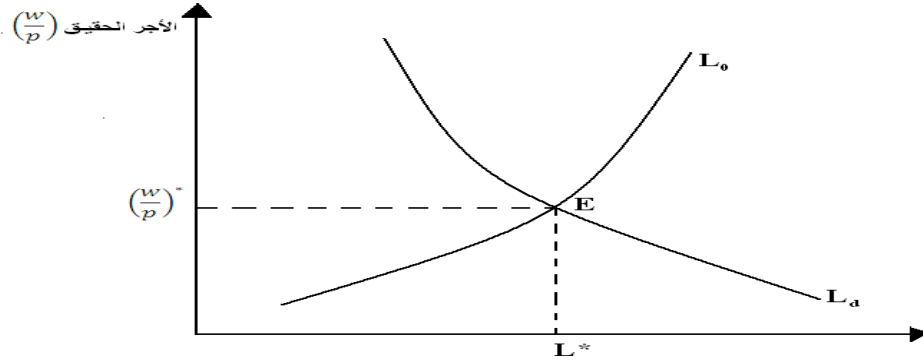
$$L_s = F\left(\frac{w}{p}\right)$$

ثالثا: التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل بتقاطع عرض العمل والطلب عليه الموافق للنقطة E ذات الإحداثيات $\left(\frac{w}{p}\right)^*$ ، $(L)^*$ في الشكل أدناه، وتعتبر هذه النقطة نقطة توازن مستقرة ووحيدة. وأي خلل في سوق العمل فقوى

السوق عن طريق آلية اليد الخفية ستعيد الأطراف إلى حالة التوازن. ويعرف هذا المستوى التوازني للتشغيل عند الكلاسيك بمستوى التشغيل الكامل.

الشكل رقم (3-1): التوازن في سوق العمل



المصدر: السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 76.

رابعاً: استنتاج الناتج التوازني في السوق السلعي

يمكن استنتاج الناتج التوازني في السوق السلعي بتعويض مستوى التشغيل الكامل، والتي تم استخلاصه في سوق العمل، ونكتب:

$$L = L^* \Rightarrow y^* = F(L^*)$$

الفرع الثاني: تحليل سوق رؤوس الأموال

تحليل سوق رؤوس الأموال يستهدف تحديد معدل الفائدة الحقيقي التوازني r^* ، والكمية الحقيقية التوازنية للأوراق المالية المتداولة TF^* . ويجمع هذا السوق ما بين المدّخرين والمؤسسات التي تقتض من أجل الاستثمار. وبالتالي المؤسسات تعرض أوراقها المالية (تطلب رؤوس الأموال) أما العائلات فتطلب الأوراق المالية (تعرض رؤوس الأموال)¹.

¹ Claude sobry . jean-claude very. Op.Cit. p. 96.

أولاً: عرض رؤوس الأموال (الطلب على الأوراق المالية TF_D)

يفترض النموذج الكلاسيكي أنّ العائلات هي المسؤولة عن المفاضلة ما بين الادخار والاستهلاك، حيث تقوم العائلات في مرحلة أولى بالامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتخصيصه للإدخار، ثم تستثمر هذا الأخير مقابل عوائد مستقبلية، وفي مرحلة تالية يتكون لدى العائلات دخل إضافي وبالتالي ستتضاعف قدرتها الاستهلاكية. وكلما زاد معدل الفائدة كما زاد الادخار أو الامتناع عن الاستهلاك هذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الادخار ومعدل الفائدة الحقيقي، ويمكن كتابة دالة الطلب على الأوراق المالية TF_D على الشكل التالي:

$$TF_D = TF_D(r) \quad TF_D > 0$$

ثانياً: الطلب على رؤوس الأموال (عرض الأوراق المالية TF_S)

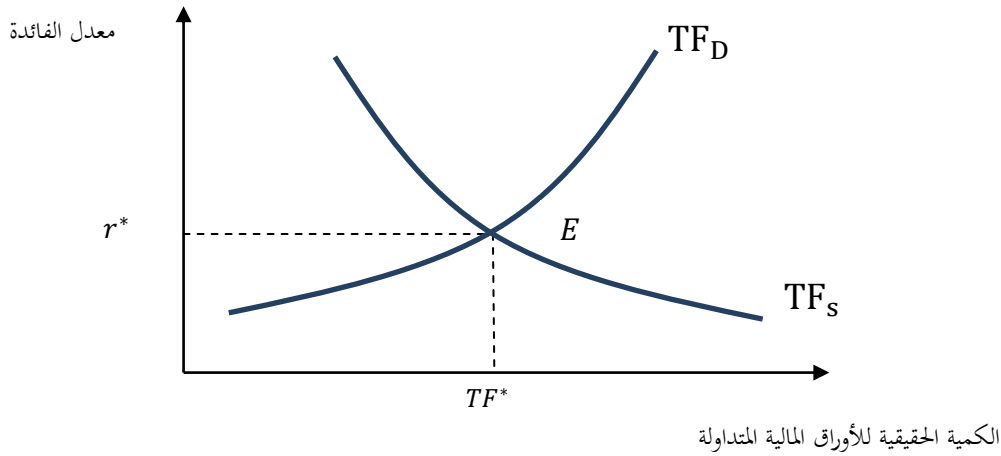
تعبّر دالة عرض الأوراق المالية TFS عن السلوك الاستثماري للمؤسسات، ويعتبر الكلاسيك أن الاستثمار مبني على التحكيم ما بين تكلفة الاستثمار والعوائد المستقبلية المتوقعة، وتحدد هذه الأخيرة بإنتاجية رأس المال فقط وبما أن الإنتاجية الحدية متناقصة فهذا يعني أن مستوى الاستثمار متعلق بمعدل الفائدة فقط حسب التحليل الكلاسيكي، وبالتالي استثمار المؤسسات يتناسب عكسياً ومعدلات الفائدة الحقيقية، ونكتب:

$$TF_S = TF_S(r) \quad TF_S < 0$$

ثالثاً: التوازن في سوق رؤوس الأموال

يتحدد التوازن في سوق رؤوس الأموال بتقاطع دالتي الطلب والعرض على الأوراق المالية، والتوازن يوافق النقطة E ذات الإحداثيات r^* و TF^* حسب ما يظهره الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (2-3) التوازن في سوق رؤوس الأموال



Source : Claude sobry . jean-claude very. Op.Cit. p. 96.

الفرع الثالث: تحليل سوق النقود

تم تحديد المتغيرات الحقيقية بتوازن سوق العمل؛ والذي يضم كل من الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية، هذه الأخيرة التي حددت تلقائياً حجم الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل. وسوق رؤوس الأموال والذي حدّد فيه كل من سعر الفائدة الحقيقي التوازني، و حجم الادخار و الاستثمار التوازنيين، وإدخال السوق النقدي من شأنه أن يحدد المتغيرات النقدية من خلال المستوى العام للأسعار. حسب التحليل الكلاسيكي يتعلق الأمر بالنظرية الكمية للنقود وتحديد المستوى العام للأسعار.

أولاً: عرض النقود

على مستوى الاقتصاد الكلي فإن عرض النقود هو كمية النقود المتاحة، هذه الكمية تحددها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية إذا اعتبر عرض النقود متغيراً خارجياً ونكتب:

$$M_s = M_0$$

ثانياً: الطلب على النقود

يتناسب الطلب على النقود مع احتياجات المتعاملين الاقتصاديين لضمان تبادل سلعهم وخدماتهم في السوق، حسب الكلاسيك النقود لا تعتبر إلا وسيطاً للمبادلات التجارية ومقياس للقيمة، وليس لها وظيفة أخرى

في الاقتصاد. ولفهم التفاصيل الخاصة بهذه العملية لا بدّ من التعرض للنظرية الكمية للنقود وعلاقتها بالطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي.

إنّ أول من قدم نظرية كمية للنقود هو الاقتصادي الأمريكي (Irving FISHER) في كتابه الشهير عن القوة الشرائية للنقود (Purchasing Power of Money) في عام 1911¹، أين حاول دراسة العلاقة بين كمية النقود (M) ومستوى الإنفاق الكلي على السلع والخدمات. معبراً عن العلاقة في المعادلة التالية²:

$$MV = PY$$

حيث:

P : المستوى العام للأسعار؛

V : سرعة دوران النقود (متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقد في السنة)؛

M : الكتلة النقدية المتاحة؛

Y : الناتج الوطني الحقيقي.

أي أن معادلة (FISHER) متطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات التي تمّ تبادلها بالنقود³.

ونظراً لأنّ (MARSHALL) قد اعتقد أنّ الثروة في صورتها النقدية إنّما تمثل نسبة من الدخل النقدي، فإنّ الطلب النقدي كجزء من الثروة يعتبر أيضاً نسبة من الدخل النقدي، هكذا فإنّ نظرية (Cambridge) قد عرّفت الطلب النقدي على أنّه نسبة من الدّخل النقدي⁴:

$$M_d = KPY$$

K : نسبة ثابتة من الدخل النقدي.

ثالثاً: التوازن النقدي

يتحقق التوازن النقدي عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه M_d . كما يوضحه الشكل البياني أدناه:

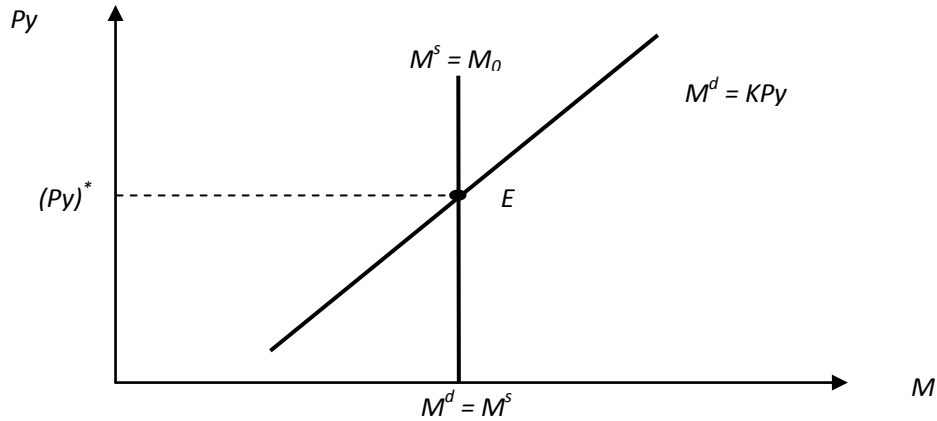
¹ J.Marchall , J.Lecaillon, Op. Cit, p. 48

² أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص. 260

³ صبحي تادرس قريضة، رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1990، ص. 208

⁴ سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر، 1988، ص. 40.

الشكل رقم (3-3): التوازن النقدي عند الكلاسيك



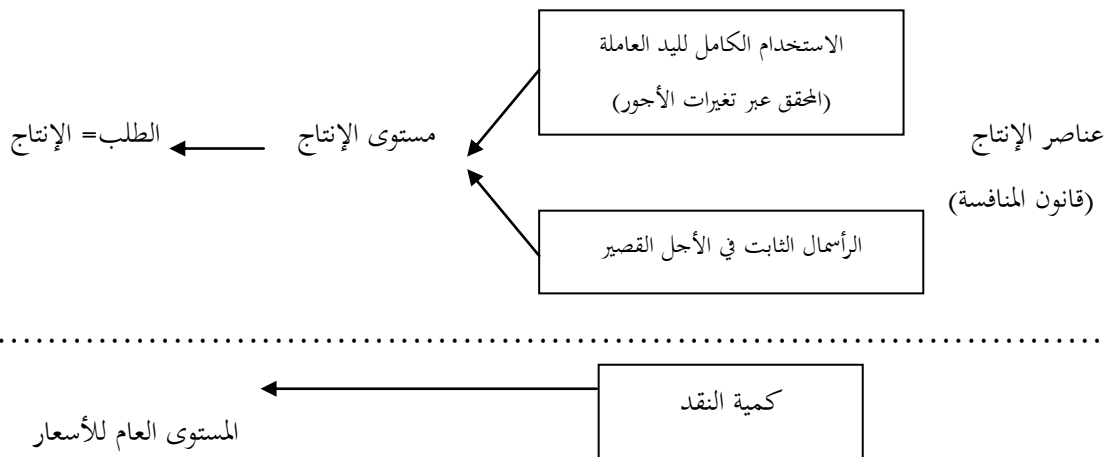
المصدر : محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص. 133.

المطلب الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية في النموذج الكلاسيكي

الفرع الأول: أثر السياسة النقدية حسب التحليل الكلاسيكي.

ارتبط اهتمام النظرية الكمية التقليدية بالسياسة النقدية من خلال قدرتها على التأثير والتحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) بما يؤثر على المستوى العام للأسعار، بعلاقة طردية وتناسبية بينهما، فأَيّ تغير في المتغير المستقل تنعكس بنفس المقدار على المتغير التابع، باعتبار الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده، فثبات كل من الإنتاج وسرعة تداول النقود يفضي إلى أن التغيرات في كمية النقود يترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي¹. والصورة أدناه توضّح الطابع الحيادي للنقود عند الكلاسيك.

الشكل رقم (3-4): الطابع الحيادي للنقود عند الفكر الكلاسيكي



¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص. 436-437.

Source: Jean pierre patat, **Monnaie, système financier, politique monétaire**, Economica, Paris, 2002, p. 378.

تشير نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغيير يحدث في النقود المعروضة ينعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود وظيفة واحدة هي وسيط للتبادل مما يعني حياد النقود¹.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي شكل على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة².

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية حسب التحليل الكلاسيكي

تتعلق السياسة المالية بعوائد وإنفاق الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة، و انطلاقا من مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عند الكلاسيك، أي أن تدخل الدولة يكون حياذيا، بمعنى أن لا يؤثر تدخلها سواء من خلال فرض ضريبة أو القيام بنفقات عامة على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال وأن تكون كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة محايدة، وتقوم كل منها بتعويض التغيرات النسبية التي أحدثتها الجانب الآخر، وتسمى الدولة هنا بالدولة الحارسة التي يقتصر دورها في "الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة"³، بالإضافة إلى تبني "مبدأ توازن الميزانية" وتتضمن هذه القاعدة ضرورة تحقيق التعادل التام والإجمالي بين جانبي الإيرادات والنفقات بميزانية الدولة سنويا، هذا المبدأ يمكن له ضمان قاعدة الحياد المالي للدولة، بإعتبار أن تدخلها وفق هذه الشروط يقتضي تحصيل أموال من مجموعة من المجتمع وإنفاقها عليهم، ماعدا التحويلات التي تجرى لصالح فئة استثنائية من نفس المجتمع⁴. أما بشأن العجز الميزاني لدى التحليل التقليدي فلا يُسمح اللجوء إليه إلا في إطار الضرورات القصوى كالأزمات والحروب. ويرفض التقليديون القروض العامة كونها تؤدي إلى زيادة نفقات السنوات القادمة ما دامت واجبة الإهلاك والإستيفاء بفائدتها، كما أن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لتمويل

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنزيع، عمان، 2010، ص. 27.

² محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص. ص. 28-30.

³ Claude sobry . jean-claude very. Op. Cit p. 77.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (الدار الجامعية، 2000، ص. ص. 15-26.

نفقاتها سيؤدي إلى التأثير فقط على المستوى العام للأسعار كون الاقتصاد متوازن عند أقصى ما يمكنه لدى التشغيل الكامل، ما يدخل الاقتصاد في مشكلة التضخم التي لها آثارها السلبية على كامل الاقتصاد¹.

مما سبق نستنتج أن الكلاسيك يفضلون تجنب كل تدخل للدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك عن طريق السياسات النقدية أو السياسات المالية.

المبحث الثاني: تحليل آثار السياسة النقدية و المالية في التحليل الكينزي.

ظهرت النظرية الكينزية* مع بداية أزمة الكساد العظيم التي شهدتها النظام الرأسمالي (1929-1933) والتي عجزت النظرية التقليدية ومبادئها خاصة ما تعلق بقانون ساي، وحيادية النقود، وتوازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، وحيادية السياسة المالية من خلال عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالنظرية الكينزية لم تعرض فقط تفسيراً نظرياً للكساد، إنما أعطت إطاراً هاماً للمفاهيم الجديدة للاقتصاد الكلي بالإضافة إلى إعطائه تحليلاً جديداً لدور النقود في النشاط الاقتصادي، وتعدت إلى تحديد العوامل المؤثرة في كل من الدخل و الإنتاج و الاستخدام بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار، مؤكدة في نفس الوقت على العلاقة بين هذه المتغيرات مجتمعة. ومن هنا يختص هذا المبحث بدراسة أثر كل من السياسة النقدية أي تأثير النقود على الاقتصاد، وكذا تأثير السياسة المالية عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

¹ بن عابد مختار، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة مقارنة قياسية لحالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة تلمسان، 2014، ص. ص. 172-173.

* لصاحبها جون ماينارد كينز اقتصادي انجليزي، ولد 1883 وتوفي سنة 1946 له عدة مؤلفات النقود و المالية الهندية (1953)، النتائج الاقتصادية للسلم (1919) الإصلاح النقدي (1923)، النظرية العامة للعمالة و الفائدة و النقود (1936).

المطلب الأول: فرضيات تحليل كينز و الانتقادات الموجهة من قبله للتحليل الكلاسيكي.

من خلال الطرح الكلاسيكي في المبحث السابق، رأينا أن الفكر الكلاسيكي كان مركّزاً أساساً على نقاط أساسية وهي¹:

- حيادية النقود واعتبارها أداة للتبادل أو أداة حساب لنقل السلع بين المتعاملين في السوق، وعندئذ يصبح الطلب على النقود هو طلب على كمية محددة من السلع، و الغرض من الطلب على النقود هو تسوية المدفوعات النقدية نتيجة لعمليات البيع و الشراء، ولا تطلب النقود كمخزن للقيم أو كقوة شرائية؛
- المرونة التامة للأسعار و الأجور ما يضمن دائماً تحقق التشغيل الكامل للعمالة، بالإضافة إلى مرونة أسعار الفائدة التي تسمح من تحقق التوازن بين الإدخار و الاستثمار.

الفرع الأول: الانتقادات الموجهة من كينز للتحليل الكلاسيكي.

لاقت النقاط الأساسية للتحليل الكلاسيكي انتقادات من قبل الاقتصادي كينز في كتابه "النظرية العامة للنقود والفائدة و العمالة 1936" و التي نذكرها فيما يلي:

- انتقد كينز مبدأ ساي الذي ينص على أن العرض الكلي يخلف طلبه المساوي، وإهمالهم للإدخار الاكتنازي الذي لا يعود إلى السوق مرة أخرى كقوة شرائية. فالنظرية الكمية للنقود أقصت نهائياً دور النقود في إحداث التوازن في سوق السلع و الخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ لساي. ويرى كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض مركزاً على الطلب الفعال؛
- كما انه حسب النظرية الكلاسيكية فإن التغيير في كمية النقود يغير الدخل النقدي، بنفس النسبة و في نفس الاتجاه، بينما يفترض كينز أن التغيير في الدخل النقدي (PY) يمكن أن لا يكون سببه دائماً التغيير في العرض النقدي، لأن سرعة تداول النقود ليست ثابتة عند كينز و بالتالي يمكن أن تأثر أيضاً في الدخل النقدي؛

¹ أنظر:

- عبد المنعم السد علي، إقتصاديات النقود و المصارف، جامعة آل البيت، الأردن، 1998، ص. ص. 240-241.

- احمد عبد الله سلمان الوائلي، الفكر الكينزي و أثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، سنة 2012 العدد 6، ص.ص. 135-159.

- زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص. 228.

- تفترض النظرية الكلاسيكية التوازن عند مستوى التشغيل الكامل بناء على أن العرض يخلق الطلب، أما كينز فيفترض أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق في ظل العمالة الناقصة فكينز ضمينا يؤمن بفكرة الإكتناز، و التشغيل الكامل في نظره حالة إستثنائية في الاقتصاد، و ركز كينز في دراسته على حالة الكساد؛
- ركز الكلاسيك في تحليلهم على عرض النقود، و اعتبروه المتغير الأساسي المؤثر على المستوى العام للأسعار، و أن الطلب على النقود يعتبر متغيرا تابعا و نتيجة لذلك يرى الكلاسيك فعالية تغيير عرض النقود (السياسة النقدية)، أما كينز فأفترض العكس حيث أنه ركز على الطلب على النقود كمتغير مستقل، أما عرض النقود فهو متغير تابع. و من هنا يرى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة خاصة إذا انخفضت أسعار الفائدة عند مستوى مصيدة السيولة، فيصبح حينها الطلب على النقود لا نهائي؛
- رأينا أن الكلاسيك يقسم الاقتصاد إلى جانبين جانب حقيقي يتأثر بالمتغيرات الحقيقية، و جانب نقدي (الأسعار النسبية) و الذي يتأثر بعوامل نقدية، في حين كينز يرى أنه هناك ارتباط بين المستويات العامة للأسعار و نظرية القيمة من خلال الدور الفعال الذي تؤديه النقود في التأثير على كل من مستوى الدخل و الاستخدام و سعر الفائدة. فتحليل كينز هو تحليل نقدي، و من الصعب الفصل بين الجانب الحقيقي العيني و الجانب النقدي في أي اقتصاد؛
- أهمل الكلاسيك دور سعر الفائدة، و افترضوا أنها تتحدد فقط بالجانب الحقيقي أي بتقاطع الادخار و الاستثمار، لكن حسب كينز فإن معدل الفائدة يعد ظاهرة نقدية يتحدد وفق الطلب على النقود و العرض عليه، و الادخار في نظره يتغير وفق الدخل، بينما الاستثمار فيتحدد على أساس سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال؛
- كما أن النظرية الكينزية تقلل من أهمية سياسة المرونة التامة للأجور و الأسعار في توجيه النشاط الاقتصادي ، و تؤكد على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد اليوم المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة للأجور، و في النقابات التي تعارض تخفيض الأجور حتى تحت أقصى الظروف الاقتصادية غير المناسبة؛
- كما أن كينز يعارض فكرة أن الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه تلقائيا كما يظن التقليديين، و يرى أن التدخل الحكومي يصبح إلزاميا لإعادة الاقتصاد إلى وضعه التوازني الصحيح¹.

¹ عبد المنهم السيد علي، مرجع سابق، ص. 245.

تتميز نظرية كينز بكونها نظرية عامة تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل و الإنتاج و الاستخدام في اقتصاد نقدي، و تؤكد على الاستهلاك و الاستثمار و الادخار و على العوامل النقدية، و أهمها سعر الفائدة. كما يعتمد تحليله على الفترة القصيرة باعتبار أنه في المدى الطويل سنكون جميعاً أمواتاً¹.

الفرع الثاني: النقود في التحليل الكينزي

يعتبر كينز من أبرز الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماماً كبيراً للنقود، بعدما كانت تعد مجرد وسيلة لتسهيل المبادلات، حيث نجحت نظريته في الانتشار و القبول عند ظهورها، بصفة خاصة في كتابة النظرية العامة في التوظيف و الفائدة و النقود الذي فسر من خلال حالة الكساد الكبير عام 1929، و أبرز فيه أن توازن الدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل حالة خاصة لتوازن الدخل الذي قد يتحقق أيضاً عند مستوى أعلى أو أدنى من مستوى التوظيف الكامل، و قد احتفظ كينز بنظرية النقود التقليدية باعتبارها طلباً على النقود بغرض المعاملات و هو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته (العامة). فالنقود حسبه كأصل يمثل قمة السيولة² أو السيولة ذاتها و يدر عائد ضمني هو الشعور بالأمان و الثقة في تنفيذ المعاملات و الوفاء بالديون و مواجهة المتطلبات غير المتوقعة والطارئة للسيولة النقدية، و لا يدر عائد نقدي، السندات كأصل مالي طويل الأجل ضعيف السيولة و يدر عائد نقدي.

أولاً: الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)

يقصد كينز بتفضيل السيولة تلك الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة و هي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظراً لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية و بدون خسارة. و يرجع "كينز" دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) إلى ثلاث أغراض وهي:

أ- دافع المعاملات (Le Motif de transactions) يقصد به استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية و أن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الأفراد و أن هذه المبادلات أصلاً تتأثر بمستوى الدخل، أي الطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة للدخل فنكتب³:

$$Md_t = F(y)$$

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، ط1، دار النهضة العربية، 2002، ص. 196.

² المرجع نفسه.

³ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 224.

ب- دافع الاحتياط (Le Motif de precaution) يحتفظ الأفراد و المؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياط و ذلك لسيادة حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد و المؤسسات، و يعتمد مقدار ما يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياط على حجم الدخل¹، إذ يزداد حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياط كلما زاد حجم الدخل، و نكتب:

$$Md_P = F(y)$$

ت- دافع المضاربة (Le Motif de speculation) يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، من منظور أن البنوك هي مخزن للقيمة، حيث تمكن الأفراد من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية و الاستفادة من المضاربة عليها بهدف تحقيق مزيدا من الأرباح الرأسمالية²، و هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات و أسعار الفائدة، و بالتالي فإن الطلب على النقود يتوقف على سعر الفائدة و يحتفظ الأفراد بكمية من النقود من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار، فلا شك أن انخفاض سعر الفائدة يرفع من قيمة السندات و ارتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة السندات و احتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للاستفادة بفروق هذه الأسعار³. و هكذا نجد أن الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة يتحكم فيه عنصر عدم التأكد من مستقبل أسعار الفائدة ونكتب:

$$Md_S = F(i)$$

ثانيا: عرض النقد نعني بعرض النقود كمية النقد المتداولة في الاقتصاد أو الكتلة النقدية (Masse Monétaire)، وهي الكمية التي توجد في حوزة الوحدات الاقتصادية المتمثلة في العائلات والمشروعات باستثناء الحكومة والقطاع المصرفي. كما جرت العادة يمكن اعتبار عرض النقود متغيرا خارجيا السبب في ذلك هو أن عملية إصدار النقود تخضع لمراقبة صارمة من طرف الحكومة (عن طريق السلطات النقدية، وزارة المالية، البنك المركزي). كما أنّ اعتبار النقود متغيرا خارجيا يعود أيضا إلى كَوْن سلوك السلطات النقدية لا يخضع إلى المتغيرات الاقتصادية فقط، بل هناك عدّة متغيرات أخرى منها السياسة والاجتماعية، تجعل الحكومة تلجأ إلى توسيع أو تضيق سياستها تجاه تطور الكتلة النقدية. نرمز إلى الكتلة النقدية (عرض النقود) بـ M^S ، و اعتبار أنّها متغير خارجي أي: $M^S = \bar{M}$

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص. ص. 119 - 120.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سابق، ص. 304.

³ Gilles Jacoud, *La monnaie dans l'economie*, Nathan, Paris, 1998, p. 209.

الفرع الثالث: سوق السلع و الخدمات في التحليل الكينزي

نسعى في هذا السياق إلى إظهار أن دفع النمو الاقتصادي يتم بالتأثير على كل من الاستهلاك و الادخار والاستثمار، و يعتبر هذا الأخير عند الكثير من الاقتصاديين كمحرك للنمو الاقتصادي.

يقدم لنا الاقتصادي جون مينارد كينز نظرية الاستهلاك على أنها تقوم في الحقيقة على ربط الاستهلاك الجاري بشكل مباشر ووثيق بمستوى الدخل الجاري، وتسمى بدالة الاستهلاك الكينزية¹. العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاحة هي علاقة طردية أي أن الزيادة في الدخل سوف يؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، ولكن معدل هذه الزيادة في الاستهلاك لا يكون بنفس المقدار الذي يتغير به الدخل، أي أن الفرد لا يميل إلى استهلاك كل الزيادة في دخله*. أكد كينز في "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة، والنقود" بأن الدخل يعتبر المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الإنفاق الاستهلاكي، لكن هناك عوامل أخرى محددة للاستهلاك ونذكرها فيما يلي²:

أ- العوامل الذاتية أو الشخصية: ومن بين هذه العوامل نذكر عامل الاحتياط ضد البطالة أو الإصابة بالمرض، البخل أو الضغط الاجتماعي.

ب- العوامل الموضوعية: و نذكر منها: التغير في الأصول السائلة لدى العائلة؛ الرصيد من الأصل غير السائلة (السلع المعمرة)؛ التوقعات؛ توزيع الدخل؛ توفير الائتمان، والضرائب وغيرها.

وسندرس الآن الجزء المتبقي من الدخل بعد اقتطاع ما أريد استهلاكه والذي يوجّه للادخار. عندما نتكلم عن الاستهلاك، فإننا نتعرض بطريقة غير مباشرة للادخار، فإذا كان الاستهلاك يمثل الجزء من الدخل المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية. فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يخصص للاستهلاك. وبذلك فهناك علاقة بين الدخل و الادخار أو ما يسمى دالة الادخار، وهي من الشكل³:

$$S = f(y_d)$$

¹ أسامة بشير الأثيل، مرجع سابق، ص. 66.

* القانون البسيكولوجي لكينز للمزيد من المعلومات راجع:

- Patrik Villieu, **Macroeconomie, Consomation et Epargne**, La dicouvert et syros, Paris, 2002, p. 15

² أسامة بشير الأثيل، مرجع سابق، ص. 136.

³ محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص. 165.

حيث تبين دالة الإدخار العلاقة بين الإدخار والدخل المتاح، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار، والعكس، كلما قل الدخل المتاح ترتب عليه انخفاض في الادخار.

أما الاستثمار كعلاقة نابعة عن قرار سواء بالنسبة للمشروع أو للاقتصاد الوطني، في الرغبة في الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية وخاصة الأصول طويلة الأجل، بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمشروع أو للاقتصاد الوطني¹. وللقيام بعملية الاستثمار هناك عدة عوامل نأخذها بالحسبان وهي:

- التغير في الدخل والنشاط الإنتاجي الجاري ويعتبر هذا العامل من العوامل المهمة التي تؤثر في مستوى الاستثمار المرغوب به؛

- التغير في معدل الفائدة ويعرف معدل الفائدة على أنه المبلغ الذي يدفعه أصحاب المشروعات على رأس المال النقدي المقترض من السوق النقدي أو المالي والموجه لإقامة مشاريع جديدة. وقد أعطى كينز اهتماما كبيرا لسعر الفائدة من حيث تأثيره على قرارات الاستثمار، ورغم تأكيد أنه هناك حدا أدنى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة، وبشكل عام يمكن القول أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) كلما ارتفعت تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الاستثمارات تنخفض بذلك حجم الاستثمارات والعكس صحيح².

- الكفاءة الحدية لرأس المال ويقصد بالكفاءة الحدية لرأس المال معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من الاستثمار في الأصول الرأسمالية، مساوية تماما لثمن عرض هذه الأصول³.

يحتل الاستثمار أهمية كبيرة في تحديد كل من مستوى الدخل والتشغيل، فإذا كان الاستثمار كبيرا كان حجم الدخل والتشغيل أيضا كبيرا والعكس صحيح، وتفسير ذلك يعود إلى أن الإدخار يعد عاملا سلبيا يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع وإذا لم يعوّض هذا العامل السلبى بعامل إيجابى وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي ما يترتب عليه انخفاض مستوى التشغيل⁴. وبذلك إن هذا التأثير الذي يمارسه الاستثمار على الدخل الوطني أوضحه الاقتصادي كينز في نظرية المضاعف أي نسبة التغير في الدخل الوطني الناجمة عن التغير في الاستثمار، ومفاد هذه الفكرة أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل ولكن بمقدار أكبر من

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص. 716.

² André, chaineau, **Monnaie et équilibre économique**, Armand colin, Paris, 1971, p.51.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف، دار الكتب والطباعة، العراق، 1995، ص. 278.

⁴ المرجع نفسه، ص. 299.

الزيادة المتحققة في الإستثمار، ويطلق على النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الاستثمار بمضاعف الإستثمار¹.

صيغة المضاعف تتمثل فيما يلي²:

الإنفاق الكلي = الدخل

$$Y = C + I$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta C = MPC \times \Delta Y$$

$$\Delta Y = MPC \times \Delta Y + \Delta I \quad \text{وبتعويض قيمة } \Delta C \text{ في العلاقة نجد:}$$

$$\Delta Y = (1 - MPC) \Delta I$$

$$\Delta y = \frac{\Delta I}{1 - MPC} \quad \text{وبالقسمة على } (1 - MPC) \text{ نجد:}$$

$$Ke = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - b} \quad \text{ونرمز للمضاعف:}$$

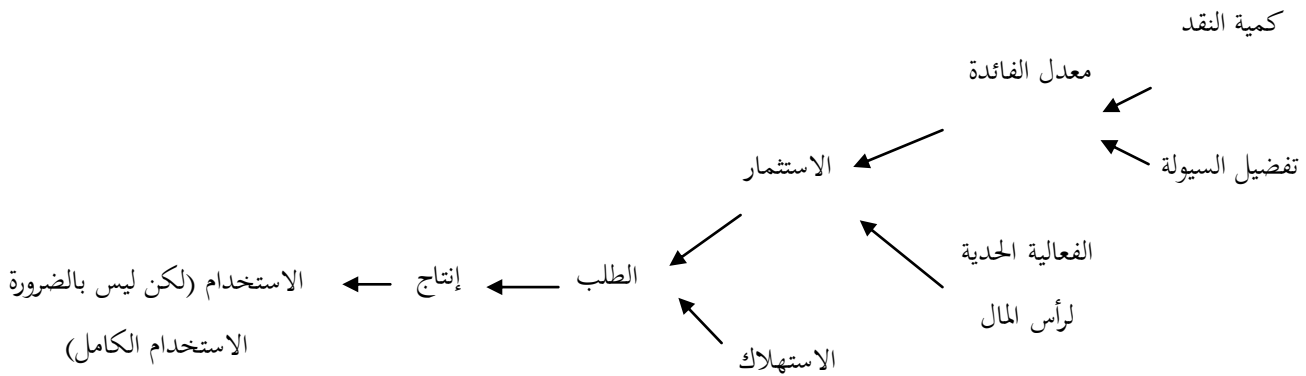
المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في النموذج الكينزي

إنّ التحليل الكينزي يقرُّ بأنّ للسياسة النقدية تأثيراً على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار، وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني، فالنقود في ظل هذا التحليل ليست حيادية. فهناك تفضيل للسيولة أو للنقد الذي تبرزه الحاجات لإتمام المعاملات والاحتياط ولدافع المضاربة. كما أن ارتفاع أو انخفاض كمية النقد يؤثر في معدلات الفائدة دافعا إياها باتجاه الصعود أو الهبوط، هذا التغير يؤثر على الاستثمار لأن المشروعات تقارن بين معدل الفائدة والفعالية الحدية لرأسمال، والعلاقة تكون عكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار، وبذلك فإن النقد يؤثر على النشاط الاقتصادي عبر دورة معدل الفائدة، والتحليل الكينزي لدور النقود يظهر كما يلي:

¹ المرجع السابق، ص. 293.

² Roy. J-Ruffin, Paul R-Gregory, **principles of economics**, fifth edition, harper Collins college publishers, 1992, P.196.

الشكل رقم (3-5): التحليل الكينزي لدور النقود



المصدر: وسام ملاك، النقود السياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت، 2000، ص. 182.

يتعلق التحليل هنا أساساً بالعلاقة بين كمية النقود (وسائل الدفع المتاحة، والمتداولة) وبين التغيرات في الطلب على السلع والخدمات، وهنا لابد من التعرض للعديد من آليات النقود عبر القنوات المختلفة للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وكما ذكرنا حسب وجهة النظر الكينزية في هذا المجال، فإن تأثير الظواهر النقدية على الاستثمارات، يتم تبعاً للتغيرات في أسعار الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، فحسب كينز إن اختيار الوسطاء لحافظة أوراقهم المالية والنقدية يكون على أساس الأصول الحقيقية والنقود والأوراق المالية، وعلى أساس هذا فإن أية زيادة في كمية النقود سوف ينتج عنه¹:

- عدم وجود أثر مباشر على الطلب على الأصول الحقيقية (أراضي، عقارات، مباني)؛
- إن التأثير غير المباشر على طلب الأصول الحقيقية يتم عن طريق الوسطاء كأثر الإحلال هو الذي يصحح تكوين الثروة، حيث أن زيادة كمية النقود تخلق زيادة في الطلب على الأوراق المالية ومن ثم تخفيض سعر الفائدة، وهنا الأمر يتعلق بآلية التمويل غير المباشر عن طريق التغير في سعر الفائدة.

لم يستعمل كينز الأثر المباشر لزيادة كمية النقود على الإنفاق النهائي، وذلك من خلال أثر الثروة ليأتي بيجو بعده ليضع أسلوباً لتحديد وإعادة تأهيل السياسة النقدية التي أهملها كينز في تحليله، حيث بدأ تحليله ابتداءً من افتراض كينز المتمثل في فرض العمالة الناقصة السائدة في الاقتصاد، ومن هنا فإن أثر الأرصدة الحقيقية ومن ثم أثر الثروة يمكنها المساهمة في التأثير المباشر على الإنفاق، محققين بذلك حالة تشغيل تام للطاقات الإنتاجية وهنا يكمن أساس التحليل النقدي، لأن هذا الأخير ينصب أساساً على أن التغيرات في كمية النقود لا تحدث أي أثر إلا على نوع واحد من الأسعار وهو سعر الفائدة، وبذلك على نوع واحد من الإنفاق وهو الإنفاق الاستثماري. وحيث أن زيادة

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، مرجع سابق ص.ص. 126-127.

عرض النقد يؤثر على الأنشطة الاقتصادية خلال فترة تقارب 6-8 أشهر وعلى العمل قبل الأسعار في فترة من (-12 9 أشهر)¹.

الفرع الأول: آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد حسب وجهة النظر الكينزية

تسمى عادة الرابطة التي تصل ما بين التغير في الطلب والعرض على النقود وبين التغير في الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بآلية نقل الآثار النقدية، وبالرغم من تعدد الآليات التي تنقل أثر التغيرات النقدية إلى القطاع الحقيقي في النظرية النقدية، إلا أن ما يهمنا هنا هو معدل الفائدة من حيث كونه أهم تلك الآليات من وجهة النظر الكينزية، وتتم هذه الآلية بين كل من القطاع النقدي والحقيقي من خلال ثلاث روابط:

- **الرابطة الأولى:** وتمثل العلاقة بين التوازن النقدي وبين معدل الفائدة؛ حيث يتحدد معدل الفائدة في المنظور الكينزي بالتفاعل بين العرض والطلب على النقود في السوق النقدي، وأي خلل في التوازن في السوق النقدي من شأنه أن يؤثر على المستوى التوازني لمعدل الفائدة².

- **الرابطة الثانية:** وتمثل العلاقة الموجودة بين معدل الفائدة والإنفاق على الاستثمار؛ تمثل العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري الحلقة الرئيسية الثانية، ضمن آليات نقل التأثيرات النقدية إلى أسواق السلع والخدمات، حيث يعتبر معدل الفائدة أحد العوامل الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند القيام بأي مشروع استثماري، فانخفاض معدل الفائدة (الحقيقي) يؤدي إلى انخفاض في تكلفة الأموال المقترضة ويشجع بالتالي التوسع في الاستثمار، وقد كانت العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وبين الإنفاق الاستثماري هي القاعدة التي على أساسها تبنى دالة الكفاءة الحدية للرأسمال³.

- **الرابطة الثالثة:** وتمثل العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي، وتمثل هذه الرابطة التغير في الإنفاق الاستثماري وأثره على الطلب الكلي، ونعلم أن انتقال منحني الإنفاق الكلي من موقعه يتسبب في انتقال منحني الطلب الكلي من موقعه أيضا، وهذا وفق آلية المضاعف (مضاعف الاستثمار)⁴.

¹ المرجع نفسه.

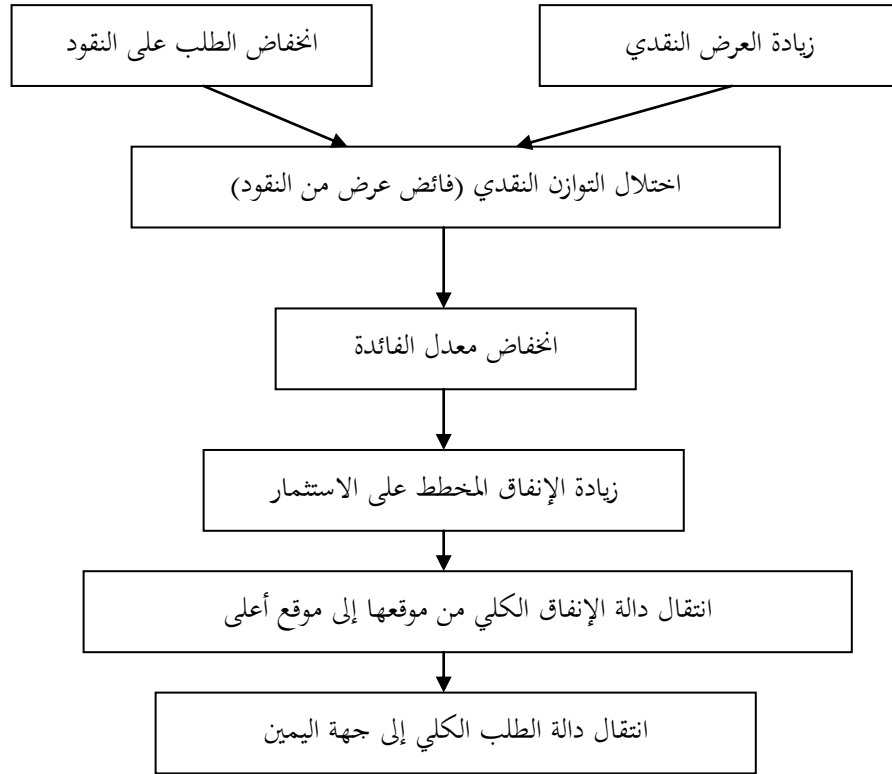
² أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص. 316.

³ محمود حميدات، مرجع سابق، ص. 86.

⁴ أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص. 317.

وبذلك فإن لمعدل الفائدة دور هام في النظرية الكينزية باعتباره حلقة وصل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، ويلخص الشكل الموالي آلية نقل الآثار السابقة بداية بحدوث توسع نقدي وصولاً إلى زيادة الطلب الكلي.

الشكل رقم (3-6): اختلال التوازن النقدي ودور معدل الفائدة في التأثير على النشاط الاقتصادي.



المصدر: أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2003،

ص. 320.

يؤدي فائض العرض من النقود على إثر سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض معدل الفائدة، هذا ما يتسبب في زيادة الإنفاق الاستثماري وبذلك الإنفاق الكلي، وهذه الآلية في النهاية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي¹. من هنا نستخلص أن أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي ومنه على النمو الاقتصادي مرتبط بمدى حساسية معدلات الفائدة لتغيرات الكتلة النقدية وحساسية الاستثمار لمعدلات الفائدة ولقيمة المضاعف.

¹ جميل الزيدانين، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص. ص. 88 - 89.

الفرع الثاني: قيود على السياسة النقدية من وجهة النظر الكينزية

بالرغم من التأثير المعترف به من طرف الكينزيين للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، إلا أنهم يرونها أقل فعالية من السياسة المالية وهذا للقيود التالية:

أولاً: عدم حساسية دالة الاستثمار لمغيرات معدل الفائدة

إنّ كون الاستثمار غير حساس لتغيرات معدل الفائدة يجعل من السياسة النقدية أداة غير فعالة لزيادة الطلب الكلي، والعكس إذا كان الاستثمار حساساً لمعدل الفائدة، فالسياسة النقدية التوسعية تكون قادرة على خفض معدل الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار و زيادة الطلب الكلي ومنه تحفيز النمو¹.

ثانياً: مصيدة السيولة

يقصد بمصيدة السيولة الوضع الذي يكون فيه الطلب على النقود أفقياً بالنسبة لسعر الفائدة، حيث أن أي زيادة في العرض النقدي لن تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة وهذه الأخيرة تكون عند أدنى مستوياتها، وبذلك تفقد السياسة النقدية فعاليتها².

ثالثاً: رفض البنوك تقديم القروض بأسعار منخفضة للفائدة.

يمكن للبنك المركزي زيادة احتياطياته النقدية لدى البنوك التجارية، وفي ظل الظروف العادية تقوم هذه الأخيرة باستخدام تلك الزيادة في الاحتياطيات في توسيع ما تقدمه من قروض، وبذلك زيادة العرض النقدي لكن في حالة ضعف الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض وتميز القروض بالمخاطرة، فإن البنوك ستعتمد إلى زيادة أرصدها النقدية، بدلاً من إقراضها، بدرجة مخاطرة كبيرة وبأسعار فائدة منخفضة³. و يرى كينز أن إهمال السياسة النقدية و إسنادها إلى سلطة مستقلة عن الحكومة، يؤدي فقدان إمكانية المزج بين السياسات، بل قد تضعها في حالة تناقض بين الأهداف الأمر الذي يمنع و يحبط الحكومة في تحقيق سياستها الاقتصادية⁴.

بالنظر للقيود السالفة الذكر على عمل السياسة النقدية يرى كينز ضرورة إرفاق سياسة مالية.

¹ Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation a la macroéconomie**, 8 édition, dunod, Paris, 2001, p . 429.

² Marc Bassoni, Alain Beitone, **Monnaie : Théorie et politique**, Sirey, 1994, p.96.

³ جيمس جوارتي، ريجارد ستروب، مرجع سابق، ص. 396.

⁴ بن دهمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 206.

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية في التحليل الكينزي

تميزت الفترة التي ظهر فيها الفكر الكينزي بالكساد العظيم وفائض في العرض الذي يقابله أزمة طلب فعال، فرأي كينز أنه لتفعيل الطلب لا يمكن الاعتماد فقط على السياسة النقدية ما يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية التي تؤثر مباشرة على تقوية وتفعيل الطلب الكلي دونما عراقيل للوصول إلى وضع قريب من التشغيل الكامل سواء على المدى القصير أو الطويل. ومن خلال السرد السابق يمكن ذكر مميزات التحليل الكينزي من حيث تأكيده على العوامل النقدية في تحديد معدل الفائدة، وكذا التداخل بين الجانبين النقدي و الحقيقي الذي يمثله كل من الإنتاج و الاستخدام، وعدم إهمال السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية و أهميتها في التأثير على الاستثمار و العمالة.

الفرع الأول: ضرورة إرفاق السياسة المالية بالسياسة النقدية لتحفيز الطلب الكلي

بالنظر للقيود على السياسة النقدية عند كينز المذكورة آنفاً، قام كينز بإقتراح إرفاق السياسة المالية للسياسة النقدية لتحفيز الطلب الكلي بشكل مباشر مقارنة، من خلال أدوات السياسة المالية و المتمثلة في التغيير في كل من الإنفاق الحكومي و / أو مستوى الضرائب، فالدولة تتدخل عن طريق هذه الأدوات من أجل تعديل مسار الإقتصاد، فحسب كينز فإنّ الميزانية الحكومية تعتبر آلية شديدة الأهمية في تنظيم الطلب الكلي، فإذا كانت العمالة دون مستواها الكامل فإن رفع نسبة الطلب الكلي يتم إما من خلال زيادة النفقات الحكومية أو من خلال العمل على تخفيض معدلات الضريبة، أي من خلال تبني الحكومات سياسات مالية بدلا من الأخذ بإجراءات نقدية لا تكون فعالة خاصة في ظل اقتصاد يتميز بكساد عظيم¹، كما أن الدولة فقط لها القدرة على تنظيم الطلب الكلي و تصحيح الانحرافات و العيوب التي تمسه².

الفرع الثاني: آلية تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي حسب كينز

في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات مع تدخل للدولة في الاقتصاد، فإنّ الخصائص الضمنية للتحليل هي ثلاثة وهي التوازن في سوق السلع والخدمات، التحليل في الأجل القصير (فترة لا تتعدى سنتين)، ثبات المستوى العام للأسعار والاقتصاد يكون في وضعية تحت التشغيل الكامل. إنّ إدخال قطاع الحكومة في نموذج الاقتصاد الكلي، يفترض الأخذ بثلاثة متغيرات إضافية، فالطلب الكلي بالإضافة إلى الطلب الاستهلاكي C والذي يمثل قطاع

¹ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص 161.

² المرجع نفسه.

العائلات*، والطلب الاستثماري I والذي يمثل قطاع الأعمال**. يجب أن يحتوى أيضا على الإنفاق الحكومي G، والذي يمثل أيضا متغيرا خارجيا، بالمقابل يجب أن تأخذ بالاعتبار الاقتطاعات الضريبية TA، والتي تكون غالبا تكون دالة تابعة للدخل، وفي بعض الأحيان وبغرض التبسيط تعتبر جزافية، وأخيرا نجد التحويلات الحكومية المدفوعة لبعض العائلات TR مثل إعانات تأمين البطالة، التأمين الاجتماعي وغيرها.

بناءا على فرضية تحديد الناتج من جانب الطلب، فإن تغيرا مستقلا في الطلب الكلي يمكنه أن يحدث أثرا فعالا على الناتج وفق مفهوم المضاعف***، وعليه فإن تدخل الحكومة للتحكم في مستوى الطلب الكلي، يمكنه استعماله مبدئيا للاتجاه بالناتج نحو مستواه المرغوب، وتمثل السياسة المالية تغيرا في معدل الإنفاق الحكومي وفي معدل الاقتطاع الضريبي، حيث أن تأثير الإنفاق الحكومي مباشر على الطلب الكلي، أما تغير الضرائب فيؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وهي أكبر مكونة من مكونات الطلب الكلي¹. إذن يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى الدخل والناتج بطريقتين مختلفتين²:

- عن طريق الإنفاق الحكومي: والمتعلق بمشتريات الحكومة من السلع والخدمات؛
- عن طريق الضرائب (TA) والتحويلات (TR) والتي تؤثر على العلاقة بين الدخل الوطني (Y) والدخل المتاح (Y_d).

ويمكن للحكومة استخدام أدوات السياسة المالية الثلاثة (التحويلات TR، الضرائب TA، الإنفاق الحكومي G) للتأثير على المستوى التوازني للناتج والدخل لغرض تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل الوصول بمستوى النشاط

* دالة الاستهلاك الكينزية من الشكل: $C = C_0 + bY_d$ $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$ $C_0 > 0, 0 < b < 1$
والدخل المتاح $Y_d = Y - TA + R$ (مع وجود قطاع حكومي) $(Y = Y_d)$ مع عدم وجود قطاع حكومي. مع العلم أن: الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار.

** دالة الاستثمار $I_t^e = f(i, y^e)$ حيث أن I_t^e هي الاستثمار المخطط، y^e الدخل الوطني المتوقع. وتبعا للتحليل الكينزي في الأجل القصير فإن قرارات الاستثمار لا تعتمد على الدخل الوطني الجاري، وإنما على الدخل الوطني المتوقع، وبدرجة أقل على مستوى سعر الفائدة، ولهذا تعتبر في نموذج كينز البسيط الإنفاق الاستثماري المخطط على أنه خارجي أو مستقل $I = I_0$.

***أول من طور مبدأ المضاعف هو F KAHN في مقاله HOME INVESTMENT AND UNEMPLOYMENT في جوان 1931 الذي طبقه في خلق وظائف عمومية و في سنة 1936 طور كينز الطرح الذي جاء به KAHN في النظرية العامة من أجل تحليل النتائج الكلية لزيادة الاستثمار الحكومي و يقصد به في هذه الحالة القيمة التي بواسطتها يتغير الناتج التوازني عندما يزداد الطلب الكلي المستقل بوحدة واحدة $K = \frac{\Delta Y}{\Delta A} = \frac{1}{1-c}$ تفترض النظرية الكينزية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق المستقل تولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي.

¹Artis M. J. *Macroeconomie*, Oexford University Press, 1984, P.P.73-81.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.148.

الاقتصادي (الناتج والتشغيل) إلى مستوى التشغيل الكامل (Y^*). يتحدد الدخل التوازني بوجود القطاع الحكومي حسب شرط التوازن في السوق السلعية¹:

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = AD$$

$$Y = \bar{A}_G + b(1 - t)y$$

$$Y = \frac{1}{1 - b(1 - t)} \bar{A}_G = K_G \bar{A}_G$$

حيث أن:

$$K_G = \frac{1}{1 - b(1 - t)} \text{ (مضاعف الإنفاق الحكومي)}$$

لنعتبر الآن آثار التغيرات في السياسة المالية على المستوى التوازني للدخل، وهناك إمكانية لثلاثة تغيرات وهي: تغيرات في الإنفاق الحكومي، التحويلات الحكومية أو الضرائب.

ولنأخذ أولاً التغير في الإنفاق الحكومي، حيث أن تغيرات الإنفاق الحكومي G تعني أن التغير يحدث في الإنفاق الكلي المستقل $\bar{A}_G$ ، ومنه يتحرك منحنى الطلب الكلي (AD) لأعلى بنفس مقدار الزيادة في $\bar{G}$. عند مستوى الدخل والإنتاج الأصليين يزداد الطلب عن الناتج ومنه تزيد المؤسسات إنتاجها حتى الوصول إلى التوازن الجديد، لكن بكم سوف يزيد الدخل؟ نكتب:

$$\Delta Y = \Delta(AD)$$

$$\Delta Y = \Delta \bar{A}_G + b(1 - t)$$

$$\Delta Y = \Delta[C_0 + \bar{I} + \bar{G} + b\bar{T}R - b\bar{T}A] + b(1 - t)\Delta Y_0$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b(1 - t)} \Delta \bar{G} = K_G \Delta \bar{G}$$

باعتبار الضرائب مباشرة ومرتبطة بالدخل. وتصبح معادلة الطلب الكلي من الشكل:

$$AD = C + I + G \dots \dots \dots (1)$$

¹J. Jalladeau, **Introduction à la macroéconomie**, 2eme édition D Boeck, Bruxelles, 1998, P.106.

حيث دالة الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح Y_d .

$$C = C_0 + bY_d \quad \Rightarrow \quad Y_d = y - TA + TR$$

$$C = C_0 + b(y - TA + TR) \dots \dots \dots (2)$$

ولنفترض للتبسيط: $G = \bar{G}$ و $I = \bar{I}_0$

$$TR = \bar{TR} \quad \text{و} \quad TA = \bar{TA} + ty$$

حيث أن t ، $\bar{TA}$ هما على التوالي معدل الضريبة والضريبة الجزافية. $\bar{TR}$ ، $\bar{G}$ على التوالي فهما التحويلات الحكومية المستقلة، والإنفاق الحكومي المستقل، وفي ظل شروط التوازن بين الدخل والطلب الكلي تصبح لدينا متطابقة الدخل هي:

$$C + S + TA = I + G + TR \dots \dots \dots (3)$$

أما معادلة تطابق الادخار والاستثمار فهي:

$$S + (TA - G - TR) = I \dots \dots \dots (4)$$

وبتعويض TA و TR في المعادلة (2):

$$C = C_0 + b(y - \bar{TA} - ty + TR)$$

$$C = C_0 + b\bar{TR} - b\bar{TA} + b(1 - t)y$$

$$C = [C_0 + b(\bar{TR} - \bar{TA})] + b(1 - t)y$$

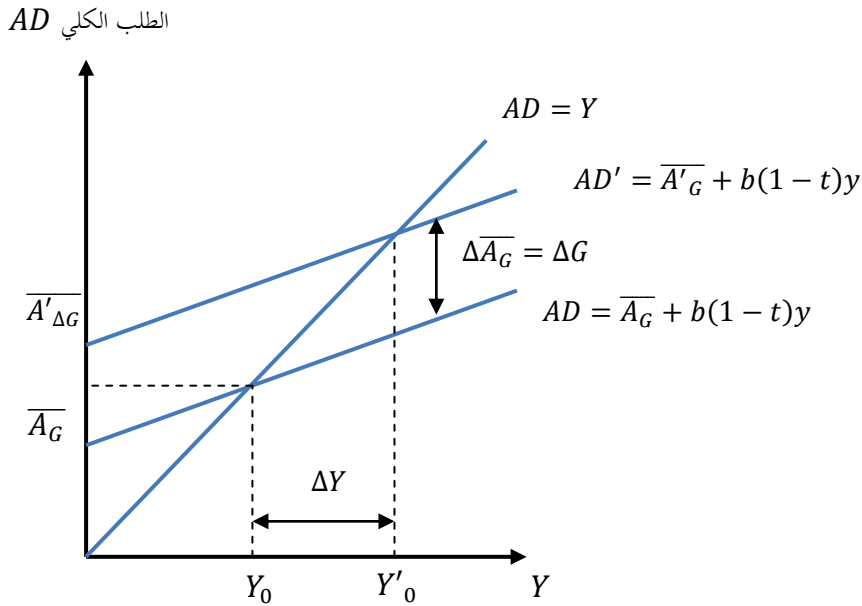
نعوض في:

$$AD = C_0 + \bar{I} + \bar{G} + b(\bar{TR} - \bar{TA}) + b(1 - t)y$$

$$AD = \bar{A}_G + b(1 - t)y \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن: $\bar{A}_G = C_0 + \bar{I} + \bar{G} + b(\bar{TR} - \bar{TA})$ تمثل الإنفاق الكلي المستقل في ظل وجود قطاع حكومي.

الشكل رقم (3-7) أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي



أشارت النظرية العامة لكينز أنّ الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي هو نفسه مضاعف الإنفاق المستقل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{A}_G} = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} = K_G$$

أما مضاعف التحويلات الحكومية فيختلف عنهما بسبب ارتباط التحويلات الحكومية بالدخل المتاح.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}R} = bK_G$$

ومنه فإن أثر الإنفاق الحكومي على الدخل التوازني يكون أكبر من أثر التحويلات الحكومية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{A}_G} > \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}R}$$

أما أثر الضريبة الجزافية فيمكن استنتاجه حيث:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}A} = -bK_G$$

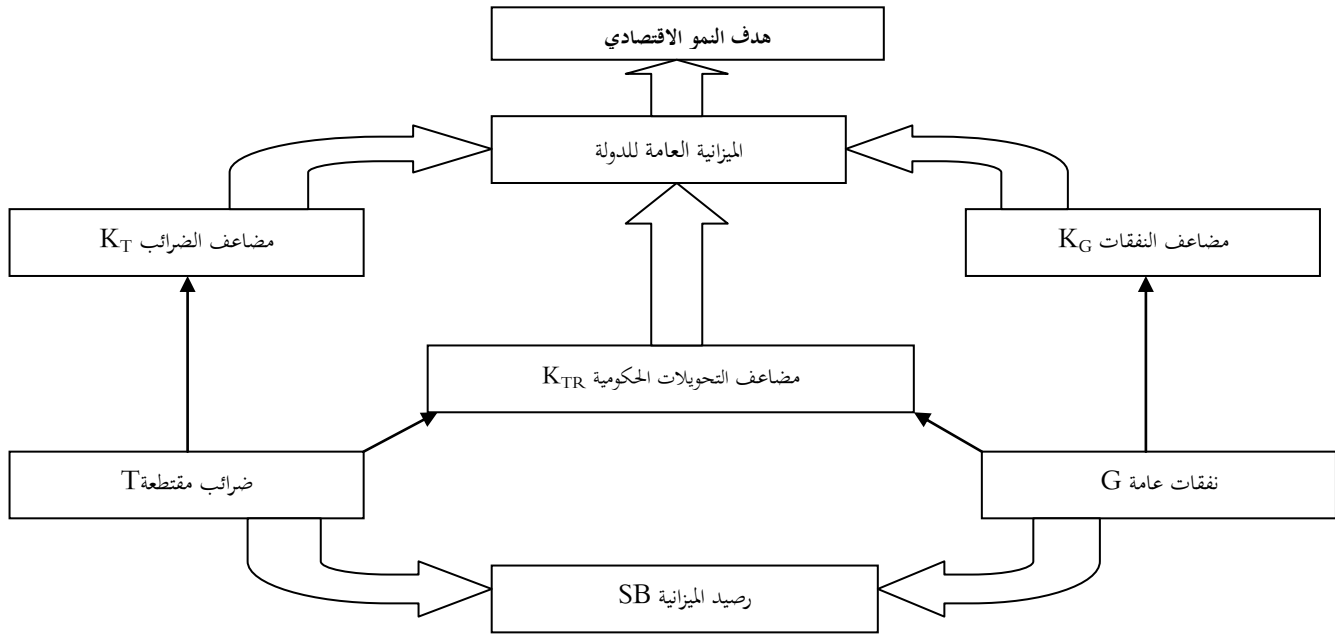
حيث أن بمقارنة أثر التغيرات في التحويلات الحكومية بأثر التغير في الضرائب الجزافية فإن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}R} + \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}A} = bK_G - bK_G = 0$$

إذن الأثر التوسعي للزيادة في التحويلات الحكومية يُلغى تماماً بواسطة أثر الزيادة في الضرائب الجزافية بنفس المقدار.

و الشكل الموالي يلخص أثر السياسة المالية على هدف النمو الاقتصادي حسب وجهة نظر كينز:

الشكل رقم (3-8): أثر السياسة المالية في التحليل الكينزي



المصدر: بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 165. نقلا عن:

C.Rodrigues /IUFH.AIX.ECONONUE-SEANCE N 31 POLITIQUE ECONOMIQUE mersielle . sans annee . P .49.

الفرع الرابع: عوامل محدودية النظرية الكينزية في حل مشاكل الدول النامية

إنّ النظرية الكينزية لها محدوديتها في حل مشاكل الدول النامية ولعلّ من أهم مصادر هذه المحدودية نجد¹:

- إرتباط النظرية الكينزية بالأجل القصير (بفعل استقرار الهياكل الاجتماعية ونوعية مهارات العمل ودرجة المنافسة و الأذواق و العادات في الدول المتقدمة) في حين أن مشاكل الدول النامية ترتبط أكثر بالمدى الطويل؛
- افتراض النظرية الكينزية أنه يمكن استيعاب العمالة الفائضة في أوقات الكساد، حيث يستدعي الأمر زيادة الطلب الفعّال من خلال المتاح من الطاقات العاطلة والبنية الأساسية الملائمة، و هذا ما قد لا يتوفر في الدول النامية؛
- لا تعاني الدول النامية من بطالة إختيارية فقط بل أيضا من بطالة مقنّعة؛

¹ أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟ سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ديسمبر 2011، ص. ص. 14- 15.

- سعر الفائدة في الدول النامية لا يتأثر كثيرا بالعرض و الطلب النقدي بل تحكمه عوامل مؤسسية و عادات و تقاليد؛

- رغم انتشار استخدام آليات عمل المضاعف في الاقتصاديات المالية في الدول النامية لقياس تأثير الزيادة في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن كينز لم يقترح عمل هذا المضاعف في ظروف الدول النامية بل المتقدمة، حيث يفترض هذا المضاعف بطالة إجبارية واقتصادا صناعيا يميل منحني عرضه للمرونة، و طاقة فائضة لإنتاج السلع الاستهلاكية ومرونة عرض نسبي لرأس المال.

المبحث الثالث: آثار السياسة النقدية و المالية لدى المداس الحديثة.

المطلب الأول : آثار السياسة النقدية و المالية من خلال الطرح النقدي.

بعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم أزمة تزامن ظاهري البطالة و التضخم في الوقت ذاته، وهو ما يعرف بالتضخم الركودي و التي عجزت الوصفة الكينزية من إيجاد حل لها، ما ساهم في ظهور مدرسة شيكاغو بقيادة "ميلتون فريدمان".

الفرع الأول: أسس المدرسة النقدية

يطلق على المدرسة النقدية إسم المدرسة الكمية المعاصرة لصاحبها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان*، اهتم فريدمان بإعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقد وتحدثها من خلال إظهار دور النقود في المجال العيني للاقتصاد كرد فعل على الأفكار الكينزية قبله، ونذكر في هذا الصدد دراسة قام بها مع " SCHAWARTZ ANNA " (1963) يدرس فيها التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1867-1960) واستخلص أن الانخفاض في العرض النقدي عبر ست سنوات قد سبب التغيرات في كل من الدخل و الأسعار و تحليلاته هذه صبت كلها في رد الاعتبار للسياسة النقدية وفعاليتها التامة في الأثر على النشاط الاقتصادي ورفض التدخل الحكومي عن طريق السياسة المالية¹.

* ميلتون فريدمان Milton Friedman هو اقتصادي أمريكي ولد في 31 يوليو 1912 في بروكلين بنيويورك، عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء. وفاز في جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

¹ سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص. ص. 163-164.

أولاً: فرضيات التحليل النقدي

بنى فريدمان تحليله الكمي المعاصر على مجموعة من الفرضيات نذكرها فيما يأتي²:

- السياسة النقدية هي الأداة الفعالة و القوية في سبيل تحقيق الاستعداد الاقتصادي؛
- عدم فعالية السياسة المالية؛
- اعتبار التضخم ظاهرة نقدية مصدرها كون النمو النقدي أكبر من النمو في الإنتاج، ويمكن تجنبه عن طريق الانضباط النقدي؛
- تعد النقود المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي و الاضطرابات الدورية في الإنتاج ما هي إلا نتائج تغيرات في كمية النقود وبالتالي تغيرات في السياسة النقدية، ومنه من الأحسن إتباع سياسة نقدية أو توماتيكية أو شبه أوتوماتيكية؛
- يمارس عرض النقود أثره حصرياً على المستوى العام للأسعار في المدى الطويل وهذا ما يتوافق و النظرية الكمية للنقود مع استبعاد العلاقة التناسبية و التامة بينهما و الاكتفاء بالعلاقة السببية بينهما، بينما في الأجل القصير فتأثيره ينصب على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل؛
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع و الوهم النقدي؛
- يتميز الطلب على النقود عند فريدمان بالاستقرار و الثبات؛
- لم يولي فريدمان أهمية كبيرة لسعر الفائدة على الطلب على النقود واعتبر أن الثروة هي المحدد الأساسي للطلب على النقود؛
- اعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل، وأعطاه مكانة هامة في تحليله باعتبار تأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي وليس له علاقة بالطلب على النقود فهما يسيران في اتجاهان مختلفان تماماً. حيث أن أي تغيير يحدث في العرض النقدي سيؤثر على القيمة الحقيقية للدخل القومي و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المدى القصير و على المستوى العام للأسعار في المدى الطويل.

² بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ، الجزائر ص. ص.

ثانيا: النقود في التحليل النقدي.

يؤكد فريدمان على ميزة النقود كأصل مالي باعتبارها أحد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة ومن ثم فهي تندرج ضمن الامتيازات المالية للمعاملين بين مختلف الأصول المكونة للثروة و التي تمثل بدائل للنقود¹. واعتمد فريدمان بذلك عند دراسته للطلب على النقود على تحليل الثروة و مكوناتها².

يتكون النموذج النقدي من ثلاث أصول³:

- النقود كأصل يقدم خدمات الوسيط للتبادل؛

- السندات ولها عائد هو سعر الفائدة؛

- رصيد رأس المال الحقيقي ويعطي عائدا حقيقيا.

يتمثل سعر الفائدة في سعر نسبي* من عدة أسعار نسبية أخرى تتغير مع تغير العرض النقدي، وللإشارة فإن هناك علاقة عكسية بين السعر السوقي لأصل منتج للدخل والعائد على هذا الأصل. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن ارتفاع أسعار الأصول يصاحبه انخفاض عائد الأصول والعكس صحيح. والوحدة الاقتصادية المثالية عند النقديين تمتلك ثروة في أشكال مختلفة ومتعددة للسلع الرأسمالية والسلع المعمرة وغير المعمرة، وتتوقف نسبة كل أصل من الأصول التي تحوزها الوحدة الاقتصادية في محفظة الأصول على العوائد الحدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بعائد كل أصل، وتوازن المحفظة يتحقق بتعادل العوائد الحدية ومعدل المخاطر لجميع الأصول في المحفظة.

1- الطلب على النقود

طوّر فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة 1956، بإعادة صياغة النظرية الكمية للنقود، والتي كانت أكثر اتساعا من التحليل التقليدي و الكينزي، ذلك لأنها ترى أن النقود تمثل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الميسورين، وتمثل أيضا بالنسبة للمشروعات سلع أو موجودات رأسمالية (آلات، مخزون) من أجل تحويلها إلى مخرجات وبيعها. فحسب فريدمان لا يوجد فاصل بين الدوافع الثلاث التي ذكرها كينز إذا اعتبر أن هذه الدوافع (المعاملات و الاحتياط، المضاربة) تشكل طلب واحد على النقود، وأن الطلب على أحد الموجودات يعبر عن الثروة

¹ بقبق أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015. ص. 215.

² Michelle De Mourgues, *Macro économie-monétaire*, Economica, paris, 2000, P. 49.

³ أحمد أبو الفتوح الناقة، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم ونقد، مرجع سابق، ص. 124.

* السعر النسبي: هو نسبة سعر ما إلى سعر آخر.

الأسعار النسبية و الذوق و الطلب على النقود يعتمد على الدخل الدائم الذي يعبر عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل، و الثروة في نظره هي مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا تشمل كافة عناصر الثروة البشرية والمادية. يخضع الطلب على النقود وفقا "فريدمان" للمتغيرات التالية¹:

أ-الثروة الكلية: التي يمكن أن تحوزها العناصر الاقتصادية المختلفة و هي المحدد الأساسي للطلب على النقود، و تشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية، و قد ميز "فريدمان" بين خمس أصول مكونة للثروة:

*النقود؛

*الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)؛

*الأصول المالية (الأسهم)

*الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)

*رأس المال البشري

و يتغلب "فريدمان" على مشكلة قياس الثروة الكلية برسمتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، و يستخدم في ذلك معدلا عاما لسعر الفائدة.

ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة:

يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها و هذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول². فبالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية و هو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات و يرمز له بالرمز (Rb)، أما بالنسبة للأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية و التي يرمز لها بالرمز (Re)، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة لارتفاع المستمر في الأسعار و الذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم.

ج- النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية : و لنرمز لها بالرمز (W).

د- العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأولويات لدى حائزي الثروة: حيث أن العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل هناك اعتبارات معينة تتعلق

¹ سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 152.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 67.

بالأذواق و بترتيب الأفضليات، و هذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط و يرمز لهذه الأذواق بالرمز (U). الأذواق أو ما يسميه "فريدمان" بترتيب الأفضليات، هو اعتبار نفسي بالدرجة الأولى، و يجب أخذه بالحسبان عند دراسة أي دالة في الطلب¹. و عليه فإن دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" تتحدد على أساس المعادلة التالية²:

$$\frac{M}{p} = F(R_b, R_e, \frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{p}, U)$$

حيث:

$$\frac{M}{p} = \text{الطلب على النقود بشكل أرصدة حقيقية؛}$$

R_b سعر الفائدة على السندات؛

R_e عائد الأسهم؛

$$\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt} \text{ معدل التغير في الأسعار؛}$$

W نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية؛

$$\frac{y}{p} \text{ الدخل الدائم الحقيقي (هو الدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل)؛}$$

U الأذواق و التفضيلات.

والملاحظ أن "فريدمان" وسع أشكال الثروة لتشمل الثروة البشرية و غير البشرية³. و لذلك فإن اختيار الأفراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود و السندات كأساليب للاحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه "كنيز" و إنما الاختيار يشمل أصول جديدة مادية و بشرية، و هذا من شأنه أن يؤثر في الطلب على الأرصدة النقدية.

¹ حسين رحيم، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي و الفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص86.

² سهيل عجمي جميل الجناحي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص.ص. 255 - 256

³ بشير الزعبي، خالد السواعي، دالة الطلب على النقود في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31 العدد1، 2004، ص. 127.

2- عرض النقود:

يولي فريدمان أهمية كبيرة للمعروض النقدي لما له من دور في تحديد الاستقرار النقدي و الاقتصادي على المدى القصير، وذلك بزيادة ثابتة و مستقرة في معدل نموه تتناسب و معدل النمو الاقتصادي حتى يتم تفادي ظاهرة التضخم التي اعتبرها نقدية بحتة، نتيجة الإفراط في نمو الكتلة النقدية بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي. و حيث:

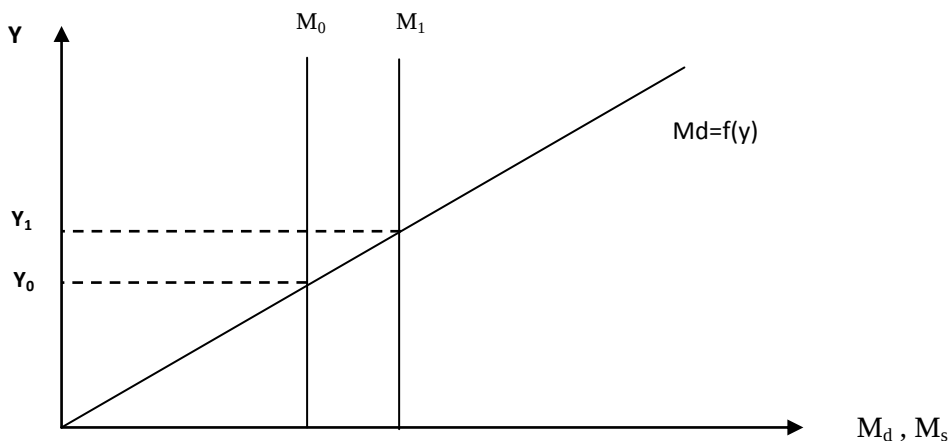
$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع}}{\text{معدل التغير السنوي في حجم الدخل المحلي الإجمالي}}$$

فإذا كانت قيمة المعامل تعادل الواحد أو تقترب منه فإن الاقتصاد يتميز بالاستقرار النقدي، أما إذا كان المعامل أكبر من الواحد، فالاقتصاد يعرف حالة تضخم و إذا كان المعامل أقل من الواحد فيعرف الاقتصاد حالة الانكماش¹.

3- التوازن في السوق النقدي:

يتحقق التوازن في السوق النقدي عند الوضع الذي سيتساوى فيه الطلب على النقد مع عرض النقد، باعتبار هذا الأخير متغير خارجي محدد من قبل السلطات النقدية، و التوازن في السوق النقدي يؤدي إلى تحديد مستوى الدخل الدائم حسب ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-9): التوازن في السوق النقدية حسب النظرية النقدية.



المصدر: سهير معتوق، النظريات و السياسة النقدية، مرجع سابق، ص. 161.

¹ صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سابق، ص. 291.

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية وفق المنظور النقدي

إنّ زيادة العرض النقدي الحقيقي مع ثبات الطلب على الأرصدّة الحقيقية، سيحدّث عرضاً زائداً من الأرصدّة الحقيقية، ما يسبّب اختلالاً في توازن محفظة الأصول للأعوان الاقتصاديين في ظل مستويات معينة من الأسعار والدخل، والثروة والعوائد على مختلف أشكال الثروة، ولتعديل هذا الاختلال يجب تحويل الأرصدّة النقديّة الزائدة إلى الأشكال البديلة للثروة كالسندات والأسهم ورأس المال الحقيقي، والسلع المعمرة أو السلع غير المعمرة، هذا ما يرفع أسعار تلك الأصول وبالتالي تنخفض العوائد على تلك الأصول، فمثلاً مع ارتفاع أسعار الأسهم سيقوم بعض الأفراد بنقل بعض أرصدتهم الزائدة إلى شراء الأسهم للحصول على مكاسب رأسمالية، حيث أن الميزج بين انخفاض سعر الفائدة وارتفاع أسعار الأسهم سيغري المؤسسات على تمويل مشروعات استثمارية جديدة، وبذلك يرتفع الإنفاق الاستثماري. وبالمقابل يقوم الأعوان الاقتصاديين بالتخلّص من أرصدتهم النقديّة الزائدة بشراء سلع استهلاكية، ما يزيد الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يزيد الطلب الكلي ومن ثمّ يزيد الإنتاج والعمالة، وربما ترتفع أيضاً الأسعار وهذا هو محتوى آلية تأثير التغير في العرض النقدي على النشاط الاقتصادي عند النقديين¹. يعتمد تحليل فريدمان على مبدئين أساسيين أولهما قيمة الناتج الوطني تتحدد عبر كمية النقد؛ وكمية النقد تتحدد بدورها من خلال كمية النقد المركزي العائدة للبنوك².

نفهم مما سبق أن التغيرات في الكتلة النقدية هي التي تحدّد تقلبات الدخل الوطني، فالانفاق مع فريدمان على أن المحفّز النقدي ذا أهمية في التأثير على النشاط الاقتصادي، يعني أن الطلب على النقد يجب أن يعتبر مستقراً وعرض النقد متغيراً خارجياً (خاضع لإدارة البنك المركزي)، ويجب إذن ضبط تغيرات الكتلة النقدية للتحكم في تأثيره الإجمالي على الاقتصاد.

إنّ التحليل السابق يجعل من السياسة النقدية أداة أساسية ضمن أدوات السياسة الاقتصادية ما يحلّل السلطات النقدية ضرورة الاختيار بدقة للمتغير الذي يستخدم كمؤشر لعملها وكوسيلة لتدخلها، وأن يكون التدخل الممارس على الكتلة النقدية فعالاً، ويرى فريدمان أن البنوك المركزية تخطئ كثيراً في حساب الفترة التي تفصل بين تغيرات الكتلة النقدية والتقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي، هذه الفترة تنقسم إلى مرحلتين، فبعد التغير الذي يمس خلق النقود يتأثر الإنتاج بعد ذلك بتسعة أشهر تقريباً، أما الأسعار فلا تتأثر إلا بعد انقضاء ثمانية عشر شهراً على تغيير

¹ أحمد أبو الفتوح الناقّة، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم ونقد، مرجع سابق، ص. 26.

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 390.

الكتلة النقدية¹. وهذا التباطؤ يشكل خطرا حقيقيا لأن الإجراء النقدي يسعى لأن يكون تأثيره مباشرا وسريعا على الدورة الاقتصادية والذي لا تبرز آثاره على الأجل الطويل. بالإضافة على ضرورة إتباع البنك المركزي لسياسة الاستقرار النقدي وذلك برفع معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل مستقر، وعلى هذا اقترح فريدمان اعتماد معدل نمو للكتلة النقدية يحدد بالمقارنة مع معدل نمو حقيقي للناتج الوطني في الأجل الطويل².

لكن وجهت لفريدمان عدة انتقادات يمكن ذكر أهمها فيما يلي³:

- أن تذبذبات معدلات نمو الكتلة النقدية وتقلب معدلات تطور النشاط الاقتصادي، متداخلة ومستمرة بصفة دائمة وفي أسبقية الإجراءات النقدية على الآثار المترتبة فيما يتعلق بالإنتاج لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما؛

- افتراض فريدمان عرض النقد كمتغير خارجي واستقرار الطلب على النقود، لابد من تحليله من الوجهة الاقتصادية فتغيرات عرض النقد لا تعتبر مستقلة تماما، كما أن هذه التغيرات تؤثر على الطلب على النقد الناتج عن الطلب على السلع والخدمات وبذلك لا يمكن اعتبار الطلب على النقد مستقرا؛

- تغيرات أسعار الفائدة لا يمكن تجاهلها واعتبارها كما وصفها فريدمان كظواهر ثانوية.

الفرع الثالث: أثر السياسة المالية في التحليل النقدي.

يرى الطرح النقدي أن اعتماد سياسة مالية ستخلف أضرارا للاقتصاد ككل باعتبار أثر الإزاحة - الطرد- الذي ستمارسه من خلال الأسعار، فتساهم بذلك بظهور ضغوط تضخمية على المدى القصير، وحتى في المدى الطويل إذا تم الاعتماد عليها بشكل مبالغ فيها، وهذا ما يعرقل أيضا عمل السياسة النقدية المعتمدة على القاعدة النقدية للتأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد في المدى القصير وبناءا عليه فإن فريدمان يرى ضرورة تجنب الاعتماد على السياسة المالية لأن آثارها حيادية على الطلب الكلي في المديين القصير و الطويل⁴.

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه، ص. 391.

³ المرجع نفسه.

⁴ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 234 نقلا عن:

- Matchier Caron. **Budget et politique budgétaire . Theme et debats** . breal paris, France .2007 P 52.

المطلب الثاني: آثار السياسة النقدية و المالية من خلال طرح المدرسة النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الجديدة).

تم تطوير المدرسة الكلاسيكية الجديدة منذ سنوات السبعينيات على يد عدد من الاقتصاديين وهم¹ (Robert Barro Thomas Sargent . Niel Wallace . Robert Lucas)، تركز هذه المدرسة أساسا على أن الأسعار و الأجور مرنة، و أن الأعوان يعتمدون على كافة المعلومات المتاحة لديهم هذه الفكرة الأخيرة هي بمثابة الإضافة هنا، والمقصود بها التوقعات الرشيدة، والتي يقصد بها أن الأفراد يتعلمون من أحداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لصيانة وجهة نظرهم عن المستقبل².

ويرى John muth (1961) أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، إلا أن استخدامها لم ينتشر إلى بعد الأبحاث التي قام بها R.lucas (1972،1976،1973) الذي كان أول من تنبّه إلى أهمية صياغة التوقعات بشكل جدي مقارنة بالصياغات غير الرشيدة، عرف هذا الطرح انتشارا بالنظر لمحاولته تقديم تفسير لظاهرة الركود التضخمي المتزامنين في سنوات السبعينيات وفشل سياسات إدارة الطلب لإعادة التوازن للاقتصاد. ومن خلال طرح التوقعات الرشيدة فإن الوحدات الاقتصادية تفهم بما لديها من معلومات كافية كافة المعلومات الهيكلية للنموذج، بما معناه في الاقتصاد الكلي أن الأعوان الاقتصاديين لديهم كل الخبرة و المعارف و الوعي بمكونات السياسة الاقتصادية النقدية و المالية التي تمكن من تحديد النموذج التي يحدث المتغيرات الخارجية³.

لقد استطاع الكلاسيك الجدد المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة للوصول إلى تفسير للعلاقة بين التضخم و البطالة بمعنى أن الارتفاع من y_0 إلى y_1 كان ظرفيا وتركت الأسعار تتحمل بمفردها ثقل السياسة النقدية التوسعية. ومنه نخلص أن السياسة النقدية من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الجديدة غير مجدية على المدى القصير ونفس الأمر ينطبق على المدى الطويل.

¹ صالح تومي، مرجع سابق، ص. 408.

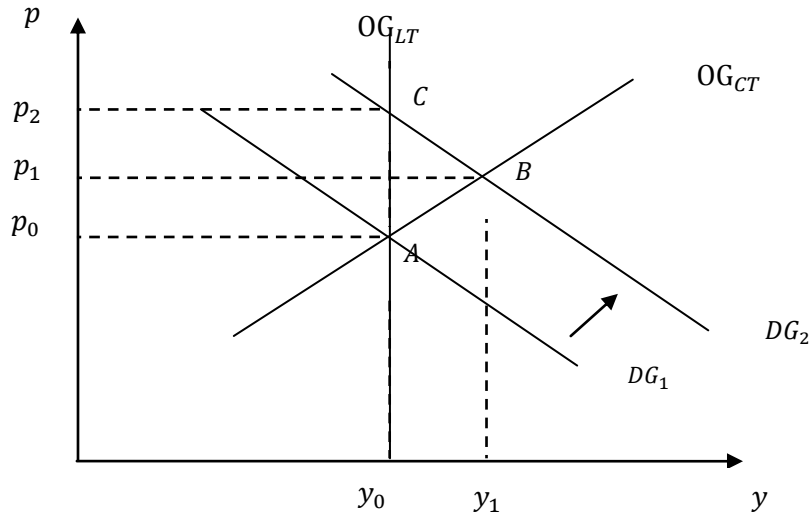
² توماس ماير، جيمس دوزنبري، زد ألبير روبرت، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، النقود و البنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص. 423.

³ أنظر:

- بن عابد مختار، مرجع سابق ص 236.

- Claude sobrey, jean- claude verez, Elements de macroeconomie une approche empirique et dynamique ellipses edition marketing S A 1996. P. 155.

الشكل رقم (3-10): السياسة النقدية التوسعية قصيرة المدى لدى الطرح النيوكلاسيكي.



المصدر: بن عابد مختار، مرجع سابق ص 236، نفلا عن: أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية، عمان، 2007، ص. 326.

إن إتباع سياسة نقدية توسعية من قبل السلطة النقدية و الهدف منها أساسا تحفيز ودفع الطلب الكلي، سيؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي من DG_1 إلى DG_2 (كما يبيّنه الشكل أعلاه) بما يرفع مستوى الإنتاج من y_0 إلى y_1 بشكل مؤقت ويكون مصحوب بارتفاع في الأسعار من p_0 إلى p_1 وفي ظل التوقعات الرشيدة، فإن الأفراد سيتوقعون ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستوى p_2 للفترة الموالية، وبناءا عليه سوف يتحقق التوازن في الاقتصاد عند النقطة C بعد مرورها بـ A و B ، ولذلك نجد أن السياسة النقدية في إطار الطرح النيوكلاسيكي جعلت الأسعار ترتفع من p_0 إلى p_2 بينما لم يتغير مستوى الإنتاج y_0 .

أما فيما يخص السياسة المالية فإن الطرح الكلاسيكي الجديد ما هو إلا امتداد للتحليل النقدي الذي يؤكد على حيادية السياسة المالية وعدم فعاليتها على المدين القصير و الطويل¹.

¹ صالح تومي، مرجع سابق، ص 440.

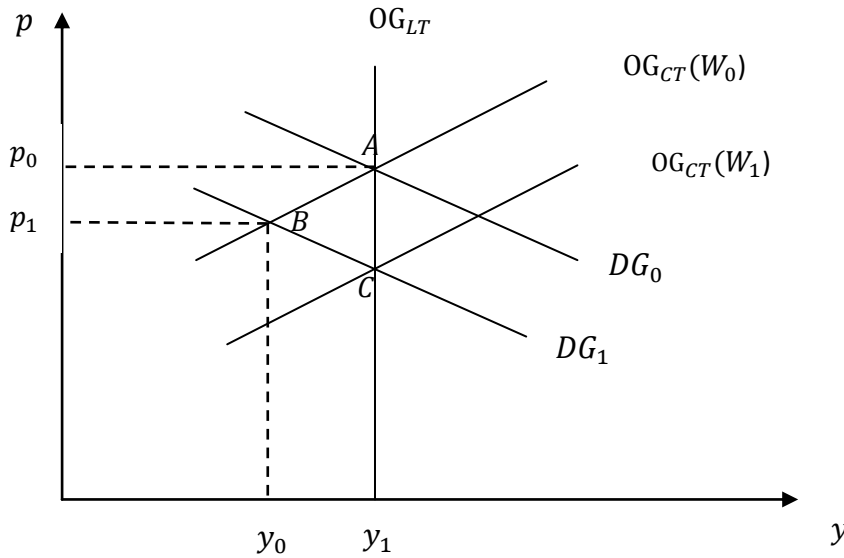
المطلب الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية لدى الطرح النيوكينزي (المدرسة الكينزية الجديدة).

ظهرت تسمية هذه المدرسة لأول مرة سنة 1984 و لكن جذورها التاريخية تعود إلى سنوات السبعينيات، بعدما حاول أنصار النظرية الكينزية مواجهة الطرح الكلاسيكي الجديد، و قد تبنت ثلاثة إفتراضات أساسية أولها عدم مرونة الأجور و الأسعار بالنظر إلى العقود الاسمية المتواجدة حيث يتم تحديد الأسعار في تلك العقود، و أن الأسعار أو الكميات تتكيف بسرعة مع الصدمات الاقتصادية و التوقعات، و أن هذه الأخيرة في أسواق المزادات تشكل بطريقة النظر إلى الأمام. يشير رواد النظرية الكينزية الجديدة فيما يخص أثر السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد الحقيقي إلى الكثير من الدلائل التي توحى بأن الأسعار تتغير في الغالب ببطء كرد فعل على الصدمات و عند التخلي عن فرض المرونة الكاملة للأجور و الأسعار فإن السياسة الاقتصادية تستعيد تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي في المدى القصير. طرح العديد من المفكرين النيوكنزيين أمثال جون تايلور فيما يتعلق "بتداخل عقود الأجور"، و كذا ستانلي فيشر عامل الكفاءة في السياسة بشكل يرتبط بالنماذج الافتراضية و التعاقدية السابقة، لكون أن الأعوان تربطهم علاقة ارتباط تعاقدية و الذي يتطلب فترة زمنية أطول مقارنة بما تتطلبه السياسة النقدية أو المالية لتحقيق آثار إيجابية على الجانب الحقيقي و الشكل البياني أدناه يفسر ذلك.

الفرع الأول: الأجور التعاقدية و كفاءة السياسة النقدية في الطرح الكينزي الجديد

بما أن الأجر الاسمي يكون مثبتا عن طريق الاتفاقية فإن مقارنة العقود ترى أن مستوى الناتج يكون دالة للسعر في الأجل القصير $Y=f(p/w_n)=f[(p/v,p^e)]$. و بما أن التغير في مخزون النقود يكون متوقعا فإن الأسعار المتوقعة ستتغير بنفس نسبة التغير في الأسعار الفعلية، لتبقى المعادلة أعلاه بدون تغيير و بالتالي لا أثر لتغير مخزون النقود المتوقع في هذه الحالة على مستوى الناتج، لأنه عندما يكون التغير في مخزون النقود متوقعا، فإن كلا من العمال و أرباب العمل يأخذ بالحسبان ذلك عند إبرام العقد.

الشكل رقم (3-11): الأجور التعاقدية و كفاءة السياسة النقدية للمدى القصير للطرح الكينزي الجديد .



المصدر: بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 244. نقلاً عن: أسامة بشير الدباغ، التضخم و البطالة: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية، عمان، 2007، ص. 409.

يرى ستانلي فيشر أنه عند حدوث انخفاض مفاجئ للطلب الكلي خلال فترة زمنية عن مستوى التوازن الأصلي (A)، سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من (DG_0) إلى (DG_1) و بالتالي انتقال التوازن إلى النقطة (B)، و بالتالي انخفاض الإنتاج من y_e إلى y_0 و في إطار التعاقد فإن منحنى العرض الكلي يبقى ثابتاً عند (W_0) و الذي سيمتد تطبيقه لفترة زمنية طويلة نوعاً ما، وهذا ما يتيح للسلطات النقدية إمكانية التوسع في العرض النقدي ما يسبب انتقالاً للمنحنى الطلب الكلي (DG_1) و العودة إلى وضعه الأصلي (DG_0) ما يعيد التوازن إلى الوضع الأول C عند دخل y_e إذن حسب هذا الطرح فالسياسة النقدية و المالية تحققان الأثر على الجانب الحقيقي في ظل جمود الأسعار و الأجور، بشرط أن تكون عقود العمل مدتها طويلة نسبياً، ما يتيح للسياستين النقدية و المالية إمكانية التأثير الإيجابي على الناتج¹.

الفرع الثاني: نموذج $IS - MP$.

اقترح (Romer David) (2000 و 2012)² نموذج سماه $IS-MP$ و المستوحى من $IS-LM^*$ الذي يمثل التوليفة من الدخل و معدل الفائدة التي يحقق التوازن في سوق النقد و سوق السلع و الخدمات.

1 بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 244.

² -David Romer . **keynesian Macroeconomics with out the Lm curve**. Journal of economics perspectives volume 14 n.2 spring 2000 . p-p 149-169.

- David Romer .**Short-Run Fluctuations** . university of california . berkley 2012.

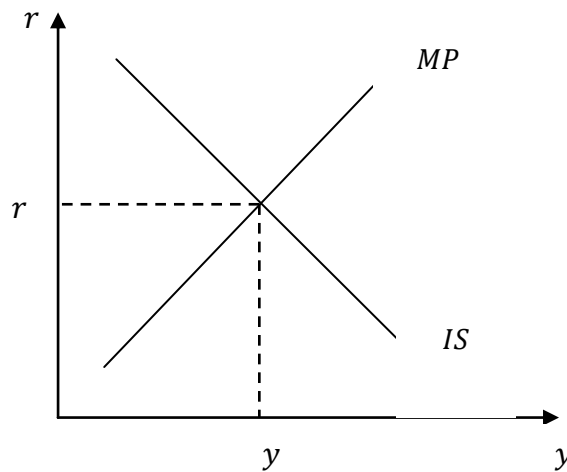
* يتم التفصيل فيه أكثر في المبحث الأول من الفصل الرابع.

حيث IS يمثل العلاقة العكسية بين معدل الفائدة و الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة سوق تؤثر على الاستثمار بالانخفاض، هذا الأخير الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي و بالتالي انخفاض الدخل أما LM وهو الذي غير ب MP والذي يعبر عن فرضية أن معدل الفائدة محدد من قبل البنك المركزي تبعاً للتغير في الإنتاج بمعنى مثلاً عند ارتفاع الدخل، البنك المركزي سيقوم برفع معدل الفائدة الأساسي لتجنب ظهور ضغوط تضخمية، فيصبح بذلك معدل الفائدة محدد وفق قاعدة تايلور (1993)¹.

$$r = r_0 + a(\pi - \pi^t) + (y - y^*)$$

حيث r معدل الفائدة الحقيقي وهو تابع للفرق بين معدل التضخم ومعدل التضخم المستهدف (π^t) والفرق بين الدخل الجاري y و الدخل التوازني y^* مع فرضية قدرة البنك المركزي على تحديد معدل الفائدة في المديين المتوسط والطويل² و الشكل أدناه يوضح نموذج $IS - MP$

الشكل رقم (3-12): نموذج $IS - MP$



source: David Romer .Short-Run Fluctuations . university of california . berkley 2012. P.05.

أولاً: السياسة المالية نسبية الفعالية

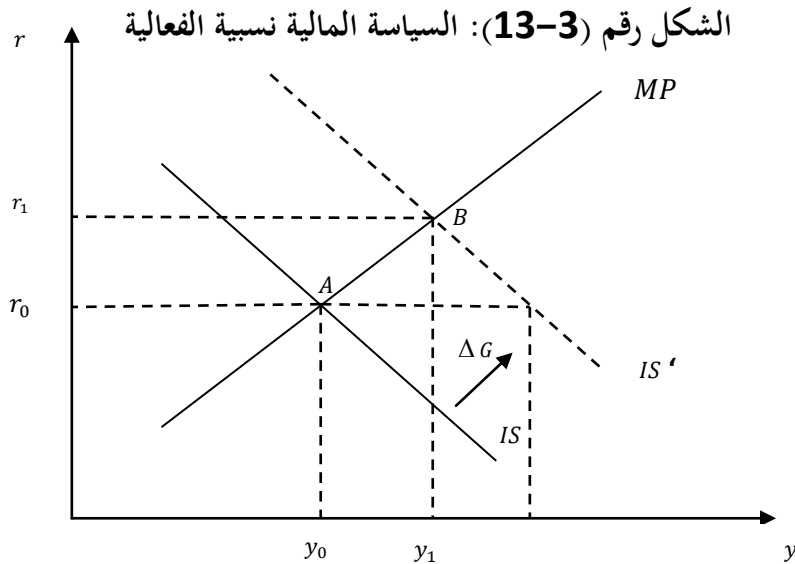
إن قيام الدولة بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق الحكومي مثلاً بـ ΔG سيدفع بالبنك المركزي إلى رفع معدل الفائدة بغرض تثبيت أو إنقاص الأثر على الدخل، فينتقل الوضع التوازني من A إلى B حسب الشكل

¹Frederic S. Mishkin, **MACROECONOMICS POLICY AND PRACTICE**, Addison-Wesley, Pearson Education 2012, p. 245.

² Karl Betz . **the IS-MP model and the difference between neoclassical and keynesian economics**. Sur le site : WWW.boeckler . de/pdf/v-2012-10-25 betz .pdf.

الفصل الثالث..... تحليل أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - مدخل نظري-

أدناه، وبالمقارنة مع حالة ثبات معدل الفائدة فإن هذا الأثر يعدّ أصغر من لو ثبتت معدلات الفائدة، وبهذا نلاحظ أن السياسة النقدية سمحت بزيادة أقل في الإنتاج (توسع جزئي). إذن ما يمكن قوله في هذه الحالة أن السياسة المالية مارست أثرا جزئيا على الدخل بسبب تدخل البنك المركزي للحفاظ على مستوى محدد لمعدلات التضخم، حيث أن ارتفاع الإنتاج يترجم بظهور التضخم و العكس صحيح¹.



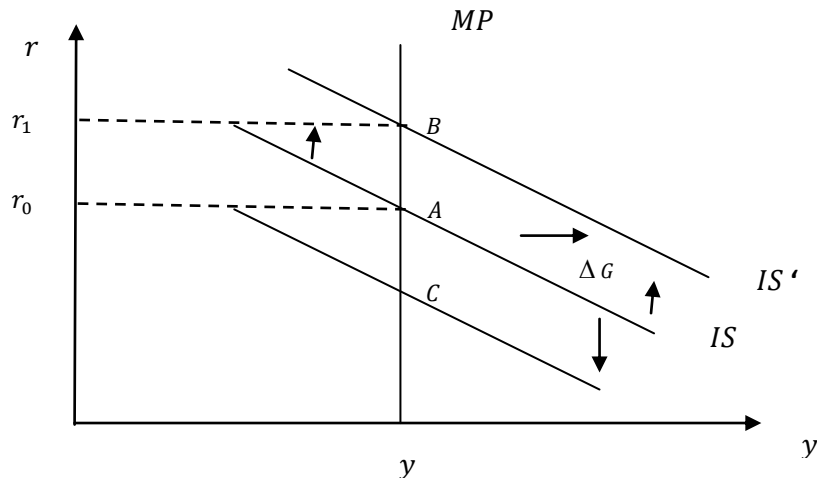
source: DAVID Romer . **Shot run fluctuation** . university of california Berkeley .2012.p 07.

ثانيا: نموذج $IS - MP$ والسياسة المالية عديمة الفعالية.

في ظل استهداف البنوك المركزية لمعدل تضخم محدد تسعى إلى الحفاظ بشكل مستمر على مستوى الإنتاج التوازني (Y) من خلال مجموعة من الأدوات تضمن جعل التضخم مستقرا، في هذه الحالة سيكون منحنى MP عمودي، ولذلك السياسة المالية تصبح عديمة الفعالية وحيادية لا تؤثر على الإنتاج، وأي توسع مالي سيلغى أثره عن طريق السياسة النقدية وبالتحديد بواسطة تغير كافي لمعدلات الفائدة للحفاظ على مستوى الإنتاج دون تغيير كما يظهره الشكل أدناه:

¹DAVID Romer , **Short-Run Fluctuations**, Op. Cit .p. 07.

الشكل رقم (3-14): نموذج $IS - MP$ والسياسة المالية عديمة الفعالية.



Source : Gerard duchene .patrick lerain .Alfred Steinherr, **Macroeconomie**, 2 eme edition, Preaeson, France, 2012, p .182.

ففي حالة توسع مالي (النقطة B) الإنتاج لا يتغير أما معدلات الفائدة فشهدت ارتفاعا، أما في حالة العكس (سياسة مالية انكماشية) (النقطة C) الإنتاج أيضا لا يتغير أما معدلات الفائدة فشهدت انخفاضاً.

إذن تم المزج في هذه الحالة بين السياسة النقدية و التي ينحصر دورها في استهداف التضخم و السياسة المالية التي تسمح بتوازن في المالية العامة.

الخلاصة.

يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة وعدم فعالية السياسة المالية)، وأن التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل واعتبار النقود مجرد ستار يخفي الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي بحيث النقود حيادية لا تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي. أما التحليل الكينزي فيرى أن السياسة المالية الأكثر تأثيرا وفعالية على النشاط الاقتصادي مقارنة بالسياسة النقدية، كونها تؤثر مباشرة على الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي أو بصفة غير مباشرة عن طريق الضرائب وينطلق التحليل الكينزي للسياسة النقدية من كون أن التغير في كمية النقود يؤثر على معدلات الفائدة، وبالتالي على الاستثمار بفعل العلاقة العكسية بينهما، ومن ثم يتعدى التأثير إلى الدخل بفعل المضاعف، لكن نجاح أي إجراء نقدي يكون مرهونا بارتباط التوازن النقدي و السلعي بمعدل الفائدة. أي بمدى استجابة معدلات الفائدة للتغير في كمية النقود وكذا مدى استجابة الاستثمار للتغير في معدلات الفائدة، وبالتالي لا بد من مصاحبة السياسة النقدية للسياسة المالية لتحقيق الأثر المطلوب على الدخل وبالتالي على النمو الاقتصادي. أما من وجهة نظر النقديون و الكلاسيك الجدد فإن السياسة النقدية هي الأكثر تأثيرا وفعالية مقارنة بالسياسة المالية، وأن أي تغير يحدث في العرض النقدي سيؤثر على القيمة الحقيقية للدخل القومي و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المدى القصير و على المستوى العام للأسعار في المدى الطويل. و أن اعتماد سياسة مالية ستخلف أضرارا للاقتصاد ككل، باعتبار أثر الإزاحة - الطرد- الذي ستمارسه من خلال الأسعار، فتساهم بذلك بظهور ضغوط تضخمية على المدى القصير، وحتى في المدى الطويل إذا تم الاعتماد عليها بشكل مبالغ فيها. و من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الجديدة فإن السياسة النقدية غير مجدية على المدى القصير ونفس الأمر ينطبق على المدى الطويل. أما ما يخص السياسة المالية فإن الطرح الكلاسيكي الجديد ما هو إلا امتداد للتحليل النقدي الذي يؤكد على حيادية السياسة المالية وعدم فعاليتها على المدينين القصير و الطويل. أخيرا وحسب الطرح النيوكينزي فالسياسة النقدية و المالية تحققان الأثر على الجانب الحقيقي في ظل جمود الأسعار و الأجور، بشرط أن تكون عقود العمل مدتها طويلة نسبيا، ما يتيح للسياستين إمكانية التأثير الإيجابي على الناتج ومنه على النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:
تحليل آثار السياسة النقدية و المالية على
النمو الاقتصادي ضمن نماذج التوازن
الاقتصادي الكلي

تمهيد.

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل آثار السياستين النقدية والمالية ضمن نماذج التوازن الاقتصادي الكلي بداية بنموذج $IS - LM$ و الذي يتميز باقتصاد مغلق و ثباتٍ للأسعار، ثم في اقتصاد مفتوح باستخدام نموذج $IS - LM - BP$ ، و أخيرا نستعرض آثار السياسة النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح و عدم ثبات الأسعار ضمن نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي $DA - OA$

المبحث الأول: تحليل آثار السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج $IS - LM$

نموذج $IS - LM^*$ هو نموذج التوازن العام الذي توصل إليه لأول مرة الاقتصادي الإنجليزي هيكس مستخدما النموذج الكينزي المذكور سابقا و استخدام أداتين جديدتين و هما منحنى IS و LM .

يعتبر نموذج $IS - LM$ الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، ونحتفظ بأساسيات النتائج المتحصّل عليها سابقا في التحليل الكينزي، حيث نوسّع النموذج السابق بإدخال سعر الفائدة كمحدّد إضافي للطلب الكلي (AD). فسبقا عند دراسة اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات كان الإنفاق الكلي المستقل (A_G) والسياسة المالية هما المحددان الأساسيان للطلب الكلي، نضيف الآن سعر الفائدة ونعتبر أن التخفيض في سعر الفائدة يزيد من حجم الطلب الكلي (AD)، وحيث أن أسعار الفائدة والدّخل يتحددان معا بواسطة توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد.

المطلب الأول: التوازن في السوق السلعية و السوق النقدية

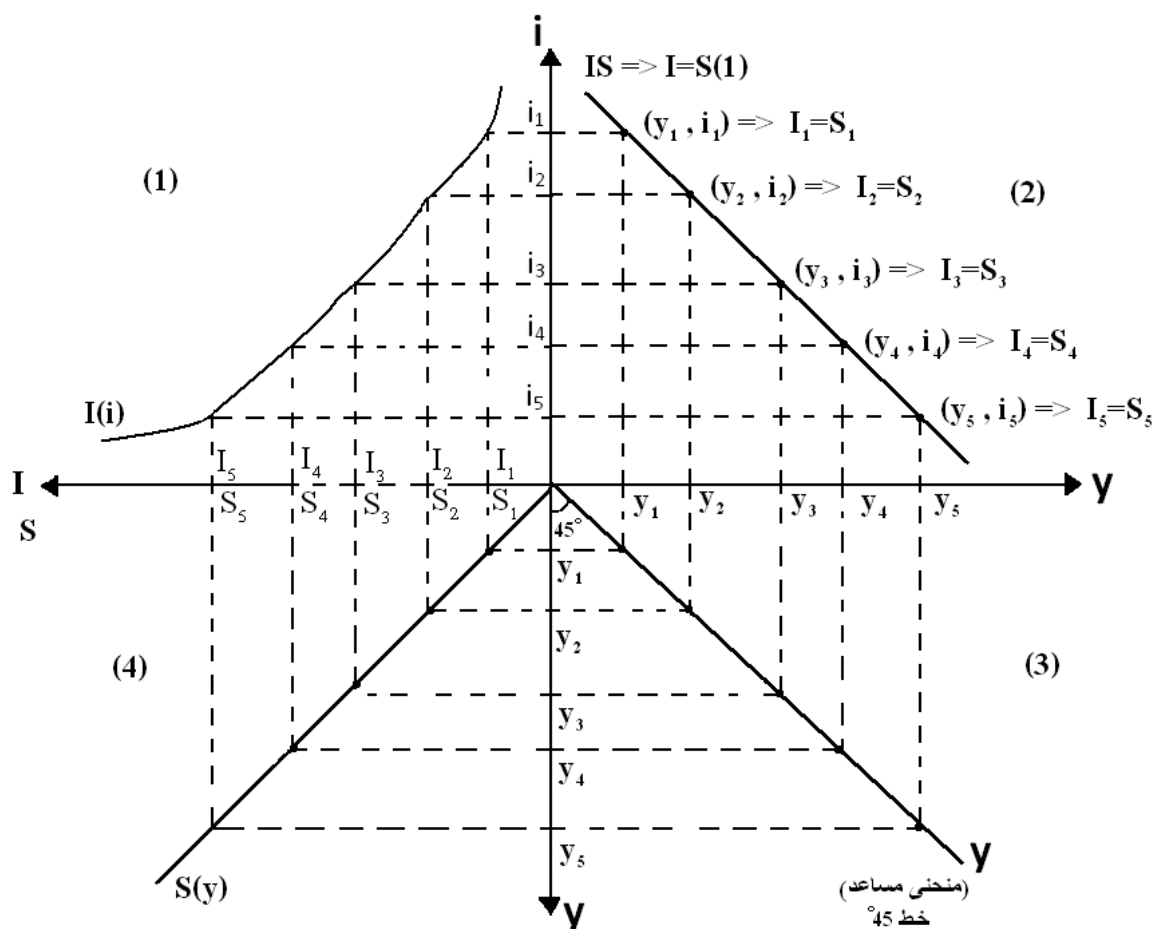
يمثل منحنى (IS) حالة التوازن في القطاع الحقيقي و يمثل منحنى (LM) حالة التوازن في القطاع النقدي وفيما يلي سنستعرض كيفية اشتقاق كلٍّ من المنحنيين.

الفرع الأول: اشتقاق منحنى (IS) توازن السوق السلعي

إنّ شرط التوازن في السوق السلعي هو تساوي الادخار مع الاستثمار، حيث أن الادخار هو دالة متزايدة في الدخل، و الاستثمار هو دالة متناقصة لسعر الفائدة، حيث يمكن توضيح العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة¹، و كيفية اشتقاق منحنى IS من الشكل التالي:

* و هو يعرف أيضا بالنموذج الكينزي بالسعر الثابت في اقتصاد مغلق و المعروف أيضا بنموذج hensen-hicks نسبة إلى الاقتصاديين hicks (1937) A hansen (1953) و هو يشرح وجهة النظر الكينزية و يستخدم لدراسة الآثار قصيرة الأجل الناتجة عن السياسة المالية و النقدية.¹ وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 379.

الشكل رقم (4-1): اشتقاق منحنى (IS)



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن،

منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص. 225.

حسب التمثيل البياني أعلاه فإن الجزء (1) يمثل دالة الإستثمار (I) و علاقتها العكسية مع معدل الفائدة (i). أما الجزء (2) يمثل دالة الإدخار و التي تعتبر دالة طردية في الدخل فزيادة الدخل المتاح بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإدخار بالميل الحدي للإدخار. الجزء (3) كمنحنى مساعد يمثل بخط 45° ، و أخيرا الجزء (4) و الذي يمثل المنحنى IS كتوليفة من مستويات الدخل و أسعار الفائدة التي إذا تزامنت مع بعضها تحقق تعادل مستويات الإدخار و الاستثمار، أي يتحقق التوازن في سوق الإنتاج. و لمنحنى IS ميل سالب و هذا للعلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، لأن ارتفاع معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار بالانخفاض بفعل العلاقة العكسية بينهما، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي و بالتالي تراجع الدخل بفعل المضاعف.

أما رياضياً من أجل أن يتوازن سوق السلع والخدمات يجب أن يتساوى كل من الطلب والعرض الكليين، يضم الطلب الكلي للسلع والخدمات على كل من طلب العائلات (القطاع الاستهلاكي)، طلب المؤسسات (الاستثمار)، وطلب الدولة (الإنفاق الحكومي) كما يفترض التحليل الكينزي أن المؤسسات تقوم بإنتاج وعرض الكميات المطلوبة منها، ومنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات كمايلي¹:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

$$Y = AD$$

$$Y = C + I + G$$

حيث أن:

$$C = C_0 + bY_d$$

$$I = \bar{I} - d i \quad d > 0$$

$$TA = \bar{TA} + ty$$

$$G = \bar{G}$$

$$Y = AD$$

$$Y = C_0 + b(y - TA) + \bar{I} - d_i + \bar{G}$$

$$Y = C_0 + by - \bar{TA} - btY + \bar{I} - d_i + \bar{G}$$

$$(1 - b + bt)Y = C_0 + \bar{I}_0 + \bar{G} - b\bar{TA} - d_i$$

$$Y = \frac{C_0 + \bar{I} + \bar{G} - b\bar{TA} - d i}{1 - b + bt}$$

$$Y = K_G(\bar{A}_G - d i)$$

إنّ المعادلة أعلاه هي معادلة المنحنى IS الذي يُبيّن مختلف نقاط أسعار الفائدة و الدّخل التي يتحقق عنده توازن سوق السلع، ويمكن البحث عن محدّدات ميل المنحنى IS من خلال هذه المعادلة الأخيرة، حيث أن درجة انحدار هذا الأخير يعتمد على مدى حساسية الإنفاق الاستثماري لتغيرات سعر الفائدة، وكذا على المضاعف الموجود في المعادلة السابقة أي على كل من d ، K_G على الترتيب.

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص.196.

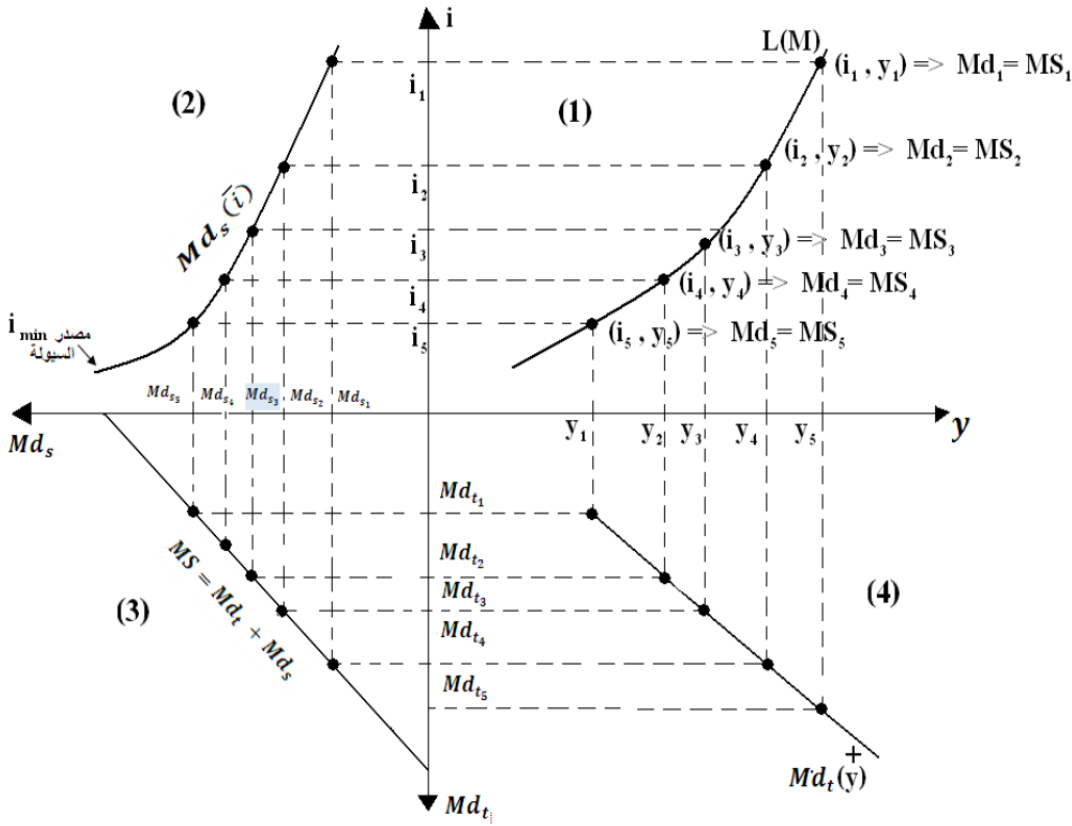
فعندما تكون مرونة تجاوب الاستثمار لسعر الفائدة كبيرة (d) فإن ذلك يعني أن تغيراً في سعر الفائدة يؤدي إلى تحرك كبير في منحنى الطلب الكلي بسبب التغيرات في منحنى الاستثمار، وعند ذلك فإن منحنى (IS) يكون أقرب إلى الأفقي، أما فيما يتعلق بالمضاعف K_G فكلما كان هذا الأخير كبيراً يكون منحنى (IS) أكثر أفقية، وكلما كانت المرونة d والمضاعف K_G صغيرتين كلما كان منحنى (IS) شديد الانحدار (أكثر عمودية)، ونكتب:

$$i = \frac{1}{d} \left(\overline{A_G} - \frac{y}{K_G} \right)$$

الفرع الثاني: اشتقاق منحنى LM (التوازن في سوق النقد)

إنّ التوازن في سوق النقود يعني التساوي بين العرض والطلب على النقود، فالعرض النقدي يتمثل في الكتلة النقدية التي تصدرها الدولة حيث أن كمية النقود الاسمية $\bar{M}$ يراقبها البنك المركزي، وتعتبر كقيمة معطاة عند المستوى $\bar{M}$ مع افتراض مستوى السعر الثابت P ، ليكون عرض النقود الحقيقي عند $\frac{\bar{M}}{P}$ ، أما الطلب على النقود فحسب كينز تحكمه ثلاثة دوافع الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يرتبط إيجابياً مع مستوى الدخل، والطلب على النقود لغرض المضاربة والذي يرتبط عكسياً مع معدل الفائدة، حيث أن اشتقاق منحنى LM يكون حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): اشتقاق منحنى LM



المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص. 247.

من التمثيل البياني أعلاه فإن الجزء (2) يمثل دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة، والتي ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة، وعند أدنى مستوى لمعدل الفائدة سنكون عند مصيدة السيولة (لكينز). أما الجزء (4) فيشير إلى دالة الطلب على النقود لغرض المعادلات والاحتياط ذات العلاقة الطردية مع الدخل. الجزء (3) يمثل توزيع العرض النقدي بين جانبي الطلب على النقود لغرض المعاملات و الطلب على النقد لغرض المضاربة، وللحفاظ على التوازن في ظل ثبات العرض النقدي في الأجل القصير فإن انخفاض الطلب على النقد لغرض المضاربة يستلزم ارتفاع الطلب لغرض المعاملات و العكس صحيح. و أخيرا الجزء (1) فيتم فيه اشتقاق منحنى LM، الذي يمثل المحل الهندسي لجميع النقاط التي تمثل مستويات الدخل y المقترنة بمستويات الفائدة i و التي تتحقق عند كل منها التوازن بين العرض و الطلب النقديين، و ميل منحنى LM موجب فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية و يتعين أن يرتفع مستوى الدخل لكي يظل الطلب على الأرصدة الحقيقية مساوياً للعرض

الثابت، و ينطوي ذلك على أنه للحفاظ على مستوى توازن سوق النقد يتطلب ارتفاع الدخل عند زيادة سعر الفائدة¹.

و رياضيا نكتب عند التوازن يتساوى عرض النقود بالطلب عليها:

$$M^d = M^s = \frac{\bar{M}}{P}$$

تعطى دالة الطلب على النقود* وفق الشكل التالي:

$$M^d = M_t^d + M_s^d$$

$$M^d = l_1 y - l_2 i \quad \frac{\delta l_2}{\delta i} < 0, \quad \frac{\delta l_1}{\delta Y} > 0$$

$$l_1 y - l_2 i = \frac{\bar{M}}{P}$$

$$y = \frac{\frac{\bar{M}}{P} + l_2 i}{l_1}$$

حيث:

l_1 حساسية الطلب على النقد بالنسبة للدخل

l_2 : حساسية الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة

إنَّ المعادلة أعلاه تمثِّل منحنى LM ويمكن البحث في العوامل المحددة لميله من خلال المعادلة الخاصة بسعر الفائدة:

$$i = \frac{1}{l_2} \left(l_1 y - \frac{\bar{M}}{P} \right)$$

حيث كلما كان l_1 كبيرا و l_2 صغيرا يكون منحنى LM أكثر عمودية، وبالعكس إذا كان l_2 كبيرا

($l_1 \rightarrow \infty$) فإنه يكون LM أقرب إلى الأفقي².

¹ سمير خوري، سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص. 2.

* يتكون الطلب على النقود حسب كينز إلى طلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط و نرسم له $M_t^d = l_1 y$ و طلب على النقود لغرض

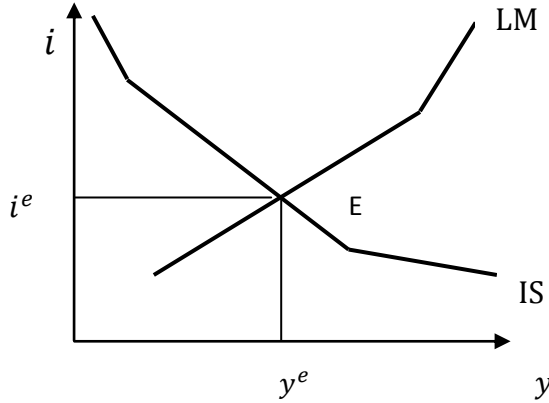
المضاربة و نرسم له $M_s^d = -l_2 i$

² تومي صالح، مرجع سابق، ص. 199.

الفرع الثالث: التوازن الآني للسوقين مع IS-LM

إنَّ شرط التوازن الاقتصادي العام يتم من خلال توازن سوقى السلع والنقد حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تمثيل التوازن الآني للسوقين IS-LM



المصدر: سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص.290.

و من أجل تحديد التوازن الآني للسوقين رياضيا يكفي المساواة بين معادلة IS والتي تمثل التوازن في سوق السلع والخدمات، ومعادلة LM والتي تمثل التوازن في سوق النقود للحصول على الدخل وسعر الفائدة التوازنيين، والليذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود وهما على الشكل التالي¹:

$$y = K_G \left[\overline{A_G} - \frac{d}{l_2} \left(l_1 y - \frac{\bar{M}}{P} \right) \right]$$

فإذا فرضنا:

$$\delta = \frac{K_G}{\left(1 + \frac{l_1 K_G d}{l_2} \right)}$$

فإننا نحصل على مستوى الدخل التوازني في السوقين على الشكل:

$$y^e = \delta \overline{A_G} + \delta \frac{d}{l_2} \cdot \frac{\bar{M}}{P}$$

¹ Grand Amphi, J. L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, JJ, Quiles, **Macroéconomie**, 2eme édition, collection Economie, Breal, 2006, P.197.

يعتمد مستوى الدخل التوازني على متغيرين خارجيين هما الإنفاق المستقل $\overline{A_G}$ (المحتوي على $\overline{M}$ و $\overline{P}$) ومخزون النقود الحقيقي $\frac{\overline{M}}{P}$.

يكون y^e كبيراً كلما كان $\overline{A_G}$ كبيراً، وكذا $\frac{\overline{M}}{P}$ كبيرة، نحصل على سعر الفائدة التوازني بتعويض y^e في المعادلة (LM) لنجد:

$$i^e = \frac{l_1}{P} \delta \overline{A_G} - \frac{1}{l_2 - l_1 K_G d} \cdot \frac{\overline{M}}{P}$$

يعتمد المستوى التوازني لسعر الفائدة على أدوات السياسة المالية المتضمنة بالإنفاق المستقل $\overline{A_G}$ ، وعلى مخزون النقود الحقيقي فالمستوى المرتفع لمخزون النقود الحقيقي يستلزم مستوى منخفض لسعر الفائدة التوازني. يمكن حساب مضاعف السياسة المالية بفعل تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على الدخل التوازني ونكتب:

$$\frac{\Delta y^e}{\Delta G} = \delta$$

فالقيمة δ هي مضاعف السياسة المالية أو مضاعف الإنفاق الحكومي عندما نأخذ سعر الفائدة بالحسبان، وعند مقارنة مضاعف الإنفاق الحكومي K_G عند أسعار الفائدة الثابتة فنجد أن $\delta < K_G$ والفرق بينهما يمثل الأثر الضائع نتيجة الكبح الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة بسبب التوسع المالي في نموذج IS-LM. كما نلاحظ أنه عندما تنعدم حساسية الطلب على النقد لسعر الفائدة ($l_2 \rightarrow 0$) فإن δ تقترب من الصفر أي LM عمودي، أما عندما تكون حساسية الطلب على النقد لسعر الفائدة لا نهائية ($l_2 \rightarrow \infty$) فإن هذا يتناسب مع منحنى LM أفقي.

أما فيما يخص مضاعف السياسة النقدية فإن مقدار الزيادة في مستوى الدخل التوازني الناتج عن الزيادة في مخزون النقود الحقيقي و نكتب:

$$\frac{\Delta y^e}{\Delta \left(\frac{\overline{M}}{P} \right)} = \frac{d}{l_2} \delta$$

فكلما كان l_2 ، l_1 صغيرتين و d و K_G كبيرتين يكون أثر التوسع النقدي على الدخل التوازني كبيراً، حيث أنه لما تكون d و K_G كبيرتين يتناسب ذلك و منحنى (IS) أفقي.

المطلب الثاني: آثار السياسة النقدية في ظل نموذج $IS - LM$

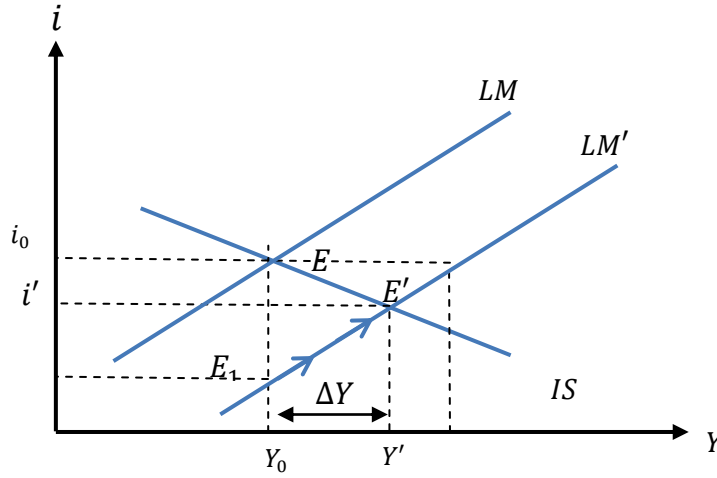
يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة وتوجيهها للوصول إلى مستويات النمو الاقتصادي المرغوبة.

الفرع الأول: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$

إنَّ استخدام البنك المركزي لعمليات الشُّوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية، كأن يتدخَّل كمشتري للسندات مقابل النقود ما يزيد من مخزون النقود، أو يبيع السندات مقابل النقود يحصل عليها من المشتري وبالتالي يقلَّص من مخزون النقود¹. وفي ظل الحالة الأولى فإن تدخُّل البنك كمشتري للسندات يزيد من عرض النقود وبذلك ينتقل منحنى (LM) لليمين إلى (LM') كما هو موضَّح في الشكل البياني أدناه، فاعتباراً من نقطة التوازن الأصلي (E) ، فإن الزيادة في عرض النقود تخلق فائضاً في النقود المعروضة، ومنه يلجأ الأفراد إلى شراء أرصدة أخرى، بحيث أن التوازن في السوق النقدية يتم من خلال ارتفاع أسعار الأصول (الأرصدة) وانخفاض أرباحها لينتقل التوازن مباشرة إلى (E_1) الموضحة في الشكل أدناه وعند هذا المستوى يزيد الطلب على النقد من أجل المضاربة، لأن سعر الفائدة شهد انخفاضاً حاداً، غير أنه عند النقطة (E_1) هناك فائض في الطلب على السلع (أي عرض في سوق السلع والخدمات) لأنَّ الانخفاض الحاد في سعر الفائدة عند مستوى الدَّخل التوازني الأصلي Y_0 يشجِّع الطلب الكلي (سواء الاستهلاكي أو الاستثماري)، وبذلك التوسُّع في الإنتاج والتحرُّك للأعلى عبر منحنى (LM') ، وهنا يطرح السؤال لماذا يرتفع سعر الفائدة مرَّةً أخرى؟ يحدث ذلك بفعل أنَّ الزيادة في الإنتاج ترفع من الطلب على النقود، وهذه الزيادة في الطلب على النقود يجب أن تُراقب بواسطة أسعار الفائدة.

¹Robert M. Kunst, **Introduction to macroeconomics**, lecture note, March, 2006, P.50.

الشكل رقم (4-4): أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$

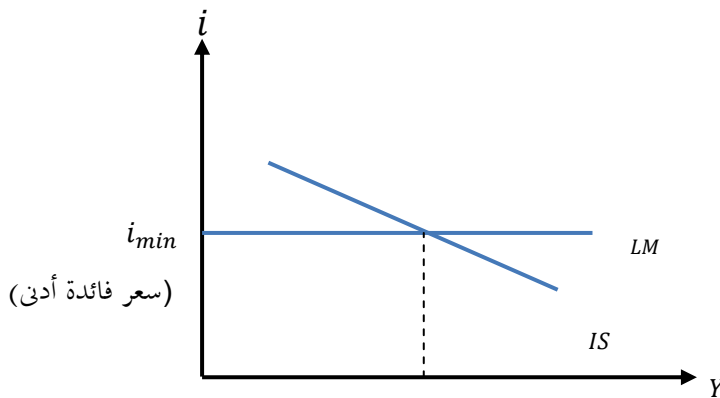


المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية الطبعة الأولى، الكويت 1994، ص. 490.

الفرع الثاني: السياسة النقدية والوضع الكينزي

يقصد بالوضع الكينزي حالة مصيدة السيولة وهي الوضع التي يكون فيها الأفراد مستعدون عند سعر فائدة معطى، الاحتفاظ بكمية من النقود المعروضة، ويستلزم ذلك أن منحني LM يكون أفقياً، وأن تغيرات كمية النقود لا تنقل منحني (LM) ، أي أن في هذه الحالة تكون السياسة النقدية ليس لها أثر سواءً على سعر الفائدة أو على مستوى الدخل، أي عدم فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة:

الشكل رقم (4-5): أثر السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة

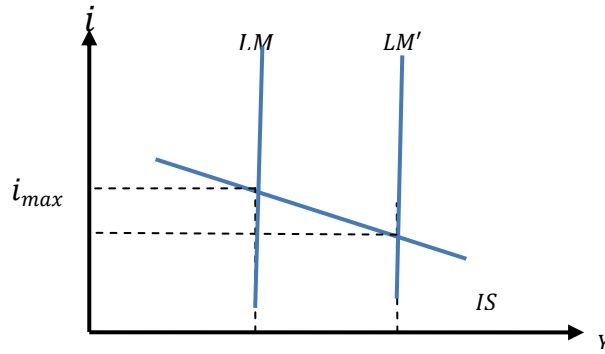


المصدر: نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 365.

الفرع الثاني: السياسة النقدية والوضع الكلاسيكية

تمثل الحالة المعاكسة لمصيدة السيولة (LM أفقي) بأن يكون منحنى LM عمودي، والزيادة في العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية) سوف تحول إلى الزيادة في الطلب على الأصول غير النقدية لغرض المضاربة، وبالتالي ارتفاع أسعار الأصول غير النقدية ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، هذا الانخفاض في أسعار الفائدة يشجع الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الفعلي. ومنه زيادة الدخل، وفي هذه الحالة فإن الزيادة في النقود له الأثر الأعظم على الدخل أي أن السياسة النقدية ذات فعالية عالية، في هذه الحالة، بينما تكون السياسة المالية عديمة الفعالية (تحرك منحنى IS على مستوى الدخل).

الشكل رقم (4-6): السياسة النقدية والوضع الكلاسيكية



المصدر: نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 365.

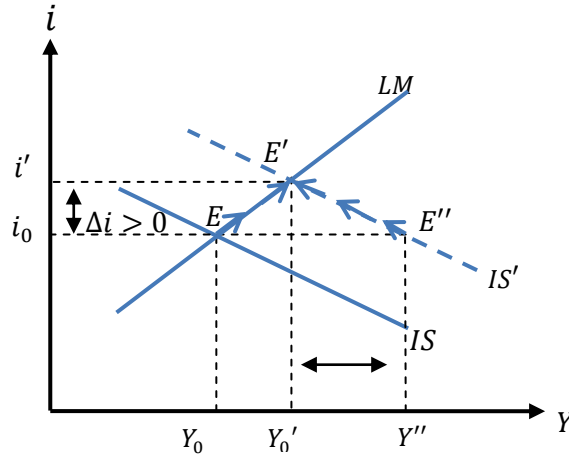
المطلب الثالث: آثار السياسة المالية في ظل نموذج $IS - LM$

يمكن إيضاح أثر تغيرات السياسة المالية على مستوى الدخل سواءً باتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية، من خلال تفسير التغير الذي يحدث في وضع التوازن للسوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقود)، وسوف نرى أن هذا التغير لا يحدث مرة واحدة إنما يحدث على مراحل مختلفة.

الفرع الأول: آلية تأثير السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$

إنّ إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين أنظر الشكل أدناه:

الشكل رقم (7-4): أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج $IS - LM$



المصدر: نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 362.

يبيّن الشكل أعلاه أن التوسّع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، فعند سعر الفائدة i_0 الثابت ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي زيادة مستوى الطلب الكلي ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحني (IS) إلى اليمين بمقدار $(K_G, \Delta G)$ أي من Y_0 إلى Y'' . أي عند نقطة التوازن E'' ، لكن في المقابل السوق النقدية تصبح في حالة اختلال، لأن الدخل ارتفع وبالتالي يزيد الطلب على النقود لغرض المعاملات مع ثبات العرض النقدي، إنّ هذا الارتفاع في الطلب على النقود يصاحبه ارتفاع في سعر الفائدة من i_0 إلى i' ، هذا الارتفاع في أسعار الفائدة يضمن عودة التوازن في سوق النقود من خلال انخفاض الطلب على النقد لغرض المضاربة، ومن جانب آخر فإن الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص مما يؤدي بدوره إلى تراجع المستوى التوازني للدخل من Y'' إلى Y'_0 بفعل أثر المزاخمة أو الطرد* (crowding out effect). وبالتالي الحصول على مستوى توازني جديد للسوق السلعية والسوق النقدية عند النقطة E' ¹.

* جاءت تسمية المزاخمة من أن الحكومة عندما تقرر زيادة إنفاقها فإنها تتراحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية فينخفض حجم الدخل

¹ Vu

- Bernard bernier, Henri-louis védie, **Macroeconomie**, 2eme édition, dunod, paris, 2002, p. 180.

- Jean-Pascal Bassino, Jean- Yves Leroux Pascal Michelena, **Les politiques économiques**, éditions Foucher, paris, 2005 , p101

ففرضا الحكومة قامت بتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض $\Delta G = \frac{\Delta B}{P}$ فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل ومعدل الفائدة معرّف بالعلاقين التاليين¹:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} | \Delta G = \frac{\Delta B}{P} = \frac{1}{(1-b) + \frac{dl_1}{l_2}}$$

$$\frac{\Delta i}{\Delta G} | \Delta G = \frac{\Delta B}{P} = \frac{1}{d + \frac{(1-b)l_2}{l_1}}$$

أما الحالة الثانية ففرضا الحكومة قامت بتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي $\Delta G = \frac{\Delta M}{P}$ فإن أثر الإنفاق الحكومي على الدخل وسعر الفائدة معرّف بالعلاقين²:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} | \Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1 + \frac{d}{l_2}}{(1-b) + \frac{dl_1}{l_2}}$$

$$\frac{\Delta i}{\Delta G} | \Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1 - \frac{(1-b)}{l_2}}{d + \frac{(1-b)l_2}{l_1}}$$

نلاحظ أن التمويل عن طريق الإصدار النقدي أكثر فعالية في التأثير على الدخل، كما أنه يحدّ من ارتفاع أسعار الفائدة، بالنظر لكون العرض النقدي زاد وبالتالي انخفاض أثر المراحة. أما أخيرا إذا قامت الحكومة بتمويل الرفع من نفقاتها عن طريق الزيادة في الضرائب $\Delta G = \Delta T$ ، فإن أثر الإنفاق العام على كل من الدخل وسعر الفائدة سيعرّف بالعلاقين التاليين³:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} | \Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{d + \frac{(1-b)l_2}{l_1}}$$

$$\frac{\Delta i}{\Delta G} | \Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{(1-b) + \frac{dl_1}{l_2}}$$

أقرّ بعض الاقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممولّ بدون إصدار جديد للنقود قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص، و هذا يُشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، و هذه الفرضية

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.100.

² المرجع نفسه.

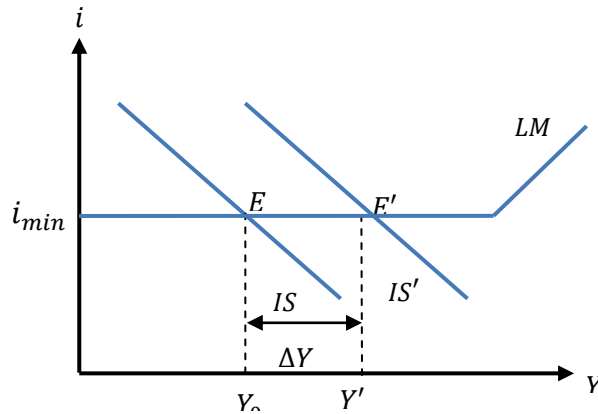
³ المرجع نفسه، ص.101.

تقول بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، و أن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي ستكون لها حافز فقط إذا تم تمويله عن طريق خلق النقود¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية والحالة الكينزية

إنّ الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة عند أدنى مستوياته، يكون فيها الطلب على النقد لغرض المضاربة لا نهائي المرونة، وبالتالي فإن إتباع سياسة مالية توسعية سيحقق الأثر الكامل للمضاعف على مستوى الدخل التوازني، حيث لا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة كما يوضح الشكل أدناه، ولن يظهر أي أثر للإزاحة ويظل الاستثمار الخاص على حاله. ويعني ذلك أن السياسة المالية في هذه الحالة هي سياسة كاملة الفعالية، أين يزيد الدخل بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف $\Delta Y = K_G \cdot \Delta G$.

الشكل رقم (4-8): السياسة المالية والوضعية الكينزية



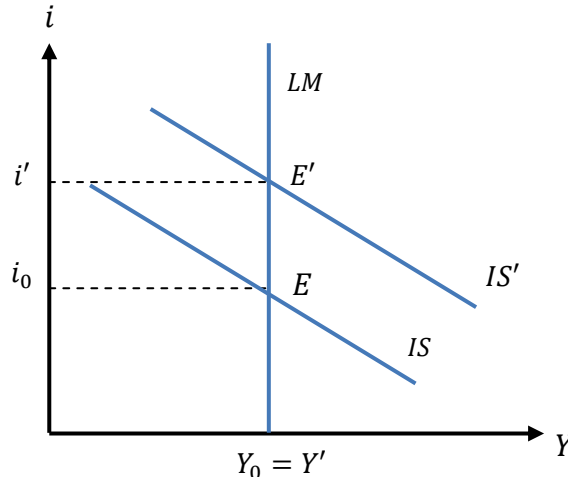
المصدر: نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 362.

الفرع الثالث: السياسة المالية والحالة الكلاسيكية

وهي الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود (l_2) وبالتالي سيكون منحنى (LM) عمودي. إنّ التوسع المالي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل التوازني وترفع من سعر الفائدة فقط. والشكل البياني أدناه يبين ذلك:

¹ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص. 82.

الشكل رقم (4-9): الحالة الكلاسيكية وأثر المزاخمة الكلي



المصدر: نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 362.

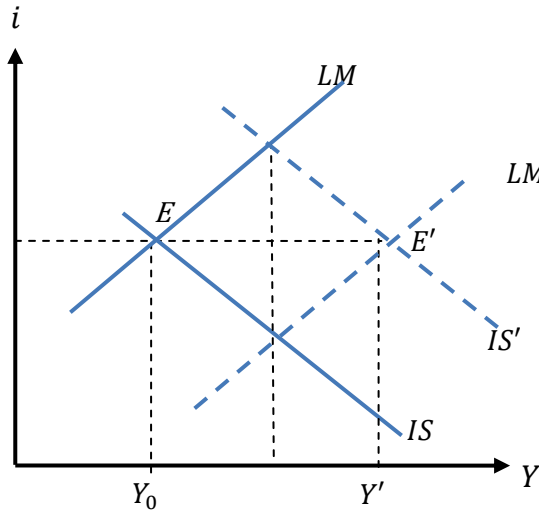
إنَّ إتباع سياسة مالية توسُّعية تنقل منحنى (IS) إلى اليمين نحو (IS'). وبالتالي انتقل نقطة التوازن من E إلى E' ، حيث أدى الأثر النهائي لهذا الإجراء إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_0 إلى i' ، في ظل عدم تغيُّر مستوى الدخل ($Y_0 = Y'$)، وهذا ما يفسِّر عدم فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وحيث يكون أثر الإزاحة كاملاً. أي أنَّ الزيادة في الإنفاق العام تتم بالكامل على حساب انخفاض الاستثمار الخاص، هذا ما يعني أنَّ السياسة المالية في هذه الحالة عملت فقط على إحلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص. وتحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد أين يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، وبالتالي فإنَّ زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG يؤدي إلى طرد الاستثمار الخاص بمقدار مماثل $\Delta G = -\Delta I$.

فيما يتعلق بأثر السياسة المالية فإنه يعتمد على نوعية السلع التي تشتريها الحكومة أو على نوعية التغيُّر في الضرائب والتحويلات الحكومية مثل نفقات الدفاع، التخفيض من ضريبة أرباح الشركات، ضرائب المبيعات، أو اقتطاعات الضمان الاجتماعي، فكل سياسة تؤثر على مستوى الطلب الكلي وتسبِّب توسُّعاً في الإنتاج، لكن مقدار الزيادة في الإنتاج يعتمد على خصوصية كل سياسة، حيث أنَّ معدل الضريبة على الدخل له أثر مباشر على الإنفاق الاستهلاكي، كما أنَّ تدعيم الاستثمار يرفع من الإنفاق الاستثماري، فكل السياسات المالية التوسُّعية ترفع من سعر الفائدة إذا لم تتغير كمية النقد المعروضة.

الفرع الرابع: المزج بين السياستين النقدية و المالية

سنهتم بأثر زيادة العرض النقدي من خلال استعماله في تمويل الإنفاق الحكومي، و يقع هذا التحليل في إطار ما يسمى بمزيج السياسات النقدية و المالية the monetary-fiscal policy mix، و هناك حالات عديدة لهذا المزيج، سنكتفي منها بدراسة زيادة الإنفاق الحكومي المصحوب بزيادة في العرض النقدي في آن واحد، حيث تؤدي هذه السياسة إلى إبقاء سعر الفائدة ثابتاً مما يؤدي إلى إلغاء أثر المراحة¹. كما يبيّن الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم(4-10): المزج بين السياسة النقدية و المالية في ظل نموذج $IS - LM$



Source: Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, la decouverte et syros, Paris, 2000, P.4 9.

نلاحظ من خلال الشكل غياب أي أثر للمراحة، حيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي أدى دوره كلية، نتيجة تطبيق سياسة نقدية مصاحبة والتي حافظت على سعر الفائدة ثابت، حيث²:

$$\Delta M = \frac{l_1}{1 - b} \Delta G$$

إنّ سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية الممولة عن طريق الزيادة في الإصدار النقدي هي سياسة فعّالة من حيث قدرتها على إلغاء أثر المراحة و تحقيق زيادة فعلية في الناتج دون التأثير على استثمار القطاع الخاص، و لكن هذا يبقى مرهوناً بحجم كل من حساسية الطلب على النقود بالنسبة للدخل و الميل الحدي للاستهلاك.

¹ Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, la decouverte et syros, Paris, 2000, P.49.

² عبد الرحمن يسري، المدخل الرياضي للسياستين المالية و النقدية، دار شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 152

المبحث الثاني: آثار السياستين النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح ضمن نموذج $IS - LM - BP$

تجاهلت الدراسة السابقة التأثيرات المتبادلة بين دول العالم، فلم تولي اهتماماً كبيراً لتدفقات السلع والخدمات وكذا حركات انتقال رؤوس الأموال الدولية، بالرغم لما لهذه المعاملات الاقتصادية من تأثير بالغ على التوازنات الاقتصادية للدول، ما يبيّن عدم إمكانية فصل العالم الخارجي عن التحليل الاقتصادي، ويمثّل نموذج Mundell-Fleming مجال دراسة الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد، ويعود الفضل بظهوره لكل من * R.A.Mundell، ** J.M.Fleming في المقابل فإن السياسات المالية والنقدية بأدواتها المختلفة مُلزَمة بتحقيق التوازنات الداخليّة والخارجية بالإضافة إلى تحقيق أهدافها الأخرى لاسيما النمو الاقتصادي، ما يتطلب درجة عالية من التنسيق بينهما لبلوغ ذلك.

المطلب الأول: ماهية نموذج Mundell-Fleming

يمكن تحليل سيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على المدى القصير عن طريق نموذج Mundell-Fleming، وهو عبارة عن نموذج من الشكل IS-LM مع دمج الصادرات والواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع والخدمات، وأيضاً إضافة العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات¹. يُعتبر نموذج M-F من الأبحاث السائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواءً في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو نظام التعويم، إضافة إلى تركيزه على حساب رأس المال آخذاً بالاعتبار درجة حركية رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.

الفرع الأول: نموذج $IS - LM - BP$

إنّ تحليل الأداء الاقتصادي في هذه الحالة إنّما يقتضي الانتقال من نموذج IS-LM في اقتصاد مغلق إلى نموذج الاقتصاد المفتوح IS-LM-Bp أو ما يطلق عليه نموذج (Mundell-Fleming).

* - Mundell R.A (1962), **the appropriate use of monetary and fiscal for internal and external stability**, IMF staff papers, volume 09, P.P.70-79.

- Mundell R.A) (, " **Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates** ", 1968 Canadian journal of, vol 9, PP 70-79.

** Fleming M. (1962), **Domestic financial policies under fixed and floating rates**, IMF staff papers, vol.09, March, P.P.369-380.

¹James, M. Boughton, **On the origins of the Fleming-Mundell Model**, IMF Staff, Vol 50, N°01 (2003). p. p. 1-8.

وهذا يتطلب إدخال متغيرات جديدة أخرى مثل الصادرات والواردات وكذا ميزان حركة رؤوس الأموال، أي إضافة علاقة جديدة تعكس التوازنات الخارجية، يُطلق عليها ميزان المدفوعات (Bp) وهذا الأخير يتضمن كل من الميزان التجاري $N_x = X - M$ ، وميزان حركة رؤوس الأموال الدولية $NK = K_m - K_x$ أي¹:

$$Bp = Nx + NK \dots \dots \dots (1)$$

يمثل الميزان التجاري (N_x) الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M)، حيث ترتبط الواردات (M) بالدخل الوطني (Y) وفق علاقة موجبة، و مع سعر الصرف (e) بعلاقة سالبة، أما الصادرات فإنها تتوقف على سعر الصرف (e) وكذا مستوى الطلب الأجنبي Y^* إيجابيا أي:

$$M = M_0 + m(e, Y) \dots \dots \dots (2)$$

$$X = x(e, Y^*) \dots \dots \dots (3)$$

وهكذا نحصل على صافي الصادرات:

$$N_x = x(e, Y^*) - [m(e)Y + M_0]$$

للإشارة فإن: الميزان التجاري N_x يتدهور بانخفاض الدخل (Y) ويتحسن بتدهور سعر الصرف (e) (ارتفاع e).

و يتشكل ميزان حركة رؤوس الأموال (NK) من دخول وخروج رؤوس الأموال، وبالتالي فإن رصيد ميزان رؤوس الأموال هو دالة في معدلات الفائدة المحلية (i) والأجنبية (i^*) مع مراعاة التغيرات في أسعار الصرف $\hat{g}$ أي:

$$NK = k(i - i^* + \hat{g}) \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن k يمثل مرونة (درجة حساسية) حركة رؤوس الأموال بالنسبة لفروقات أسعار الفائدة وبالتالي نحصل على علاقة ميزان المدفوعات Bp بالشكل التالي²:

$$Bp = X(e, Y^*) - (m(e)Y + M_0) + k(i - i^* + \hat{g}) \dots \dots \dots (5)$$

¹ بشير معيط، الاقتصاد الكلي، دروس وتمارين، الطبعة الثانية، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص.108.

² المرجع نفسه، ص.109.

إنَّ نموذج IS-LM أضيفت له علاقة جديدة متزايدة بين الدخل Y ومعدل الفائدة i حيث يعمل i على تحديد رصيد ميزان حركة رؤوس الأموال NK بينما الدخل Y يحدد رصيد الميزان التجاري N_x وانطلاقاً من ذلك نحصل على معادلة Bp بدلالة الدخل وذلك بالشكل:

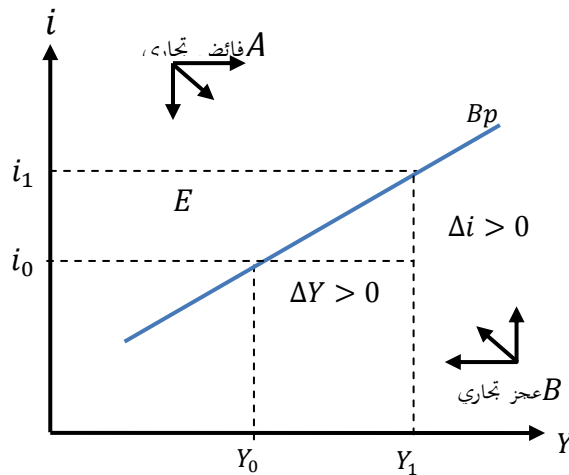
$$X(e, Y^*) - [m(e)Y + M_0] + k(i - i^* + \hat{g}) = 0 \dots \dots (6)$$

$$Y = \frac{1}{(m)(e)} [(i - i^* + \hat{g})k] + \frac{X(e) + X(Y^*) - M_0}{(m)(e)} \dots \dots (7)$$

$$Y = \frac{k}{(m)(e)} [(i - i^*) + \hat{g}] + \frac{X + (X(Y^*) - M_0)}{(m)(e)} \dots \dots (8)$$

ويمثل المعامل $\frac{k}{m}$ المحدد الرئيسي لمنحنى Bp وبما أن (e) ثابت فيمكن تجاهله، وهذا معناه أن ميل المنحنى Bp موجب ويحدد بهذين المؤشرين، واللذين يعكسان مدى انفتاح اقتصاد وطني، أي m يمثل الانفتاح التجاري، k يمثل الانفتاح المالي، ويتغير منحنى (Bp) نتيجة تغير هذين العاملين. فقد يأخذ الشكل الأفقي كلما اتجه $(k \rightarrow \infty)$. ويأخذ شكل عمودي كلما ضعفت أو انعدمت $(k = 0)$. مثل حالة الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى اختلاف مدى فعالية السياسات الاقتصادية¹.

الشكل رقم (4-11): منحنى Bp وتوازن ميزان المدفوعات



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.307.

¹Dorn Bush R. And Fisher ، **Macroeconomic**, sixth edition, International New York 1994, p. 166-167.

من الشكل أعلاه يكون الاقتصاد فوق منحنى Bp في وضعية فائض تجاري، تدفع قوى التوازن ميزان المدفوعات نحو الانخفاض ويزداد الدخل الوطني وهي حالة النقطة A، ما إذا كان الاقتصاد عند النقطة B تحت منحنى Bp، ينتج عجز في الميزان التجاري، وتدفع قوى التعديل في ميزان المدفوعات سعر الفائدة للارتفاع، ويتدهور الدخل الوطني ولا يتوازن ميزان المدفوعات إلا إذا أصبح الاقتصاد على منحنى $Bp = 0$ ¹.

الفرع الثاني: عرض النموذج

ويمكننا الآن تقديم نموذج $IS - LM - BP$ كما يلي: طالما (e) مثبت فهو إذن معطى، وبالتالي الذي يهمنا هو سعر لصرف الحقيقي (Q) ويتغير مهما كان e ثابت، فهو إذن يبقى مجهولا (حتى وإن كانت تغيراته حقيقية بالمقارنة بسعر الصرف الاسمي (e)). لنفرض إذن وجود نموذج بالشكل:

- سوق السلع والخدمات (IS):

$$Y = C + I + G + Nx \dots \dots (9)$$

$$C = C_0 + b(Y - \overline{TA} - ty + \overline{TR})$$

$$I = I(i) \quad TR = \overline{TR} \quad TA = \overline{TA} + ty \quad G = G_0$$

$$N_x = X - M$$

- سوق النقود (LM):

$$M_0 = \frac{\overline{M}}{P} = M^d \dots \dots (10)$$

$$M^d = l_1 Y - l_2 i \quad l_1 > 0, \quad l_2 < 0$$

- التوازن الخارجي (Bp):

$$B_p = N_x(Y^*, Q, Y) + N_k(i - i^* - \hat{g}) = \Delta R \dots \dots (11)$$

$$Q = e \frac{P^*}{P}$$

حيث أن:

¹ صالح تومي، مرجع سابق، ص. 308.

Q : سعر الصرف الحقيقي.

R : احتياطي الصرف.

$$X = x(Y^*, Q) \frac{\delta X}{\delta Q} < 0 \quad \frac{\delta X}{\delta Y^*} > 0$$

$$M = M(Q, Y) \frac{\delta M}{\delta Q} > 0 \quad \frac{\delta M}{\delta Y} > 0$$

فرضا أن الطلب الكلي على السلع المحلية مثلما يعكسه هذا النموذج فإننا يمكن أن نكتب ذلك

بالشكل:

$$Y = P[C + I + \bar{G} + x(Y^*, Q)] - \frac{P^*}{e} M(Y, Q) \dots \dots (12)$$

بتعويض متغيرات المعادلة وبالقسمة على مستوى الأسعار P نحصل على:

$$Y = [bY - btY - b\bar{T}\bar{A} + b\bar{T}\bar{R} + C_0 + I(1) + \bar{G} + x(Y^*, Q)] - \left[\frac{P^*}{ep} M(Y, Q) \right] \dots \dots \dots (13)$$

الفرع الثالث: تحديد التوازن الداخلي و الخارجي معا

ندرس التوازن الكلي في إطار نظام الصرف الثابت والمرن.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

في ظل نظام سعر الصرف الثابت لا تتغير سوى معادلتى (LM) و (Bp) حيث¹:

$$M_0 = \frac{\bar{M}}{P} + \alpha\beta = M_d(y, i) \dots \dots (14)$$

$$Nx - NK - R = 0 \dots \dots (15)$$

حيث أن: α تمثل القاعدة النقدية، β تمثل مضاعف القاعدة النقدية، R يمثل احتياطي الصرف.

$$\Delta(Nx) + \Delta(NK) = \Delta R = P[Nx(Y, y^*, Q) + k(i - i^* - \hat{g})] \dots \dots (16)$$

$$\alpha\beta = \Delta R \dots \dots (17)$$

¹Bronson A, **Macroeconomic : theory and policy**, Harper international edition, P.P.58-65.

تشير المعادلة (16) أعلاه إلى مقدار التعقيم الذي يجب على البنك المركزي إحداثه لغرض المحافظة على ثبات الأرصدة النقدية المحلية عند سعر الصرف الجاري، ففي ظل سعر الصرف الثابت من الممكن في الأجل القصير أن يعقّم البنك المركزي آثار احتياطي الصرف (ΔR) على مخزون النقود عبر عمليات السوق المفتوحة شرط أن لا يكون (ΔR) كبيراً جداً، نظراً لصعوبة تعقيم العجز المزمّن في الأجل الطويل، ومنه فإن ميزان المدفوعات (Bp) يجب أن يكون معدوماً عند الحل التوازني للأجل الطويل¹.

في هذه الحالة، وللتبسيط يمكننا استنتاج المتغيرات الداخلية وهي ($y, i, Q, \Delta R, M_0$) والخارجية ($y^*, i^*, p^*, e, \bar{g}, \bar{G}, p$).

لنرى الآن كيفية الوصول إلى التوازن الآني في الأسواق الثلاثة:

- معادلة (IS):

$$Y = C + I + G + Nx$$

بتعويض قيم المتغيرات نتحصّل على:

$$(IS) \dots Y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (C_0 + I_0 + \bar{G}_0 - b\bar{T}A + b\bar{T}R + xy^* + xQ) - \frac{1}{1 - b + bt + m} di \dots \dots \dots (18)$$

- معادلة (LM):

$$M_0 = \frac{\bar{M}}{P} + \Delta R(\alpha\beta)$$

$$M^d = l_1 Y - l_2 i$$

بالتعويض نجد:

$$LM \dots Y = \frac{1}{l_1} \left(\frac{\bar{M}}{P} \right) + \frac{l_2}{l_1} (i) + \frac{1}{l_1} \Delta R \dots \dots \dots (19)$$

- معادلة (Bp):

$$Nx + Nk - \Delta R = 0$$

$$Nx - Nk = \Delta R$$

$$\Delta R = xy^* - my + xQ + k(i - i^* - \hat{g})$$

$$Bp \dots Y = \frac{1}{m} [xy^* + xQ + k(i - i^* - \hat{g}) + \Delta R] \dots \dots \dots (20)$$

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.54.

مع العلم أن احتياطات الصَّرف R إنما تؤدي نفس دور سعر الصَّرف طالما أن هذا الأخير مثبت (ثابت). حصلنا الآن على معادلات مختلف التوازنات الداخلية والخارجية:

$$(IS) \dots\dots\dots Y = \frac{1}{1-b+bt+m} (C_0 + I_0 + G_0 + b\overline{TR} - b\overline{TA} + xy^* + xQ) - \frac{1}{1-b+bt+m} di$$

$$(LM) \dots\dots\dots Y = \frac{1}{l_1} \left(\frac{\overline{M}}{P} \right) + \frac{l_2}{l_1} i + \frac{1}{l_1} \Delta R$$

$$(Bp) \dots\dots\dots Y = \frac{1}{m} [xy^* + xQ + k(i - i^* - \hat{g}) + \Delta R]$$

من معادلتَي (LM) و (Bp) نحصل على i نظرا لوجود (ΔR) أي:

$$\frac{\overline{M}}{P} + \frac{\Delta R}{P} = l_1 y - l_2 i \dots\dots\dots (21)$$

$$\frac{\Delta R}{P} = xy^* - my - M_0 + xQ + k(i - i^* - \hat{g}) \dots\dots (22)$$

بتعويض احتياطي الصرف $\frac{\Delta}{P}$ في المعادلة 21 نحصل على:

$$i = \frac{1}{l_2 + k} \left[l_1 y - xy^* + my + M_0 - \frac{\overline{M}}{P} - xQ - ki^* + k\hat{g} \right] \dots (23)$$

ويمكن الحصول على (i) من معادلة (IS) و (Bp) كما يلي:

$$i = \frac{1}{d} [C_0 + I_0 + G_0 + b\overline{TR} - b\overline{TA} + xy^* + xQ - y(1 - b - b\overline{TA} + m)] \dots\dots (24)$$

ومن (23) و (24) نحصل على النَّاتج التوازني في ظل نظام سعر الصَّرف الثَّابت:

$$Y_e = \frac{k + l_2 \left[\begin{array}{c} C_0 + I_0 + G_0 + b\overline{TR} - b\overline{TA} \\ + \frac{1}{k + l_2} \left[\frac{\overline{M}}{P} - ki^* \right] d \\ + 1 + \frac{1}{k + l_2} d(xy^* + xQ) \end{array} \right]}{(k + l_2)(1 - b + bt + m)(l_1 + m)d} \dots\dots\dots (25)$$

$k\hat{g}$ أهمل نتيجة افتراض أن $\hat{g}$ صغير جدا.

من هذه المعادلة نحصل على i_e كما يلي:

$$i_e = \frac{(k + l_2) \left[\frac{C_0 + I_0 + G_0 + b\overline{TR} - b\overline{TA}}{(1 - b + bt + m) \left(\frac{1}{l_1 + m} \right) \left(\frac{\overline{M}}{P} - ki^* \right)} + [k - (1 - b + bt + m)](xy^* + xQ) \right]}{(k + l_2)(1 - b + bt + m) + (l_1 + m)d} \dots \dots \dots (26)$$

إذا كان الوضع الداخلي بهذا الشكل وطالما أنه يرتبط بالوضعية الاقتصادية الدولية فما تأثير هذه الأخيرة على الوضعية الداخلية.

من المعادلة الأخيرة يمكن إيجاد مدى تأثير الوضعية الاقتصادية الدولية على النشاط الاقتصادي المحلي كما يلي¹:

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta Y^*} = \frac{x \left(1 + \frac{d}{k + l_2} d \right)}{(1 - b + bt + m) + \frac{l_1 + m}{k + l_2} (d)}$$

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta Y^*} = x \left[(k + l_2) + \left(\frac{k + l_2 + d}{k + l_2} \right) \right] \cdot (1 - b + bt + m) \cdot (k + l_2) + (l_1 + m)d$$

كما يمكن تحديد تغيرات احتياطي الصَّرف الأجنبي كما يلي:

$$\frac{\Delta R}{P} = xy^* - mY_e + xQ + k(i - i^* - \hat{g})$$

ثانيا: التوازن الآني في ظلّ نظام سعر الصَّرف المرن

في ظل نظام سعر الصَّرف المرن يصبح سعر الصَّرف متغيرا داخليا بدلا من احتياطات الصَّرف السابقة، ويؤدي بذلك دورا أساسيا في إظهار تنافسية السِّلَع المحلية تجاه بقية العالم².

لدينا المعادلات التوازنية في الأسواق الثلاثة كما يلي:

$$Y = bY - btY - b\overline{TA} + b\overline{TR} + C_0 + I_0 + G_0 + Nx(Y, Y^*, Q) - di$$

$$M_0 = P[M_d(y, i)]$$

$$Bp = P[Nx(Y, Y^*, Q) + k(i - i^* - \hat{g})] = 0$$

نحصل على:

$$Y = C + I + \bar{G} + Nx \Rightarrow Nx = -Nk \Rightarrow Bp = 0$$

$$Y = C + I + G + Nk$$

$$i = \frac{C_0 + I_0 + G + b\overline{TR} - b\overline{TA} + k(i^*) - (1 - b + bt)Y}{d + k} \dots \dots \dots (IS)$$

¹ بشير معيط، مرجع سابق، ص. 115.

² المرجع نفسه، ص. 117.

$$i = \frac{l_1 y - \frac{\bar{M}}{P}}{l_2} \dots \dots \dots (LM)$$

ومنه:

$$Y_e = \frac{(C_0 + I_0 + G_0 + b\bar{T}R - b\bar{T}A) + k(i^*) + \left(\frac{d+k}{l_2}\right)\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)}{(1-b+bt) + (d+k)\left(\frac{l_1}{R}\right)}$$

$$Y_e = \frac{l_2(C_0 + I_0 + G_0 + b\bar{T}R - b\bar{T}A) + k(i^*) + \left(\frac{d+k}{l_2}\right)\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)}{l_2(1-b+bt) + (d+k)l_1} \dots (27)$$

بتعويض عن قيمة Y_e في (LM) أو (IS) نحصل على قيمة i_e :

$$i_e = \frac{k(C_0 + I_0 + G_0 + b\bar{T}R - b\bar{T}A) + k(i^*) - \left(\frac{\bar{M}}{P}\right)(1-b+bt)/l_1}{l_2(1-b+bt) + (d+k)l_1} \dots (28)$$

وبما أننا توصلنا لحساب كل Y_e ، i_e التوازنيين فإنَّ حساب سعر الصرف الحقيقي Q يكون كما يلي:

$$xY^* - mY_e + k(i_e - i^*) + xQ = 0$$

$$Q = \frac{mY_e - xY^* - k(i_e - i^*)}{x} \dots \dots (29)$$

ولتحديد مدى فعالية السياسة المالية نجد أنَّ¹:

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta \bar{G}} = \frac{l_2}{(1-b+bt)l_2 + (d+k)l_1} \geq 0$$

و الملاحظ أنَّ فعالية التوسُّع المالي تتوقَّف على l_2 درجة حساسية M^d لتغيرات معدل الفائدة (i) وببساطة مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة، غير أن وجود المعلم k مرونة حركة رؤوس الأموال في المقام، يجعل من هذه السياسة أقل فعالية لا سيما إذا كانت k كبيرة، أما إذا اعتبرناه لا نهائياً ($k \rightarrow \infty$) فإن:

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta \bar{G}} = 0$$

بينما السياسة النقدية التوسعية فيمكن تحديدها كما يلي²:

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta \frac{\bar{M}}{P}} = \frac{k+d}{(1-b+bt) + (d+l_1)} > 0$$

¹ المرجع نفسه، ص. 118.

² المرجع نفسه، ص. 119.

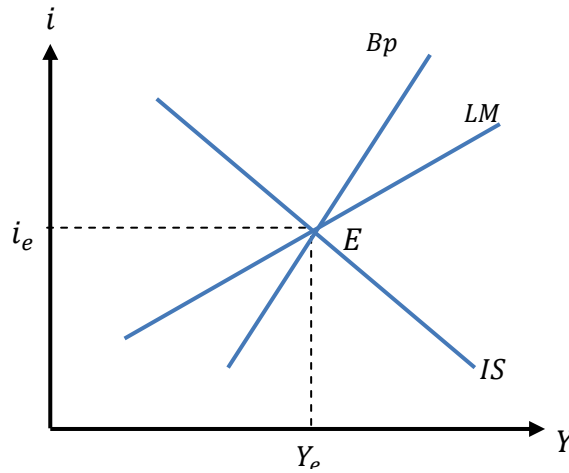
الفصل الرابع..... تحليل آثار السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي ضمن نماذج التوازن الاقتصادي الكلي

بما أن k و d في البسط فإن فعالية السياسة النقدية تكبر أكثر كلما ارتفعت قيمة k و d ، ومنه السياسة النقدية تكون فعالة في نظام سعر الصرف المرن.

ثالثا: النمذجة البيانية للتوازن الاقتصادي الكلي

إن نموذج IS-LM-Bp يوضح لنا التوازن في الأسواق الثلاثة:

الشكل رقم (4-12): النمذجة البيانية للتوازن الاقتصادي الكلي



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.57.

سوف نقوم بدراسة أثر توسع السياستين المالية والنقدية على نموذج ماندل- فلمنج بشيء من التفصيل وفي إطار حركات رؤوس الأموال الدولية وذلك من خلال ما يأتي.

المطلب الثاني: أثر السياستين النقدية والمالية في إطار نموذج Mundell-Fleming

سوف نحاول استعراض أثر السياستين النقدية والمالية في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال و التي تتفرع إلى حالتين حالة سعر الصرف الثابت و المرن، و في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال أيضا مع سعر صرف ثابت أو مرن.

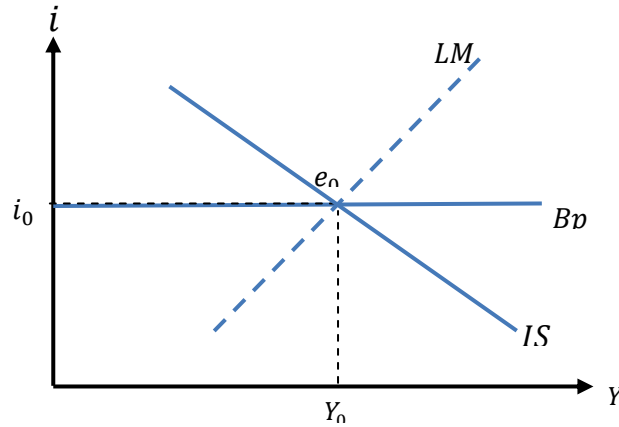
الفرع الأول: نموذج IS-LM-Bp في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال

تشجع الفروقات في أسعار الفائدة على تدفق رؤوس الأموال في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال ونجد حالتين في حالة سعر الصرف الثابت والمرن.

أولاً: التوسع النقدي و المالي في ظل نظام سعر صرف ثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال فإنه لا يمكن للدولة أن تستعمل سياسة نقدية مستقلة، ولا يمكن لسعر الفائدة أن يتحرك بعيداً عن الخط الذي تحدده السوق العالمية. والشكل الموالي يبين التوازن الكلي حسب Mundell-Fleming في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال وفي إطار نظام سعر الصرف الثابت.

الشكل رقم (4-13): التوازن الكلي في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال وفي إطار نظام سعر الصرف الثابت.

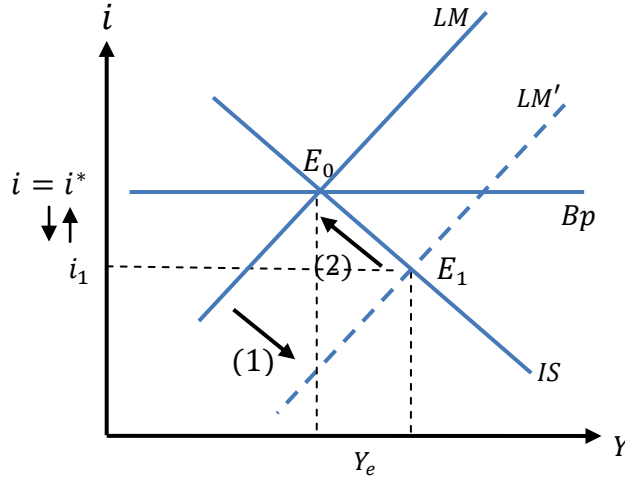


المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.59.

أ- أثر التوسع النقدي:

يبين الشكل أدناه منحنيات (IS)، (LM) و(Bp) والذي يمثّل بخط أفقي بسبب الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال، ويكون ميزان المدفوعات متوازناً ($Bp = 0$) عندما يكون سعر الفائدة المحلي يساوي سعر الفائدة الأجنبي $i = i^*$ ، وعند أي مستوى لسعر الفائدة تكون تدفقات رؤوس الأموال قوية بحيث يكون Bp غير متوازن ومنه فعلى البنك المركزي التدخّل للحفاظ على ثبات سعر الصرف وهذا ما يحرك منحنى LM إلى LM' .

الشكل رقم (4-14): أثر التوسع النقدي في إطار نظام سعر صرف ثابت وحركة تامة لرؤوس الأموال



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.226.

إنّ التوسّع النقدي الذي يبدأ من النقطة الأصلية (E_0) ، ينقل منحنى (LM) إلى اليمين، يتحرك الاقتصاد في الأجل القصير إلى النقطة (E_1) مع دخل مرتفع يقدر بـ Y_1 . لكن عند النقطة (E_1) يشهد ميزان المدفوعات عجز كبير، ما يحدث ضغط على سعر الصرف ليتدهور، وبما أننا في ظل نظام سعر الصرف الثابت، فيجب على البنك المركزي أن يتدخل لبيع النقود الأجنبية ويحصل مقابلها على النقود المحلية، وبالتالي ينخفض العرض النقدي، وكنتيجة لذلك يعود منحنى (LM') في الأجل الطويل إلى اليسار حتى يصل إلى مستوى التوازن الأصلي (E_0) . عمليا مع الحركة التامة لرؤوس الأموال، لا يصل الاقتصاد (أبدا) إلى النقطة (E_1) لأن تجاوز رؤوس الأموال يكون سريعا وقويا جدا بحيث يكون البنك المركزي مجبرا على معاكسة التوسع النقدي الأصلي لتجنب هروب رؤوس الأموال وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

ويمكن أن نلخص ما حدث في النقاط التالية:

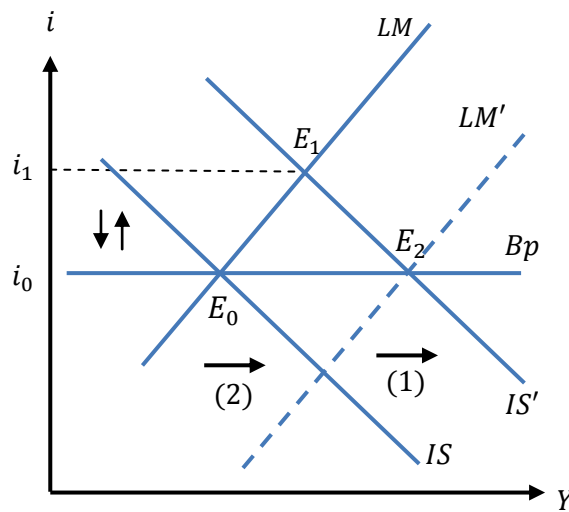
- انخفاض معدل الفائدة يغير التوازن إلى النقطة (E_1) ؛
- خروج رؤوس الأموال نتيجة انخفاض معدل الفائدة i يؤدي إلى انخفاض في عرض النقود مما يدفع المنحنى (LM) إلى تحركه نحو اليمين إلى (LM') ويتحرك الاقتصاد في الأجل القصير إلى (E_1) فيحدث ضغط على سعر الصرف فيتدهور؛

¹Barttomiey Rokicki, the Mundell-Fleming Model, **Chair of Macroeconomics and International Theory**, University of warsaw.

- التوازن يعود إلى (E_0) لأن البنك المركزي يقوم ببيع النقود الأجنبية وكنتيجة لذلك ينخفض العرض النقدي وبالتالي ينتقل (LM') إلى (LM) من جديد.

ب- **أثر التوسع المالي:** الشكل الموالي يوضح أثر التوسع في الإنفاق الحكومي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت.

الشكل رقم (4-15): أثر التوسع المالي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت.

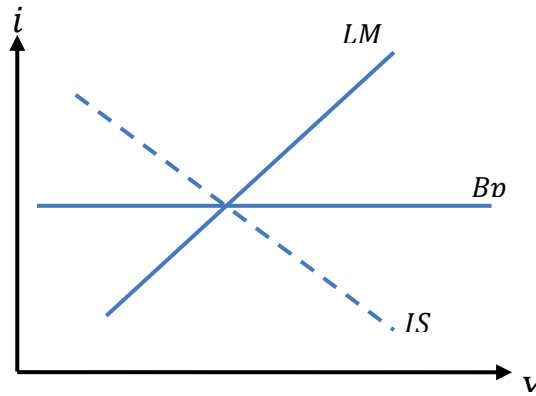


المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.60.

إنّ زيادة الإنفاق الحكومي في إطار سياسة مالية توسعية يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الإنتاج وسعر الفائدة، ويغير وضع التوازن من (E_0) إلى (E_1) . في النقطة (E_1) يرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال وبالتالي زيادة في احتياطي الصرف. وللمحافظة على سعر الصرف الثابت، لابد من زيادة العرض النقدي مما تؤدي إلى إزاحة منحنى LM إلى LM' ، وبالتالي يرتفع الدخل أكثر عند زيادة مخزون النقود بشكل كاف يدفع سعر الفائدة إلى الانخفاض والعودة إلى مستواه الأصلي E_0 والتوازن يثبت عند E_2 .

ثانيا: أثر التوسع النقدي و المالي في ظل نظام سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال
الشكل الموالي يوضح التوازن العام حسب نموذج Mundell-Fleming في حالة حركة تامة لرؤوس
الأموال وفي ظل نظام سعر الصرف المرن.

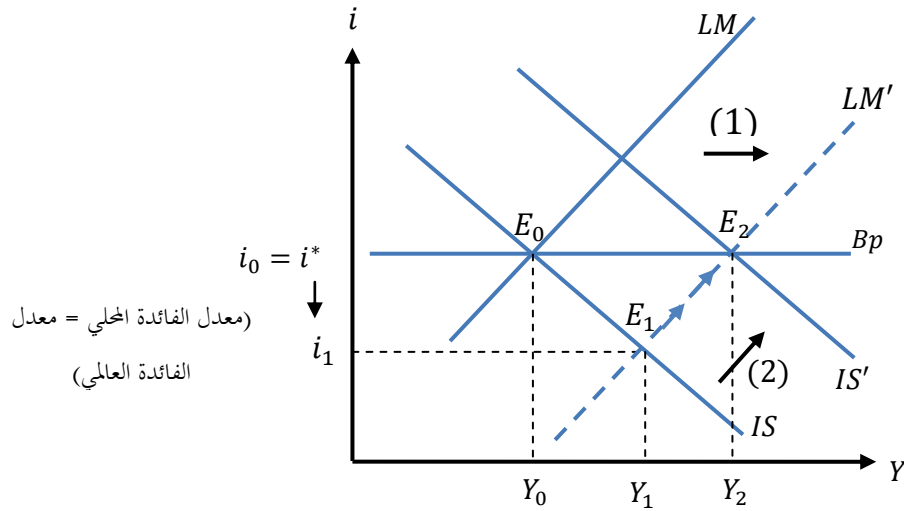
الشكل رقم(4-16): التوازن العام في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال وفي ظل نظام سعر
الصرف المرن



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل
شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.61.
أ- أثر التوسع النقدي:

في ظل سعر الصرف المرن يكون مخزون النقود بما فيها احتياطات الصرف الأجنبي والائتمان المحلي
محددا بواسطة البنك المركزي، ومنه فإن وضعية منحنى (LM) تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية. و الشكل
أدناه يبين أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم (4-17): أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال.



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.61.

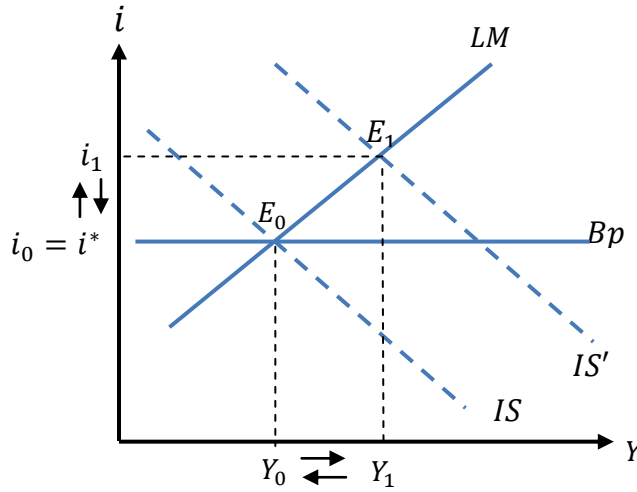
تمثل النقطة (E_0) التوازن الأصلي للأسواق الثلاثة، إن زيادة الكمية الاسمية للنقد $\bar{M}$ (مع ثبات p) ينتج زيادة في مخزون النقود الحقيقي ويصبح عند (E_0) فائض في عرض الأرصدة الحقيقية. للوصول إلى التوازن يجب انخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى تحرك التوازن نحو النقطة (E_1). عند هذه الأخيرة يكون معدل الفائدة الأجنبي i^* أكبر من معدلات الفائدة المحلية، فيكون هناك هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج، فتتدهور العملة ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات وتصبح بذلك السلع المحلية أكثر تنافسية ليتوسع الطلب على السلع المحلية، فيتحرك منحنى IS إلى اليمين (IS') ويتواصل تحركه لغاية الوصول إلى النقطة (E_2)، وعند هذه النقطة تتوازن الأسواق الثلاثة.

ب - أثر التوسع المالي:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية سواءً بالزيادة في الإنفاق الحكومي أو بالخفض من معدلات الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ما يحسّن العملة بسبب تدفق رؤوس الأموال الدولية وزيادة الطلب على العملة المحلية، فيصبح ميزان المدفوعات في الأجل القصير يسجل فائضا. يزداد الدخل و يفقد الاقتصاد قدرته التنافسية في الأسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة الوطنية فتتقلص

الصادرات و تزداد الواردات أي أن هناك مزاحمة تامة، فتحسن العملة هو الذي قلص من الصادرات¹. والشكل أدناه يوضح أثر التوسع المالي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وفي إطار نظام سعر الصرف المرن.

الشكل رقم (4-18): أثر التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال.



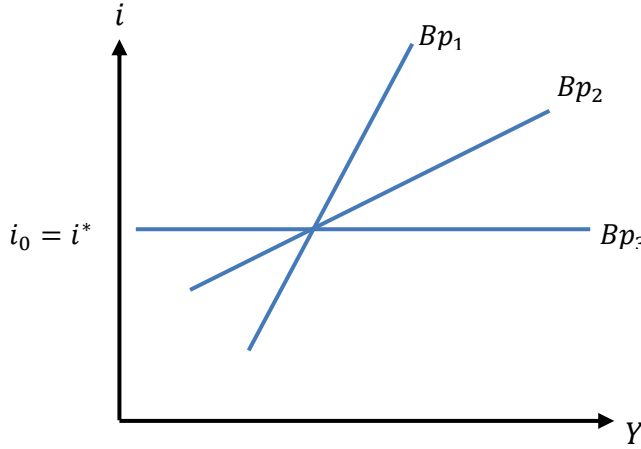
المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.62.

الفرع الثاني: نموذج $IS - LM - BP$ في حالة حركة غير تامة لرؤوس الأموال

يمثل الشكل أدناه منحنى Bp_1 في حالة سوق رأس المال غير تامة الحركة بحيث أن تدفقها يكون ذا تجاوب غير عال لفروقات أسعار الفائدة المحلية والاجنبية، أما Bp_3 فيمثل الحركة التامة لرأس المال والذي تطرقنا إليه سابقا. أين يؤدي أي فرق في (i) معدل الفائدة المحلي، أو (i^*) معدل الفائدة العالمي (الأجنبي) إلى تحرك قوي وكبير في رؤوس الأموال ما بين الدول، و Bp_2 فيمثل الحالة الوسطية ما بين Bp_1 و Bp_3 .

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص.ص.229-230.

الشكل رقم: (4-19): الأشكال الممكنة والبديلة لـ Bp حسب درجة حركية رؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.219.

إن درجة مرونة حركة رؤوس الأموال لسعر الفائدة أو مدى درجة ميل Bp يؤدي دورا هاما في تأثير السياسات النقدية والمالية، وإذا كانت المرونة منعقدة فتغيرات سعر الفائدة لا تؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا تؤثر على التوازن الخارجي. أما إذا كانت المرونة متوسطة أي حركة ليست تامة الحرية فنميز بين حالتين¹:

- حالة مرونة رأس المال بالنسبة لسعر الفائدة، أكبر من مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر من مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، بمعنى منحني Bp أكثر أفقية من منحني (LM) ؛

- الحالة الثانية هي الحالة المعاكسة أي منحني (LM) أكثر أفقية من منحني Bp .

أولاً: أثر التوسع النقدي و المالي في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركية غير تامة لرؤوس الأموال.

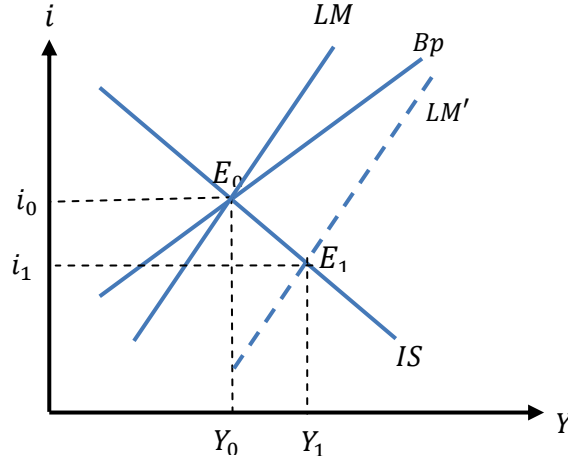
أ- أثر السياسة النقدية التوسعية:

يؤدي التوسع النقدي عبر مشتريات البنك المركزي في السوق المفتوحة، مبدئياً إلى نقل منحني LM إلى

LM' كما هو موضح في الشكل أدناه.

¹ بن قدور علي، مرجع سابق، ص.63.

الشكل رقم (4-20): السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركية غير تامة لرؤوس الأموال.



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.65.

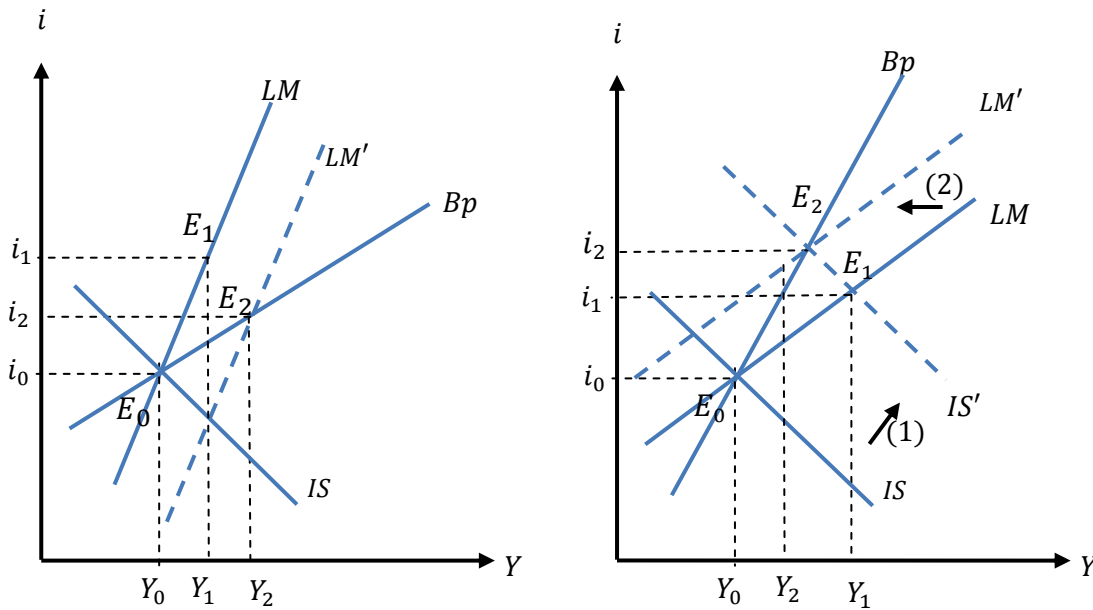
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه يقلص التوسع النقدي من معدل الفائدة المحلي i ويزيد الدخل من Y_0 إلى Y_1 في الأجل القصير، ويؤدي الانخفاض في معدل الفائدة المحلي إلى عجز في ميزان المدفوعات والتوسع النقدي يؤدي إلى مشكل التعقيم ومع قلة الاحتياطات من العملة الأجنبية، إما يجب أن يعدّل مخزون النقود ويرجع للوضع الأصلي، أو يجب التخفيض من العملة لغرض تحريك $Bp = 0$ بحيث يمر إلى النقطة $E_1(i_1, Y_1)$. إذا احتفظ سعر الصرف بمستواه الأصلي (E_0) فإن نتيجة الأجل الطويل للزيادة في مخزون النقود هي أن البنك المركزي يحتفظ بمديونية أكبر وباحتياطي أجنبي أقل، فالدخل العالمي و سعر الفائدة المحلي و كذا مخزون النقود كلها سوف تعود إلى وضع التوازن الأصلي.

ويمكن القول أنه إذا كان هناك توسع نقدي عندما يكون $Bp > 0$ فإن ذلك سوف يسرع من زيادة مخزون النقود الذي كان قد ظهر نتيجة للفائض، ونفس الأمر لما يكون $Bp < 0$ يؤدي الكبح النقدي إلى تسارع التعديل في مخزون النقد المحلي الذي من المفروض أن يظهر كنتيجة لخسارة الاحتياطات من النقد الأجنبي.

ب- أثر السياسة المالية التوسعية:

يمثل الشكل أدناه أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم (4-21): أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال



(A) منحني Bp أقل تحاوياً مع تغيرات سعر الفائدة عبر (B) منحني Bp في ظل تحاوياً أقوى في حركة رؤوس الأموال لتغيرات i بالمقارنة مع منحني (LM)

المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.62.

بالنسبة للجزء (A) يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى IS إلى IS' ويرتفع سعر الفائدة، إلا أن نقطة التوازن $E_1(i_1, y_1)$ تكون تحت المستوى المطلوب لتوازن سوق الصرف أي عجز في ميزان المدفوعات والعائد إلى تدهور الحساب الجاري الناتج عن زيادة الدخل الحقيقي، والذي لم يلغى بواسطة تحسن كاف في الحساب الجاري. ونلاحظ أن معدل الفائدة (i_1) أقل من المعدل الذي يضمن التوازن في ميزان المدفوعات (Bp)، وبالتالي خروج

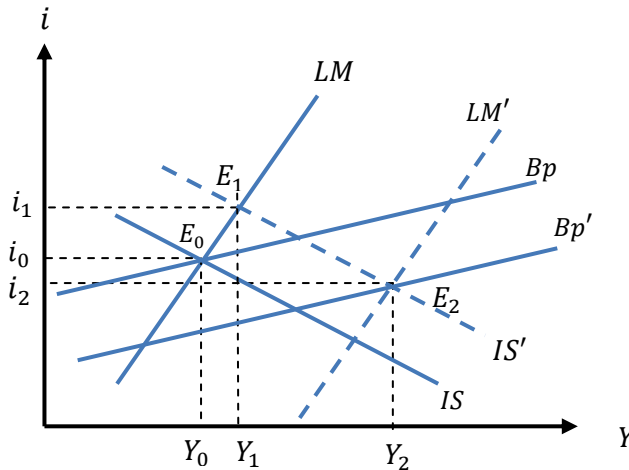
العملات الأجنبية يخفض من عرض النقود ما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM' وتحقيق التوازن الآني في الأسواق الثلاثة عند النقطة $E_2(i_2, y_2)$ ¹.

أما الجزء (B) حالة ($Bp = 0$) مع سعر ثابت، ولكن في ظل تجاوب أقوى في حركة رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة بالمقارنة مع منحنى (LM)، يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى (IS) إلى (IS')، إن تقاطع (IS') مع (LM) يتحقق عند النقطة $E_1(i_1, y_1)$ وهو عند مستوى يحقق فائض في ميزن المدفوعات. أما في الأجل الطويل، عندما يصبح تعقيم الفائض غير ممكن يزداد عرض النقود إلى أن ينخفض سعر الفائدة إلى النقطة التي يكون فيها ($Bp = 0$) مرة ثانية، إن التحرك المستحث (induced) في السوق النقدية من (LM) إلى (LM') بالجزء (B) أعلاه، يؤدي إلى مستوى دخل توازني أعلى عند (y_2). ومنه فإن التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت يكون عالي الفعالية كلما كان تجاوب حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول قويا (منحنى Bp أكثر أفقية من منحنى LM).

ج- الصدمات الخارجية والتخفيض في العملة:

يعتبر التخفيض في العملة الوطنية زيادة في سعر صرف النقد الأجنبي والشكل أدناه يوضح أثر التخفيض في العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت.

الشكل رقم (4-22): أثر التخفيض في العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.62.

¹Xavier Greffe, Jaques Mairesse, Jean-Louis Reiffers, *Encyclopedie Economique*, Economica, Paris, 1990, P.1227.

التوازن الأصلي يكون عند النقطة E_0 ، إن إجراء التخفيض من العملة يؤثر على الصادرات بالزيادة ويقلص من الواردات ما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين (IS')، ويحدث نفس الشيء مع منحنى (Bp) باتجاه (Bp')، إن أول أثر للتخفيض سوف يتحقق عند نقطة التوازن E_1 بدخل أعلى عند Y_1 وسعر فائدة محلي أعلى هو i_1 ، وعند هذا الوضع (الأجل القصير) يحقق ميزان المدفوعات فائضا. والذي يدفع بمخزون النقود (في ظل سعر الصرف الثابت) للارتفاع ويتحرك منحنى السوق النقدية إلى (LM')، ويتم هذا التحرك في (LM') إلى أن يتقاطع مع منحنى (IS') و (Bp') عند نقطة التوازن الجديدة E_2 ، في الأجل الطويل بسعر فائدة i_2 أقل من مستواه الأصلي، وبدخل توازني أعلى بكثير من سابقه، ومنه فإن التخفيض في العملة يرفع من الدخل ويخفض من أسعار الفائدة¹. وتكون هذه النتيجة ثابتة في ظل ثبات المستوى العام للأسعار فإذا ارتفع مستوى السعر مثلاً بنفس نسبة التخفيض، فإن الأسعار النسبية العالمية لن تتأثر ويبقى الاقتصاد عند نفس المستوى التوازني. أما عن الصدمات التي تصدر عن العالم الخارجي فسيكون لها نفس آثار التخفيض في العملة، فزيادة الدخل العالمي أو الزيادة في مستوى السعر الخارجي p^* سوف تؤدي إلى نفس الآثار السابقة، بينما التدهور في سعر الفائدة الخارجية (i^*). والذي سوف يحرك منحنى Bp دون أن يتبعه تحرك في (IS)، سوف لن يكون له أثر على الدخل وسعر الفائدة المحلي، ومع هذا فإنه سوف يحدث مسارا أين يصبح ميزان المدفوعات في حالة فائض، ليبدأ منحنى (LM) في التحرك إلى اليمين، يرتفع الدخل وينخفض سعر الفائدة المحلي إلى النقطة التي يتقاطع فيها منحنى IS الأصلي مع منحنى (Bp) الجديد².

ثانيا: أثر التوسع النقدي و المالي في ظل نظام سعر صرف مرن وحركية غير تامة لرؤوس الأموال.

أ- أثر السياسة المالية التوسعية:

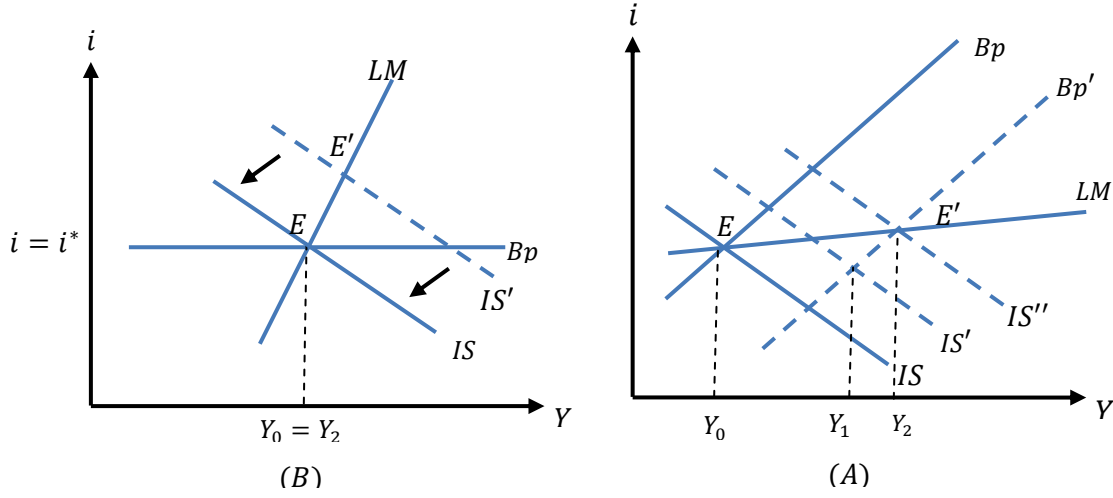
يبين الشكل أدناه آثار السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن وفي ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال³.

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص. 228.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص. 230.

الشكل رقم (4-23): آثار التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن ووضعية مختلفة لمنحنى Bp



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.230.

تتوقف فعالية تأثير السياسة المالية على الناتج على مدى تجاوب المنحنى ($Bp = 0$) لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي مقارنة مع منحنى (LM) فيبين الشكل البياني أدناه في الجزء (A) حالة منحنى ($Bp = 0$) أقل تجاوبا من منحنى (LM) لسعر الفائدة، حيث يحرك التوسع المالي في هذه الحالة منحنى (IS) إلى (IS') ويحدث بذلك عجزا في ميزان المدفوعات عند سعر الصرف الجاري، وما دام وضع التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية سوف تكون تحت (Bp) فإن سعر الصرف سينخفض، هذا ما يحدث دفعا إضافيا للاقتصاد، وينتقل بذلك منحنى (IS') إلى (IS'')، كما ينتقل أيضا منحنى (Bp) إلى اليمين نحو (Bp') وينتهي المسار في الأجل الطويل عند تقاطع كل من (Bp') و (IS'') مع منحنى (LM). أما بالنسبة للجزء (B) فتكون السياسة المالية التوسعية أقل فعالية عندما يكون (Bp) أكثر تجاوبا مع سعر الفائدة مقارنة مع منحنى (LM).

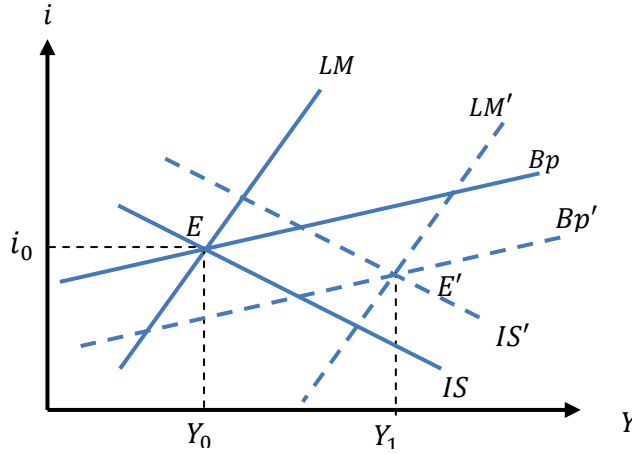
ب - أثر السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

إنّ التوسع النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن، تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى (LM') كما هو موضح في الشكل أدناه، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة المحلية ما يحدث تدهورا في حساب رأس المال، وبافتراض توفر شروط *Lerner Marchall. فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض بشكل كاف لإلغاء الزيادة في الحساب

* $e_x + |e_m| > 1$ حيث e_x و e_m هما مرونتي الطلب الخارجي والطلب الداخلي على الترتيب وهو ما يعرف بشرط Marshal lerner.

الجاري من أجل الحفاظ على توازن سوق الصرف الأجنبي، إن الانخفاض في سعر الصرف يسبب انتقال منحنى (Bp) إلى اليمين (Bp')، وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين (IS') كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي من Y_0 إلى Y_1 .

الشكل رقم (4-24): أثر السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.66.

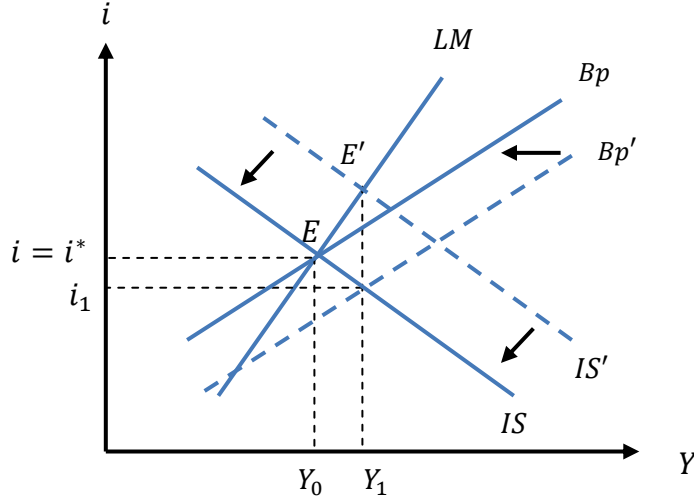
ج- الصدمات الخارجية والتغير في الدخل العالمي:

إن الزيادة في الدخل العالمي يخلق فائضا في الطلب على السلع المحلية ويجزّك منحنى (IS) إلى (IS')، ويتبعه تحرك منحنى (Bp) إلى (Bp') باتجاه اليمين من خلال الزيادة في الصادرات، أما منحنى (LM) لم يتغير باعتبار مخزون النقد المحلي بقي ثابتا في ظل سعر الصرف المرن. إنّ تقاطع منحنى (IS') مع منحنى (LM) عند النقطة (E')، يكون عندها سعر الفائدة المحلي أكبر من الخارجي، ويضغط تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل ليتحسن سعر الصرف، ما يجعل الاقتصاد المحلي أقل تنافسية في الخارج، فيبدأ منحنى (IS) بالعودة من جديد بسبب فقدان أسواق خارجية وزيادة الواردات، فيرتفع سعر الفائدة باتجاه مستواه الأصلي، فيتحرك منحنى (Bp') نحو اليسار حتى نعود إلى التوازن الأصلي (E).

¹ John Weeks, **THE EFFECTIVENESS OF MONETARY POLICY RECONSIDERED**. International Poverty Centre United Nations Development Programme. Technical Paper number 3 June, 2008. P 5.

إذن إن الزيادة في الدخل العالمي والزيادة في الصادرات لا تغير من الإنتاج بل تؤدي فقط إلى تحسن سعر الصرف، وبالتالي تلغي التحسُّن الحاصل في الصادرات.

الشكل (4-25): آثار الزيادة في الدخل العالمي في ظل صرف مرّن والحركة غير التامة لرؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص.233.

أخيراً يمكن القول أنّ أثر كل من السياستين النقدية والمالية في اقتصاد صغير ومفتوح على المبادلات الدولية يكون دالة لسعر الصرف الثابت والمرن، ويبيّن نموذج (Mundell-Fleming) بأن قدرة السياسات النقدية والمالية في التأثير على الدخل الإجمالي تعتمد على نظام سعر الصرف ودرجة انتقال رؤوس الأموال. ففي ظل سعر الصرف المرّن يتأثر الدخل بالسياسة النقدية فقط أما أثر التوسع المالي فيعوض بواسطة الارتفاع في قيمة العملة، بينما في ظل سعر الصرف الثابت، فإن السياسة المالية هي الوحيدة التي تؤثر على الدخل أما الأثر المنتظر من التوسع النقدي فيزول لأن العرض النقدي مثبت بهدف المحافظة على مستوى معن لسعر الصرف.

المبحث الثالث: آثار السياسات النقدية والمالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج $DA - OA$ العرض الكلي-الطلب الكلي

رأينا سابقا أن المبادلات الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال لها أثرها الكبير والهام في سلوك الأعوان الاقتصاديين وتحديد فعالية اثر كل من السياستين النقدية والمالية وفق نظام الصرف المتبع، تحت فرضية ثبات كل من الأجور والأسعار، وفي هذا الصدد سنستغني عن هذه الفرضية، ونأخذ بالاعتبار رد فعل الأسعار والأجور وكذا أثر الإزاحة عن طريق سعر الفائدة وسعر الصرف وأثر الإزاحة عن طريق الأسعار، وستحدد فعالية أثر السياستين النقدية والمالية وفق نظام أسعار الصرف المطبق ودرجة ربط الأجور مع التغيرات في الأسعار (Indexation).¹

المطلب الأول: تحديد العرض الكلي في اقتصاد مفتوح

يرتبط العرض الكلي أساسا بمردودية العمل، إذا ما اعتبرناه المحدد الوحيد للإنتاج وبذلك فإن أي ارتفاع في تكلفة العمل الناتج عن التغيرات في أسعار السلع المحلية أو الأجنبية سيسمح بالتمييز بين عدة أنواع للعرض الكلي.²

الفرع الأول: تحديد الأسعار

باعتبار التكنولوجيا المستعملة لإنتاج كل سلعة محلية ذات مردود ثابت، يعبر عنها بـ $Y = AN$ حيث:

$$Y = a + n \Rightarrow Y = a + (1 + \mu) \dots (1)$$

حيث:

Y : يمثل الإنتاج؛

n : معدل التشغيل؛

a : مستوى التكنولوجيا؛

μ : يمثل معدل البطالة.

حيث: $1 = n + \mu$

¹ شتيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 116.

² Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, la decouverte et syros, Paris, 2000, P.191.

تحدد المؤسسات الأسعار P بهدف تغطية تكاليفها الوحيدة المتعلقة بالإنتاج ويعبر عنها بالصيغة التالية *:

$$(PS) \quad P = w - a \dots \dots \dots (2)$$

حيث: w يمثل الأجور الاسمية.

الفرع الثاني: تحديد الأجور

تتحدد الأجور من قبل نقابات العمال التي تدافع عن حقوق العمال ومصالحهم وتحاول التخفيض من معدلات البطالة على مستوى سوق العمل، وتعطى صيغة معادلة الأجور كما يلي:

$$(ws) \quad w - \sigma p^e = b - \lambda \mu \quad \lambda > 0 \dots \dots (3)$$

حيث: b تمثل إعانات البطالة، ويقاس $\frac{1}{\lambda}$ المرونة الحقيقية في سوق العمل، حيث عندما تكون الأجور الحقيقية ذات حساسية ضعيفة لمعدل البطالة فستكون هذه المرونة كبيرة ومهمة، بحيث الأجور ستحدد بصيغة مستقلة عن اللاتوازن في سوق العمل¹.

يحدد مؤشر الأسعار pc الذي يرغب الأجراء ربط أجورهم به محددات دالة العرض الكلي، بالإضافة إلى أن الاتفاقيات الجماعية تحدد معيارا للربط يتضمن أكثر تغيرات أسعار الاستهلاك، ونعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$(pc) \quad pc = \theta p + (1 - \theta)(e + p^*) \dots \dots \dots (4)$$

حيث: e ، p^* يمثلان سعر الصرف وسعر السلع الأجنبية على التوالي، أما θ تمثل حصة السلع الوطنية المستهلكة من قبل المقيمين، $(1 - \theta)$ حصة السلع المستوردة في سلة سلع المقيمين. كما يخضع تحديد الأجور إلى معامل الربط σ المميز بحالتين²:

$$0 < \sigma < 1 \text{ الربط يكون جزئيا أو معدوما.}$$

$$\sigma = 1 \text{ الربط يكون كليا أو تاما.}$$

ويمكن اعتبار معامل الربط σ كمعيار للمرونة الاسمية للأجور حيث:

إذا كانت σ قريبة من الصفر، فإن تغيرات أسعار الاستهلاك (التضخم) لا ينعكس تأثيرها مباشرة على الأجور الاسمية أي ثبات وجود هذه الأخيرة مقابل التغيرات في الأسعار.

* PS الأسعار المحددة من قبل المؤسسات، WS الأجور المحددة من قبل نقابات العمال.

¹Ibid.

² شبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 118.

إذا كانت $\sigma = 1$ فإن تغيرات أسعار الاستهلاك تؤثر كليا على الأجور الاسمية.

الفرع الثالث: دالة العرض الكلي

تمثل دالة العرض الكلي مستويات كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها عند مستوى معطى للأسعار، ويعتمد مقدار الإنتاج المعروض على مستوى الأسعار والأجور المدفوعة للعمل ولعوامل الإنتاج الأخرى، فنقول أن دالة العرض الكلي تعكس شروط سوق العمل. وحيث أن الطلب على العمل ممثل بالمعادلة (2) وعرض العمل بالمعادلة (3) لا يخضعان لنفس مستوى الأسعار، فإن الأجر الاسمي الذي يحقق التوازن لسوق العمل سيكون دالة للفارق ما بين السعرين، وهذا ما يضمن تساوي كل من مستوى البطالة أو التشغيل ومستوى العرض الكلي للسلع. يمكن التمييز بين حالتين حسب تعادل القدرة الشرائية أو عدمه.

أولا: العرض الكلي وتعادل القدرة الشرائية

باعتبار اقتصاد ما هيكلا الإنتاج المحلي فيه متماثل مع باقي العالم، حيث يؤدي غياب الاختلاف في المنتوجات الوطنية عن غيرها من المنتجات الأجنبية إلى تحديد نفس السعر المطبق في الخارج، أو ما يدعى بقانون السعر الواحد. فإذا كان مؤشر الأسعار يتشكل بنفس التراجع في البلدين (التفضيل الموحد)، فهذا يعني وجود تعادل في القدرة الشرائية PPA (Parité des Pouvoirs d'Achat).

وتصبح المعادلة (4) من الشكل¹:

$$pc = e + p^* \text{ لأن: } p = e + p^*$$

إذا كان الربط تاما ($\sigma = 1$)، فتوازن سوق العمل المحدد بالمعادلتين (2) و(3) مستقل عن سعر الصرف الحقيقي، وتقول أيضا أن العرض الكلي سيكون مستقلا عن الأسعار وفق الصيغة التالية:

$$Y = 1 + \frac{(1 + \lambda)a - b}{\lambda} \dots \dots \dots (5)$$

في حالة تعادل القدرة الشرائية فإن منحني العرض الكلي سيمثل بخط عمودي، أي أن العرض الكلي مستقل عن تغيرات سعر الصرف الحقيقي، ووحدها التغيرات الهيكلية في الاقتصاد تستطيع إحداث تغير في

¹ المرجع نفسه.

العرض (تكنولوجيا a، وإعانات البطالة b) وأي سياسة ظرفية (سياسة مالية، نقدية، تخفيض في قيمة العملة) ستكون عديمة الفعالية في إنعاش الاقتصاد، أي كان نظام الصرف المتبع.

إذا كان الربط جزئيا $1 < \sigma$ ، فإن فرضية تعادل الفترة الشرائية ستصبح غير كافية لعزل مستوى الإنتاج Y عن التغيرات في سوق الصرف. وتصبح دالة العرض الكلي من الشكل:

$$Y = 1 + \frac{(1 - \sigma)(e + p^*) + (1 + \lambda)a - b}{\lambda} \dots \dots \dots (6)$$

التخفيض في قيمة العملة سيسمح برفع العرض الكلي لأن العمال قاموا بربط منخفض لأجورهم، وهذا ما يخفض من تكاليف العمل بالنسبة لأرباب العمل¹.

ثانيا: العرض الكلي وفرضية غياب تعادل القدرة الشرائية

في ظل فرضية غياب تعادل القدرة الشرائية تكون الأسعار الاستهلاكية مختلفة عن أسعار المنتجين المحليين، وبناء على المعادلات (2)، (3) و(4) بالإمكان تحديد معادلة منحنى العرض الكلي كما يلي²:

$$Y = \frac{1}{n}p - \frac{\mu}{n}(e + p^*) - \frac{x}{n}$$

$$\Rightarrow p = \mu(e + p^*) + nY + x \dots \dots \dots (7)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \mu = \frac{\sigma(1 - \theta)}{1 - \sigma\theta} \quad si \quad \begin{array}{l} \sigma = 1 \Rightarrow \mu = 1 \\ \sigma = 0 \Rightarrow \mu = 0 \end{array} \\ n = \frac{\lambda}{1 - \lambda\theta} \\ x = \frac{b - a - \lambda(1 + a)}{1 - \sigma\theta} \end{array} \right.$$

إن ميل منحنى العرض الكلي هو دالة لـ n والذي يقيس استجابة الأسعار للتغيرات في الإنتاج، هذا المعامل يكون ضعيفا كلما كانت المرونة الحقيقية المعبر عنها بالمقدار $\left(\frac{1}{\lambda}\right)$ كبيرة، أي كلما كانت حساسية الأجور ضعيفة للأوضاع الاقتصادية، كلما انخفضت تكاليف الإنتاج، ومنه ستحدد المؤسسات أسعار منخفضة كما أن معامل الربط يمكنه أن يغير من ميل منحنى العرض الكلي.

¹Jean Oliver Hairault, Op. Cit. P.193.

² شبي عبد الرحيم، مرجع سابق.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف المرنة

ندرس التوازن الاقتصادي تحت فرضية الانتقال التام لرؤوس الأموال، ونعتمد هذا الفرض لسبب تبسيط التحليل الجبري للنموذج، كما لا يغير هذا الفرض النتائج بشكل كامل، ولأن هذا الفرض هو الأقرب للشروط الحالية للمبادلات في أسواق رؤوس الأموال في حالة الانتقال التام لرؤوس الأموال فإن شرط توازن ميزان المدفوعات سيختصر إلى شرط تعادل معادلات الفائدة الحقيقية (غير المغطى) $r = r^*$. كما نفترض أن توقعات التضخم وتغيرات سعر الصرف الاسمي معدومة $(\Delta e^a = 0, \Delta p^a = 0)$ ، ويبقى تحديد المتغيرات الداخلية الثلاثة الإنتاج Y ، الأسعار P ، وسعر الصرف الاسمي e .

وستسمح لنا المعادلات التالية بتحديد المتغيرات الداخلية السابقة الذكر¹:

$$(IS) \quad y = by - a_1 r + G + p(e + p^* - p) - my + xY^* \dots (8)$$

$$(LM) \quad M = p + y - l_2 r \dots \dots \dots (9)$$

$$(Bp) \quad r = r^* \dots \dots \dots (10)$$

$$(S) \quad P = \mu(e + p^*) + ny + X \dots \dots \dots (11)$$

حيث Y^* الدخل الأجنبي، r^* معدل الفائدة الأجنبي، M عرض النقود، G النفقات العامة، r معدل الفائدة المحلي.

بالتنسيق ما بين المعادلات السابقة، يمكن لنا الحصول على معادلة الدخل التوازني التالي²:

$$Y = \varepsilon_G G + \varepsilon_m M + \varepsilon_Y Y^* + \varepsilon_r r^* + \varepsilon_X X \dots \dots (12)$$

حيث أن:

¹ Jean Oliver Hairault, Op. Cit. P.196.

² Ibid P.197.

$$\left\{ \begin{array}{l} \varepsilon_G = \left[1 - b + m + pn + p(1+n) \frac{1-\mu}{\mu} \right]^{-1} \\ \varepsilon_m = p \frac{1-\mu}{\mu} \varepsilon_G \\ \varepsilon_Y = x \varepsilon_G \\ \varepsilon_{r^*} = - \left(a_1 - pl_2 \frac{1-\mu}{\mu} \right) \varepsilon_G \\ \varepsilon = \frac{-P}{\mu} \varepsilon_G \end{array} \right.$$

إن حساب المعاملات ε_i يسمح باستخراج نتيجتين: الأثر الكلي للسياسة المالية في حالة الربط الكامل ($\mu = 1$) في حين سينعدم أثر السياسة النقدية، ما يدل على أن ربط الأجور له الدور المهم في تحديد فعالية السياسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تحديد فعالية السياسات النقدية والمالية في حالة الربط الكامل

في حالة الربط الكامل ($\mu = 1$) فإن معادلة الدخل التوازني (12) تبرهن عدم فعالية السياسة النقدية في حالة نظام سعر الصرف المرن في حين فعالية أثر (عدم حيادية) السياسة المالية.

أولاً: تحديد فعالية السياسة النقدية مع الربط الكامل ($\mu = 1$)

في حالة الربط التام فإن الدخل التوازني مستقل عن العرض النقدي ومعطى بالمستوى التوازني Y ، معدل الصرف الحقيقي التوازني ($e + p^* - p$) والذي تم الحصول عليه بعكس دالة العرض الكلي، وباستعمال شروط التوازن في السوق النقدي (معادلة 9). يمكننا تحديد المستوى العام للأسعار والذي يعطي المستوى التوازني للدخل Y . إن التوسع النقدي يؤثر فقط على المتغيرات النقدية (الاسمية) (الأسعار، سعر الصرف الاسمي)، بالرغم من ثبات الأجور والأسعار، ترفع السياسة النقدية من مستوى الطلب بفعل الانخفاض في معدلات الفائدة التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية $Y_0 \rightarrow \tilde{Y}_1$ في الشكل أدناه (الجزء أ).

وفي ظل ثبات الأسعار، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأجراء، وفي ظل فرضية الربط الكامل فإن الأجور الاسمية للأجراء سيندرج ضمنها هذا الارتفاع في سعر الصرف، وبالتالي فإن الارتفاع في تكاليف الأجور يخفف من مردودية العرض (انتقال منحني العرض الكلي $OA' \leftarrow OA$ (في الجزء ب)).

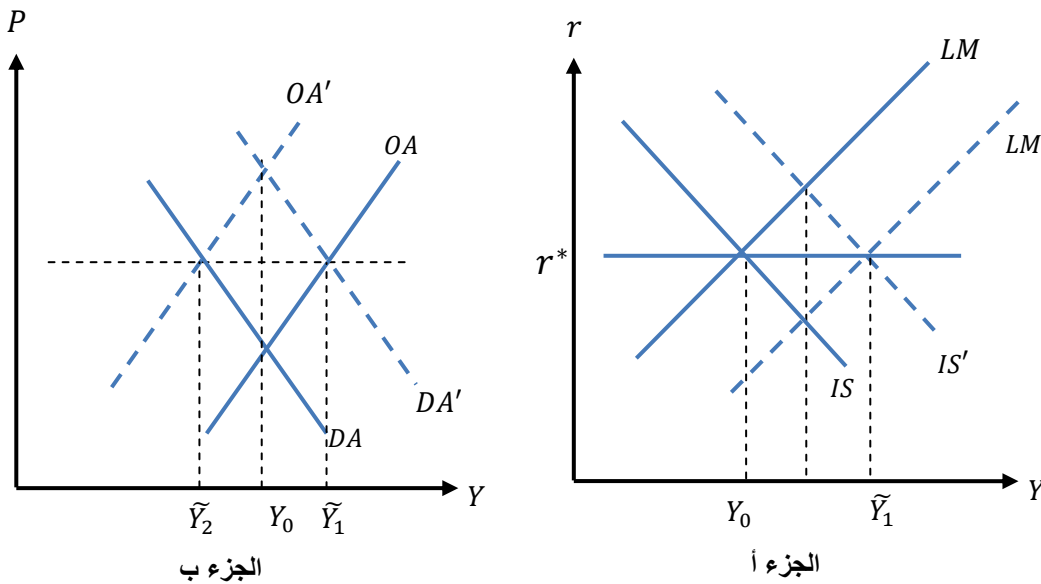
$$Y_0 \rightarrow \tilde{Y}_2 \Delta Y = -\Delta e/n \quad (\Delta p = 0).$$

في ظل سعر معطى فإن الطلب والعرض يتغيران بشكل عكسي، إن ارتفاع الأجور الاسمية وفائض الطلب يدفع بالمؤسسات للرفع من أسعار البيع مع إدراج زيادة الأجور المطلوبة من قبل الأجراء في الأسعار،

والأجر الحقيقي سيبقى عند مستواه الابتدائي، أي قبل تطبيق السياسة النقدية التوسعية. إن هذا الارتفاع في الأسعار له أثرين متتابعين على الطلب فمن جهة الارتفاع في الأسعار يدرج كليا تغيرات سعر الصرف، ويزيل أثر التنافسية، التوازن في سوق السلع (IS) بالمعادلة (8) معروفة بما كانت عليه قبل التوسع النقدي، هذا ما يفسر عودة الطلب الكلي إلى مستواه الابتدائي والذي يتلاءم والتعديلات في الأسعار والأجور المحددة للعرض الكلي. السوق النقدي LM (المعادلة 9)، يعطي إذن تغيرات الأسعار الملائمة للمستويات الثابتة لمجموعة المتغيرات الحقيقية¹.

$$\Delta p = \Delta M = \Delta e$$

الشكل (4-26): السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن وفرضية الربط الكامل



Source : Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, la decouverte et syros, Paris, 2000, P.198.

إذن في ظل نظام الصرف المرن و فرضية الربط الكامل فإن السياسة النقدية تصبح عديمة الفعالية، بفعل أثر الإزاحة الكلي عن طريق الأسعار، و بالتالي فهذه السياسة لا تسمح بإنعاش الاقتصاد و زيادة الدخل و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لابد في هذه الحالة التركيز على السياسة المالية.

¹ Jean Oliver Hairault, Op. Cit. P. 198.

ثانيا: تحديد أثر السياسة المالية مع الربط الكامل ($\mu = 1$)

إنّ تطبيق سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين (IS')، وارتفاع كل من الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين، وارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والذي سينتج عنه ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع قيمتها في سوق الصرف ($\Delta e < 0$) ما يخفّض من تنافسية المنتجات المحلية. في حالة الانتقال التام لرؤوس الأموال يكون أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف أثرا كليا، وبالتالي عودة الدخل من المستوى Y_1 إلى المستوى Y_0 في الجزء (أ)، ما يعني عدم تأثر الطلب الكلي بالسياسة المالية وثبات منحنى الطلب الكلي في الجزء (ب) من الشكل أدناه.

ويرجع ارتفاع الدخل التوازني أساسا إلى التعديلات في العرض الكلي للسلع في ظل ثبات السعر، وارتفاع قيمة العملة الوطنية يُرى من قبل الأجاء أنه ارتفاع في قدرتهم الشرائية، بما أن السلع المستوردة ستكون بأقل ثمن مقارنة بنظيرتها المحلية. فرضية الربط ستقودهم إلى قبول أجور إسمية منخفضة. هذا التصحيح في الأجور سيجعل العمل أكثر مردودية، وبالتالي يرفع من العرض الكلي للسلع ما يبرر انتقال منحنى العرض الكلي OA إلى اليمين نحو OA'. وانتقال مستوى الدخل التوازني من Y_0 إلى $\bar{Y}_2$ حيث: $\Delta Y = -\Delta e/n$ (مع ثبات الأسعار $\Delta p = 0$) وهذه الوضعية تعبر عن فائض عرض¹.

إن الانخفاض في الأجور الاسمية ووجود فائض في عرض السلع يدفع بالمؤسسات إلى خفض أسعار البيع، أي أن المؤسسات أدرجت انخفاض الأجور كليا في تحديد أسعارها، مع الحفاظ على المستوى الأصلي لمردودية العمل دون تغيير في الأجور الحقيقية.

إن انخفاض الأسعار سيرفع من قيمة الأرصدة الحقيقية على مستوى السوق النقدي (LM)، ما يدفع معدلات الفائدة إلى الانخفاض، و يكبح نوعا ما الارتفاع الابتدائي في معدل الفائدة والتقليل من ارتفاع قيمة العملة الوطنية الضرورية لتوازن سوق الصرف، أي أن أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف ليس كليا في هذه الحالة مقارنة لما كان عليه في نموذج Mundell-Fleming، وبالتالي فإن انخفاض تنافسية المنتجات الوطنية غير كاف لإلغاء الأثر الإيجابي للسياسة المالية في إنعاش الطلب. في ظل ثبات تكاليف العمل فإنه يمكن للمؤسسات

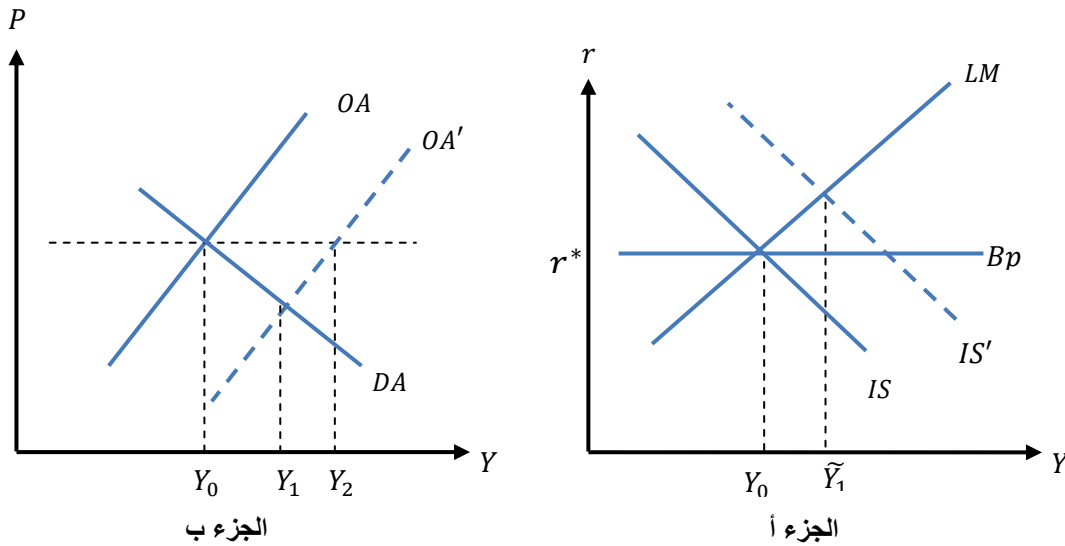
¹ شبي عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص. 120.

مواجهة ارتفاع الطلب لأن التكاليف الحدية للعمل ستبقى أيضا ثابتة (انتقال الدخل من Y_0 إلى Y_1) (في الجزء ب). نعبّر عن الصيغة الجبرية لمضاعف الإنفاق الحكومي بالصيغة التالية¹:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m + pn}$$

حيث يعبر عن pn فقدان للتنافسية، و m الميل الحدي للاستيراد والذي يمثل تسرباً نحو الخارج وكل منهما سيؤديان إلى التقليل من قيمة المضاعف.

الشكل رقم (4-27): تحديد أثر السياسة المالية في ظل الربط الكامل ($\mu = 1$) ضمن نموذج $DA - OA$ وأسعار الصرف المرنة



Source : Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, , la decouverte et syros, Paris, 2000, P. 199.

الفرع الثاني: تحديد أثر السياستين النقدية والمالية في ظل غياب الربط ($\mu = 0$)

في ظل نظام سعر الصرف المرن وفرضية غياب الربط ($\mu = 0$) فإن الأجور الاسمية تكون مرنة أمام التغيرات الاسمية لكل من الأسعار ومعدل الصرف.

¹ المرجع نفسه.

أولاً: أثر السياسة النقدية في ظل غياب الربط ($\mu = 0$)

في حالة غياب الربط، فإن للسياسة النقدية أثر إيجابي على الدخل ما يسمح بتخفيض البطالة عند مستوى ثابت للأسعار، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية تبعاً لتطبيق سياسة نقدية، يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعمال، لكن مع غياب الربط فإن تآكل القدرة الشرائية للأجراء ($\Delta e > 0$) لا يؤدي إلى ارتفاع الأجور حيث العرض الكلي لا يتغير. و لمواجهة الارتفاع في الطلب الكلي ستقوم المؤسسات برفع أسعارها، هذا التعديل في الأسعار له أثرين الأول يخفض من الارتفاع الابتدائي للتنافسية، وكذا يخفف القدرة الشرائية للنقود، وهذا كله يساهم في خفض الطلب الكلي ما يسمح بإعادة التوازن في سوق السلع. هذا التحسن في الوضع الاقتصادي سيشتج النقابات لزيادة الأجور الاسمية والتي ستدرج كلياً في أسعار البيع (المعادلتين (2) و(3)) بنفس المقدار، أي أن تكاليف العمل تبقى ثابتة، المضاعف النقدي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{1}{1+h}$$

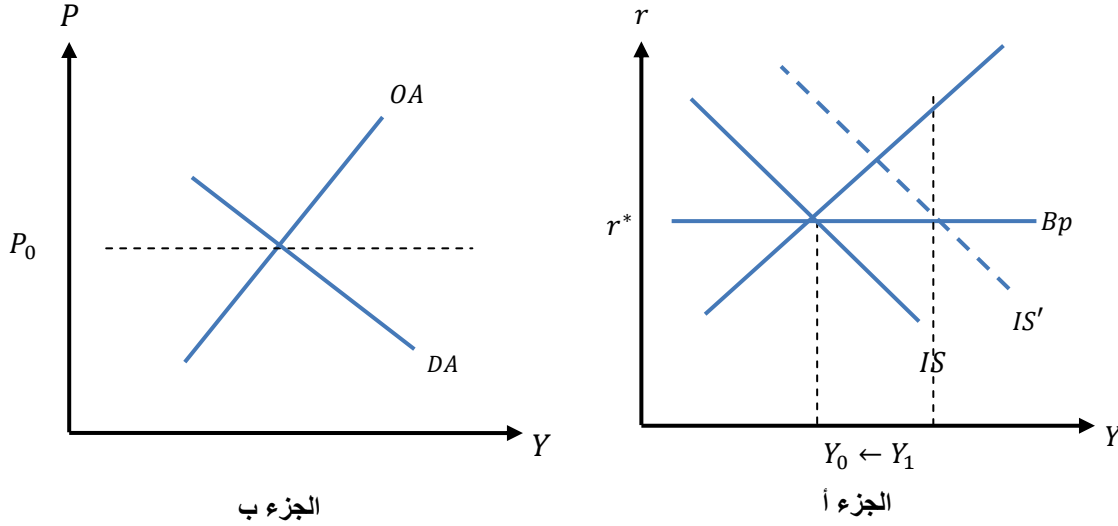
الدخل التوازني يتبع إيجابياً تغيرات الكتلة النقدية، وبما أن الأرصدة الحقيقية تنخفض تبعاً لتغيرات الأسعار، فإن الكبح النقدي بارز ومؤكّد مقارنة بنموذج (Mundell-Fleming).

ثانياً: تحديد أثر السياسة المالية مع غياب الربط ($\mu = 0$)

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة وعندما يكون الربط معدوماً ($\mu = 0$)، فإن ارتفاع قيمة العملة الوطنية الناجم عن سياسة مالية توسعية سيؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية، إلا أن الأجراء لن يدرجوا هذا الارتفاع في أجورهم ($\Delta w = 0$)، وبذلك فإن المؤسسات لن تغير من الأسعار ($\Delta P = 0$) بالنظر لعدم تغير تكاليف الإنتاج أي العرض الكلي يبقى دون تغيير أنظر (الجزء ب) في الشكل أدناه.

إن غياب أي تعديل في الأسعار يعني ثبات قيمة الأرصدة الحقيقية، وبذلك لا يمكن أن يرتفع الطلب الكلي مثلما رأيناه في حالة الربط الكامل، وهذا ما يؤكد أن فعالية السياسة المالية ترتبط أساساً بإمكانية إدراج الأجور الاسمية لتغيرات سعر الصرف، هذا الأخير الذي يمثل القناة الأساسية للسياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن.

الشكل رقم (4-30): أثر السياسة المالية ضمن نموذج $DA - OA$ وأسعار الصرف المرن في ظل غياب الربط



Source : Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, la decouverte et syros, Paris, 2000, P.201.

وأخيراً نجد عدم فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى الطلب وهو ما يترجمه عودة مستوى الدخل من Y_1 إلى المستوى الأصلي Y_0 في الجزء (أ) من الشكل أعلاه.

المطلب الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية في نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي $DA - OA$ وفي ظل أسعار الصرف الثابت

في حالة نظام الصرف الثابت لا يمكن لسوق الصرف تحقيق التوازن عن طريق الأسعار النسبية للعملة، كما أن السياسات الظرفية تؤثر على التوازن الخارجي وتحدث اختلالات على مستوى سوق الصرف، حسب حالة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ومن شأن العرض النقدي إحداث التعديل لتحقيق التوازن في سوق الصرف.

قبل تحليل آليات انتقال أثر السياسات الاقتصادية لابد أن نشير إلى أن فرضية سعر الصرف الثابت في ظل نموذج الأسعار والأجور فيه مرنة فإن منحنى العرض الكلي بالنسبة لسعر الصرف لا يتأثر ولا يتغير تبعاً لأثر السياسات الاقتصادية، أثر الإزاحة عن طريق الأسعار الناتج في سلوك استدراك القدرة الشرائية تبعاً لتغيرات الصرف غير موجودة في نظام الصرف الثابت، وهذا ما يؤكد على أهمية شروط الربط على فعالية السياسات

الاقتصادية. وهذا لا يبرر المعالجة المختلفة لأثر السياسة المالية في حالة الربط الكامل ثم الجزئي. وبالمقابل اختبار فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الذي يبين الدور المهم لآليات الربط.

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي الكلي في ظل أسعار الصرف الثابت

بالاعتماد على فرضية الانتقال التام لرؤوس الأموال، توازن ميزان المدفوعات سيعبر عنه في شرط تعادل معدلات الفائدة $Bp (r = r^*)$.

المعادلات التالية تتيح لنا إيجاد القيم التوازنية لكل من الدخل Y ، والعرض النقدي M ، والأسعار P والتي تعتبر متغيرات داخلية¹:

$$(IS) Y = by - a_1 r^* + G + p(e + p^* - p) - my + xy^* \dots (13)$$

$$(LM) M = p + y - l_2 r^* \dots \dots \dots (14)$$

$$(S) p = u(e + p^*) + ny + x \dots \dots \dots (15)$$

بالتنسيق ما بين المعادلات الثلاثة السابقة يمكن استنتاج قيمة الدخل التوازني كالتالي:

$$Y = b_1 G + b_2 (e + p^*) + b_3 y^* + b_4 r^* + b_5 x$$

حيث:

$$\begin{cases} b_1 = [1 - b + m + pn]^{-1} \\ b_2 = p(1 - u)b_1 \\ b_3 = xb_1 ; b_4 = -a_1 b_1 ; b_5 = -pb_1 \end{cases}$$

إن حساب المعاملات b_1 يسمح باستنتاج فعالية السياسة المالية، في حالة الربط الكامل تكون سياسة تخفيض قيمة العملة عديمة الفعالية، وبالمقابل في حالة الربط الجزئي سياسة تخفيض قيمة العملة لها آثار حقيقية. أما العرض النقدي M فيتغير تبعاً لتغير الأسعار مثلما تبينه معادلة (LM).

الفرع الثاني: تحديد فعالية السياسة المالية

تحت فرضية الانتقال التام لرؤوس الأموال، إن تطبيق سياسة مالية توسعية في ظل ثبات الأجور والأسعار يؤدي إلى ظهور فائض في الميزان الكلي، ومن أجل إعادة التوازن يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف وذلك بشراء العملة الأجنبية مقابل طرح العملة الوطنية، ما يبرر انتقال منحنى (LM) إلى اليمين نحو (LM') حسب

¹ شبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 121.

الجزء (أ) في الشكل أدناه، والذي بدوره يسبب ارتفاع الطلب عند مستوى سعر معطى من $(Y_2 \leftarrow Y_0)$ (في الجزء ب).

عند مستوى سعر معطى الأجور لا تتغير لأن سعر الصرف ثابت، وكذا الاختلال الخارجي لا يحدث تعديلات في الأجور لذا العرض الكلي يبقى ثابت، كما هو مبين في الجزء (ب) من الشكل أدناه.

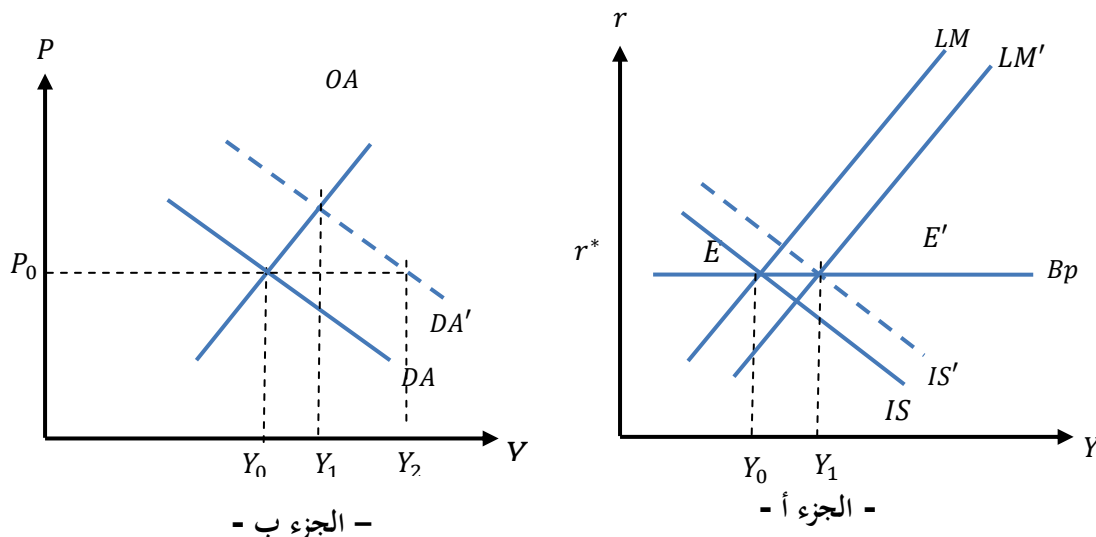
إن ظهور فائض الطلب يدفع بالمؤسسات إلى رفع أسعارها للعودة إلى حالة التوازن بين الطلب والعرض الكليين، وطالما فائض الطلب حقق نتائج مقبولة للمؤسسات، فإن البطالة سوف تنخفض هذا ما يدفع بارتفاع الأجور الذي تنعكس على الأسعار، ما يعني ظهور أثر إزاحة عن طريق الأسعار الذي يسهم في التقليل من أثر التوسع الحكومي بانخفاض الدخل $(Y_1 \leftarrow Y_2)$ في الجزء (ب).

ونعبر عن صيغة مضاعف الإنفاق الحكومي رياضيا كما يلي¹:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m + P_n}$$

أخيرا تظهر فعالية السياسة المالية بالرغم من وجود أثر إزاحة عن طريق الأسعار الذي يحقق أثرا ضائعا على الدخل.

الشكل رقم (4-31): أثر السياسة المالية في ظل نموذج $DA - OA$ ونظام الصرف الثابت



Source : Jean Oliver Hairault, *Analyse Macroeconomique*, , la decouverte et syros, Paris, 2000, P.204.

¹ المرجع نفسه، ص. 122.

إذن في اقتصاد مفتوح مع مرونة في الأجور والأسعار و في ظل النموذج (OA-DA)، تخضع فعالية السياسة المالية والنقدية إلى نظام الصرف المطبق وإلى درجة ربط الأجور بالأسعار (Indexation)، ففي نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية فعالة في حالة الربط التام، وغير فعالة في حالة انعدام الربط والعكس بالنسبة للسياسة النقدية. أما في ظل نظام الصرف الثابت، فتكون السياسة المالية فعالة مهما كانت درجة الربط. أما هدف السياسة النقدية هو المحافظة على مستوى معلن لسعر الصرف.

الخلاصة.

تم استعراض اثر السياسة النقدية والمالية في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي بداية من نموذج هيكس- هانسن (IS-LM) مع ثبات الأسعار و اقتصاد مغلق، يرى أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) في المدى القصير و على المدى البعيد سيقصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار (و هذا ما يتوافق مع الطرح التقليدي) أما السياسة النقدية الإنكماشية فلها تأثير معاكس. و من جانب السياسة المالية فإن كانت توسعية فسيكون لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي، في المدى القصير و نجدها حيادية في حالة كون النفقات العامة غير منتجة. ثم نموذج IS-LM-BP في ظل أسعار ثابتة و اقتصاد مفتوح و يحدد كل من عامل حركة رؤوس الأموال و نظام سعر الصرف فعالية السياسة النقدية و المالية المطبقتين فعندما تتصف حركة رؤوس الأموال بالحرية التامة و استجابة للفروق في أسعار الفائدة فإن رؤوس الأموال تتدفق إلى الخارج، كما أن ثبات أو مرونة سعر الصرف المعتمد، يؤثر على فعالية كل من السياسة النقدية و المالية، ففي حالة سعر الصرف الثابت فإن السياسة المالية تصبح أكثر فعالية، أما في حالة سعر الصرف المرن فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية، بإعتبار أن مرونة سعر الصرف لا تتطلب من البنك المركزي في حالة عجز ميزان المدفوعات اللجوء إلى استعمال احتياطي الصرف، و العكس في حالة سعر الصرف الثابت. وأخيرا استعراض اثر السياسة النقدية والمالية في ظل نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي (DA-OA) مع أسعار غير ثابتة و اقتصاد مفتوح، حيث تخضع فعالية السياسة المالية والنقدية إلى نظام الصرف المطبق وإلى درجة ربط الأجور بالأسعار (Indexation)، ففي نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية فعالة في حالة الربط التام، وغير فعالة في حالة انعدام الربط والعكس بالنسبة للسياسة النقدية. أما في ظل نظام الصرف الثابت، فتكون السياسة المالية فعالة مهما كانت درجة الربط، في حين يكون هدف السياسة النقدية هو المحافظة على مستوى معن لسعر الصرف.

الفصل الخامس:

نظرة حول

السياسة النقدية و المالية

وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد.

تميّزت مرحلة ما بعد الاستقلال بالتخطيط المركزي وتدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، و باعتبار الجزائر من بين الدول المصدّرة للنفط و التي ارتبط وضعها النقدي و الميزاني بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات على مداخل النفط مستغلة الوضعية المربحة لسوق النفط العالمي، و اتبعت سياسة مالية توسعية لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، تلا ذلك دخول الجزائر في إصلاحات ذاتية لإعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص، لكنها لم تجدي نفعاً ما دفع الحكومة إلى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية و ذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمّقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989، و التي مسّت جوانب عدّة منها الجانبين النقدي و بالتحديد السياسة النقدية و الجانب الميزاني الممثل للسياسة المالية، و انطلاقاً من سنة 1999 عرفت أسعار النفط الجزائري انتعاشاً متزايداً حيث أن السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية والمالية تميزتا بالحذر خلال الفترة (1999-2001) ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط قامت الحكومة بتسطير المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) و كذا البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)، و في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإظهار موقع السياسة النقدية و المالية كأدوات للسياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وكذا واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة السياسة النقدية قبل و بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90.

لم ترث الجزائر من الاستعمار جهازاً مصرفياً بما تحمله الكلمة من معنى، حيث كانت تتمثّل مجموعة وكالات بنكية تابعة للبنوك الفرنسية، و هو ما يجعل الحكم على السياسة النقدية أمراً مستحيلاً في ظل غياب السيادة الوطنية، الأمر الذي دفع السلطات بعد الاستقلال إلى محاولة تأسيس منظومة مصرفية وطنية و التخطيط لسياسة اقتصادية. و منذ نشأة النظام المصرفي على أنقاض بنوك المحتل تم تأميمها سنة 1966، كما شهد النظام المصرفي عدة إصلاحات أهمها إصلاح 1971 المتزامن و سياسة المخططات الاقتصادية، ليليه إصلاح 1986 بعد الأزمة المالية العالمية على إثر إنحيار أسعار النفط، ثم إصلاح 1988 و المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، و سنحاول فيما يلي استعراض بنية الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال ومن ثم إظهار مكانة السياسة النقدية في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا الحالي.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر مراحل بعد الاستقلال، حيث شكّل في البداية من إرث المؤسسات و الهياكل الموجودة و يمكن أن نميّز من جانب تأسيس النظام المصرفي و المالي عامة ثلاثة مراحل أساسية، و المتمثلة في مرحلة بسط و إضفاء السيادة (1962-1965)، مرحلة التأميم (1966-1967)، ثم مرحلة الإصلاح (1971-1982). بالإضافة لمرحلة إعادة هيكلة البنوك و الإصلاح النقدي 12/86، و تكييف الإصلاح 06/88.

الفرع الأول: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965)

قامت السلطات العمومية في هذا السياق بإنشاء ثلاثة مؤسسات رئيسية: الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية (BAD) و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP)، دون إغفال تأسيس العملة الوطنية.

أولاً: الخزينة العمومية

تم الفصل الفعلي للخزينة العمومية الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية في 29 أوت 1962¹، لتأخذ على عاتقها مهمة تقديم القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي، و كذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي الميسر ذاتياً.

ثانياً: البنك المركزي الجزائري

تأسس البنك المركزي الجزائري خلفاً للبنك الجزائري خلال فترة الاستعمار (منذ 1851) بموجب القانون "62-144" الممضي في 13 ديسمبر 1962 و المؤرخ في الجريدة الرسمية رقم 10 ليوم 28 ديسمبر 1962 و المتضمن إحداث البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي، حيث بدأ نشاطه الفعلي منذ "1963/01/01" و أسندت له المهام التالية²:

- إصدار العملة الورقية و النقدية مع الاحتكار التام لها؛
- تسيير احتياطات العملة الأجنبية و الذهب بيعاً و شراءً و احتفاظاً؛
- منح القروض للبنوك التجارية و إدارتها و مراقبتها بتغيير معدلات الفائدة و الاحتياطي الإجباري، و تداول بعض الأوراق المالية؛

¹ الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28.

² أنظر كل من:

- المواد 9-15 من القانون الأساسي للبنك المركزي رقم 62-144 لـ 13 ديسمبر 1962 جريدة رسمية عدد 10، ص. 110.

- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. ص. 127-129.

- إعادة خصم السندات العمومية وبصفة استثنائية السندات الخاصة؛
- منح الخزينة العامة تسبيقات مالية على حسابها الجاري لديه بنسبة لا تتعدى 5% من الإيرادات العامة العادية المحققة من السنة المالية السابقة.

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية ممثلة في الدينار الجزائري (DZ) في 10 أبريل 1964 بموجب القانون رقم "111-64"¹. وبهذا أمسى لهذا البنك مهمة تسيير شؤون النقد و القرض، الأمر الذي تطلّب إنشاء صندوقين وطنيين: الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (CNEP)، لغرض توليها مطالب البحث عن التنمية. و نظرا لطبيعة مرحلة التنمية لم يتوقف البنك المركزي عند صلاحياته فقط، بل تعداها إلى التمويل المباشر للمشاريع ضمن التخطيط المركزي، وعليه و تبعا لقانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم 65-93 المؤرخ في 08 أبريل 1965 وبالتحديد المادة 8 مكرر منه رخص:

- جميع قروض الدولة سواء كانت كشوفات أو سلفيات، أو تسبيقات أو إصدار سندات قصيرة الأجل وكذا المتوسطة والطويلة واستعمالها لتنفيذ الميزانيات و برامج التجهيز.
- و استنادا لهذا القانون وُضع البنك المركزي في خدمة الخزينة العمومية بشكل كلي، وبدون شروط الأمر الذي حدّ من ممارسة البنك المركزي لصلاحياته النقدية على وجه الخصوص، حيث أصبح مجرد حساب على المكشوف لصالح الخزينة العمومية، ويؤدي وظيفة الحساب لعملياته المالية والاقتصادية، ما تسبّب في تزايد الإصدار النقدي بدون مقابل و اختلال على المستوى النقدي.

الفرع الثاني: مرحلة التأميم (1966-1969).

شهدت فترة ما قبل التأميم ازدواجية مصرفية متناقضة، مجموعة أجنبية ذات نظام رأسمالي معارضة لإستراتيجية الدولة المبنية على التخطيط المركزي، و مجموعة وطنية فتية ذات نهج اشتراكي تبنت سياسة التخطيط المركزي، لذلك تقرّر تأميم وإدماج البنوك الأجنبية بداية من 1966 في ثلاثة بنوك رأسمالها 100% وطني عمومي سمّيّت بالبنوك الأولى²:

- البنك الوطني الجزائري BANQUE NATIONAL ALGRINNE BNA؛

¹ القانون "111-64" ماضي في 10 أبريل 1964 عن رئاسة الجمهورية، ج ر عدد 13 مؤرخة في 10 أبريل والمتضمن إنشاء العملة النقدية الوطنية. 1964، ص. 443.

² بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تقنية المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص. 30.

- القرض الشعبي الجزائري CREDIT POPULAIRE D' ALGERIE CPA؛
- البنك الخارجي الجزائري BANQUE EXTERIEURE D' ALGIE BEA.

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الأولى

أولاً: دوافع إصلاح 1971

عرفت هذه المرحلة بداية من سنة 1971 إدخال إصلاحات على الساحة المصرفية، بما يتلاءم و السياسة العامة للدولة، وقصد فرض مراقبة صارمة للتدفقات النقدية الوطنية العمومية و من دوافع هذا الإصلاح نذكر¹:

- غياب قانون مصرفي عضوي حيث لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970 أي قانون متماسك متعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، وكان هناك عدم انسجام تشريعي ما انعكس على الجانب العملي؛
- وجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية حيث أن القانون لم يحدد بدقة مهام البنك المركزي، والحالات الممكنة تدخل لوزارة المالية التي تضم هيئتين: مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، ما ساهم في بروز تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من قبلهما؛
- أما على مستوى البنوك الأولية فنجد النزاعات فيما بينهما بخصوص جمع الودائع و منح القروض، حيث لم يتم مبدأ التخصصات لكل بنك، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبايك المصرفية عبر التراب الوطني؛
- التدخل المباشر للوساطة المالية في التمويل الاقتصادي، حيث كانت الخزينة العمومية تتدخل مباشرة بمنحها القروض لتمويل الاستثمار، أما دور البنوك فيحصر بقروض الاستغلال رغم إمكانياتها المالية التي كانت تتمتع بها.

ثانياً: مبادئ إصلاح 1971

أُخذت في إطار الإصلاح المالي للاقتصاد (1970-1971) عدّة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي²:

- إعادة تنظيم الهياكل المالية من خلال توزيع المهام و المسؤوليات من جانب البنوك فيما يخص تمويل الاستثمارات المخططة الإنتاجية للقطاع العمومي، ومن جانب آخر بين سكرتارية الدولة للتخطيط المكلفة باختيار الاستثمارات و وزارة المالية المكلفة بوضع اعتمادات الدفع؛
- إجبارية المؤسسات على المساهمة في ميزانية الدولة*؛

¹ صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العملي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، 09-08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص. 108.

² Mourad Goumiri, l'offre de la monnaie en Algérie, édition ENAG, 1993, p. 87

- إلغاء التمويل الذاتي لتمكين الدولة من تطبيق التخطيط المركزي و مركزه الموارد من طرف البنوك¹.
- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك عمومي وحيد (التوطين) كمحاولة لتعبئة المدخرات الوطنية، ووفق المادة 18 من الأمر 69-107 مؤرخ في 1969/12/31² التي تنص "يتحتم على الشركات الوطنية و المكاتب والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أن تركز حساباتها المصرفية وكذا عملياتها المصرفية للاستغلال في مستوى بنك واحد....."، كما أضيفت المادة 19 من الأمر رقم "71-86" لـ 31 ديسمبر 1971³ العبارة "يتعين على الشركات الوطنية و المكاتب و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، وكذا المؤسسات المؤممة و المكاتب و الشركات المتعلقة بالسكن المعتدل الكراء والمقاولات المسيّرة ذاتيا و التعاونيات.... بإجراء كل تسديد بواسطة حساباتها المصرفية" الأمر الذي من شأنه رفع مستوى سيولة وملاءة البنوك بتشجيع استعمال النقود الكتابية و التقليص من حركة النقود الائتمانية المتسرّبة خارج المنظومة المصرفية، وكنتيجة حتمية للتوطين البنكي ظهر التخصص البنكي بداية من سنة 1971⁴؛
- الفصل بين الاستثمارات المخططة التي يتم تمويلها من قبل المؤسسات المالية و الاستثمارات المتعلقة بميزانية الدولة الممولة من طرف الخزينة⁵؛
- منع التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض ما عدا القروض الخارجية، مما استدعى إجبارية التعامل مباشرة مع البنك؛
- تأسيس مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية.
- كما تم إسناد مهام جديدة للصندوق الجزائري للتنمية، وفي سنة 1972 جاء الأمر رقم 72-26 مؤرخ لـ 07 يونيو 1972 المتضمن تغيير اسم الصندوق الجزائري للتنمية CAD إلى البنك الجزائري للتنمية⁶.

* كان ذلك تبعا للأحكام العامة المتعلقة بالمساهمة الخصوصية للمؤسسات العامة في ميزانية الدولة، ووفقا للقانون رقم 02/69 لـ 17 يناير 1969 المتعمم

للأمر رقم 68-654 لـ 30 ديسمبر 1968 المتضمن قانون المالية لسنة 1969 ج ر عدد 5 ص. 5 .

¹ Fouad Hakiki, **la régulation monétaire en Algérie**, revue de centre de recherche en Economie appliquée pour le développement, N18, 1989, p. 76.

² الأمر رقم 96-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 يتضمن قانون المالية لسنة 1970، ج ر عدد 110، ص. 1802.

³ الأمر رقم "71-86" مؤرخ لـ 31 ديسمبر 1971 يتضمن قانون المالية لسنة 1971، ج ر عدد 108، ص. 1878.

⁴ Fouad Hakiki. OP .cit. P. 76

⁵ أحمد هني، **العملة و النقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 142.

⁶ الأمر رقم 72-26 المؤرخ لـ 1972 يتضمن تغيير إسم الصندوق الجزائري للتنمية، ج ر عدد 46 لـ 1972، ص. 681.

في إطار الإصلاح المالي لسنة 1971 تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج، حيث أصبحت الخزينة العمومية تؤدي دوراً أساسياً في هذا المجال، و أصبح يُعتمد بشكل كلي على الخزينة في مجال التمويل و التي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة. وساهم أيضاً في الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، الأمر الذي حد من دور البنك المركزي كبنك للبنوك و إرساء السياسة النقدية لما يخدم الاقتصاد ليقترص دوره في عمليات السوق النقدية، وأصبح العرض النقدي يقرر في الخطط المركزية بما يتلاءم وخزينة الدولة.

ثالثاً: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية

بموجب المادة 07 من القانون رقم "09-79" المؤرخ لـ 31 ديسمبر 1979¹ المتضمن قانون المالية لسنة 1980، خصص حساب خاص رقم 308/304 تحت اسم "حساب إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية و المؤسسات المسيرة ذاتياً" ليعلن عن التدخل الكبير للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة بالإضافة للتمويل الذاتي ابتداءً من سنة 1978 وفق القانون "02/77" المؤرخ لـ 31 ديسمبر 1977 حسب المادة السابعة منه². وتبعا لعملية الإصلاح قامت الدولة بإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بإضافة بنكين جديدين وهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)؛ و بنك التنمية المحلية (BDL)³.

ليصبح الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي* يتكون من:

- بنك مركزي؛
- البنك الجزائري للتنمية (بنك الاستثمارات)؛
- القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وهي بنوك أولية مهمتها تمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات؛
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية ومهمته تمويل القطاع الفلاحي؛

¹ القانون رقم 07/79 المؤرخ لـ 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية لسنة 1980 ج ر عدد 53، ص. 681.

² القانون رقم 02/77 المؤرخ لـ 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية لسنة 1978 ج ر عدد 33/1977، ص. 1295.

³ أنظر كل من:

- القانون رقم "106/82" مؤرخ لـ 13/03/1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانون الأساسي، ج ر . عدد 11/1982 ص. 553.

- القانون رقم "85/85" المؤرخ لـ 30 أبريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي، ج ر عدد 19/1985، ص. 596.

* يتكون النظام المصرفي الجزائري حالياً (2015) من 20 بنكاً تجارياً منها 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و 13 بنك خاص أجنبي. 09 مؤسسات مالية، 07 مكاتب تمثيل، انظر: سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 12 جوان 2015، ص. 15.

- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة و المتوسطة؛
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و الذي يؤدي دور بنك السكن.

الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية الثانية -الإصلاح النقدي " 86-12 "وتكييف الإصلاح "06/88"

أظهرت الإصلاحات التي أُدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات محدوديتها، في ظل هيمنة الخزينة و اقتصار دور البنك المركزي على إصدار النقود فقط، أما عن البنوك فكانت مجرد صناديق لتسجيل العمليات، وعليه أضحي إصلاح هذا الوضع أمر حتمي من جانب منهج التسيير أو حتى من حيث المهام المنوطة به، وهذا ما تم تجسيده في قانون "12/86" المتعلق بنظام القرض و البنوك، وقانون "06/88" الخاص باستقلالية الجهاز المصرفي في إطار استقلالية المؤسسات المالية.

أولا: الإصلاح النقدي "1986" "12/86" تجسد هذا الإصلاح بصدور قانون "12/86" بتاريخ 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام البنوك و القرض أين تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية حيث جاء هذا القانون بما يلي¹:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك و تحديد مهامه في المشاركة في إعداد و تطبيق القوانين وتنظيم الصّرف و التجارة الخارجية، مما يؤثر في استقرار العملة الأجنبية وجمع و تسيير احتياطات الصّرف المركزي، وممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني لمساعدة الخزينة العمومية، و إسناده كل العمليات الخارجية الخاصة باستيراد الذهب و العملات الأجنبية، وكذا منح تسبيقات الخزينة، وتسيير المديونية الخارجية، وأخيرا تسيير أدوات السياسة النقدية، بواسطة تحديد سقف إعادة الخصم ومعدل إعادة الخصم للبنوك التجارية؛
- التفرقة بين البنك المركزي و نشاط القرض من قبل البنوك الأخرى؛
- تطوير و تنظيم الأسواق المالية و النقدية، باعتبارها أجهزة أساسية لتوزيع الموارد في إطار المخطط الوطني للقرض؛
- مراقبة عمليات الصرف و العلاقات مع الخارج؛
- التقليل من دور الخزينة في تمويل مخططات التنمية.

¹ بلعتروس عبد الحق، دهان محمد، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 5 جوان 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص. 9.

تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1980، و هذا بوضع أجهزة استشارية و رقابية مثل المجلس الوطني للقرض و لجنة مراقبة البنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض، مع الإشارة إلى أن البنوك التجارية في إطار هذا القانون تمثل مؤسسات القرض لها شخصية معنوية و استقلالية مالية، فأصبحت عبارة عن مؤسسات عمومية إقتصادية في إطار التمويل حيث حدد هذا القانون مهام البنوك التجارية فيما يلي¹:

- المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، بالمساهمة سواء في شركات وطنية أو أجنبية تبعا لأهداف المخطط الوطني للتنمية؛
- منح قروض متنوعة للمؤسسة العمومية سواء قصيرة أو طويلة الأجل لغرض تمويل إستغلالها و استثمارها و كذا صادراتها؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من خطر عدم إسترداد القرض الذي كان سائدا؛
- ضرورة تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، قبل الحصول على القروض مع متابعة القروض الممنوحة؛
- جمع الموارد من الغير سواء داخل الوطن أو خارجه و مهما يكن شكلها أو مدتها، و منه إعطاء فرصة لمؤسسات القرض لتنويع أشكال القرض².

صدر قانون 12/86 لتحديد سير الجهاز البنكي و هذا من خلال المخطط الوطني للقرض، و الذي يمثل لوحة قيادة يتم إعدادده من أجل القيام بالتسويات المالية الإقتصادية الكلية، فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية و يمر المخطط الوطني للقرض بثلاثة مراحل و هي³:

- **مرحلة جمع البيانات** على أساس المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات الإقتصادية، و عليه تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد و النفقات التي توجّه للبنك لدراستها ثم تقدّم للوزارة الوصية؛
- **مرحلة إعداد مخطط القرض** وفقا للمعلومات المتحصّل عليها من طرف المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة؛
- **مرحلة تنفيذ مخطط القرض** مع مراقبة المجلس الوطني للقرض لكيفية تحقيقه و الأدوات المستعملة فيه.

¹ تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المالية و المصرفية في تحسين الأداء الاقتصادي، جامعة وهران. متوفر على الرابط الإلكتروني: www.9alam.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/10.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. ص. 183 - 184.

³ المرجع نفسه.

ثانيا: قانون 1988 و تكييف الإصلاح.

شرعت الجزائر في تجسيد برنامج إصلاحي موسَّع بداية من سنة 1988، و هذا بصدر قانون رقم "88-06" الصادر في 12 جانفي 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، و في هذا الإطار بالذات جاء القانون "88-06" الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون "86-12" السابق الذكر¹. المبدأ الأساسي لهذا القانون هو تطبيق الاستقلال المالي للمؤسسات المالية و جعل البنوك التجارية كمساهم و شريك مالي بحصص كاملة في المؤسسات العمومية الإقتصادية، مع تمتعها بحرية التصرف في التمويل أو رفض ملفات القرض وفق معيار المردودية، كما أكد هذا القانون على الطابع التجاري للبنوك، التي تتميز بالشخصية المعنوية و الالتزام و القدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة و الأحكام المعمول بها. و يأخذ البنك من الناحية القانونية صفة شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة ترجع ملكيتها للدولة.

من هنا يمكن القول أن إصلاحات 1988 أحدثت تغييرات جوهرية في الجهاز المصرفي نذكرها فيما يلي²:

- إعطاء البنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية؛
 - السماح للبنوك للحصول على قروض متوسطة و طويلة الأجل سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية؛
 - التخلي عن مبدأ التوطن البنكي؛
 - إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد و تعويضه بميزانية العملة الأجنبية؛
 - إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.
- كما تم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و الخزينة العمومية، وإضافة علاقات جديدة بين البنوك و المؤسسات، و سوف نظهر ذلك بإيجاز في النقاط التالية³:

أ- علاقة البنك المركزي و البنوك التجارية:

أصبح البنك المركزي الجزائري يشغل مكانة مهمة ضمن النظام المالي الجزائري، في إطار قانون "88-06" بصفته وكيل استثماري و منقذ المخطط الوطني للقرض، و أيضا له الحق في تحمل ترابط التوازنات النقدية الإجمالية و التنفيذ

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 195.

² Benhalima Ammour , le système bancaire Algerien (textes et réalité) 2 eme edition (alger : Ed dehlal 2001) p.61

³ بقبق أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة أيام 11-12 مارس 2008، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص. 6.

الجيد للمخطط المذكور، فهو من يحدد المعدل الأدنى و الأقصى الذي يجذب من حوله كل معدلات الفائدة الأخرى، أي منحت له سلطة تحديد المعدلات الرئيسية.

كما سمحت هذه الإصلاحات في استمرارية البنوك التجارية لمنحها القروض للمؤسسات العمومية، على أساس المردودية المالية للمؤسسة طالبة القرض و قدرتها على التسديد في الآجال المحددة، بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء طريقة تمويل البنوك التجارية بالكشف اتجاه البنك المركزي، كما سعت إلى حصر إعادة الخصم لصالح تنمية السوق النقدي، لتحفيز البنوك على تنمية مواردها، و حثّها على إعداد تنبؤات فيما يخص ميزانيتها.

ب- العلاقة الجديدة بين البنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية:

تمارس الخزينة العمومية في الجزائر دور المنقذ للميزانية هذا من جانب، بالإضافة إلى دورها كهيئة مالية تمنح قروض قابلة للتسديد و تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات الإقتصادية العمومية، حيث يقدم البنك المركزي تسبيقات للخزينة العمومية لتمويل هذه الاستثمارات، و بداية من سنة 1986 و نظرا لخسائر الميزانية و المهام التي أسندت لها و نخص بالذكر إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، عرفت وضعية الخزينة العمومية تدهورا، و أصبحت مديونيتها تجاه البنك المركزي في تزايد مستمر خاصة بظهور عجز الميزانية، و في هذا الصدد قامت السلطات النقدية الجزائرية في إطار الإصلاح بتنظيم عملية تغطية الذمم المستحقة على الخزينة العمومية، بإلغاء تدريجي لعملية تمويلها للاستثمارات المخططة لدى المؤسسات الإقتصادية العمومية و إسنادها للبنوك التجارية و السماح لها بإصدار وصل التجهيزات و المساهمة في السوق النقدي.

ت -العلاقة الجديدة بين البنوك و المؤسسات:

في ظل إصلاح "1988" تم الاهتمام بالاستقلالية المالية للمؤسسات دون إغفال الدور المهم الذي تؤديه البنوك، انطلاقا من البحث عن إنتاجية أفضل و تسيير أحسن للموارد تم وضع لهذه الإصلاحات ثلاثة مبادئ أساسية و هي¹:

- توزيع دقيق و واضح للمهام؛

- زيادة مسؤولية الأعوان الاقتصاديين؛

- إستقلالية التسيير .

هذا الإصلاح أعطى تعريفا جديدا للعلاقة بنوك - مؤسسات بالتأكيد على طابعها التجاري، لم تعد البنوك مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية، فالبنوك التي تملك موارد محدودة عليها أن تكون أكثر صلابة في التعامل مع

¹ تشام فاروق، مرجع سابق.

المؤسسات العمومية². و يمكن القول هنا أن فترة الثمانينيات كانت حافلة بالقوانين و التشريعات التي اتصفت بعدم الفعالية، باعتبار عدم سعيها للتغيير الجذري، و مع نهاية 1988 دخلت الجزائر مرحلة انتقالية للانفتاح الكلي على الاقتصاد الحر و بدأ التمهيد للاندماج فيه بإصدار قانون النقد و القرض سنة 1990.

المطلب الثاني: تطور الجانب النقدي في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90.

تميّز النظام المصرفي قبل صدور النقد والقرض بكونه ذو مستوى واحد مع البنوك التجارية، ما يفقده السلطة الحقيقية على هذه البنوك، بالإضافة لسيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي أساسا من مهام البنوك التجارية، هذه الأخيرة التي كانت ملكا للدولة و لم تكن إلا مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة، بالإضافة لإهمال تعبئة الادخار الخاص، حيث أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر منذ السبعينيات، و الناتج عن زيادة الموارد البترولية و ميزانية الدولة و اللجوء إلى التمويل الخارجي، بالإضافة إلى الإصدار النقدي، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تهميش الادخار الخاص، و نتائج سلبية منها زيادة معدل الاكتناز ما وضع النظام المصرفي الجزائري في حالة عسر السيولة، لعدم قدرته على تحصيل النقود المتداولة خارج النظام البنكي، الأمر الذي يدفع البنك المركزي لإصدار نقدي جديد، لتمويل الاستثمارات المخططة، و من النتائج السلبية أيضا بروز سوق سوداء للصّرف ما ساهم في ارتفاع الأسعار. واختصرت مهمة البنوك التجارية على جمع الموارد و تخصيصها وفق ما بنص عليه المخطط الوطني للقرض و المتضمن الخطة الوطنية للتنمية².

ومن هنا لا يمكن الإقرار بوجود سياسة نقدية واضحة و فعلية طيلة الفترة ما قبل القانون النقد و القرض 10/90 لذلك خلال هذا المطلب سنحاول الوقوف على تطور الوضع النقدي في الجزائر قبل قانون النقد و القرض 10/90.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية 1962-1990

تتمثل المجاميع النقدية في الجزائر في:

- **المتاحات النقدية M1:** وهي مجموع الأدوات المالية الشديدة السيولة، و التي يتم استعمالها لتسوية أية مبادلة و تضم:
 - النقود الائتمانية " fiduciaries " : و تتمثل في النقود الورقية و القطع النقدية من البنوك؛
 - النقود الكتابية: وهي الحسابات لدى البنوك التجارية، و نقصد بها هنا الودائع و تضم كل من:

² المرجع نفسه.

² المادة 10 من القانون "86-12" المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض جريدة الرسمية 94 لعام 1986 صفحة 1925.

- الودائع لأجل "dépôt a vue"؛
- الودائع لدى الخزينة "dépôt auprès du trésor"؛
- الودائع لدى الحساب البريدي الجاري "dépôt auprès du ccp"؛
- الكتلة النقدية M2 (masse monétaire): و التي تمثل أفضل مجّمع نقدي لكونها تتمتع بالسيولة العالية و يمكن مراقبتها من قبل السلطة النقدية، و أيضا لكونها متاحة لدى كافة المتعاملين الاقتصاديين¹، و تشمل بالإضافة لـ M1 على شبه النقود (quasi monnai) و تضم الودائع الادخارية في البنوك التجارية و ودائع لأجل*؛
- سيولة الاقتصاد M3: تشمل إضافة لـ M2 الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة². وفي الجزائر تشمل سيولة الاقتصاد M3 على M2 و الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP). إنَّ استخدام مفاهيم عرض النقود يتفاوت من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ودرجة نضوج القطاع المصرفي³.
- من الملحق رقم (3) و الخاص بتطور الكتلة النقدية 1962-1990 يمكننا ملاحظة الارتفاع المتزايد و المستمر للإصدار النقدي منذ الاستقلال، حيث ارتفع "4.1 مليار دج" لسنة 1962 إلى "137.8 مليار د ج" في سنة 1982 أي تضاعف ب 33 مرة. ليصل "343.005 مليار د ج" سنة 1990. و الملاحظ أيضا أن سنة 1972 تميزت بتطور هائل للكتلة النقدية قدرت ب 30.2 % وهي السنة التي تلت الإصلاح المالي 1971 الذي حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، المتمثلة في قروض بنكية متوسطة الأجل، و تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم و التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة و البنوك الأولية و المؤسسات، بالإضافة للقروض طويلة الأجل ممنوحة من مؤسسات مالية متخصصة (البنك الجزائري للتنمية) ومصدر هذه القروض يمثل في الإيرادات الجبائية و موارد الادخار⁴. كما تشير إحصائيات نفس الملحق إلى ارتفاع المعروض النقدي من 227.018 مليار دج سنة 1986 ليبلغ 308.146 مليار دج سنة 1989 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية

¹ بلعوز بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص.ص. 29-30

* بالنظر لسرد محتوى الكتلة النقدية و مقابلاتهما للفترة (1990-2009) نجد إضافة إلى النقد و شبه النقد نجد ودائع التسبيق على الواردات، أموال الدولة المخصصة للإقراض إلزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل مقابل تخصيص حقوق السحب الخاصة وصافي بنود أخرى.

² محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر (أبو ظبي صندوق النقد العربي، 2004)، ص، 02.

³ محمد موساوي، سمية زيار، تقدير دالة الطلب على النقود و تحليلها حالة الجزائر (1970-2011)، الجامعة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1

العدد 1-2014 ص. 1.

⁴ المرجع نفسه، ص. 2.

(1986-1989)، و لم تكن هذه الزيادة مرتفعة مقارنة بما كانت عليه قبلا، و هذا بسبب انخيار أسعار البترول عالميا و انخفاض قيمة الدولار، حيث شهدت نسبة التغير في الكتلة النقدية 1.4% في سنة 1986 و 5.2% سنة 1989 نتيجة تسرب العملة إلى خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي انعكس على الموجودات الخارجية و وضعيتها آنذاك، و في المقابل إذا دققنا في مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة أن الجزء الأكبر منها تستحوذ عليه النقود (monnaie) و تضائل حجم شبه النقود. و عموما نجد أن تزايد الإصدار النقدي من سنة لأخرى خلال هذه الفترة كان خاضع لسياسة التنمية والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي المنتهجين آنذاك من قبل الدولة.

الفرع الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.

يستند المعروض النقدي في أية دولة إلى قاعدة تقابله لدى حسابات البنك المركزي و تتألف الأجزاء المقابلة من¹:

- **القروض للاقتصاد:** وهي عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات، إما بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح إتمادات، هذه العملية تدفع بالمقابل البنوك التجارية لإعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب منه قروضا باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية ومنه فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر بمجرد تغيير الائتمان المقدم للاقتصاد؛
- **القروض المقدمة للخزينة العمومية:** الذي يتضمن تسبيقات البنك المركزي، السندات الحكومية التي تكتب فيها البنوك التجارية. وتعتبر الديون على الخزينة العمومية خطر حقيقي بالنسبة للاستقرار الاقتصادي و توازن الأسعار، حيث تمثل هذه الديون بالدرجة الأولى إنفاقا على الاستهلاك أو على الاستثمار الغير منتج أي هناك خطر للديون قصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من البنك المركزي في شكل تسبيقات؛
- **الذمم على الخارج (ذهب و عملات أجنبية):** والتي يكون مصدرها من إيرادات صادراتنا من السلع و الخدمات، ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة أو غير مباشرة)، و تحويلات أحادية للقطاع الخاص و العام (مساهمة الجزائريين المهاجرين بالخارج)، إضافة لما تملكه الدولة من ذهب و عملات أجنبية حرة للتداول.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظرية و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 169.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (4) و الخاص بتطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر 1962-1990. و بداية بالمقابل الأول للكتلة النقدية وهو الذمم على الخارج حيث أن نسبة تغطيته للكتلة يبدو ضعيفا إذا ما قارناه بالقروض للدولة، حيث انتقل من 0.9 مليار دينار سنة 1962 إلى 14.8 مليار دينار في سنة 1985، ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع إلى تحسن شروط السوق العالمي خاصة فيما يتعلق بسعر برميل البترول، علما أنه يمثل المصدر الرئيسي للمصادرات الجزائرية، أين عرفت هذه الفترة ارتفاعا في أسعار البترول، ومع بداية سنة 1986 نلاحظ تراجعاً في مستوى الذمم على الخارج إلى مستوى 9.32 مليار دينار جزائري و يستمر في الانخفاض حتى سنة 1990 بقيمة 6.53 مليار دينار جزائري. أما فيما يخص القروض للخزينة العمومية فنلاحظ أنها شهدت ارتفاعاً طيلة فترة الدراسة، حيث انتقلت من 0.4 مليار دينار جزائري سنة 1962 إلى 5.9 مليار دج سنة 1971 ثم إلى 36.1 مليار دج سنة 1982 لتحقيق 164.044 مليار دج سنة 1990. والملاحظ أنه مع نهاية سنة 1988 بدأ يتراجع نصيب القروض للخزينة وهذا بسبب تراجع الخزينة العمومية عن تمويل الاستثمارات في ظل الإصلاحات الأخيرة. و نفس الملاحظة بالنسبة للقروض للاقتصاد التي تشهد بدورها ارتفاعاً من 2.6 مليار دج سنة 1962 إلى 8.1 مليار سنة 1971 ثم 112.8 مليار دج سنة 1982، و أخيراً حققت 246.978 مليار دج سنة 1990، و يفسر هذا الارتفاع بسياسة التخطيط المالي المتبعة وسياسة تسهيل القروض للاقتصاد.

الفرع الثالث: طبيعة السياسة النقدية خلال هذه الفترة

من خلال سرد الوضعية النقدية خلال فترة الاقتصاد المخطط يتضح جلياً أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة، سُخِّرَت كلية لخدمة أهداف المخططات التنموية الموضوعة آنذاك، فلم تكن السلطة النقدية تتمتع بصلاحياتها نظراً لخضوعها التام للسلطة المالية، و توجيهها لما يخدم حاجات الاقتصاد من الموارد المالية، دون النظر إلى الاستقرار النقدي و تم الاعتماد في ذلك على الأساليب المباشرة و الوسيلة المفضلة في ذلك هي تأطير القرض، خاصة التحديد الإداري لمعدلات الفائدة، بما في ذلك معدلات إعادة الخصم لدى البنك المركزي. كما اعتبرت النقود في هذه الفترة حيادية و وسيلة تسمح بحساب كميات رؤوس الأموال المحصل عليها من الربح البترولي¹.

يمكن إيجاز خصائص السياسة النقدية خلال هذه الفترة كما يلي²:

- التحديد الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات دنيا؛
- عرض نقدي خارجي وتابع كلياً لسلطة الحكومة؛

¹ Ahmed heni , monnaie , crédit et financement en Algérie(62-87) cahiers de CREAD, 1987, p-p 9-12

² Ammour Benhalima , monnaie et régulation monétaire, Ed dehlal, Algérie, 1997, p. 76

- تمويل الخزينة العمومية و إعادة تمويل البنوك من قبل البنك المركزي و محدودية السوق النقدية؛
 - إدارة السياسة النقدية عن طريق تأطير القروض في ظل غياب باقي الأدوات.
- إذن في ظل الاقتصاد المخطط لم تظهر ملامح و أهداف السياسة النقدية، أين كان يقتصر دورها في تسهيل عمل الخزينة في وظائفها المالية، و كانت سيطرة السياسة الميزانية واضحة كون البنك المركزي كان خاضعاً لوزارتي التخطيط و المالية و دوره كان مقتصر على التمويل النقدي إلى غاية سنة 1990.

الفرع الرابع: تطور الكتلة النقدية مقارنة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962 – 1989

إنّ مسألة مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، تعني دراسة طبيعة العلاقة بين الجانب النقدي و الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية ممثلة في الجانب النقدي أثر على الجانب الحقيقي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي من خلال حفزه و زيادته في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية و العكس في حالة سياسة نقدية إنكماشية، و السلطات النقدية تسعى دائماً إلى التقليل من الفجوة بين نمو المعروض النقدي و النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي أي تقليل الفجوة التضخمية¹. و من الضروري حساب معدل السيولة في الاقتصاد و الذي يعطى بالعلاقة $(L = \frac{M2}{PIB})$ في نهاية كل سنة، لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض تدفق التسديدات بالنقد خلال فترة زمنية معينة². و كذا من المهم أيضاً تحديد كثافة استخدام النقد أو سرعة الدوران و التي يعبر عنها بالعلاقة $(V = \frac{PIB}{M2})$ ³. بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار النقدي و الذي يعبر عليه بالعلاقة⁴:

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta PIB/PIB}$$

و حسب فريدمان فإنه إذا كان $B=1$ فإن هناك استقرار نقدي كامل، أما إذا كان $B<1$ فالإقتصاد في حالة إنكماش و العكس يكون في حالة تضخم إذا كان $B>1$.

الملاحظ من خلال التمعن في الملحق رقم (5) و المتعلق بتطور الكتلة النقدية مقارنة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962 – 1989، أن الناتج الداخلي الإجمالي عرف منحى تصاعدي بداية من سنة 1962 بمقدار 13.1 مليار د ج إلى 422 مليار د ج سنة 1989، كما أن الكتلة النقدية عرفت بدورها ارتفاعاً متزايداً من 4 مليار د ج سنة 1962 إلى 308.1 مليار د ج سنة 1989. وبمقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نمو الكتلة النقدية، يتضح أنه

¹ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2006، ص. 19 على الموقع:

<http://kt-b.com/?p=1903> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/12/12.

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 46.

³ المرجع نفسه، ص. 45.

⁴ مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة، 2008، ص 118.

تميزت الفترة 1963-1970 بارتفاع الكتلة النقدية بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ما سبب في ظهور نوع من التضخم، ثم عرف بعدها الاقتصاد الوطني نوعا من الإنكماش خلال الفترة 1973-1974 وهذا راجع إلى النمو الملحوظ و الكبير للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ سنة 1974 نسبة 51.4 % مقابل 26.57 % كنسبة نمو في الكتلة النقدية في نفس السنة، ليشهد الناتج الداخلي الإجمالي تراجعا سنة 1975 ويحقق نسبة 15.8 %، أما الكتلة النقدية فحققت نسبة النمو فيها 31 % وظهور فجوة تضخمية. و نلاحظ بالنسبة للسنوات 1977 إلى غاية 1981 عرفت نوعا من التقارب و الانسجام بين نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي و الكتلة النقدية. في حين عرفت سنة 1982 فجوة تضخمية حادة نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 0.9 %، مقابل نمو الكتلة النقدية بـ 26.33 %. أما سنة 1986 عرفت تزامنا انخفاض كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي و الكتلة النقدية، نتيجة للأزمة البترولية بنسبة 1.7 % و 1.4 % على التوالي، وفي سنة 1987 شهدت الكتلة النقدية عودة قوية بنسبة نمو 13.6 % مقابل 5.4 نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما ساهم في ظهور فجوة تضخمية حادة، و مع نهاية الثمانينات عرف الاقتصاد إنكماشاً بسبب الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية بنسبة 5.18 % ويعزى هذا الانخفاض إلى الانطلاق في تطبيق شروط الإصلاح النقدي المدعوم من قبل المؤسسات المالية الدولية. بالنسبة لسرعة تداول النقود فالملاحظ من خلال الجدول أنها سجلت انخفاضا متتاليا بداية سنة 1980 بـ 1.73 إلى غاية 1.17 سنة 1984 ، ويفسر بنمو الكتلة النقدية بأعلى من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.. خلال الفترة 1985-1988 تراوحت بين 1.30 و 1.19 أي بمعدل منخفض، وهذا راجع إلى ضعف الودائع البنكية من جانب و كذلك تزايد الميل الواضح نحو الاكتناز من قبل الأفراد¹. أما فيما يخص معدل السيولة فنلاحظ ارتفاعه من 57 % سنة 1980 إلى 76 % سنة 1986 وبلغه 84 % سنة 1988.

المطلب الثالث: قانون النقد و القرض 10/90 و أهم التعديلات التي طرأت عليه.

لقد كانت نتائج الإصلاحات المطبقة خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات غير مرضية، بالنظر لعدم سماحها للمؤسسات بتحسين و زيادة إنتاجها، ولا للبنوك القيام بمهامها المنوطة بها كوسيط مالي، مما دفع السلطات النقدية إلى ضرورة تعزيز النظام المالي لتفعيله، وهذا من خلال إصدار قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990¹. وقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من القيود الإدارية، ويركز السلطة في يد "بنك الجزائر"

¹ المرجع نفسه.

¹ قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، ج ر عدد 16 لسنة 1990، ص. 520.

ومجلس النقد والقرض، و يفتح المجال لخصوصية البنوك، في إطار التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي يجبر الدولة على القيام بإصلاحات جذرية في تسيير و إدارة الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: أهداف و أسس قانون النقد و القرض.

أولا: أهداف قانون النقد و القرض

تتمثل أهداف قانون النقد و القرض فيما يأتي²:

- إنشاء جهاز مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني و تحرير الخزينة من ثقل منح الائتمان ليقصر دورها كصندوق للدولة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي بإجراءات تسهيلية وتهيئة الأرضية لصدور قانون الاستثمارات، و إنشاء سوق مالية؛
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز البنكي و المؤسسات العمومية أساسها الاستقلالية التجارية و التعاقدية في ظل جو تنافسي؛
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

ثانيا: أسس قانون النقد و القرض

سنحاول أن نتعرض لهذه المبادئ بشكل موجز نظرا لأهميتها فيما يلي³:

- الفصل بين الدائرة النقدية و ميزانية الدولة:

- في هذا السياق تم تقييد حرية الخزينة العمومية في اللجوء إلى عملية القرض و تمويل عجزها من قبل البنك المركزي، حيث أصبح تمويلها تحكمه بعض القواعد و سمح هذا المبدأ في تحقيق الأهداف التالية:
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة؛
 - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
 - تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

² تشام فاروق، مرجع سابق.

³ أنظر كل من:

- لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص. 196.

- قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حلة الاقتصاد الجزائري 2000-2006 أطروحة دكتوراه غير

منشورة، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008 ص. ص. 247-248.

- الفصل بين الجانب النقدي و الجانب الحقيقي:

حسب هذا المبدأ فإن القرارات النقدية أصبحت تُتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءً على الوضع النقدي السائد، الذي تقدّرهُ السلطة النقدية ذاتها، و يسعى هذا المبدأ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في هرم النظام النقدي و تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته بين العائلات و المؤسسات العمومية و الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و استرجاع السياسة النقدية لدورها كأداة للضبط الاقتصادي؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، و جعله يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ قرار القرض.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض:

عان النظام للبنكي سابقاً من التهميش فيما يخص تمويل الاستثمارات الذي كانت تهتم عليه الخزينة العمومية، وكان دور الأول يقتصر فقط على تسجيل عبور الأموال من الخزينة إلى المؤسسات، وبعد صدور قانون 10/90، تم إسناد مهمة منح القروض للنظام البنكي ليقصر دور الخزينة على تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الدولة، إن هذا المبدأ ساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- إستعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها الأساسية خاصة وظيفة منح القروض؛
- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- جعل توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، و التركيز على الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- إنشاء سلطة نقدية مستقلة:

ألغى قانون النقد و القرض 10/90 التعدد الملاحظ قبلاً في مراكز السلطة النقدية، بين وزارة المالية من جانب و بين الخزينة التي كانت تلجأ في أي ظرف للبنك المركزي لتمويل عجزها، و احتكار البنك المركزي و امتيازهُ بإصدار النقود، فقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة و مستقلة ووضعتها في هيئة جديدة تدعى مجلس النقد و القرض، وجعلها سلطة وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية، و مستقلة لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية دونما تعارض.

- وضع نظام مصرفي على مستويين:

حرص قانون النقد و القرض على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، و عمل من خلال مواده على التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض.

الفرع الثاني: الهياكل و التنظيمات الجديدة التي استحدثها قانون النقد و القرض 90-10

أولا: الهياكل الجديدة

سمح قانون النقد و القرض بإعتباره قانون يهدف للاعتماد على الادخار المصرفي و السوق المالي في التمويل عوض المديونية و التضخم كما كان عليه سابقا، بإدخال تغييرات مهمة على النظام المالي و المصرفي الجزائري، حيث تم إنشاء الهيئات و الوسائل الضرورية لضمان السير الحسن للتنظيم المالي و المصرفي وهي كما يلي¹:

- بنك الجزائر: يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي حسب المادة 11 من قانون النقد و القرض، وتعود ملكية رأس ماله كلياً للدولة، و تتمثل مهمته حسب المادة 55 منه في الحفاظ على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.

- مجلس النقد و القرض: يمارس صلاحيات واسعة حسب المواد من 42 إلى 50 من قانون النقد و القرض، منها ما هو عائد لكونه مجلس إدارة بنك الجزائر، و منها ما يرجع لوضعيته كسلطة نقدية.

- هيئات مراقبة النظام المصرفي الجزائري: تم بموجب قانون النقد و القرض تأسيس مجموعة من الهيئات للسهر على مراقبة و تنظيم النظام المصرفي لضمان الانسجام و انضباط السوق المصرفي، استجابة لحماية الأموال المودعة في البنوك و المحافظة على استقرار النظام المصرفي، و تتمثل هذه الهيئات في:

- لجنة الرقابة المصرفية (اللجنة المصرفية) أسست وفقا للمادة 143 من قانون النقد و القرض.

- مركزية المخاطر وفق المادة 160 منه.

- مركزية عوارض الدفع أسست بموجب القانون رقم 92-02 المتعلق بقانون النقد و القرض و المؤرخ في 22 مارس 1992.

- جهاز لمكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد أسس بموجب القانون رقم 92-03 المتعلق بالقانون النقد و القرض و المؤرخ في 22 مارس 1992.

¹ بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي 1970-2010، دراسة قياسية، ص.ص. 12-13، على الموقع:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/12/15.

- هيئة التأمين على الودائع أسّسها قانون النقد و القرض في مادته 170 ، و تم تأسيسها عمليا بموجب القانون 03-10 للأمر الرئاسي الصادر في 26 أوت 2003 المعدل لقانون النقد و القرض.

ثانيا- التنظيمات الجديدة في ظل قانون النقد و القرض رقم 90-10.

تعددت التنظيمات الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض و أهمها التنظيم الجديد لمعدلات الفائدة الهادف إلى تحريرها التدريجي، و التنظيم الجديد للعلاقة بنك -مؤسسة و الذي يهدف إلى تفعيل دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد وسنورده بنوع من التفصيل فيما يلي:

- **التنظيم الجديد لمعدلات الفائدة:** يهدف هذا التوجّه للتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وجعلها أكثر مرونة لغرض منح دور أكبر للبنوك في تعبئة الادخار، و إعطاء أهمية للمودعين و دفع المؤسسات إلى القيام باستثمارات أكثر كفاءة، ثم رفع تكلفة الإقراض و تحديدها حسب التكلفة المتوسطة للموارد المعبأة، حيث جاء قانون النقد و القرض بتنظيم جديد لمعدلات إعادة الخصم باعتبارها المحدد الرئيسي لمعدلات الفائدة المطبقة من قبل البنوك التجارية و ذلك وفق الإجراءات التالية¹:

● **المعدّل المدوّر (الموجه):** و يمثل السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في

قبولها للودائع و منها للقروض، يتحدد يوميا بمعدل أدنى يسمى معدل مناداة العرض ومعدل أعلى يسمى بمعدل نظام الأمانة، حيث تتحدد من خلال هذا المعدل معدلات أخرى كمعدل الخصم و معدل السوق النقدية، و المعدلات الدائنة و المدينة للبنوك.

● **ميكانيزمات المناقصات:** أصبح للبنوك التجارية إمكانية إعادة التمويل عن طريق المناقصات التي

ينظمها بنك الجزائر ابتداءً من سنة 1995، وتهدف هذه الآلية إلى تنشيط الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية و تنشيط المنافسة بين البنوك في عملية توزيع القروض.

- **العلاقة بنك - مؤسسة إقتصادية:** كما رأينا أن البنوك سابقا لم تكن سوى مؤسسات مصرفية تقيّد الحركات المالية

التي تتم بين الخزينة العمومية و المؤسسات الاقتصادية، و بعد صدور قانون النقد و القرض أصبحت البنوك تقيم علاقاتها مباشرة مع المؤسسات الاقتصادية على أساس تجاري مبني على تحقيق الربح، و أخذ مسؤولية المخاطر في تعاملاتها مع هذه المؤسسات، و تمويلها تم على أساس تحليل القدرة المالية للمؤسسة و مردودية المشروع الممول، و قدرة المؤسسة على سداد المبلغ المقرض في الآجال المحددة. و هذا ما جعل البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها

¹ المرجع نفسه، ص. 13 - 14 .

المالية و توجهها لتمويل المؤسسات الأكثر إنتاجية و منح الحق للمؤسسات الاقتصادية في اختيار البنك الذي تريد التعامل معه سواء كانت عمومية أو خاصة، في إطار إلغاء التمييز بين تمويل البنوك للقطاع العام و القطاع الخاص.

الفرع الثالث: أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض 11/90.

عرف قانون النقد و القرض 11/90 عدة تعديلات نتيجة التغيرات التي مسّت المحيط الاقتصادي الجزائري و

أهمّها الأمر رقم 01- 01 و الأمر 03- 11 و الأمر 10- 04.

أولاً: تعديل قانون النقد و القرض بالأمر 01/01.

صدر قانون 01/01 كقانون متمم و معدل لقانون النقد و القرض 10/90 في 2001/02/27، حيث لم يمس جزء كبير من النصوص القانونية، ومجمل التعديل وقع على سير بنك الجزائر و إدارته، حيث تم في ظل قانون 01/01 فصل مهام مجلس النقد و القرض التي كانت مخولة في قانون 10/90 و توزيعها على مجلسين و هما " مجلس إدارة بنك الجزائر " و " مجلس النقد و القرض"، و كذا إظهار صلاحيات كل منهما وكيفية تشكيلهما حسب المادة (02) " يتولى تسيير بنك الجزائر و إدارته و مراقبته على التوالي محافظ يساعد ثلاثة نواب، محافظ و مجلس الإدارة و مراقبان "¹ وجاءت هذه المادة لتعدل المادة 19 من القانون 10/90 التي كانت تنص " يقوم تسيير بنك الجزائر و إدارته و مراقبته محافظ و يعاونه ثلاثة نواب له، و مجلس النقد و القرض و مراقبان يتصرف مجلس النقد و القرض المسمى بالمجلس كمجلس إدارة بنك الجزائر و كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية و مصرفية "¹. كما مس التعديل 01/01 مجلس النقد و القرض من حيث رفع أعضائه إلى 10 أعضاء، متمثلين في المحافظ رئيساً، و ثلاثة نواب أعضاء و ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظراً لقدراهم في الشؤون الاقتصادية و المالية، و يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة. ومنح التعديل 01/01 لرئيس الجمهورية حق العزل الفجائي و مس عهدة المحافظ و نوابه، قبل نهاية العهدة إن اقتضى الأمر ذلك بعد ما كانت عهدة المحافظ و نوابه محددة و مرة واحدة بسنة و خمسة سنوات على التوالي "². كما تم تعديل المادة (23) من قانون النقد و القرض (10/90) بموجب المادة (03) من الأمر (01/01) حيث أصبح يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل القروض و تمويلات من مؤسسات أجنبية أو جزائرية و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك النشطة في الجزائر "³.

¹ المادة (02) من الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل و المتمم للقانون النقد و القرض 10/90 جريدة رسمية عدد 14 ص. 04.

¹ المادة (19) من قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض، مرجع سابق.

² المادة (13) من الأمر 01/01، مرجع سابق. ص. 4.

³ بقى أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، مرجع سابق، ص. 325.

ثانيا: تعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم 11/03

تم تعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد و القرض ويهدف هذا التعديل أساسا إلى ما يلي⁴:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته أفضل من خلال:

• الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس النقد و القرض؛

• توسيع صلاحية مجلس النقد و القرض؛

• تقوية صلاحية اللجنة المركزية و إرفاقها بسكرتارية عامة.

- تقرير التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي و هذا عن طريق:

• إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية إقتصادية و مالية حول بنك الجزائر؛

• إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية و اعتماد

إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية، ويظهر ذلك في "يمكن لبنك الجزائر

أن يمنح الخزينة مكشوفات للحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما

متتالية أو غير متتالية أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدى و في حدود حد أقصى

يعادل 10% من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة"¹؛

• كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا

للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية²؛

• تحقيق سيولة أفضل من تداول المعلومات المالية و تحسين التأمين المالي للدولة.

- تحسين الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف و ادخار الأفراد و ذلك من خلال:

• تقديم الشروط و المعايير المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد بنوك و مسيرتها؛

• توضيح و تدعيم شروط مركزية المخاطر؛

• تشديد العقوبات الجزائية و الغرامات المالية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المالي و

المصرفي.

⁴ Mohamed Ghernaout, **crises financières et faibltés des banques algériennes**, édition GAL, 2004, p. 84.

¹ الفقرة (01) من المادة 46 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 جريدة رسمية عدد 52 .

² المرجع نفسه، الفقرة (03) من المادة 46.

- تقوية صلاحية جمعية المصرفيين الجزائريين (جمعية المصارف و المؤسسات المالية) و اعتماد نظامها الأساسي من طرف بنك الجزائر وتقوم بدراسة ما يلي:

- المسائل المتصلة بممارسة المهنة خاصة فيما يخص تحسين تقنيات البنوك؛
- تحفيز المنافسة و محاربة العراقل التي تعترضها؛
- إدخال التكنولوجيات الجديدة (إدخال نظام الدفع الإلكتروني)؛
- تنظيم خدمات للصالح العام و تسييرها و تكوين المستخدمين و العلاقات مع ممثلي المستخدمين.

كان الإعلان عن إفلاس كل من بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي الجزائري سنة 2003، و ما ترتب عن ذلك من خسائر تكبدتها خزانة الدولة، الدافع بالنسبة للسلطات الجزائرية لإعادة النظر في التشريع المصرفي و بالخصوص الآليات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك و عدم تكرار حالة التعثر المالي للبنوك.

ثالثا: الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض

إنَّ أهم ما جاء به هذا الأمر هو تدعيم حصة "بنك الجزائر" في الرقابة الإشراف اللازم على البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر و خاصة الأجنبية منها، و تكليفه بالسَّهر على فعالية أنظمة الدفع و تحديد قواعد تسييرها، و كذا الحديث عن معدل فائدة متوسط لا يتم التشجيع على تخطيه من قبل البنوك العاملة في الجزائر، و خلال عام 2010 تم إصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية التي أصبحت تستهدف التضخم¹ بإعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية، و عليه فإن الدور الجديد لبنك الجزائر أصبح يتمثل في صياغة سياسة نقدية لا تركز على منح القروض (الدور الكلاسيكي) و إنما استهداف التضخم عبر امتصاص فائض السيولة.

المطلب الرابع: واقع السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض.

اكتسب البنك المركزي الجزائري دوره و مهامه كمسؤول عن السياسة النقدية في الجزائر، بعد صدور قانون النقد والقرض من خلال الآليات و الأدوات التي مُنحت له كسلطة التنظيم النقدي، و كذا بروز مفهوم الاستقلالية الذي لم يكن موجودا قبل التسعينيات، هذه الاستقلالية التي تجسّدت من خلال الفصل بين البنك المركزي و الخزانة العمومية، ووضع حد للتمويل الحكومي من قبل بنك الجزائر وكذا تشكيل مجلس النقد و القرض المستقل عن الجهاز

¹ محمد لكصاسي، تطورات الاقتصادية و النقدية لعام 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 16 أكتوبر 2011.

التنفيذي، والذي منح لبنك الجزائر مجالا من الاستقلالية في تسيير و إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك عرفت هذه المرحلة لجوء السلطات الحكومية إلى المؤسسات المالية الدولية واعتماد برامجها الإصلاحية، و سنتناول في هذا السياق أهم الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول: إصلاح السياسة النقدية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

إنتهجت الجزائر في إطار تصحيح وضعيتها الاقتصادية مجموعة من السياسات الإصلاحية، سواء أكانت ذاتية و التي تمثلت في قانون النقد و القرض أهم إصلاح في تاريخ السياسة النقدية، أو مدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية و التي تهدف أساسا إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، و التي تستخدم السياسة النقدية كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي و تتميز فترتين أساسيتين للجوء الجزائر للمؤسسات النقدية الدولية:

الفترة الأولى: لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة نظرا لحاجتها الملحة للموارد المالية في ظل تديني مداخلها نتيجة تدهور أسعار النفط خلال فترة 1986 و 1989، ضمن ما يعرف بالاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 1989/05/30، وحصلت بذلك على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشرجة أولى في 1989/05/30 دام الإتفاق سنة إلى غاية 1990/05/30. كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، إذ يشترط مقابل تقديم الدعم ما يلي¹:

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا و حذرا (سياسة نقدية انكماشية)؛
- إتباع سياسة مالية انكماشية (تقليص عجز الميزانية)؛
- تحرير الأسعار بإزالة التنظيم الإداري للأسعار.

فمن أجل تمويل البرنامج ثم تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989، و المميز في ذلك السرية التامة لهذا الاتفاق¹.
الفترة الثانية: و التي شهدت اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، و المنعقد في 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992، و تم الاتفاق على منح الجزائر قرض بمبلغ 300 وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، حيث أن كل قسط حدد مبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و سحبت الجزائر ثلاث أقساط كان الأول في جوان 1991 و الثاني في سبتمبر 1991، في حين لم يتم سحب الجزء الرابع و الذي كان مقررا في مارس 1992.
يمكن اختصار ما تميزت به السياسة النقدية في ظل الاتفاقيين السالفين الأول و الثاني فيما يلي²:

¹ Benissad hossine , **Algérie restauration et réformes économiques 1979-1993**, édition Opu, Alger , 1994, p.210.

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة لعلاقته مع الجزائر، دار هومة، الجزائر، 1969، ص. ص. 193-195.

² Benissad hossine . Op.Cit p 210.

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي و تقليص حجم الموازنة العامة؛
 - تحرير الأسعار و تحميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
 - تخفيض قيمة الدينار و الحد من التضخم؛
 - تحرير التجارة الخاصة و السماح لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
 - إلغاء عجز الموازنة و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.
- كما تميزت الفترة 1994-1998 باتفاقيين موسَّعين في ظل الإختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري و هما:

- الإتفاق في إطار التثبيت الهيكلي من 1994/04/01 إلى 1995/03/31* حيث كانت تستهدف بالتحديد الناحية النقدية من جانب تحقيق الاستقرار المالي عن طريق التخفيض من معدل نمو الكتلة النقدية.
- أما في الاتفاق الثاني فقد وافق صندوق النقد الدولي على منح قرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، و مدة هذا الاتفاق هي ثلاثة سنوات بداية من 22 مارس 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، ومن بين أهداف هذا الاتفاق هو تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا خلال الفترة 1995-1998، وكذا تخفيض أعباء خدمات المديونية لتصبح تتراوح بين 45% إلى 50%، و البحث عن مصادر لتمويلات خارجية، و في المجال النقدي يسعى إلى مواصلة الضبط المالي و تقليص مستوى النقد المتداول في الاقتصاد¹.

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة 1990-2015

أولا: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015

من خلال الملحق رقم (6) نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة 1990-1999 إذ انتقلت من 343.3 مليار دينار سنة 1990 لتصل إلى 1463.6 مليار دج سنة 1999، وللاشارة فإن الجزائر دخلت في اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، وهذا خلال الفترة 1994-1998 في إطار برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، وكان لهذا الاتفاق انعكاسات على مستوى التوازنات النقدية الداخلية، فكان من أهدافه التحكم في نمو الكتلة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية والعمل على تحقيق نسبة نمو قدرت ب 14% سنة 1994².

* انظر لأكثر تفصيل الملحق رقم (1).

¹ Elhadi Makboul , le P.A.S en algerie ,problematique et applicatin , Revue CENEPAP N °15 , 2000, P.09

² Banque d'Algérie , Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports 2002, p.111.

إن التزام السلطات الجزائرية بالاتفاق سمح بتحقيق هذا الهدف فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية كان 14.9% خلال الفترة (1994-1998)، ويفسر هذا التراجع في نمو الكتلة النقدية إلى برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية و تحميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية¹. شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية ب 22.3% ولعل أهم سبب لهذه الزيادة في ظرف سنة واحدة يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، بالإضافة إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية². لتعرف انخفاضاً في سنة 2005 ب 11%، أما الفترة الممتدة من 2005-2007 زاد نمو العرض النقدي حيث أكد بنك الجزائر أن تدفقات النقد القانوني للأوراق والقطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006، أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و 2007، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1081.4 مليار دج في سنة 2006، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد إلى البنوك، و تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3³. شهدت الفترة 2007 إلى 2010 تذبذباً في معدل نمو عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو M_2 نسبة 3.1 % سنة 2009 مقارنة ب 2008 و هي أدنى نسبة مسجلة على مدار تطور عرض النقود في الجزائر⁴، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأجور الخارجية إلى 6.23 % سنة 2009، مقارنة ب 38.18 % سنة 2008؛ و انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دج سنة 2009، أي انخفاض بحوالي (9.05 %)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)⁵. ليعود النمو في عرض النقود بداية من سنة 2010 نتيجة التحسن في الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليصل معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 12.3 % بعدما كان 3.1 % سنة 2009، أي بمبلغ 8280.7 مليار دج سنة 2010 مقابل 7173.1 مليار سنة 2009، كما شهدت الودائع تحت الطلب وأشبه النقود نمواً ب

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 190.

² صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014، ص. 25.

³ المرجع نفسه، ص. 26.

⁴ Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie Rapports 2009, p 152.

⁵ IBID, p 166.

17.43 % و 13.25 بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض¹. أما خلال السنوات الأخيرة 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل 17.89 % و يمثل ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، ويعود مصدر هذا النمو إلى تحسين أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها، ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.1 % من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دج سنة 2011²، ليتراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 إلى 8.66 % بعدما كان 17.89 % سنة 2011، إذ بلغ العرض النقدي خلال 2012 قيمة 11067.6 مليار دج، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تمثل المصدر الرئيسي للإصدار النقدي³. و الملاحظ أنه خلال سنة 2015 شهد العرض النقدي بمفهومه الواسع زيادة شبه معدومة بمقدار 0.13 % ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب و لأجل لقطاع المحروقات -41.1%، و باستثناء ودائع هذا القطاع عرف العرض النقدي خلال ذات السنة زيادة بمقدار 2.8 %⁴.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية 2015-1990 .

نلاحظ من خلال الملحق رقم (7) و الذي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015. ففيما يخص صافي الأصول الخارجية والمرتبطة أساسا بالصادرات من البترول، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس، فمبلغ الذمم على الخارج بلغ قيمة 6.9 مليار دينار سنة 1990 وعرفت تضاعفا حيث تضاعفت خمس مرات لتحقق 134.0 مليار دينار سنة 1996، لتحقيق أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح بـ 350.4 مليار دينار ثم تراجعت إلى 208.7 مليار دينار سنة 1998 أي بنسبة (-17.4%)، وهذا بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط إلى مستوى 12.85 دولار في ذات السنة، ولم يدم طويلا سنة 2000 ليسجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.85 % أي تضاعفت في سنة 2000 بـ 4.45 مرة عن سنة 1999، وهذا سببه راجع إلى الارتفاع المستمر لأسعار البترول، لتشهد بعد ذلك معدلات نمو إيجابية حيث بلغت 1755.7 مليار دج سنة 2002 ثم 2342.6 و 3119.2 مليار في 2003، و 2004 على التوالي⁵. وعرفت أيضا نموا مستمرا بمعدل تقريبا ثابت في مستوى 1.33 و بمبلغ 5515.05 مليار د ج

¹ علي صاري، مرجع سابق.

² Banque d'Algérie, Rapports 2009, Op.Cit p. 167.

³ محمد لكصاسي، التطور الاقتصادي والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

⁴ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015. نوفمبر 2016، ص. 131.

⁵ علي صاري، مرجع سابق، ص. 27.

و7402.64 مليار د ج سنتي 2006 و 2007 على التوالي، أما في سنة 2008 فقد سجل صافي الأصول الخارجية نموا قويا بنسبة 38.18 % و الذي مثل تحدياً بالنسبة للسياسة النقدية في ظرف يتميز بتضخم مستورد و فائض سيولة متزايد، وبعد الصدمة الخارجية لسنة 2009، عرف صافي الأصول الخارجية تراجعاً بنسبة 6.23 % سنة 2009، و7.31 % سنة 2012 وكان ذلك كنتيجة للأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي رافقتها انخفاض الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار¹. وهكذا فإن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني ومن ثم يساهم الانتعاش المتواصل للوضع المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري². عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصاً بنسبة 2.28 % في 2015 يفسر هذا التقلص الطفيف، بالانخفاض القوي لأسعار البترول بداية من السادسي الثاني من سنة 2014 و كذا بتراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية. بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد والتي تمثل كل من القروض المقدمة من قبل بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية أولاً حاجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم، و القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب³، فشهد هذا النوع من القروض نموا مستمرا ارتفعت إلى 57.4 % سنة 1998 من إجمالي الديون الداخلية وقد كانت لا تتجاوز نسبة 30 % في سنة 1993. و استمرت في النمو إذ أنها بلغت مقدار 1150.7 مليار دج سنة 1999 لتصل إلى 1535.0 مليار سنة 2004⁴. لتصل في نهاية 2012 إلى 4297.76 مليار دج، وهو ما يدل الدور الكبير الذي أصبحت تؤديه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى بعض التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لتمويل الإنفاق العائلي (القروض الاستهلاكية) خاصة في مجال السكن والسيارات⁵. إن ديناميكية القروض للاقتصاد خلال الثلاث سنوات الأخيرة، خاصة بالنظر إلى قوة وتيرتها بالمفهوم الحقيقي في 2013 و2014، تبين مرحلة تصاعدية لدورة القروض التي تتضمن مخاطر كامنة قد تهدد الاستقرار المالي. بدأت الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي المركّز على المخاطر، التكفل اعتباراً من سنة 2013 بمخاطر القرض التي خفّت بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات

¹Banque d'Algérie, rapports 2009. Op.Cit. p159

² محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص. 03.

³ علي صاري، مرجع سابق، ص. 31.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

العمومية¹. و أخيرا القروض المقدمة للخزينة وتتمثل في تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية. فسجلت معدل نمو سلمي قدر ب 4.83% سنة 1991 كنتيجة للاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية ومن ضمن شروطه إتباع سياسة مالية تقييدية، و نفس السمة ميزت الفترة (1994-1998)، لتعرف نموا عند نهاية فترة التعديل الهيكلي، بقيمة 723.2 مليار دج في سنة 1998 و 677.5 سنة 2000، وابتداءً من سنة 2005 نلاحظ أن حجم هذه القروض انخفض بشكل ملحوظ أين أصبحت قيمتها سالبة و يمكن تفسير هذه الوضعية بتراكم موارد صندوق ضبط الموارد الذي استحدث في سنة 2001. وبداية من 2009 و حتى 2013 نلاحظ نمو القروض المقدمة للخزينة بمعدلات منخفضة و مستقرة نسبيا، لم تتجاوز -3.8% ويفسر بالدور الذي تؤديه الخزينة العمومية في تمويل لبعض السلع الاستهلاكية و القروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب العمل².

الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015

من خلال الملحق رقم (8) شهدت سنة 1992 استقرارا بنفس نسبة النمو في كل من الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 24.2% و هي السنة التي شهدت تخفيض في قيمة الدينار الجزائري. لتليها سنة 1993 التي شهدت تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 10.8% بعدما كانت 24.2% سنة 1992، ثم نلاحظ انكماشاً خلال السنوات الثلاثة المقبلة 1994-1997 بفعل انخفاض نمو الكتلة النقدية كنتيجة لتطبيق شروط المؤسسات المالية الدولية، و الملاحظ في سنة 1998 تسجيل تضخم مفرط حيث حققت الكتلة النقدية زيادة تقارب 50%، و تراجع شديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.49%، مقابل 7.7% سنة 1997 لتعرف سنة 1999 نوعاً من الاستقرار في نمو كل من الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الإجمالي³.

و بداية من سنة 2001 و 2002 نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعرف تضخماً من خلال نمو في الكتلة النقدية الذي فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 22.3% و 17.3% و 1.48% و 10.13% على التوالي، أما سنة 2003 فسجلت نوعاً من الاستقرار، و بداية من سنة 2007 إلى 2013 نلاحظ تذبذباً طفيفاً في نمو كلا من الكتلة النقدية

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص. 12.

² علي صاري، مرجع سابق، ص. 32.

³ سمية زرار، موساوي محمد، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970-2011)، مرجع سابق، ص 04.

و الناتج الداخلي الإجمالي وذلك بسبب التعديلات التي مست قانون النقد و القرض و الذي ينص على إلزامية الرقابة على الكتلة النقدية¹.

- و فيما يخص سرعة الدوران* فقد عرفت تراجعا بداية من سنة 1998 بقيمة 1.53 و يرجع ذلك إلى زيادة حجم الكتلة النقدية و دخول الجزائر مرحلة العودة إلى التوازن الكلي، و تحقيق نوع من الاستقرار في سلوك الأفراد من ناحية حيالة النقود، حيث شهد معدل سرعة دوران النقد استقرار نسبي خلال الفترة 1998-2013 في أدنى مستوياتها².

- أما فيما يخص معدل السيولة* الذي يفسر ارتفاعه بالإفراط في استعمال النقود في المعاملات الاقتصادية، فعرف انخفاضا تدريجيا من 64% سنة 1990 إلى 49% سنة 1994 و ذلك كنتيجة للإصلاحات المدعومة مع المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1990-1992) وكذا انخفاض بنسبة 41% سنة 1996 نتيجة لفرض سياسة نقدية انكماشية ضمن شروط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، و في المقابل في سنة 1998 شهدت سيولة الاقتصاد ارتفاعا بنسبة 65% ليصل إلى مستوى 49% سنة 2000، ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى و يصل إلى نسبة 65% سنة 2001 و أسباب هذا الارتفاع بعد سنة 2000 هو الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب المزيد من الأموال في الاقتصاد الوطني لغرض تمويل عمليات التنمية³. وبلغ 61% سنة 2004 و يتراجع مرة أخرى إلى 54% سنة 2005. ثم يعاود الارتفاع التصاعدي بداية من سنة 2006 بمعدل 59% ثم 76% سنة 2009 و 2012 على التوالي و يستقر عند 82% سنة 2015.

و الملاحظ أن السياسة النقدية غير جادة في تحقيق هدف الاستقرار النقدي طيلة الفترة 1990 و 2015 بالإضافة إلى أن كون الاقتصاد الوطني عالي الحساسية بالنسبة للتغيرات الخارجية، بإعتماده على الصادرات من البترول و ارتباطه بالدولار الأمريكي، بالإضافة لضيق قاعدته الإنتاجية يجعل منه غير قادر على الموازنة و التناسق بين نمو الكتلة النقدية و نمو الناتج الداخلي الإجمالي⁴.

¹ صاري علي، مرجع سابق.

* نشير إلى أن معدل سرعة الدوران يحسب على أساس قسمة الناتج المحلي الإجمالي على المجموع النقدي M2 مأخوذا بالقيم الاسمية.

² مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 118.

* نشير إلى أن معدل السيولة يحسب على أساس قسمة المجموع النقدي M2 على الناتج المحلي الإجمالي مأخوذا بالقيم الاسمية.

³ صاري علي، مرجع سابق، ص. 27.

⁴ سمية زيار، محمد موساوي، **تقدير دالة الطلب على النقود و تحليلها حالة الجزائر 1970-2011**، مرجع سابق، ص. 5.

المطلب الخامس: طبيعة السياسة النقدية من حيث الأهداف و الأدوات بعد قانون النقد و القرض 10/90.

سيتم دراسة طبيعة السياسة النقدية في الجزائر من حيث الأهداف المرجوة منها، و كذا دراسة الأدوات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

حدّد هدف السياسة النقدية في إطار قانون النقد و القرض 10/90 ضمن ما يلي "تتمثل مهمة البنك المركزي "بنك الجزائر" في مجال النقد و الصرف و القرض في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و ويوجه و يراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القروض، و السهر على حسن إدارة التعهّدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف"¹.

و أعاد الأمر 11/03 صياغته كما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض و يسهر على حسن تسيير التعهّدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف"².

أما الأمر رقم 04/10 و الذي عدّل الأمر 11/03، ففي مادته الثانية تنص على أنه "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، و تنظيم السيولة و يسهر على حسن تسيير التعهّدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف، و التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته"³.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية.

استعرضنا في الفصل النظري أدوات السياسة النقدية بما فيها الأدوات الكمية و الأدوات الكيفية وفي هذا الإطار سوف نحاول إسقاط هذه الأدوات في حالة الجزائر و آليات عملها.

¹ المادة (35) من القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

² المادة (35) من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

³ الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 غشت 2010 يعدل و يتمم الأمر رقم 11/03 ل 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 50، ص. 11.

أولاً: الأدوات الكمية:

1- تقنية الإحتياطي الإجباري.

حسب المادة 93 من قانون النقد و القرض "يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطياً يحسب على مجموع ودائعها، أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، يدعى هذا الاحتياط بالاحتياطي الإجباري"¹. يحدّد الاحتياطي في حدود 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه كحد أقصى لا يمكن مبدئياً تجاوزه غير أنه يجوز لبنك الجزائر أن يحدد حد أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً²، في سنة 2004 تم تعديلها بالأمر 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 في المادة (5) " لا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي 15 % و يمكن أن تساوي 10%³ و يمكن ضبط نسبة الاحتياطي الإجباري حسب طبيعة الاستحقاقات لا سيما الاستحقاقات طويلة الأجل⁴. يمكن أن يطبق بنك الجزائر الاحتياطي القانوني على المؤسسات المالية وفقاً للشروط المنصوص عليها، على أن يأخذ بالاعتبار التسليفات الممنوحة للمؤسسات من طرف البنوك عوضاً عن الودائع. كل نقص في الاحتياطي الإجباري يلزم البنوك و المؤسسات المالية لغرامة يومية تساوي 1 % من المبلغ الناقص و يستوفي البنك المركزي هذه الغرامة، وهذه الأخيرة تخضع للمراجعة وفق المادة 50⁵. ينص النظام 02-04 لـ 2004/05/13 في مادته الثانية على أنه يحتوي وعاء الاحتياطي الإجباري على الودائع بالدينار من كل نوع: الودائع الجارية الودائع لأجل، الودائع السابقة للاستيراد، الحسابات على الدفاتر في صناديق التوفير و الاحتياط، شهادات الخزينة و الودائع الأخرى. كما ينص نفس النظام في المادتين 08 و 06 على التوالي بما يلي: " فترة تكوين الاحتياطي الإجباري تقدر بشهر بحيث تبدأ في اليوم الخامس عشر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر المقبل"، "ويشكل الاحتياطي القانوني من الأرصدة الذاتية للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر المسجلة خلال فترة تكوين الاحتياطي". و حول تعويض الاحتياطي الإجباري فينص النظام 02/04 في المادة 9 على ما يلي: " يمكن موجودات الاحتياطي أن تعطي عليها فوائد لا يمكن أن تتجاوز نسبة الفائدة النسبة المتوسطة لعمليات إعادة تمويل بنك الجزائر ويمكن أن تساوي هذه النسبة 0%⁶. أما المادة 10 فتتضمن على أنه "تدفع الفائدة في أجل أقصاه اليوم

¹ المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ نظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 تحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، ج ر عدد 27، ص. 38.

⁴ المادة 05 من النظام 02/04 الصادر في 4 مارس 2004 يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري، ج ر 27 ص. 38.

⁵ المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90، مرجع سابق.

⁶ المادة 9 من النظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004، مرجع سابق.

الواحد و العشرين من كل شهر، أي سبعة أيام بعد انقضاء فترة تكوين الاحتياطي " وتم إدخال أداة نظام الاحتياطي القانوني سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية. وحسب التعليم رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19/04/1994 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي الجزائري في ظل الشروط المذكورة في التعليم الصادرة عن البنك المركزي الجزائري تحت رقم 73/94 بتاريخ 28/12/1994، وذلك لهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني وحدد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليم بـ 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليم، وبعدها رفعت إلى 4% وفق التعليم رقم 01/01/2001 الصادرة بتاريخ 11/02/2001. و ذلك عندما شعر البنك المركزي بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية. وبعد تطبيق هذه التعليم بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمية أخرى تحت رقم 06/2001 برفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 4.25 % ابتداء من 25/12/2001، وهذا يفسر رغبة بنك الجزائر بجعل هذه الأداة وسيلة هامة للتحكم في سيولة المصارف و استخدامها للحد من التضخم و معالجة الإنكماش. ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2001.

الجدول رقم (5-1): تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2001

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	12
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.5	0.5	0.5	-

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17 (ماي 2012) ص. 9.

- Bulletin Statistiques Trimestriel (Banque d'Algérie) N° 3 Juin 2008) p12. N° 10 (juin 2010) et « économique et monétaire en Algérie » Banque d'Algérie Rapports 2003-2010. إنَّ رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008 و 2009 وتواصل ارتفاعه في سنتي 2010 و 2011 يعتبر تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية دور هذه الآلية في التأثير على سيولة البنوك التجارية. لقد سعى بنك الجزائر إلى حل إشكالية فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، وهي تبلغ حالياً 12 % وذلك بموجب التعليم رقم 02-2013¹ الصادرة بتاريخ 23/ 04 / 2013 المعدلة والمتمة للتعليم رقم 02-2004 المؤرخة في 13 / 05 / 2004 المتعلقة بنظام

¹ المادة (2) من التعليم رقم 02 - 13 الصادرة بتاريخ 23 / 04 / 2013 والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية، والصادرة عن بنك الجزائر.

الاحتياطات الإجبارية، ويمكن رفع هذه النسبة لامتناس جزء من حجم تلك السيولة غير الموظفة في البنوك تفادياً لما قد ينجر عنها من آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد.

2- تقنية إعادة الخصم:

تنص المواد 69، 70 و 71، 72 من قانون النقد و القرض 10/90 على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، ويتم توضيح ذلك فيما يأتي:

- المادة 69 تنص على أنه " يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن يعيد الخصم أو يأخذ تحت الأمانة من البنوك و المؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل البنك الجزائري أو من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة من بينهم المظهر، يجب أن لا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر، يمكن أن تستبدل احد التوقيعات بإحدى الضمانات التالية: سندات الخزينة، بيان استلام البضائع، وثيقة شحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر ومصحوبة بالمستندات المألوفة الأخرى¹؛

- أما المادة 70 فتتص على انه "يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو أن يقبل تحت نظام الأمانة لمدة ستة أشهر على الأكثر من البنوك و المؤسسات المالية مستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة و أحدهما مظهر السند، يمكن تحديد هذه العمليات على أنه لا يتعدى مجموعة مهامه المساعدة التي يسدها البنك المركزي اثني عشر شهراً²؛

- تنص المادة 71 من القانون 10/90 على أنه "يمكن البنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك و المؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل يمكن تحديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاثة سنوات، و يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة و يجب أن تهدف القروض متوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، إنجاز السكن"³.

- المادة 72 فتتص على أنه " يمكن للبنك المركزي أن يقوم بالعمليات التالية على سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها:

أ- خصم سندات للبنوك و المؤسسات المالية لا يتعدى الفترة المتبقية على استحقاقها ثلاثة أشهر؛

¹ المادة (69) من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

² المرجع نفسه، المادة (70).

³ المرجع نفسه، المادة (71).

ب- إعطاء قروض على ثلاثين يوم و خصم لمدة محدودة تعاقدية و قبول بحق نظام الأمانة من البنوك و المؤسسات المالية سندات لا تبقى لاستحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر؛

ت- منح قروض مضمونة لغاية مبلغ يحدده المجلس و لمدة لا يمكن أن تتعدى السنة، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تجرى هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات العمومية¹.

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم من 1963 إلى 2014.

الجدول رقم (5-2): تطور معدلات إعادة الخصم من 1963 إلى 2014.

المعدل	إلى	يحتسب ابتداء
3.75%	1971/12/31	1963/01/01
2.75%	1986/09/30	1972/01/01
5%	1989/05/01	1986/10/01
7%	1990/05/21	1989/05/02
10.5%	1991/09/30	1990/05/22
11.5%	1994/04/09	1991/10/01
15%	1995/08/01	1994/04/10
14%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12.5%	1997/06/28	1997/04/21
12%	1997/11/17	1997/06/29
11%	1998/02/08	1997/11/18
9.5%	1999/09/08	1998/02/09
8.5%	2000/01/26	1999/09/09
7.5%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2002/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
4.5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2014	2004/03/07

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21 مارس 2014، ص 19 المادة 72 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل الخصم بقي ثابتا منذ 1963 إلى 1986 مقدر ب 2.75% إلا أنه من هذا التاريخ و إلى غاية 1989 شهد تغيرات متتالية، و كان أقل من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الإدخار الخاص². بلغ أقصى مستوى له بنسبة 15% سنة 1994 مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والغرض هو التأثير على حجم مبالغ إعادة تمويل البنوك على مستوى بنك الجزائر وبالتالي التأثير على الكتلة النقدية M2، وكذا البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة نظرا لارتفاع معدلات التضخم في هذه السنة إلى 29.04%، حيث نلاحظ ارتفاع معدلات إعادة الخصم تدريجيا منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90.

¹ المادة 72 من القانون السابق.

² حسينة شملول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص.

و الملاحظ كذلك من الجدول السابق الانخفاض المتتالي لمعدل إعادة الخصم بداية من سنة 1998، لتصبح إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر معدوما ابتداء من 2011 مع قيام الخزينة تسديد ديونها إلى البنوك التجارية في سنة 2003. إن احتياجات إعادة التمويل لم يرتبط بتغيير معدل إعادة الخصم بقدر ما ترتبط بوضعية السيولة البنكية و سياسة تطهير محافظ البنوك التجارية ووضعية الخزينة العمومية التي تتأثر بدورها بوضعية القطاع الخارجي المرتبط أساسا بأسعار البترول في السوق العالمية¹.

ويمكن القول أن بنك الجزائر قد ورث وضعية مالية مزرية خاصة و أن عملية إعادة تمويل البنوك من خلال اللجوء إلى إعادة الخصم أظهرت حدود ارتبطت مباشرة ب²:

- مشاكل أصبحت هيكلية للمؤسسات العمومية؛
- صعوبة سير النظام المصرفي؛
- الاختلال الوظيفي لنظام التخطيط الذي لم يأخذ بالاعتبار إلا الجانب المتعلق بتوزيع القروض؛
- ضيق السوق النقدية الذي لم يسمح للبنوك بتغطية احتياجاتها من السيولة.

و يبقى احتمال الرجوع إلى إعادة تمويل البنوك من قبل بنك الجزائر متوقعا جدا مع انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014، فقد أصبح الخروج من الإطار الذي كانت فيه المنظومة المصرفية معزولة عن بنك الجزائر أمرا حتميا، وبعبارة أخرى، يجب أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية، وينتظر من البنوك أن تؤدي دورا أكثر أهمية خاصة وأن تمويل الاقتصاد لن يمكنه مستقبلا أن يعتمد على وفرة الموارد الناجمة عن ظرف اقتصادي إيجابي، يجب تعويض العجز المسجل في الادخار على الاستثمار عبر تعبئة الموارد الموجودة في أسواق رؤوس الأموال سيما السوق النقدية والسوق المالية³.

3- سياسة السوق المفتوحة:

سمح قانون النقد والقرض باستعمال وسيلة السوق المفتوحة أي المتاجرة في السندات الحكومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر، على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي. وتمت أول

¹ طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003. مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2004/2005 ص. 180.

² بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة المسيلة، العدد 14 شهر ديسمبر 2013 ص. 96.

³ تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، مرجع سابق، ص. 57.

عملية للسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996، و المتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدر بـ 14.94 %¹. تنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة فئات²: عمليات التنازل المؤقت حيث تمثل عمليات التنازل المؤقت الآليات التي من خلالها يقوم بنك الجزائر بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة بمنح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة (مستحقات خاصة مقبولة)؛ العمليات المسماة النهائية (شراء و بيع أوراق عمومية)؛ استرجاع السيولة على بياض؛

3-1- العمليات النهائية: وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع نهائي في سوق السندات المقبولة ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية و / أو لغرض الضبط الدقيق، يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحد، تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية، يمكن أن يقنن تاريخ استحقاقات التنازل كما يمكن أن لا يقنن³.

3-2- استرجاع السيولة: صدرت التعليم رقم 02/2002 في 11 ابريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة من السوق النقدية، و تنص على أنه "يمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضروريا، وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الآنية (الفورية) في أجل يقدر بـ 24 ساعة بين الإعلان و التسجيل لنتائج العملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع سيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 ساعة أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة. كما يمكن استرجاع السيولة أن تتم في أي وقت يرغب بنك الجزائر"⁴. وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مائلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حيث كانت تعاني عجزا في السيولة. غير أن إفراط السيولة التي عرفت البنوك التجارية بداية من سنة 2001، دفعت لبنك الجزائر إلى استخدام الآلية ذاتها، لكن بعكس الأطراف إذ يمثل بنك الجزائر الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي الطرف المقرض⁵. وتتجلى مرونة هذه الآلية في الحرية التي يمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق،

¹ انظر المواد 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

² المادة 14 من النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها، جريدة رسمية عدد 53، ص. 20.

³ المادة 24 من القانون السابق.

⁴ التعليم رقم 02/2002 الصادرة في 11 افريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.

⁵ حصة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.

خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لهذه المرونة فقد أصبحت هذه الآلية الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر¹. وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداءً من منتصف يونيو 2008 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها². بالنظر إلى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال سنة 2012 بمعدل 8.89 ٪، أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداءً من منتصف جانفي 2013 وهي أداة استرجاع السيولة بستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5 ٪ إضافة إلى تمديد فترات استرجاع السيولة ابتداءً من جانفي 2013 لامتناس أكبر للسيولة المستقرة للمصارف³.

3-3 - تقنية التسهيلات الدائمة: تنص المادة 26 من النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 . أن التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك في شكل⁴: تسهيلات القرض الهامشي و التي تمثل العملية التي يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 سا بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة تتم المساهمة بالسيولة في إطار القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 سا⁵. و تسهيلات الودائع المدرة للفائدة تمثل عملية إيداع لـ 24 سا لدى بنك الجزائر، ويمكن للبنوك الدخول إلى تسهيلة الودائع المدرة للفائدة في كل يوم عمل بناءً على طلبها لدى بنك الجزائر، ويحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المدرة للفائدة بـ 30 دقيقة بعد غلق السوق النقدي ما بين البنوك⁶. تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ بداية تطبيقها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار في ديسمبر 2010 إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011⁷ وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ راييس فضيل، تحديثات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21، 26، شتاء ربيع 2013، ص 201.

² محمد لكصايسي، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني (أكتوبر 2008).

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص. 162.

⁴ المادة 25. المادة 14 من النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه، المادة 26.

⁶ المرجع نفسه، المادة 27.

⁷ بنك الجزائر التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق ص. 178.

الجدول رقم (5-3): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2001-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام	/	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	1.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لـ 3 أشهر	/	/	/	/	1.9	2.0	2.5	2	1.25	1.25	1.25
فوائد تسهيلات الإيداع	/	/	/	/	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3

المصدر: النشرة الاقتصادية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2011، ص. 17.

-Bulletin statistique trimestriel N° 3 (Juin 2008) P12 et N° 10(Juin 2010) P17.

نلاحظ من خلال الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية مما يدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين نلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة. ساهمت الإدارة المنتظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر من خلال الاستعمال المرن لأدوات امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، في احتواء الضغوطات التضخمية للسنوات 2011 و 2012 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به.

وقد تميزت السوق النقدية ما بين البنوك خلال السداسي الأول من سنة 2015 بطلب كبير بخصوص العمليات اليومية وبالأجل. وبلغت السندات في هذه السوق 370,5 مليار دينار في غاية جوان 2015، مقابل 35,8 مليار دينار فقط في نفس الفترة من سنة 2014، أي بزيادة حوالي 335 مليار دينار. إن هذا الوضع دال بوضوح على مرحلة صعبة تشهدها الموارد المصرفية في السوق والتطلع للرجوع إلى عملية إعادة التمويل في أواخر سنة 2015 وبداية سنة 2016¹.

¹ تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، مرجع سابق، ص. 58.

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية).

ونذكر أهم ما اعتمدته السياسة النقدية في الجزائر في هذا الشأن:

- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك؛
 - فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية؛
 - فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات؛
 - فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك¹.
- وما يتعلق بالسياسة النقدية الراهنة فوفق التعليم 02/09 المتعلقة بعمليات السياسة النقدية و أدواتها و إجراءاتها فنجد المادة 10 تنص " لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية: عمليات إعادة الخصم و القرض؛ الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية؛ عمليات السوق المفتوحة و التسهيلات الدائمة².

¹ ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23

نوفمبر 2001، ص. 372.

² النظام رقم 02/09، مرجع سابق.

المبحث الثاني: نظرة حول السياسة المالية و الوضع الميزاني في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول تتبع تطور كل من النفقات و الإيرادات العمومية من الجانب الاقتصادي دون الخوض في قوانين المالية و كيفية تحصيل الإيرادات و ما سيتم إنفاقه من اعتمادات مالية للسنة المالية المقبلة، وعليه سوف نتعرض لدراسة كل من النفقات و الإيرادات بداية من توجه الجزائر للاقتصاد المخطط وصولا إلى التحول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد المخطط

قامت الجزائر في بادئ الأمر بعد الاستقلال بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، مركزة في ذلك على الصناعات المصنعة بغرض تحقيق تنمية شاملة، ما تطلب تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا ما ساهم بدوره في توجيه سياساتها المالية نحو الرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدا على الجباية البترولية للتمويل والتي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، غير أن صدمة النفط السلبية لسنة 1986 كان لها الأثر السلبي القوي على الاقتصاد الجزائري . وسنحاول دراسة تطور السياسة المالية من خلال استعراض تطور كل من السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الفرع الأول: تطور السياسة الضريبية (الإيرادات العامة) في الجزائر خلال فترة الاقتصاد المخطط

قسم المشرع الجزائري الإيرادات العامة حسب المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية¹ الإيرادات الإجبارية (الجباية) و التي تضم كل من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع و الضرائب غير المباشرة، الضرائب على رقم الأعمال و الحقوق الجمركية و الجباية البترولية، الغرامات. أما القسم الثاني فيمثل الإيرادات الاختيارية و تتضمن مداخيل أملاك الدولة و التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة، أموال المساهمات والهدايا والهبات.

اتسمت فترة الاقتصاد المخطط بانخفاض ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهي فترة رحيل المستعمر الأوروبي من الجزائر، وهذا ما أدى بدوره آنذاك إلى البحث عن موارد مالية جديدة لإثراء خزانة الدولة، تمثلت أساسا في الرفع من التعريفة والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور؛ إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 80% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة (1963-1969) أنظر الملحق رقم (9)؛ أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة بلغت 8 % في المتوسط من مجموع الإيرادات، كما قامت السلطات بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على

¹ القانون 84-17 المؤرخ في: 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية، مستخرج من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28،

السنة الواحدة والعشرون، الثلاثاء 1984/07/10، ص.5.

الإنتاج TUGP، مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية أين بلغت نسبتها حوالي 22.6 % في المتوسط من إجمالي الإيرادات، في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9 % سنة 1963 إلى 27 % سنة 1969. أما نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام فانتقلت من 19 % سنة 1963 إلى 26 % سنة 1969. خلال الفترة 1970-1990 اعتمدت السياسة الضريبية بشكل كبير على الجباية البترولية حيث يوضح الملحق رقم (10) أنها انتقلت من 24.7 % من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50 % من مجموع الإيرادات في سنة 1985، مع تجاوزها نسبة 60 % خلال السنوات 1981 و 1980، 1974 نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات أي بلغت أسعار النفط 31.5 دولار، 34 دولار، 35 دولار على الترتيب. وبالمقابل شهدت الجباية العادية انخفاضا إذ انتقلت من 75.3 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50 % من هذا المجموع سنة 1985، إذ حققت أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6 %، غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 من (28 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 19.5 دولار للبرميل سنة 1986)، انعكس مباشرة على الجباية البترولية حيث انخفضت بحوالي 20 % (من 50 % سنة 1985 إلى 38 % سنة 1986)، كما انخفضت الإيرادات الكلية بدورها من 38 % من إجمالي الناتج المحلي الخام الفترة (1981-1985) إلى 28 % من هذا الإجمالي خلال الفترة (1986-1990) وبذلك حقق الرصيد الموازي عجزا قدر بـ 2.7 % من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1986-1990)، فيما قد حقق فائضا بـ 3.5 % من هذا الإجمالي خلال الفترة (1981-1985).

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام خلال فترة الاقتصاد المخطط

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة في الدول النامية ومنها الجزائر، ترتبط عمليات تبويب (تصنيف) النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، و بالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن وتحت التأثير المعاصر للمنظمات الدولية والمتخصصين في المحاسبة الوطنية، اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي والذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد¹، و تقسم النفقات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: نفقات التسيير و التي تعمل على إدارة الأنشطة العادية للدولة، وقد قسمتها المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية² ونفقات التجهيز، وتقسم هذه النفقات حسب المادة 35 من

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص.ص. 35-37.

² القانون 84-17، مرجع سابق، ص.6.

القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية¹، والتي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم التشغيل. كان لعائدات النفط الخام الدور الرئيس في رسم مسارات الإنفاق العام فما هي خصائص الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الاقتصاد المخطط؟

أولاً: سياسة الإنفاق العام خلال فترة ما بعد الاستقلال 1963-1966

تميزت الفترة ما بعد الاستقلال بتدخل واسع للدولة لإعداد لبناء قاعدة اقتصادية و اجتماعية، فإلى غاية سنة 1968، كل نفقات الدولة وجدت في الميزانية العامة، حيث أن في سنتي 1963 و 1964 شهدت نفقات التجهيز ضعفاً و كانت ضمن ميزانية التسيير، التي تتكون من ثمانية عناوين، اثنين منهما يتعلقان بالتجهيزات و الاستثمارات ثم في سنة 1965 أدخل قانون المالية التكميلي بعض الإصلاحات المتمثلة في فصل نفقات التجهيز عن ميزانية التسيير، و اعتبارها ميزانية جديدة تمثل ميزانية التجهيز².

ونظراً لمحدودية قدرات قطاع الدولة فإنه كان من غير الممكن الانطلاق في بناء نظام مركزي قوي، وهذا ما يؤكد ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20% إلى 25%، بحيث النسبة التي تفوق 80% من مجموع الإنفاق العام توجه إلى نفقات التسيير في حين عرفت نفقات التجهيز نسباً ضعيفة تراوحت بين 15% و 25% من هذا المجموع (انظر الملحق رقم 11)، ويرجع ذلك إلى التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي الذي كان مسيطر على الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث قدرت مساهمته في الناتج الوطني بـ 16.4%، وكان لضعف القطاع الصناعي وقلة الموارد المالية آنذاك من الأسباب التي حالت دون التدخل الكبير لقطاع الدولة في الاقتصاد.

ثانياً: سياسة الإنفاق العام خلال فترة التخطيط (1967-1987)

تميزت هذه الفترة بالتدخل القوي للدولة في الحياة الاقتصادية ببروز قطاع عمومي قوي، بادر في تسيير المصالح الاقتصادية للدولة خصوصاً مع الإعلان الرسمي لإتباع النظام الاشتراكي سنة 1971، والمعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، و بالنظر للملحق رقم 11) فنجد ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1967 إلى حوالي 43% من نفس المقدار سنة 1986، و ارتفعت نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير بنسبة 28.23% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وهذا راجع لتبني نموذج الصناعات المصنعة كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، والتركيز خاصة على الاستثمارات الصناعية في ميدان المحروقات بعد تأميم هذه الأخيرة عام 1971. و انطلاقاً من سنة 1986 نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في الإنفاق الجاري من 128 مليار دج في 1986 إلى 108 مليار دج سنة 1987، وهذا

¹ المرجع نفسه، ص.7.

² بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 354.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

راجع للانخفاض الحاد لأسعار النفط الجزائري بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي* وآثاره على نمو نفقات الميزانية. و الجدول التالي يوضح لنا تطور مؤشرات الكفاءة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990.

الجدول رقم (4-5): تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
31,8	30,4	29,2	30,4	31,2	36,9	43,4	39,7	41	47	41,7	$\frac{RF}{PIB}$
14,5	18,4	18,6	19,0	18,4	16,4	19,7	18,2	15,5	15,3	14,3	$\frac{RO}{PIB}$
19,3	19,1	15,6	13,2	13,7	21,5	24,9	23,9	26,3	33,4	19,5	$\frac{IR}{PIB}$
9,3	10,2	10,9	11,7	11,5	10,5	13,5	12,5	11,8	11,7	10,5	$\frac{ID}{PIB}$

RF: الإيرادات الجبائية، RO: الإيرادات العادية، IR: الضرائب على الدخل، ID: الضرائب على الإنفاق، PIB: الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص. 123.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج و نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي، و هذا الانخفاض كان انعكاساً للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري و الذي كان مغطى من قبل السياسة النقدية، حيث أن الخزينة العمومية كثيراً ما لجأت للبنك المركزي للاقتراض من أجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي لا يدوم طويلاً، حيث أن السلطات هدفت إلى إنشاء مناصب شغل وهمية من أجل امتصاص البطالة المزمنة و التي كانت كنتيجة لعملية الاستثمار العكسي¹، و بالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي و الذي عطل الانفجار الاجتماعي الذي كان وشيكاً.

ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بعامل النفط الذي تحكمه التغيرات في الأسواق الدولية، ومع حلول سنة 1986 وحدوث ما يُعرف بالصدمة النفطية المعاكسة، تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهر الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات، حيث أن السياسات الاقتصادية في بداية الثمانينيات ووجهت حصة كبيرة من الاستثمارات نحو القطاعات غير المنتجة مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط، و بالتالي فقد مر الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-1998 بمرحلة انتقالية. و لعل أهم العوامل التي دفعت الاقتصاد الجزائري القيام بالإصلاحات للتحويل إلى اقتصاد السوق هي ارتفاع معدل التضخم و ذلك بسبب عجز الخزينة و تطور كتلة الأجور بالإضافة إلى

* الإيرادات النفطية انخفضت ب 50%.

¹ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص. 123.

العجز المتزايد في الموازنة العامة، أما العوامل الخارجية فتمثلت في ارتفاع المديونية و عبء الدين الخارجي و انخفاض المقدرة الإقتراضية للبلاد، بسبب انخفاض احتياطياتها خاصة بعد سنة 1986.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة التوجه نحو اقتصاد السوق

عرفت الجزائر بداية من سنة 1988 عدة إصلاحات اقتصادية، كان الهدف منها هو تعديل محيط عمل المؤسسات الاقتصادية العمومية بما يتلاءم و السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تسير باتجاه تطبيق مبادئ اقتصاد السوق، و نظرا لفشل الإصلاحات الذاتية دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى ضبط الإنفاق الحكومي و تحقيق فائض في الموازنة العامة، و ذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تطهير محافظ البنوك العامة، و تكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط و الطويل، حيث انه في ظل انخفاض ادخار العائلات يعد الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الإنتاجية في الاقتصاد¹، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم و وضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة و مثبطة لنشاطات المضاربة و النشاطات الخدمية²، و من بين أهم خصائص السياسة المالية لهاته الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة و زيادة الحصيلة الضريبية و إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد و الشركات و زيادة الوعاء الضريبي، فقد خُفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% ليصل إلى 30%³، أما فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي فقد انخفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور، المكون الأساسي للإنفاق الجاري، و ذلك تجنباً لارتفاع المستوى العام للأسعار، و لقد شهدت سنة 1998 أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا و التي أثرت على الأسواق المالية الدولية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط و انخفاض الأسعار، و بما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح، ففي ظل الانخفاض الحاد للموارد من العملة الأجنبية قررت الحكومة توقيف جزء مهم من نفقات التجهيز (الإنفاق

¹ Abdelmadjid bouzidi, les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle, ENAG, Alger, 1999 p 38

² Mustafa mekideche, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente- essai sur la conduite des reformes économiques et perspectives, (1986-1999), édition dahlab, 2001, p 67

³ قايدى خميسي، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتحليل و الإحصاء، الجزائر، 2008، ص. 60.

الرأسمالي)، بالإضافة إلى تجميد الإنفاق الجاري¹. و فيما يلي سيتم تفصيل أكثر للسياسة الجبائية و سياسة الإنفاق خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: تطور السياسة الضريبية خلال الفترة 1990-2015

أولا: السياسة الضريبية خلال الفترة 1990-1999

ابتداءً من سنة 1987 قامت الدولة بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي، والتي أنهت أشغالها سنة 1990، مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد* والذي شرع تطبيقه ابتداءً من سنة 1992. بالرغم من أن هدف الإصلاح الضريبي كان العمل على زيادة مساهمة الجباية العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة واصلت هيمنتها وسيطرتها حيث حققت نسبة 70.9% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2004، بعدما كانت 51.7% من نفس المجموع الإجمالي سنة 1990، أي بزيادة قدرها 19.2%، حيث أن ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000 ساهم في ذلك بشكل ملحوظ، حيث وصلت نسبة ارتفاع معدلات الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية إلى حدود 29% من الناتج الإجمالي الخام، بعدما كانت هذه النسبة أقل من 10.5% خلال الفترة (1986-1990)، في حين بقيت مساهمة الجباية العادية غير معتبرة، وترجع أسباب سيطرة الجباية البترولية على الإيرادات الجزائرية إلى ما يلي:

- سيطرة قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد الوطني، ما ساهم في تطور حصيلة الجباية البترولية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ما أثر بالإيجاب على قيمة هذه الحصيلة بالدينار؛
- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية وحل البعض منها بسبب التزام السلطات اتجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها للإفلاس، وخصوصة القابل منها للخصوصة ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من ضرائب كانت تحصلها من ذي قبل؛

¹ Fodil hassam, Fodil HASSAN, **chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales-** l'économiste d'Algérie, Algérie , 2005 p 20

* للاطلاع أكثر على أهداف و مضمون الإصلاح الضريبي 1992 أنظر:

- كمال رزنيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، ص. 327.
- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديثات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة 21، 22 ماي 2002، ص. 56.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية، مجلة الباحث، عدد 02. 2003، ص.ص. 25-27.

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الجبائية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي للاستفادة من هذه الامتيازات حتى بطرق الغش والاحتيال.

إنّ هذه الأسباب تعكس بقوة الحاجة إلى تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام. عرفت الجبائية العادية لفترة ما بعد الإصلاحات نوعا من الانخفاض بالمقارنة بفترة ما بعد الأزمة البترولية (1987-1990)، نلاحظ من الملحق رقم (12) أن الجبائية العادية انتقلت من 41.47% سنة إجمالي الجبائية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29.93% سنة 2004 باستثناء سنة 1998 التي حققت نسبة 47.54%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول من 19.09 دولار للبرميل الواحد سنة 1997 إلى 12.72 دولار خلال سنة 1998. وإذا لاحظنا هيكل هذه الجبائية العادية؛ فسنرى أن هناك توسعا للدعم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وزيادة الوعاء الضريبي، حيث انخفضت معدلات الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% ثم إلى 30% و 25% سنة 2006. مع معدل مخفض يقدر بـ 12.5% فيما يخص الأرباح المعاد استثمارها. كما أن الضرائب غير المباشرة تمثل حصة الأسد إذا انتقلت من 48% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16.9% سنة 1993 لتصل أقصاها سنة 1998 نسبة 20%. من بين المقاييس المعتمدة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد مستوى الضغط الضريبي والذي يمثل أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، ويعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثورة المنتجة المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% ونظرا لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام الذي يصل أحيانا 35% هو عبارة عن محروقات وأن الجبائية البترولية أكبر دائما من 51% من الحصيلة الضريبية¹، فإن اعتماد الضغط الضريبي للجبائية العادية وعلاقتها بالناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، حيث حقق هذا المعدل نسبة 12.26% ثم انتقل إلى حوالي 12.2% سنة 1998، وتعتبر هذه المعدلات أقل مما هو سائد في الكثير من الدول والتي لا تقل عن 27%، وهذا راجع للأسباب التالية²:

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية؛

¹ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سابق، ص 29.

² عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 7.

- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية؛
 - ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛
 - ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.
- و الملاحظ أن الاقتصاد الجزائري مرهون بتطورات أسعار النفط التي تحكم حجم الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق الحكومي في الجزائر سواء كان جاريا أم استثماريا. حيث سجلت الإيرادات النفطية أدنى مستوى لها سنة 1998 و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط 12,9 دولار للبرميل.

ثانيا: تطور السياسة الضريبية للفترة 2000-2015

لقد نجحت السلطات النقدية في ضبط الأوضاع المالية إلى حد كبير منذ عام 2000 بتغير أسعار المحروقات نظرا لحصة الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية، حيث ترتب عن ذلك انتقال عجز الميزانية من 53190 مليون دج أي ما يعادل 1.28 % من الناتج الداخلي الخام إلى 68710 مليون دج ما يعادل 4.3 % نفس المقدار سنة 2001، وهذا راجع لارتفاع الإيرادات بمعدل أكبر من معدل النفقات.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (13) أنَّ إيرادات الجباية العادية شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية لسنة 2002 نسبة 34.58 %، و هذا راجع لعدة عوامل منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، و الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في محاربة الغش و التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة. كما نلاحظ بالنسبة للجباية البترولية ابتداء حققت نسبة 65.16 % من مجموع إيرادات الدولة سنة 2002، و ارتفعت إلى 73 % ثم إلى 76.86 % ثم إلى 78.76 سنوات 2004، و 2006 و 2008 على التوالي، وهذا التحسن راجع أساسا إلى الارتفاع النسبي لأسعار البترول، أما في سنة 2009 فنلاحظ نسبة الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة انخفضت لتحقيق نسبة 65.68 % ثم 66.68 % و هذا راجع للازمة المالية العالمية لسنة 2008. كما نلاحظ تصاعدا في حجم الإيرادات العامة في السنوات الأربع الأخيرة، باستثناء سنة 2011، التي عرفت تراجعا طفيفا، و سبب التراجع يعود بالأساس إلى انخفاض مساهمة الجباية البترولية، و كذلك الإيرادات العادية التي عرفت تراجعا هي الأخرى خلال هذه السنة. ونلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبي لإيرادات الجباية العادية 38.3 % من الإيرادات الكلية سنة 2013 و 40.8 % من نفس المقدار سنة 2014 61.54 % في سنة 2015 وهذا مؤشر ايجابي يدل على نتائج

مجدية للإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر للرفع من مردودية الجباية العادية، ووجود إمكانية لإحلالها مكان الجباية البترولية التي لطالما استحوذت على الجزء الأكبر للإيرادات العامة للدولة، مع إلزامية مواصلة الجهود من قبل الدولة للإحلال التام¹. وفيما يخص النفقات العامة في سنة 2014 شهدت نوع من الانخفاض، من مبلغ 5957500 مليون دينار جزائري سنة 2013 إلى مبلغ 5719000 مليون دج سنة 2014 أي انخفاض بنسبة 7,9%، وهذا بالأساس ناتج عن انخفاض الجباية البترولية بدورها في سنة 2014 لتسجل مبلغ 3388300 مليون دج بعدما سجلت 3678100 مليون دج سنة 2013، و يفسر هذا الانخفاض بالتدهور الذي شهدته أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014، أين سجل سعر برميل النفط 99.68 دولار، و 58.23 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015، فيما وصل 109.5 دولار سنة 2013².

الفرع الثاني: السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1990-2015

أولا: السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1990-1999

عرفت هذه الفترة نوعا من التحسن في الإيرادات العمومية، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار سنة 1990، بسبب حرب الخليج العربي، بالإضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري عام 1991، وهذا الوضع لم يساهم في رفع نسب الإنفاق العمومي بل بالعكس شهدت هذه الأخيرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% من هذا المجموع سنة 1991 ومس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير والتجهيز، ويرجع هذا أساسا إلى تبني الدولة: النهج الرأسمالي والتخلي عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق. من الملحق رقم (14) نلاحظ أن نسب الإنفاق العام عرفت خلال سنتي 1992 و 1993 نوعا من التحسن والارتفاع، بحيث حققت حوالي 40 % من الناتج الداخلي الخام، وهذا بسبب رفع الرواتب والأجور ونفقات الشبكة الاجتماعية بداية من فبراير 1992، حيث ارتفعت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993، كما ارتفعت نفقات التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وبالمقابل نظرا للتدابير المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي* والتي نصت على ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتحرير الأسعار، وبالتالي عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى 1998، فيما يخص نفقات التسيير فقط عرفت ارتفاعا طفيفا بحيث انتقلت من 24.49 % من الناتج الداخلي الخام إلى 27.26% من نفس المقدار سنة 1998، في حين شهدت نفقات التجهيز انخفاضا من

¹ منصور بن عمارة، أهمية الجباية العادية في ظل تقلبات لأسعار المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق إقلاع اقتصادي في الدول

النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة 29-30 نوفمبر 2016، ص. 9.

² Bank of Algeria, RAPPORT 2014, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2015. P. 66.

* للإطلاع أكثر أنظر الملحق رقم (2).

15.56 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 7.36 % من نفس المقدار سنة 1998. يمكن القول أن برنامج التمويل الموسع حقق الهدف الأساسي وهو إدارة الطلب الكلي، إلا أن ما يُعاب على هذا البرنامج هو استمرارية حساسية الاقتصاد الوطني إلى الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات؛ حيث يمثل 95% من الصادرات و يساهم في تشكيل 60% من موارد الموازنة و يمثل من 25% إلى 40% من الإنتاج الكلي¹، و بالتالي فإن برنامج الصندوق نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي.

ثانيا: السياسة الإنفاقية خلال الفترة 2000-2015

إنّ السياسة المالية المتّبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات*، و الذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، و النتيجة انخفاض في الدين الخارجي و ارتفاع احتياطات الصرف و هي تغطي سنتين من الواردات²، كما أن هذا الصندوق يدعم بدوره السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار³.

عرفت السياسة الإنفاقية للجزائر خلال فترة ما بعد الإصلاح 2000 - 2015 زيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، حيث أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تليها نفقات التجهيز والتي عرفت بدورها زيادة خلال السنوات الأخيرة. أما السياسة الضريبية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث بلغت هذه الأخيرة نسبة 60% من الإيرادات الإجمالية غير أن الجباية العادية عرفت نوعا من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة⁴. إضافة لعودة الارتفاع لأسعار البترول في السوق العالمية بعد أن شهدت انخفاضا سنة 1998، إذ انتقلت من 12.72 دولار للبرميل في هذه السنة، إلى 17.97 دولار سنة 1999، ثم إلى 38.27 دولار سنة 2004، و إلى 100 دولار سنة 2008 و هذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية خلال هذه الفترة، ثم استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية، و المعبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يدعى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و ارتفعت حصة الإنفاق الاستثماري بشكل ملحوظ من 19% سنة 1999 إلى حوالي 48% سنة 2007 أي بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2000-2007 ما يعادل 300%، في حين نلاحظ انخفاض الإنفاق الجاري حيث انتقلت حصته من 80% سنة 1999 إلى 51% سنة 2007.

¹ Hocine benissad, *op.cit.*, p p 203-204

* ارجع للصفحة 275 من نفس الفصل.

² Daniel solano, *Algérie construire l'avenir*, le MOCI, N 1706, 9-6-2005. P P 7-10

³ سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص. ص. 194-200.

⁴ عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي: لقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على المستقبل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013. ص. 19.

واستمرت النفقات العمومية في التزايد وهذا في إطار تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وصولا إلى برنامج دعم النمو (2010-2015).

من خلال الملحق رقم (15) يظهر أن خلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مقارنة بسنتي 1997 و 1998 وفسر هذا التراجع بالإجراءات الحذرة المتخذة بعد تقلبات أسعار النفط خلال 1998، و خلال الثلاثي الأول من سنة 1999، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي تسرع في إنجازها ميدانيا. و مع بداية الألفية الثالثة أي الفترة (2000 - 2004) عاودت نفقات التجهيز الارتفاع من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000 مقدار 321900 مليون دج ثم انتقلت لتصل 646300 مليون دج سنة 2004 أي بحوالي 34.16% من إجمالي النفقات العامة، و حيث سجلت نفقات التجهيز نموا سريعا بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية و المشاريع الأخرى في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001، ضمن آفاق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية، و للاستجابة أكثر لمتطلبات الشعب المتعددة و خاصة المتعلقة بالسكن و الشغل، مع إعطاء الأولوية لإنماء البرامج الجارية قبل البدء في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السيار شرق - غرب¹.

كما نلاحظ خلال الفترتين (2001 - 2004) و (2005 - 2009) في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي تهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق زيادة النفقات الموجهة للاستثمار في مجال البنى التحتية و الهياكل القاعدية و الإسكان و تحسين مستويات المعيشة (زيادة في الأجور)، بلغت بذلك نفقات التجهيز نسبة 47% من إجمالي النفقات العامة سنة 2008 و 2009. و بداية من الفترة 2010 إلى 2014 قامت الحكومة بتبني المخطط الخماسي لتنمية الاستثمارات العمومية، و حيث خصصت له ما يقارب 286 مليار دولار كمبلغ الغلاف المالي لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني لسنوات (2010- 2014). و في سنة 2011 ارتفع حجم الإنفاق العام بـ 28.3% مقارنة 2010، إذ بلغت نفقات التسيير الجارية حوالي 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و بلغت نفقات التسيير حوالي 13.4% من نفس الناتج في نفس السنة. و في سنة 2012 استمرت النفقات العامة في الارتفاع بفضل الزيادة المعتمدة في نفقات التسيير، و بالمقابل انخفاض نفقات التجهيز. أما سنة 2013 عرفت انخفاضا في النفقات العامة بنسبة 14,6% مقارنة بسنة 2012 لتعرف سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 15,9% ساهمت نفقات التجهيز بما يقارب الثلثين في هذه الزيادة بعد

¹ بلحاج فراحي، خلفية السياسة الاتفاقية في الجزائر منذ 90 - الى غاية 2014 جزائر ما بعد البترول، مداخلة في الملتقى الوطني حول البنية المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي - جامعة تلمسان، 24-25 نوفمبر 2014، ص. 7.

الاتجاه التنازلي المسجل خلال خمس سنوات، ارتفعت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 5,14٪ في 2022، في وضعية تتميز بمشاشة المالية العامة نظرا لانخفاض مداخل المحروقات. نتيجة لذلك، تراجعت الإيرادات الكلية لتبلغ 33.2 ٪ من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل 35.8 ٪ في 2013 (39.1 ٪ في 2012) من جهة أخرى، تراجعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 5,18 ٪ في 2014 (1,20 ٪ في 2012)¹. لتعرف النفقات العامة في سنة 2015 نمو بمعدل 16 ٪. هناك جملة من العوامل تؤثر سلبا على استمرارية السياسة المالية و أول هذه العوامل الاتجاه التنازلي لصادرات المحروقات بالحجم ابتداء من سنة 2006 والعامل الثاني يتمثل في بنية إيرادات الميزانية، حيث أن هذه الأخيرة مازالت تعتمد في نسبة كبيرة منها على الجباية البترولية وثالث هذه العوامل هو بنية النفقات العامة التي يطغى عليها تصاعد النفقات الجارية ببنديهما الهامين، النفقات التحويلية ونفقات المستخدمين، وأصبحت هذه النفقات تفوق الإيرادات خارج المحروقات².

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة للدولة

شهدت الساحة الاقتصادية الوطنية عديد الإصلاحات بداية من إصلاح 1988 و الذي كان هدفه توفير إطار ملائم لعمل المؤسسات الاقتصادية العمومية وفق ما يتماشى و مبادئ اقتصاد السوق، كما تم تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية (17/84) لنفس السبب، عملا على التقليل من النفقات الحكومية و القضاء أو التقليل من عجز الموازنة العامة، ومع تحسن أسعار البترول مع نهاية عشرية التسعينيات بدأ الرصيد الميزاني يعرف تحسنا ما سمح بتحقيق فوائض بداية من سنة 2000 إلى غاية 2006³ حيث سجل فائضا مقدرا ب 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 بعدما حقق عجزا ب 2 ٪ من نفس المقدار سنة 1999 و الناتج أساسا من زيادة في الإيرادات البترولية من 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 إلى ما يقارب 41 من نفس المقدار سنة 2005⁴. وبعد سنة 2006 عرف الرصيد الميزاني عجزا متواصلا إلى غاية 2013، رغم ارتفاع قيمة الجباية البترولية وذلك

¹ التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مرجع سابق، ص.10.

² المرجع نفسه.

³ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2005 ص.399.

⁴ Rapport N° 36270 – DZ Une Revue des dépenses publiques (En deux volumes) Volume I : Texte Principal Le 15 août 2007 Document de la Banque mondiale p 18. sur le site: <http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.Volumel.pdf> le 22/08/2016.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

بسبب المستويات المرتفعة لحجم النفقات العامة حيث تفوقت معدلات نمو النفقات على معدلات نمو الإيرادات، أي أن العجز هذه المرة كان من جانب النفقات وليس من جانب الإيرادات التي كانت كبيرة وهذا عكس مرحلة الثمانينيات والتسعينيات الذي كان فيها العجز بسبب عدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات.

الفرع الأول: تطور العجز الموازي

لقد كانت مشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل المالية التي عانت منها الجزائر خاصة بعد أزمة 1986 وكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في بداية التسعينيات. و العجز الموازي في الجزائر هو عجز غير مقصود أي لم يكن يوما أداة من أدوات السياسة المالية، وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية. لكن تحسن الرصيد الموازي بتسجيله لفائض خلال عشرية كاملة من الزمن (2000-2010) و المفسر بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، الجدول الموالي يظهر تراكم العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (5-5): العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	2010-2000	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزانية العامة الكلي % من الناتج المحلي الإجمالي	5.2	1.2-	4.3-	-0.9	-8.3	-16

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات و آفاق الاقتصاد الإقليمي، ص. 15.17 على الموقع :

www.inf.org/external/arabic/fr/rco/2015/med/merco.om تاريخ الاطلاع 2015/08/20

نلاحظ انه خلال سنة 2014 سجل العجز الميزاني نسبة 8.3٪ من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 0.9 ٪ في سنة 2013، بالتالي أصبحت هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات أكثر حدة في 2014، كما تقلصت سعة المجال المتاح للميزانية العامة لتخصيص الموارد قصد دفع النمو، أمام الاتجاه نحو توسع العجز الإجمالي للخرينة العمومية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال السداسي الأول من سنة 2015، في ظرف يتميز بضعف مداخيل الضريبة البترولية المرتبط بتواصل الانخفاض لأسعار البترول ونفقات الميزانية التي بقيت مرتفعة¹. إن سلوك الموازنة العامة يتطور تبعا لسلوك تطور الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات البترولية الجزء الأعظم فيها وهذا ما يظهر أثر العامل الخارجي في الموازنة العامة، حيث يسجل رصيد الموازنة فائضا عندما ترتفع أسعار النفط وتزداد

¹ التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مرجع سابق.

الإيرادات النفطية، في حين تكون الموازنة في حالة عجز عند انخفاض أسعار النفط وانخفاض حجم الجباية النفطية. وفيما يلي سنحاول إبراز دور آلية صندوق ضبط الموارد في التعامل و عجز الميزانية العامة.

الفرع الثاني: ماهية صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الميزانية العامة.

أولاً: ماهية صندوق ضبط الموارد

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد* سنة 2000، أين سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بالمقارنة مع أسعار النفط في التسعينات من القرن العشرين، وكان الغرض منه أساساً هو استعماله للحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين و التقلبات التي تمس سعر النفط في المدى المتوسط و الطويل، ولضبط إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة¹، بالإضافة إلى استعماله في تسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية² والحفاظ على جزء من ثروات الموارد الحالية للأجيال المستقبلية³.

من الملحق رقم (16) و الذي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 إلى 2015. نلاحظ أن وضعية صندوق ضبط الموارد قبل الاقتطاعات بلغت أقصى قيمة سنة 2012 بمبلغ 5 633 751 مليون دج و بدأت بالانخفاض سنتي 2013 و 2014، ونلاحظ أنه سار بنفس وتيرة الانخفاض بعد الاقتطاعات والموجهة أساساً لتمويل العجز المتواصل في الخزينة العمومية الناتج عن انخفاض أسعار البترول خاصة في نهاية 2014⁴.

* تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000 وفي المادة 10 تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 103-302 أين حدد فيه نوع وأهداف و مجال عمل الصندوق مع العلم أنه أدخلت عليه تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية 2004 ، وقانون المالية التكميلي لسنة 2006 للتفصيل أكثر انظر:

- خالد مته، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص. ص 254-256.

- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 افريل 2008، جامعة سطيف، ص. ص. 01.

¹ خالد مته، مرجع سابق، ص. ص. 254.

² نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر ، أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص. 239.

³ أحمد الحوشان، جون كوالز، الفائض المالي السعودي، مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص. ص. 235.

⁴ بصيري محفوظ، دور الصناديق السيادية في ضبط الاختلالات النقدية و المالية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ص. ص. 09.

علما أن رصيد صندوق الموارد تنامي منذ سنة إنشائه 2000 إلى سنة 2014 نحو 30 مرة بمبلغ قدر بـ 7226.3 مليار دينار (ما يفوق 85 مليار دولار) على الرغم من الاقتطاعات السنوية الموجهة لأغراض تسديد المديونية قبل 2006 بالإضافة إلى التسديد المباشر و غير المباشر لعجز الموازنة العامة للدولة¹. ومع انخفاض أسعار النفط بداية من السادسي الثاني من سنة 2014 سجل رصيد صندوق ضبط الموارد تراجعاً لتصل 2073840 مليون دينار في 2015، بعد عدة سنوات من الجهد المتواصل في تراكم موارد الادخار الميزاني².

ثانيا: دور الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

إنّ دور صندوق ضبط الموارد في شقه الأول يتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج إما عن ارتفاع النفقات العمومية، أو انخفاض في الإيرادات عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار للبرميل³.

عرفت الميزانية العامة عجز موازني متصاعد و الناتج عن ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومي بنسب أكبر من قيمة الإيرادات البترولية و كذا تزامن هذا التزايد في الإنفاق مع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي. فخلال الفترة 2000-2005 لم تستعمل الدولة موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية حيث لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز، ما يدل على استخدامها لطريقة الدين العام لتغطية هذا العجز، وكان الغرض من التمويل الغير مباشر للعجز عن طريق الدين العام هو الحفاظ على استقرار الأسعار و التحكم في التضخم، باعتبار التمويل المباشر سيؤدي إلى رفع حجم الكتلة النقدية المتداولة مما يعني زيادة الطلب الكلي ومنه ارتفاع الأسعار، ورغبة من الحكومة أيضا على الحفاظ على موارد الصندوق واستخدامها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت المستوى المرجعي المحدد بـ 37 دولار للبرميل⁴.

أما في سنة 2006 فالملاحظ أن الدولة قامت باقتطاع 91.53 مليار دج من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا ما جسده التعديل الذي مس القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة، ويفسر ذلك بالارتفاع المتزايد لأسعار النفط و الذي ساهم في تزايد موارد الصندوق على المدى المتوسط، الأمر الذي شجع

¹ جديات عيسى، النفط في الجزائر بين وهم الجائزة و حقيقة الجزاء، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول

النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، ص. 17.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مرجع سابق، ص. 20.

³ خالد مته، مرجع سابق، ص. 256.

⁴ بوفليح نبيل، بلعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد، مرجع سابق، ص. 07.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الميزاني الناجم عن ارتفاع النفقات الحكومية مع المحافظة دائما على معدلات تضخم متدنية، من خلال تمويل جزء فقط من العجز باستخدام موارد الصندوق⁵.

الجدول رقم (5-6): الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006-2015.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبلغ المقتطع من صندوق ضبط الموارد مليار دج	91.5	531.7	758.1	364.2	791.9	1761.4	2283.2	2132.4	2965,6	2886.51

Source: Donnés de la direction générale d la prévision et des politiques (DGPP) Ministère des

finances K sur le site www.dgpp.mf.dz/index.php/donnees_statistique/id=78 date de consultation 30/11/2016

يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية التي تمكن الحكومة من التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المسطرة¹. إلا أن هناك إشكالية فيما يخص صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر فيما إذا كانت القواعد والأسس القانونية التي تحكم هذا الصندوق تسمح للحكومة بالاستغلال الأمثل لموارد أصول هذا الصندوق؟ إذ يتطلب على الحكومة في الجزائر المواصلة في تنفيذ الإصلاحات المالية ووضع سياسة مالية طويلة الأجل تركز على الحفاظ على موازنة مالية مستدامة غير نفطية، والحد من الاعتماد المفرط للحكومة على صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق توازن الموازنة العامة لأن موارد هذا الصندوق غير دائمة ولا ثابتة².

الفرع الثالث: أسباب تراكم العجز الموازي في الجزائر

هناك عدة أسباب ساهمت في تراكم العجز الموازي في الجزائر نذكرها فيما يلي:

أولاً: صعوبة التحكم في النفقات العمومية والتي تعرف تزايداً مضطرباً سنة تلو الأخرى، في ظل الموارد المحدودة خصوصاً في الجزائر وهذا ما يؤكد مؤشر الإسراف* في النفقات العامة، حيث سجل خلال سنة 2008-2009 قيمة 3.7 ما يعني أنه تعدى النصف، و الذي وضع الجزائر في المرتبة 48 من أصل 134 دولة ما يعني أن الجزائر فوق المتوسط في مجال الكفاءة في توفير السلع و الخدمات و بإسراف أقل في النفقات، وعرف المؤشر خلال سنة 2009-

⁵ خالد منه، مرجع سابق، ص. 258.

¹ المرجع نفسه.

² صندوق النقد الدولي، صناديق الثروة السيادية والأسواق المالية الدولية، مجلة التمويل والتنمية، عدد رقم 04 ديسمبر 2011.

* يصدر مؤشر الإسراف في النفقات العامة ضمن التقارير المصدرة عن مؤسسات التنافسية العالمية هو الذي يقيّم مدى رشادة النفقات العامة للدولة من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم. حيث تتراوح قيمته بين نقطة واحدة (أكثر إسرافاً) و 7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع والخدمات).

2010 انخفاضا طفيفا فقد سجل 3.2 نقطة ليعرف سنة 2010-2011 قيمة 3.3 نقطة، ولكن تبقى النفقات العامة في الجزائر تتسم بالإسراف وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع و الخدمات. وفي الفترة 2012-2013 و 2013-2014 سجل مؤشر الإسراف في النفقات العامة 2.4 نقطة و 2.8 نقطة على التوالي لتحل الجزائر مرتبة 116 من بين 144 دولة، والمرتبة 101 من بين 148 دولة على التوالي، وهو ما يعني زيادة الهدر و التبذير وعدم الرشادة في النفقات العامة¹. والجدول الموالي يبين تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2014).

جدول رقم (5-7): مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2014).

السنوات	2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4	2.8
المرتبة	134/48	133/50	139/64	142/97	144/116	148/101

المصدر: حكيم بن جطو، عبد القادر سونة، مرجع سابق، ص. 17 نقلا عن:

WEF. *Group of the global competitiveness Reporto for the years 2008-2014*

من خلال الجدول تصنّف الجزائر ضمن البلدان الأكثر إسرافا وهدرا للنفقات العامة نتيجة سوء تخصيص الموارد العمومية. وعلى الدولة القيام بالبحث عن السبل الفعّالة لتحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد في ظل الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط بداية من السداسي الثاني سنة 2014 و التي بلغت مستوى 40 دولار خلال سنة 2016².

ثانيا: اعتماد الميزانية العامة في الجزائر على عائدات الجباية البترولية حيث تمثل الإيرادات البترولية حوالي 40% إلى 60% من الإيرادات العامة للدولة، بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية كبيرة لتقلبات سعر النفط في السوق الدولية، ما ينعكس على إيرادات الجباية البترولية و ما يؤثر أيضا على إيرادات الميزانية العامة للدولة نظرا لحصة الجباية البترولية المعتبرة ضمن مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة³. إنّ المتتبع لتطور الميزانية العامة للدولة يلاحظ أن للعوائد البترولية دور محوري في تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث عرفت الجباية البترولية نسبا ضعيفة بداية التسعينيات لكن

¹ حكيم بن جطو، عبد القادر سونة، التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر ، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016. ص.17.

² العمري على، بورداش شهرزاد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016. ص. 18.

³ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 359.

بداية من 1974 بدأت نسب مساهمة الجباية البترولية كحصة من الإيرادات العامة ترتفع إلى أكثر من 50% أما فترة الثمانينيات فعرفت تذبذبا، في حين عرفت في بداية التسعينيات تطورا محسوسا تجاوزت فيه نسبة 50%، و في السنوات الأخيرة عرفت نسبة مساهمتها ارتفاعا نظرا لزيادة صادرات الجزائر من النفط وارتفاع أسعاره في السوق الدولية، أين بلغت نسبة 76.56% كمتوسط للفترة (2000-2012) و التي تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني كونها ترهنه بتغيرات أسعار النفط و التي يصعب التحكم فيها¹، ومنذ النصف الثاني من سنة 2014 انخفضت أسعار النفط بنحو 9% لتسجل 96 دولار للبرميل لمتوسط سنة 2014 مقارنة بـ 105.9 دولار سنة 2013، وليعرف انخفاضاً إلى حدود 50 دولار للبرميل سنة 2015.

ثالثا: ضعف حصيلة الجباية العادية و التي مثلت نسبة 25% فقط من مجموع الإيرادات العامة خلال سنة 2000 و 19% سنة 2008 و التي عرفت نوعا من التحسن في السنوات الأخيرة أي وصلت فيه 37.5% من مجموع الإيرادات العامة للدولة، فالدراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جبائية جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة و ضيق قاعدة الجباية العادية². ويمكن تطوير مردود الجباية العادية أكثر عن طريق متابعة صارمة لكون الجباية العادية أكثر استقرارا و أقل تذبذبا من الجباية البترولية، ما يساعد على ضمان موارد دائمة لميزانية الدولة و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي³.

رابعا: ثقل عبء المديونية العمومية على الميزانية العامة للدولة كون سياسة الميزانية القرض في الجزائر تشكّلان المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد، ما نتج عن ذلك اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة⁴. وقد ارتبط تزايد المديونية في الجزائر أساسا بتقلبات قطاع المحروقات، وكذا لضخامة الجهود الاستثمارية، بالإضافة إلى غياب سياسة سليمة للاقتراض⁵، دون إغفال عملية تطهير المؤسسات العمومية، وكذا خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية⁶.

خامسا: الاتجاه الحديث نحو تنفيذ برامج الإنعاش و الاستثمارات العمومية لدعم و حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري⁷.

¹ بن رجم محمد خميسي، بلعورة هجيرة، حوكمة العوائد الطاقوية مدخل لتجنب الصدمات النفطية الدورية نموذج الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ص. 7.

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي 2003، ص. ص 112-113.

³ لعامرة جمال، مرجع سابق، ص. 9.

⁴ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 360.

⁵ بونيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث 2010/08، ص. ص 112-113.

⁶ بن عابد مختار، مرجع سابق.

⁷ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

إنَّ موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا واسعا من الاهتمام بهدف معرفة أساليب تحقيقه وكيفية استدامته وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التحلي عن نظام التخطيط المركزي و الاتجاه نحو تبني اقتصاد السوق لغرض تحقيق نمو موجب ومستمر. سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر بداية من مرحلة التخطيط التي تمتد من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989، لتليها مرحلة التوجه إلى اقتصاد السوق (1990-1999)، وأخيرا المرحلة (2000-2015)، وفي كل مرحلة سنحاول تتبع تطور النمو الاقتصادي وسعي الدولة المتواصل لتحقيق معدلات نمو موجبة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي خلال فترة التخطيط (1965-1989)

كما أشرنا سابقا فإن الجزائر بعد الاستقلال اتجهت إلى تبني التخطيط الاقتصادي، الذي يمثل الأداة التي يمكن أن تساعد على إحداث تغييرات واسعة وعميقة وجذرية في الجوانب المتعلقة بالهياكل والتشريعات و المؤسسات، كما يمكن من خلال التخطيط توفير الموارد وتجميعها وتوجيهها لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة و الغاية في الأخير هو تحقيق التنمية الاقتصادية¹. انتهجت الجزائر إستراتيجية التنمية من خلال المخططات الاقتصادية*، وكانت أول معالم هذه الإستراتيجية المخطط الثلاثي، الذي اعتمد في المرتبة الأولى على التصنيع حيث تبنت الجزائر بداية من 1967 إستراتيجية التصنيع و التي كان الهدف من ورائها تقرير الاستقلال الوطني و تحسين مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، ثم تليها الزراعة و العمل على إيجاد صلة بين الزراعة و الصناعة بهدف بلوغ نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، هذا الأخير الذي يعد أحد دعائم الاستقلال الوطني².

¹ بشير محمد موفق، التحقيق الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، (الأردن: دار النفائس، 2011) ص. 20.

* المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة و أعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية الصناعية و المحروقات، أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة و التركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القدام وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال و آخر للاستثمار، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، أما الفترة (78/79) تمثل فترة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و الخماسي الأول تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية ليتم بعد ذلك الشروع في المخططات الخماسية الأولى (80-85) و (1985-1989) على التوالي و الذي ميزه ارتفاع الإعتمادات المالية و محاولة إحداث التوازن بين القطاعين الصناعي و الزراعي. توقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات. أنظر: هاشم جمال أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسة التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة 1997. جامعة الجزائر.

² جمال الدين لعويصات، ترجمة الصديق السعدي، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص. 19.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

قامت الجزائر خلال الفترة (1967-1978) بوضع خطط تنموية قائمة أساسا على مبادئ النمو غير المتوازن* المرتكزة على إستراتيجية الصناعات المصنعة الثقيلة المقترحة من قبل الأستاذ الفرنسي (Destanne de Bernis) التي تعتمد على استغلال الثروات المنجمية و التي تعمل على التكامل بين القطاعات¹. و الجدول الموالي يوضح التركيز على الصناعة بما فيها الصناعة البترولية (النفط)، من خلال المبالغ المخصصة التي استثمرتها الجزائر حلى سنة 1989.

الجدول رقم (5-8): المخصصات المالية لكل قطاع في الجزائر خلال الفترة 1967-1989.

المخطط الخامس الثاني 89-85	المخطط الخماسي الأول 85-80	الفترة الوسطية 79-78	المخطط الرباعي 1977-1974	المخطط الرباعي الأول 1973-1970	المخطط الثلاثي الأول 1969-1967	القطاعات
550	100.6	161.3	140	35	11	المبلغ الإجمالي بالمليار د ج
31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	54	الصناعة (بما فيها النفط) %
14.7	9.9	7.2	7.3	11.9	0.5	الزراعة %
54	57.3	30.6	32	30.8	26	باقي القطاعات %

المصدر: زيرمي نعيمة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، (2015-2016) ص. 252. نقلا عن: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات، طبعة 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص. 220.

الملاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة بما فيه قطاع المحروقات، يحوز على النسبة الأكبر في كل مخطط، وهذا على حساب قطاع الزراعة التي عانت من التهميش و الإهمال خلال هذه الفترة، حيث أنه خلال المخطط الثلاثي الأول حازت الصناعة بما فيها النفط على نسبة 54 % من مجموع استثمارات الثلاثي الأول، فيما وجهت 0.5% فقط للقطاع الزراعي ما أدى إلى ضعف مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وما تسبب أيضا بالتبعية الغذائية للخارج و المتزامن مع نمو سكاني سريع ونمو اقتصادي غير متوازن بين القطاعات.

و الملاحظ أنه بداية من الثمانينيات بدأت تعرف النسب الموجهة للقطاع الزراعي نوعا من التحسن، وفي المقابل نجد الصناعة بدأت نسب الاستثمارات الموجهة إليها تقل أين وصلت في الخماسي الأول نسبة 32.8 % ثم 31.6 % في الخماسي الثاني، حيث اخذ هذا الأخير في الحسبان ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية (1986) في الاعتبار فكان

* والتي يمكن تلخيص أفكارها في توجيه جزء معين من الاستثمارات كحد أدنى لقطاعات الإنتاج مع التركيز على الصناعات التي لها آثار دفع للأمام، والتي كذلك لها آثار دفع للخلف.

¹ بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص. 56.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

من أولوياته تطوير قطاع الزراعة و تقليل الاعتماد على الخارج¹. كما شهد هذا المخطط عدة إصلاحات تمثلت أساسا في مشروع استقلالية المؤسسات الذي تجسد من خلال القانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988²، بعد انخفاض أداء معظم وحدات الإنتاج العمومية وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم لاستمرار عملية الإنتاج وتطويره وضمان الجودة، بالإضافة إلى تضخم حجم التكاليف و الأعباء الاجتماعية للعمال، وعدم نجاعة نظام الأسعار وغياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات وعدم التحكم في التكنولوجيا، وضعف الاتصال وتدفق المعلومات زد إلى ذلك انتشار البيروقراطية³. و انطلاقا من سنة 1988، بدأت الحكومة الجزائرية القيام بإصلاحات مست بالدرجة الأولى استخدام قوى السوق كمحدد أساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية و الاتجاه نحو الخصوصية، والتي كان الهدف منها هو تعظيم المنافع الفردية و التقليل من سيطرة القطاع العام و إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الذي لا يعكس القطاع الفعال في الجزائر. والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB r ومعدل نمو الناتج الفردي PIB /h خلال الفترة 1962-1989).

الجدول رقم (5-9): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج الفردي خلال الفترة 1962-1989.

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
PIB r %		34.31	5.84	6.21	-4.80	9.45	10.80	8.43	8.86	-11.33	27.42
PIB /h%		-	3.71	3.82	7.19	6.47	7.61	5.23	5.53	15.94	19.41
السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
PIBr %	3.81	7.49	5.05	8.39	5.26	9.21	7.48	0.79	3.00	6.40	5.40
PIB /h%	1	4.43	20.2	16.12	2.18	5.74	4.16	2.34	0.19	2.91	1.97
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989					
PIBr %	5.60	3.70	0.4	-0.7	-1	4.40					
PIB /h%	2.22	0.53	2.59	3.67	3.85	1.66					

Source :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG>, date de consultation 30/11/2016

¹ محمد بلقاسم بللول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 140.

² الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 13/02/1988 ص. 55.

³ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ص. 121.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدل نمو الناتج الفردي عرف تذبذبا خلال الفترة (1962-1979)، حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 1975 بـ 20.2 %، أما خلال الفترة 1980-1989، فشهد انخفاضا ونسبة على العموم لم تتعدى 4 %. أما فيما يخص معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي فشهد خلال الفترة (1962-1979) إرتفاعا ترتب عنها زيادة الدخل الوطني باستثناء سنة 1971 التي سجلت نسبة سلبية قدرت بـ 11.33 - % ليعاود الارتفاع إلى 27 سنة 1972، ثم لينخفض سنة 1973 إلى 3.81 نتيجة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام فتميزت الفترة التالية 1974 بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات، وبذلك نلاحظ أن معدل الناتج لسنة 1974 عرف ارتفاعا إلى نسبة 7.49 %، وبقي على نفس المستوى إلى غاية 1979. و عموما يمكن القول أن فترة السبعينيات عرفت معدلات نمو مرتفعة كانت نتيجة لمجهود الاستثمار الوطني الضخم الذي قامت به الحكومة في إطار تطبيق إستراتيجية التنمية المبنية على أساس نموذج الصناعات المصنّعة.

ليتعرض بعدها الاقتصاد الجزائري لإفرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلّب أسعار النفط التي انخفضت من 28 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986¹. ما أدى إلى انخفاض حاد في نمو الناتج الذي بلغ نسبة 0.4 % وتحقيق معدلات نمو سالبة في كل من سنة 1987-1988 وتزامن مع هذا الوضع ارتفاع في المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات وزيادة التبعة إلى الخارج وارتفاع معدلات البطالة ما ادخل الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة، فكان لتلك العوامل وغيرها الدور في التفكير بالقيام بإصلاحات جذرية تهدف للتخلي عن الاقتصاد المخطط و التوجه نحو اقتصاد حر مبني على أسس اقتصاد السوق².

المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999)

أثّرت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي، ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمعية صندوق النقد الدولي الذي اقترضها أموالا مشروطة، وتعتبر سنة 1990 بداية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية في محاولة لإعادة التوازن لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

¹ أنظر كل من:

- زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص. 258.

- حاكمي بوحفص، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص. 12.

² أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص. 181.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

الكلبي وبالخصوص أزمة المدفوعات الناجمة عن استمرار تدني أسعار النفط، هذا اللجوء الذي طبق ثلاث اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30) ثم الاستعداد الثاني (1991/06/03) (1992/03/31) إلى غاية إمضاء الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني (1994/04/01)(1995/03/31). هذه الاتفاقيات التي تميزت بمشروطة قاسية سواء على مستوى السياسة المالية التي تميزت بالتقييد (تقليص في حجم الإنفاق العام) بالتزامن مع سياسة نقدية لها نفس منحى السياسة المالية (تخفيض النمو في الكتلة النقدية) *، وبالتوازي كذلك مع تحرير الأسعار وانزلاق تدريجي لسعر الصرف مع بداية التحرير للتجارة الخارجية، هذه التدابير وغيرها غرضها هو إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لاقتصاد السوق، وكان لها انعكاسا واضحا على الناتج الداخلي الخام كما سيوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-10): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل الدخل الفردي خلال الفترة (1999-1990)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي % PIBr	0.8	-1.20	1.80	-2.10	-0.9	3.80	4.1	1.1	5.10	3.20
معدل نمو الناتج الفردي % PIB/h	1.81	3.71	0.57	4.45	3.05	7.78	2.2	0.6	3.38	1.66

Source :

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DI&codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG>, date de consultation 30/11/2016

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه يتبين أن سنتي 1993 و 1994 سجلتا معدلات نمو الناتج سلبية -2.1 % و -0.9 % على التوالي، ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها ابتداء من سنة 1986 بالرغم من الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1988-1992)¹. ليصبح معدل النمو الاقتصادي موجبا بداية من سنة 1995 و بلغ في متوسط الفترة (1995-1998) نسبة 3.6 %، حيث حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديدة "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه أساسا إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة وبالمقابل تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على

* تم استعراضها بالتفصيل في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل.

¹ بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص. 245.

الفصل الخامس..... نظرة حول السياسة النقدية و المالية وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر

المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعتبر سنة 1998 وهي سنة نهاية البرنامج السنة التي حُقق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى نسبة 5.1 %¹. أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج الفردي فلم يعرف معدلات سلبية مسجلا أدنى نسبة له سنة 1992 بـ 0.57% وأعلى نسبة سنة 1995 بـ 7.78 %. ويبقى الجانب السلبي للإصلاحات المطبقة تتعلق بالجوانب الاجتماعية مقابل تحسّن جوانب إطار الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي. كما أن معدلات النمو في قطاع المحروقات كانت مرتفعة مقارنة بنظيرتها خارج قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (5-11): معدلات النمو في قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 1995-2000

الوحدة %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6	4	6.1	4.9
خارج قطاع المحروقات	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8

Source: <http://data.worldbank.org/country/algeria>

وللتفصيل في القطاعات خارج قطاع المحروقات نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-12): معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات (1995-2000)

الوحدة %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع الفلاحة	15.0	23.9	-13.5	11.4	2.7	-5.0
البناء و الأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.5	1.4	5.1
الصناعة	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	-1.3
الخدمات	6.8	6.0	5.4	7.9	5.7	5.1

Source: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES1_.pdf date de consultation 30/11/2016

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي هو المتضرر الأول من برنامج التعديل الهيكلي المطبق خلال الفترة (1995-1998)، وهذا راجع أساسا إلى غلق وتصفية وخصخصة العديد من المؤسسات العمومية لعدم قدرة الدولة على تغطية عجزها المتتالي والذي أثر على معدلات النمو الاقتصادي ككل، ليعرف نوعا من الانتعاش خلال السنة الأخيرة من تنفيذ البرنامج السابق الذكر بـ 8.4 % (1998) والذي يعزي إلى انتعاش الصناعات الغذائية و

¹ المرجع نفسه.

المطاط و البلاستيك¹. يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية على المستوى الكلي في ظل برنامج التعديل الهيكلي أين تحسّنت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي، واسترجاع التوازنات المالية وعودة النمو الاقتصادي الموجب بعد فترة طويلة نسبيا من الركود. لكن على المستوى الاجتماعي فقد شهد ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع المستوى التعليمي والصحي نتيجة التدابير التقشفية المتخذة خلاله، واعتبرها بعض خبراء صندوق النقد الدولي بمثابة الجرعة المرة التي يحتاجها أي مريض قبل تعافيه من المرض². وهذا ما يقودنا لإلقاء نظرة على وضع معدلات البطالة خلال الفترة (1995-2000).

الجدول رقم (5-13): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1995-2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة %	28.3	28.1	28.3	20.6	29.3	29.8

المصدر: بوفليخ نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص. 248.

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان له الأثر الواضح على ارتفاع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي، وللتخفيف من حدة البطالة بادرت الدولة إلى اتخاذ إجراءات من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي استحدثت خصيصا لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، لكن بقيت معدلات البطالة تعرف ارتفاعا وصل إلى 29.8 % سنة 2000، وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسب البطالة³. و بالنظر لتطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2000) نستعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-14): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1992-2000

السنوات	1992	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	31.7	18,7	5,7	5	2,6	0,3

المصدر: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://indicator.org.albankaldawli.data> تاريخ زيارة الموقع: 2016-11-30

¹ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012-1013 ص. 232.

² المرجع نفسه، ص. 236.

³ بوفليخ نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مرجع سابق، ص. 249.

يرى بعض المحللين أن أهم العوامل التي تسبب الضغوط التضخمية في الجزائر هي¹: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (و المتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب و الأجور)؛ زيادة الكتلة النقدية؛ حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلت في سنة 1992 بمعدل 31.7 % وهذا كنتيجة حتمية لتسجيل نمو في الكتلة النقدية قدر بـ 24.26 %، مع زيادة في الكتلة الأجرية بنسبة 33.59 % كخلفية لتدهور القدرة الشرائية وتخلي الدولة عن دعم عدّة سلع في إطار الإصلاحات الذاتية التي اعتمدها، مما اضطر الحكومة إلى رفع الأجور إلى 3000 دج كحد أدنى مضمون بداية من جانفي 1992، بالإضافة إلى أنه يفسّر معدل التضخم المرتفع المسجل سنة 1992 بارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة والتي تمثل 6.22 % من إجمالي السلع المستهلكة، ما سبّب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار ومنه تزايد الضغوط التضخمية، وللتخفيف من حدة هذه الأخيرة حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من حجم الواردات بـ 4.59 %، لكن لم تستطع هذه الزيادة من تغطية حجم الطلب المتزايد في ظل ضعف شديد للعرض المحلي و المترجم بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في سنة 1993 بـ 2.10- % و بـ 0.9- % في سنة 1994². وبداية من سنة 1995 دخلت الجزائر في مرحلة تميزت بإصلاح هيكلي بالتعاون دائماً مع المؤسسات المالية الدولية وكانت من شروطها تقليص معدلات التضخم وتحقيق معدل نمو في الكتلة النقدية محدّد بـ 14 %، وهو ما تم تحقيقه فعلاً في سنة 1996 حيث قُدّرت نسبة نمو الكتلة بـ 14.4 %، مع تسجيل انخفاض في كتلة الأجور بـ 13.29- % بالتزامن مع انطلاق عملية خوصصة المؤسسات العمومية انطلاقاً من شهر أفريل حيث تمت تصفية 117 مؤسسة بنهاية السنة. كما سُجّل في نفس السنة (1996) زيادة في حجم الواردات بـ 17.29 % كمحاولة لتلبية الطلب الوطني المتزايد في ظل جمود الجهاز الإنتاجي المحلي، وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم التي حددت بـ 18.7 % في ذات السنة³. أما في سنة 1998 فقد كان معدل التضخم في حدود 5 % بالرغم من تسجيل معدل نمو الكتلة النقدية بـ 47.26 % وارتفاع الأجور بـ 7.31 % وارتفاع أيضاً مؤشر أسعار الواردات بحوالي 850 مليون دولار مقارنة بسنة 1997 هذا بالتزامن مع تسجيل معدل نمو اقتصادي قدّر بـ 5.1 % ما حال دون تسجيل ضغوط تضخمية. بالنسبة لسنتي 1999 و 2000 فسجل معدل التضخم تراجعاً إلى أقل من

¹ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص. 139. نقلاً عن:

Mourad benachnou, **inflation , dévaluation, marginalisation**, , dar ELCHARIFA, Alger, 1993, p5

² ميهوب مسعود، بركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 1990-2014 مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2016/16 جامعة المسيلة، ص. 19.

³ المرجع نفسه، ص. 20.

2.6 % كنتيجة لتراجع معدل نمو الكتلة النقدية وكذا كتلة الأجور ومؤشر أسعار الواردات مع نمو موجب لحجم الواردات بـ 4%¹.

المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015.

عرفت بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة اتبعت فيها الجزائر سياسة تنموية مغايرة عن تلك التي اتبعتها سابقا، والتي تجسّدت في البرامج الحكومية الهادفة بالأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وكبح معدلات التضخم المرتفع، والتخفيف من حدة البطالة وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لها القدرة على تعويض الواردات بإنتاج محلي لتحسين وضعية الميزان التجاري، واستغلال فوائضه في دعم برامج الحماية الاجتماعية، التي عرفت كما سبق وذكرنا تدهورا كنتيجة لبرامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي، والتي تأثرت منه كثيرا الفئات المحدودة الدخل، هذا وتزامنت هذه السياسة التنموية الجديدة مع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 ما عزّز ميزانية الدولة واستغلالها في بعث سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تضمنت ثلاثة برامج تنموية* هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، إضافة إلى تهيئة وإنشاء الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية إلى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خاصة ما تعلق بالعنصر البشري.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

يظهر الجدول أدناه تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIBr% ومعدل نمو الناتج الفردي في الجزائر PIB/h% خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (5-15): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الناتج الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PIBr%	2.20	4.61	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2.00	1.6	3.6
PIB/h%	0.73	3.12	5.48	2.78	4.18	0.07	1.65	0.19	29.13	1.69
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015					
PIB %	2.8	3.3	2.8	3.8	3.9					
PIB/h %	0.88	1.34	0.8	1.8	2.1					

Source : <http://data.worldbank.org/country/algeria>, date de consultation 30/11/2016

¹ المرجع نفسه .

* للاطلاع أكثر على محتوى هذه البرامج أنظر:

- صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن (2001 - 2014) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف العدد 13، لسنة 2013، ص 11.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة (2000-2005) سجلت معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، وصلت أقصاها سنة 2003 بمعدل 7.20%، بعدها لتعرف انخفاضا وتسجل معدل 1.7 سنة 2006، ثم لترتفع نوعا ما سنتي 2007 و 2008، ثم ما فتئت أن عاودت الانخفاض سنة 2009 إلى معدل 1.6% والمفسر بالأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، جعلت هذه الأخيرة أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من 137.33 دولار للبرميل في شهر يوليو 2008 ليصل إلى حدود 39.74 دولار خلال شهر جانفي 2009. وبداية من سنة 2010 بدأت معدلات النمو تسجل مستويات موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة وبرز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية (الصين والهند)، وارتفاع أسعار المحروقات من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011¹. و سجلت معدلات النمو 2.8% و 3.8% سنتي 2013 و 2014 على التوالي، أما سنة 2015 فقد سجلت معدل نمو اقتصادي قدر ب 3.9% و المفسر أساسا بالتحسن الذي شهده القطاع الفلاحي نتيجة الظروف المناخية الملائمة، و القفزة النوعية التي شهدتها قطاع المحروقات في الثلاثي الرابع من نفس السنة بعد انخفاض متتابع لتسعة سنوات سابقة، في محيط تميز في انخفاض لسعر النفط في السوق العالمية منذ جوان 2014². إذن عرفت الفترة (2001-2015) متوسط نمو قدر ب 3.5% وإذا ما قارناها بالأموال الضخمة المضخخة في الاقتصاد الوطني، تبقى هذه المعدلات غير مرضية فلو تم استغلالها بعقلانية لتجاوزت معدلات النمو مقدار 11%³.

يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة بعيدة عن تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي⁴، و بالتالي فان السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها اثر يخدم هذا الاتجاه، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تتمكن المؤسسات من الرفع من إنتاجها مما استدعى تحويل هذه المبالغ إلى إنشاء للبنى التحتية وزيادة واردات السلع.

¹ دحمان محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013 ص. 147.

² Tarik Benbahmed Hervé, Lohoues Mickaëlle Chauvin, Algérie 2016 Perspectives économiques en Afrique OCDE, PNUD 2016 p. 03.

³ ميهوب مسعود، بركان يوسف، مرجع سابق، ص 22.

⁴ شيببي عبد الرحيم، بظاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، ص. 48.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الجمالي خلال الفترة (2001-2014).

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، و بالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية¹ و آلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، والذي يؤثر على الطلب الكلي و العرض الكلي بالزيادة و بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، علما أن تحقق هذه الآلية يتطلب مرونة العرض الكلي و استجابته للزيادة في الطلب الكلي، و من القطاعات المحتمل تأثرها إيجابيا بهذه السياسة نجد قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي. بينت بحوث عدة أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي و المستدام رغم جهود التغيير العميق للدولة حيث أن سياساتها الاقتصادية و الاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، و هذا ما يبرزه الجدول أدناه الذي يبين:

الشكل رقم (5-16): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2015).

الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المحركات	34.15	32.65	33.56	37.72	44.33	43.59	43.67	43.14	31.03	34.69	36.08	34.33	33.6	27	18.9
الزراعة	9.74	9.22	9.81	9.44	7.69	7.33	7.52	6.43	9.24	8.42	8.1	8.8	9.3	12.2	17.5
الصناعة خارج المحركات	8	8.1	6.76	6.31	3.33	3.27	3.12	4.69	3.72	4.69	4.3	4.3	6.7	3.7	3.4
البناء و الأشغال	9.1	9.9	9.2	8.9	8	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.25	9.8	10.8	11.3
الصومعة															
الخدمات	21.80	22.24	21.17	21.19	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80	33.33	19.7	19.89	23.10	41.3	44.6

المصدر:

- منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية من 2000-2011 الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) www. ons. dz
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص.ص. 26-31.
- Bank of algeria, Evolution economique et monetaire En Algerie . Rapport 2014 Juillet 2015 p. 150.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016 ص. 154.

¹ أنظر:

- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010) ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9، 2013 ، ص. 48.

- Une Revue des dépenses publiques Rapport N° 36270 – DZ Volume I : Texte Principal Le 15 août 2007

<http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeI.pdf>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 سجلت نسبة 34.15%، ثم انخفضت إلى 32.65 % سنة 2002، و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أدت إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى 24.8 دولار مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها 28.7 دولار ليعاود الارتفاع سنة 2003 إلى 29,03 دولار للبرميل (الملحق رقم (13)) ما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات و يبقى هذا الأخير محافظاً على هذا الارتفاع حتى يصل إلى 45.59% سنة 2006، و عرف خلال السنوات 2007 و 2008 و 2009 نوعاً من التذبذب و يرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية و اختلالات العرض و الطلب على البترول. بلغت مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي ما قيمته 35% في 2012 و 2013 وانخفضت مداخل الصادرات بأزيد من 10% منتقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى نحو 63 مليار دولار سنة 2013 . ويعزى هذا الانخفاض إلى المنحى التراجعي للإنتاج 82.205 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2011 مقابل 3,233 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2007¹، لتتخفص إلى حدود 27% في سنة 2014 أي ما مقداره 61.1 مليار دولار و بالتالي لم يغطي كل الواردات التي وصلت 69.4 مليار دولار لنفس السنة².

- خصص للقطاع الزراعي ما قيمته 65.5 مليار دج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدار الأربعة سنوات (2001-2004)، و قد حقق هذا القطاع على مدار هذه السنوات معدلات نمو متذبذبة ارتفاعاً و انخفاضاً و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة ب 9.74 % سنة 2001، و نسبة 9.22 % سنة 2002، و نسبة 9.81 % سنة 2003 و 9.44 % سنة 2004. في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ما قيمته 300 مليار د ج أي حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. و بالرغم من هذا إلا أن معدلات النمو بقيت أيضاً متذبذبة على مدار الفترة 2005 – 2008 حيث عرفت سنة 2008 انخفاضاً بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس هذه السنة، و في سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة ب

¹ الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الاقتصاد الوطني و تحفيزه، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، على الموقع:

http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf, date de consultation 30/11/2016

² تنهان مراد، صاري إسماعيل، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل اغبار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، 29-30 نوفمبر 2016، ص. 6.

8.42 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة¹، كما عرف هذا القطاع نمو ملحوظا خلال سنة 2015 بمعدل قدره 6,9% مقارنة بسنة 2014 التي سجل خلالها نمو ب 2,5% فقط.

- **يعدُّ القطاع الصناعي في الجزائر القطاع الوحيد الذي سجل نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام** على طول الفترة (2001-2009) حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45% و 6.31% سنة 2003 و تواصل الانخفاض سنة بعد أخرى ليصل سنة 2008 إلى 4.69% ويشهد ارتفاعاً طفيفاً سنة 2009 و يسجل نسبة 5.72% ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6.7% سنة 2013 و ب5.4% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2015 و التي ترجع بالأساس إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية تركز على صناعة خفيفة وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة². و على الحكومة الجزائرية توسيع القاعدة الصناعية في الجزائر وتطويرها وبالتالي توسيع إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر التنوع الصناعي تحديا تفرضه توجهات التنمية في حرصها على تنوع الصناعة بعيداً عن البترول ومشتقاته، وبالتالي ضرورة تبني الدولة مشروع الإستراتيجية الصناعية من خلال توجه الدولة نحو بناء قدرات صناعية حقيقية يمكن أن تؤدي دورا فعالا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني³.

- **استحوذ قطاع البناء و الأشغال العمومية على الحصة الأكبر من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و هو ما انعكس إيجابا على أداء هذا القطاع خلال الفترة (2001-2004) حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.49% إلى 9.06% إلى 8.47 ثم 8.26% في سنوات 2001، 2002، 2003 و 2004 على الترتيب أي بمتوسط 8.21% خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي⁴. و الانخفاض في النمو سنة 2003 راجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003 أين تم توجيه جميع إمكانيات القطاع نحو التكفل بالوضع الاستثنائي الناجم عن الكارثة، و لقد تسبب التذبذب في إنتاج الاسمنت و تموين السوق**

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، مرجع سابق، ص 50.

² جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11 / 2012، ص. 230.

³ السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي ديسمبر 2015، ص. 273.

⁴ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، مرجع سابق.

بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الانجاز و التحكم في تكاليف الإنتاج. ثم عرف هذا القطاع عودة النمو من جديد بداية من سنة 2007 لتصل نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لسنة 2009 نسبة 10.92 %، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن، وواصل نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة خلال السنوات الأخيرة.

- يمثل قطاع الخدمات الثاني من حيث تكوينه الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته من 21.80 % سنة 2001 إلى 23.80 % سنة 2009، أي انه عرف تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات و حيث أن انفتاح مختلف الأسواق و تحرير المبادلات و زيادة وسائل النقل و الاتصالات، و تطوير التوزيع يمثل الركيزة الثانية في الشروة الوطنية¹.

يتضح من خلال ما سبق أن حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي معتبرة و مرتفعة جدا إذا ما قارناها مع مساهمة باقي القطاعات التي تبقى هامشية و ضعيفة خلال الفترة المبينة أعلاه، فلم تتعدى مساهمة القطاع الفلاحي 12.2 %، و مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات لم تتجاوز 6.5 %.

الفرع الثالث: تطور أهم المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي

واستنادا للجدول أدناه سنحاول إبراز أهم المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي كما يلي:

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 12/11 مارس 2013، ص.ص. 16-12.

الجدول رقم (5-17): أهم المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر البطالة%	23.7	23.1	17.5	15.6	17.4	15.3	12	11	11
معدل التضخم%	0.34	4.2	1.4	2.58	3.6	1.6	2.5	3.5	4.5
رصيد ميزان المدفوعات %	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.93	20.8	36.99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
مؤشر البطالة%	10,0	10,0	10,0	11	9.8	10.6	11,2		
معدل التضخم	5.7	3,91	4,52	8,89	3.2	2.9	4.8		
رصيد ميزان المدفوعات	3.9	15.3	20.1	12.1	0.1	-5.88	16-		

المصدر:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط <http://data.albankadawli.org/indicators> تاريخ الاطلاع 2016/12/30.
 - إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. ONS.DZ ONS <http://WWW.ONS.DZ> تاريخ الاطلاع 2016/12/30.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه شهدت معدلات البطالة انخفاضاً خلال فترة الدراسة (2001-2015) ويرجع أساساً إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات و الفلاحة والبناء والأشغال العمومية بالنظر لحجم الاستثمارات المقررة لهذه القطاعات، لكن تبقى فرص العمل هذه مرتبطة بالظروف المناخية بالنسبة لقطاع الفلاحة وحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع المبرمجة في القطاع بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء، ما بقي أن أثر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل اقتصر على هذا الأخير ما يجعله ظرفياً وغير دائم، فيما لم يسجل القطاع الصناعي أي تحاوب مع هذا البرنامج باعتبار المشاكل الهيكلية و التمويلية التي شهدتها سواءا العمومي منه أو الخاص، علماً أن القطاع الصناعي يمثل المصدر الأول القادر على توفير فرص عمل حقيقية ومستدامة وبالتوازي تحقيق معدلات نمو موجبة ودائمة¹.

كما عرفت معدلات التضخم هي الأخرى تحسّناً حيث لم يتجاوز على الأغلب 5 %، هذا التحكم في معدلات التضخم يعد مفارقة بالنظر للسياسة المالية التوسّعية المعتمدة خلال هذه الفترة، والتي تؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي الفعال الذي يستلزم جهازاً إنتاجياً مرناً يلي هذا الطلب، ومع خاصية الجهاز الإنتاجي الجزائري بعدم المرونة، تم تغطية هذا الطلب بالتزايد المستمر للواردات، والتي وصلت حدود 68.28 مليار دولار سنة 2014 بدون ضوابط ترشيدية،

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 52.

والتي مصدر تغطيتها يمثل إيرادات صادرات المحروقات، ما يجعل منها مرتبطة بأي اضطراب في سعر البترول في السوق الدولية وبالتالي التأثير السلبي على معدلات التضخم في الجزائر¹. و الملاحظ أن سنة 2015 شهدت ارتفاع في معدل التضخم (4.8%) مقارنة بالسنة السابقة وهذا نتاج لارتفاع بعض المواد الاستهلاكية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2007) حيث بلغ 17,93 مليار دولار سنة 2006 و هذا راجع أساساً إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط². كما أنه خلال الفترة (2008-2015) تم تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات و المرتبط أساساً بارتفاع أسعار برميل النفط في السوق العالمية، باستثناء سنة 2014 التي سجلت رصيد سالب ب 5.88% مليار دولار، و سنة 2015 بعجز قدر ب 16% هذا الانخفاض بدأ بالظهور بداية من سنة 2012 متزامن والانخفاض في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 و بداية نهاية عهد الاقتصاد الريعي حيث انخفض سعر برميل النفط من 109 دولار للبرميل في السداسي الأول من نفس السنة إلى 75.4 دولار في السداسي الثاني من نفس السنة، لينخفض بشكل أكثر في سنة 2015 ويصل إلى 52.55 دولار نتيجة عوامل سياسية وعسكرية محظية³. حيث أن معدل تغطية الواردات بواسطة الصادرات بلغ 70% عام 2015 بينما كان 101% و 118% في عام 2014 و 2013 على التوالي⁴، وهذا راجع أساساً للمنحى التصاعدي لحجم الواردات التي فاقت 60 مليار دولار بداية من سنة 2012، بالشكل الذي يفقد آلية الصرف مرونتها في إعادة التوازن للالتزامات الخارجية⁵. كما شهدت الواردات ارتفاعاً خلال سنة 2014 لتسجل 28% من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة 31% من نفس المقدار عام 2015⁶، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الواردات خلال الفترة (2002-2015).

¹ ميهوب مسعود، بركان يوسف، مرجع سابق، ص. 23.

² وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص. 141.

³ عبد الرحمان عية، آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري و آليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، السنة العاشرة العدد 20 جوان 2016، ص. 436.

⁴ Tarik Benbahmed Hervé Lohoues Mickaëlle Chauvin. Op. Cit. p. 07.

⁵ بركان يوسف، ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص. 25.

⁶ Tarik Benbahmed Hervé Lohoues Mickaëlle. Ibid.

الجدول رقم (5-18): تطور حجم الواردات خلال الفترة 2002-2015

السنوات	2002	2004	2006	2008	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الواردات Millions US \$	12 009	18 308	21 456	39 479	47 247	50 376	55 028	58 580	51 702
أسعار النفط (دولار للبرميل)	24.91	38.35	66.05	98.86	112.92	111.49	109.38	99.68	52,81

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وتقارير أوبك 2005 و 2009، 2014، 2015.

وهذا يجزنا للحديث عن استمرارية سيطرة إيرادات المحروقات على الصادرات رغم كثرة الحديث عن تنويع الصادرات خارج المحروقات إلا أن الواقع يثبت مواصلة تركُّز الصادرات الجزائرية على منتج وحيد وهو النفط، وبنسب مرتفعة جدا مما يؤكد فشل الخطط الحكومية في تحقيق أهم مقوّمات الإقلاع الاقتصادي وهو تنويع الصادرات¹. والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات من الجزائر خلال الفترة 2007-2015.

الجدول رقم (5-19): تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات من الجزائر في الجزائر

خلال الفترة 2007-2015.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات خارج المحروقات مليون دولار.	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات Millions US \$	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63 660	58 362	32699
المجموع	60163	79298	45194	57053	74389	71866	65917	62886	34 668
نسبة صادرات خارج المحروقات %	2.21	2.44	4.36	2.67	2.80	2.87	3.28	4.10	5,3

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. على الموقع: (ANDI). WWW.andi.dz/index.php/ar/startistique.

تاريخ الإطلاع 2016/12/31.

من خلال الجدول يظهر جليا أن الصادرات من المحروقات تشكّل حوالي نسبة 95 % من الصادرات الإجمالية خلال كامل الفترة (2007-2015) وتبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة و هامشية لا تتجاوز 5,5% من مجموع الصادرات الكلية، والأمر الملاحظ هو تناقص حجم الصادرات الجزائرية من البترول خلال السنوات الأخيرة

¹ رياض العيونس، لجنة الموارد الطبيعية كأهم معوقات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار النفط، جامعة البويرة، 29/30 نوفمبر 2016 ص 15.

(21% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 مقابل 28% من نفس المقدار سنة 2014) نتيجة لعدم حصول اكتشافات نفطية جديدة قادرة على تغطية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مع المحافظة على حجم الصادرات لسنة 2011، مما يستدعي زيادة تكثيف الجهود في البحث والتنقيب، وزيادة معدلات الاسترجاع للآبار المستغلة، بالإضافة إلى التدخل العاجل للتحكم في حجم الواردات المبالغ فيها¹. ويتوجب على الجزائر في هذا الصدد بناء إستراتيجية من أجل تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال، إضافة إلى تطوير الصناعات التحويلية عن طريق الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الثروة واستيعاب متطلبات السوق، دون إغفال دور القطاع البنكي الذي يحتاج هو الآخر إلى تطوير لمسايرة المستجدات و التداعيات العالمية².

فالسؤال الذي يطرح نفسه هو ما مصير الاقتصاد الجزائري بدون عائدات النفط؟ حيث أن ارتفاع أسعاره في السوق الدولية منح للسلطات الحكومية فرصة زيادة الإنفاق الحكومي وتنفيذ برامجها والتي أصبحت عبئا حقيقيا على الاقتصاد بفعل سوء توزيع هذه البرامج، وكذا سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة، في ظل ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، أما في حالة إنخفاضه وهو الوضع الذي يشهده سعر البترول إلى غاية كتابة هذه السطور دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة آثار هذه الصدمة أهمها :

- **التخفيض الكبير لقيمة الدينار الجزائري:** انتقلت قيمة الدينار الجزائري من 79 دينار في جويلية 2014 إلى 98.02 دينار في مارس 2015 ثم إلى 105.98 دينار في سبتمبر 2015 مقابل 1 دولار، وقد تم إجراء هذا التعديل بهدف تقليص حجم وقيمة العمليات الاستيرادية على اعتبار أنه ترتفع أسعار المواد المستوردة عند خفض سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي يتراجع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية كما ستتراجع أرباح المستوردون ما يدفعهم إلى تقليل مستورداتهم، ومن جانب آخر ستمكن سلطة النقد ببنك الجزائر من زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار كمية أكبر من النقود القانونية المقابلة للعملة الأجنبية ما يعوّض الحكومة تراجع حصيلة الجباية البترولية المعتمد عليها في تمويل النفقات العامة للدولة³؛

- **تقييد التجارة الخارجية من خلال وضع رخص الاستيراد:** قامت الحكومة بتقييد التجارة الخارجية بإصدار القانون رقم 15/15 الصادر في 15 جويلية 2015 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد

¹ ميهوب مسعود، بركان يوسف، مرجع سابق، ص. 25.

² زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص. 283.

³ Banque d'algerie, bulletin Statistique Trimestriel N 32 .September 2015.

البضائع و تصديرها، والهدف من وضع القيود على الاستيراد هو الحفاظ على التوازن المالي الخارجي وتوازن السوق ضمن سياسة حمائية في التجارة الخارجية والتي تعتمد عليها الدولة لمواجهة الأزمات المالية التي يكون مصدرها عامل خارجي¹؛

- دعوة أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيف أموالهم في المصارف مقابل ضريبة جزافية قدرها 7% من المبالغ المودعة حيث وردت في المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وأطلق عليها "برنامج الامتثال الجبائي الإرادي" والتي امتدت من أوت 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 سيتعرض الشخص المعني لإعادة تقييم حسب شروط القانون العام مع تطبيق الغرامات و العقوبات².

ومن منطلق أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة هيكلية فإن الإجراءات السابقة الذكر التي وضعت لمواجهة آثار الصدمة النفطية العكسية التي تشهدها الجزائر لم تجدي نفعا فالمطلوب هو إجراء إصلاحات هيكلية عميقة وجذرية.

¹ عبة عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 439.

² المرجع نفسه ص 440.

الخلاصة.

سُخِّرت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة خلال فترة الاقتصاد المخطط، كلية لخدمة أهداف المخططات التنموية الموضوعية آنذاك، فلم تكن السلطة النقدية تتمتع بصلاحياتها نظرا لخضوعها التام للسلطة المالية، و توجيهها لما يخدم حاجات الاقتصاد من الموارد المالية، دون النظر إلى الاستقرار النقدي و تم الاعتماد في ذلك على الأساليب المباشرة. إذن في ظل الاقتصاد المخطط لم تظهر ملامح و أهداف السياسة النقدية، أين كان يقتصر دورها في تسهيل عمل الخزينة في وظائفها المالية، و كانت سيطرة السياسة المالية واضحة كون البنك المركزي كان خاضعا لوزارتي التخطيط و المالية و دوره كان مقتصرًا على التمويل النقدي إلى غاية سنة 1990، هذه الأخيرة التي تمثل سنة صدور قانون النقد والقرض 90-10 وقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من القيود الإدارية، ويركز السلطة في يد "بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، و يفتح المجال لخصوصية البنوك، في إطار التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي يجبر الدولة على القيام بإصلاحات جذرية في تسيير و إدارة الجهاز المصرفي. و تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية و المالية كوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. أما النمو الاقتصادي في الجزائر و المعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد معدلات نمو ضئيلة و ناتجة في الوقت نفسه عن بنية هيكلية مختلة ساهم في ظلها الناتج النفطي بالقسط الأكبر، لذلك يمكن القول أن قطاع النفط هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري ما يرهن النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط الدولية و ما يلزم السلطات الحكومية بضرورة الإسراع في إصلاح السياسات الاقتصادية بما فيها السياستين النقدية و المالية لمعالجة الاختلال الهيكلي الذي يعانيه.

الفصل السادس:

دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية
والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (1980-2015)

تمهيد.

يمثل أثر السياسة النقدية و المالية كأهم وسائل السياسة الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي من المسائل الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي، و التي ما يزال الجدل قائما حولها، و لقياس أثر هاتين السياستين على النمو الاقتصادي يمكن الاعتماد على نماذج قياسية هيكلية تضم عدد كبير من العلاقات و يمثل نموذج IS-LM مع اقتصاد مغلق و ثبات للأسعار أبسط نموذج، أو في اقتصاد مفتوح باستخدام نموذج IS-LM-Bp، وصولا إلى نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح و عدم ثبات الأسعار، و التي يمكن الاستعانة بها لقياس الأثر غير المباشر لتغير في السياسة النقدية و المالية على الدخل وتتميز مثل هذه النماذج بالسكون و بنوع من التعقيد¹. كما يمكن الاعتماد على طريقة مختصرة تربط التغيرات في السياسة النقدية و المالية مباشرة مع الدخل (نموذج سانت لويس)*، ونذكر في هذا السياق العديد من الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي باستخدام معادلة سانت لويس ST.louis و التي تؤكد وجهة نظر الطرح النقدي بفعالية السياسة النقدية وعدم فعالية السياسة المالية أنظر²:

Friedman and meishman (1963), Jordan and Anderson (1968), carlson (1978). Gramlish (1971), Hafer and baten (1983), Saqib and Yasmin(1987), Upad Hyaya (1988), Masood and Ahmed (1980), Jayaraman (2002), Rahman (2005), Ali Irun and Ali(2008), Senbet (2011).

في حين يؤكد مؤيدو النظرية الكينزية فعالية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية ونذكر في هذا الصدد دراسة (1988) Latif and chowdhury. Hussain (1982). Darrat (1984) (1995) Olaloye and Ikhide أما بالنسبة لCardia (1991)³ فإن النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بعوامل أخرى. سنحاول من خلال هذا الفصل عرض الدراسات السابقة حول أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي سواءاً الأجنبية منها أو الوطنية، وبعدها محاولة قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. أما أخيرا سنستعرض سبل تفعيل السياسة النقدية و المالية لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

¹ بلواني محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2012-2013. ص. 237.

* سنعرض له بالتفصيل في الصفحة 312 من هذا الفصل.

² Mohammed Nur Hussain, Albert Wijeweera, and Nam Hoang, **Impacts of Monetary Policy and Fiscal Policy on Output: A Structural Cointegrating VAR Approach for selected ASEAN**, from: <https://www.wbiconpro.com/243-Nur.pdf> date de consultation 01/02/2017.

³ Cardia, E, **The Dynamics of a Small Open Economy in Response to Monetary, Fiscal, and Productivity Shocks**. Journal of Monetary Economics December, (1991) p. 11-34.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة حول أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها المقارنة بين أثر السياسة النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة كل منهما بالنسبة للأخرى، وسوف يتم استعراضها حسب التسلسل الزمني لها:

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

✓ دراسة **Anderson and Jordan (1968)** استهدفت هذه الدراسة قياس كفاءة السياسة النقدية و المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي الأمريكي خلال الربع الأول من 1952 و الربع الثاني من العام 1968، وقياس سرعة كل منهما في التأثير، حيث تم تمثيل السياسة النقدية بمؤشر العرض النقدي، أما السياسة المالية تم تمثيلها بواسطة الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي، أما النشاط الاقتصادي فتم تمثيله بواسطة الناتج القومي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على نمو الناتج القومي الإجمالي، كما أن الفترة الزمنية التي يستغرقها أثر السياسة النقدية إلى الناتج القومي الإجمالي كانت أقصر نسبيا من تلك التي تتطلبها السياسة المالية¹.

أما في الولايات المتحدة، أثبتت دراسة أجراها مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى زيادة عرض النقد بنسبة 1 % أدت بعد فترة سنة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.5 % ومواصلة تزايدته خلال السنتين الموالتين إلى أن تساوى معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع معدل الزيادة الابتدائية في العرض النقدي و المقدرة بـ 1 % بعد مرور ثلاث سنوات على حدوث التغير في العرض النقدي الابتدائي².

✓ دراسة **Saqib and Yasmin (1987)** بهدف اختبار أهمية تأثير السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1959-1985) باستخدام الشكل المختصر لمعادلة ST louis، بواسطة طريقة OLS البسيطة و استخلاصا في الأخير أن أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من تأثير السياسة المالية³.

- دراسة **Chowdhury (1988)** حيث قامت الدراسة بقياس الأثر النسبي لكل من السياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي في ستة دول أوروبية و هي: السويد والنرويج والدانمارك، هولندا والنمسا وبلجيكا،

¹ Anderson, L. C. and J. L. Jordan (1968). **Monetary and fiscal actions: a test of their relative importance in economic stabilization**, Federal Reserve Bank of St. Louis Review 50(November) p. p. 11-24.

² Ritter, Lawrence S et l'autres, **Principles of Money, Banking, and Financial Markets**, 9th ed, Addison-Wesley, New York, 1997, p. 538.

³ Najam us Saqib and Attia Yasmin, **some econometric evidence on the Relative importance of Monetary and Fiscal Policy in pakistan**, the Pakistan development review, vol XXVI, N 4, 1987, P . P. 541-551

وذلك بتطبيق نموذج سانت لويس (St. Louis) للفترة ما بين الربع الأول من عام 1966 إلى الربع الرابع من عام 1984. وأظهرت النتائج أن السياسة المالية ترتبط بعلاقة قوية مع الناتج القومي الإجمالي في كل من النرويج والسويد والدانمارك وتأثيرها أكبر من السياسة النقدية، وأن للسياسة المالية أثر على النشاط الاقتصادي في كل من هولندا وبلجيكا، أما في النمسا فلم تكن النتائج حاسمة¹.

- دراسة Owoye and Olugbenga (1994) قامت باختبار الأهمية النسبية للسياستين النقدية والمالية في عشر دول إفريقية و هي (المغرب ونيجيريا وبوروندي، أثيوبيا وغانا، كينيا وسيراليون وتنزانيا وزامبيا وجنوب أفريقيا)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي وذلك بتوظيف البيانات السنوية للناتج القومي الإجمالي الحقيقي كممثل للنشاط الاقتصادي، و عرض النقد كممثل للسياسة النقدية، و الإنفاق الحكومي كممثل للسياسة المالية للفترة 1960-1990، وأظهرت النتائج أن السياسة النقدية أكثر أهمية وأكثر فاعلية في التأثير النشاط الاقتصادي من السياسة المالية في نصف الدول المذكورة أعلاه².

- دراسة عوض (1995) التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS) لقياس فاعلية تأثير السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الأردن للفترة من عام 1978 إلى عام 1992. وكانت متغيرات الدراسة المستخدمة هي الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، وعرض النقد بالمفهوم الضيق (M1). وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية أقوى وأسرع بكثير من تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي³.

- دراسة الرفاعي والوزني (1997) لتطبيق نموذج سانت لويس في الدول النامية حالة الأردن، فقد قامت بتحليل فاعلية السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن للفترة من عام 1968 إلى عام 1993، وذلك عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى التقليدية في التحليل القياسي للتعرف على أهمية هاتين السياستين في الأردن. وقد تم استخدام عرض النقد بالمفهوم الضيق كممثل للسياسة النقدية، و إجمالي الإنفاق العام كممثل للسياسة المالية، أما النشاط الاقتصادي فتم تمثيله بإجمالي الناتج

¹ Chowdhury, A. R. **Monetary policy, fiscal policy and aggregate economic activity: some further evidence**, Applied Economics **20**, 1988, p. p. 63-71.

² Owoye, O. and Olugbenga, O. A., **The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Selected African Countries**, Applied Economics, Vol: 26, 1994, p.p. 1083-1091.

³ عوض طالب، كفاءة السياسة النقدية والمالية: 1978-1992، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، 22 (أ) (2) 1995، ص. 891-907.

القومي الاسمي. و توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية أقوى من تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة محل الدراسة¹.

- دراسة Quraan (1998) للتعرف على الفعالية النسبية للسياسة النقدية و المالية في الأردن باستخدام طريقة (Hsiao) التي هي خليط من إختبار معيار خطأ التنبؤ النهائي لإيجاد الفاعلية النسبية للسياستين النقدية و المالية في الاقتصاد الأردني للفترة بين عام 1969 إلى عام 1994. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية كانت أكثر فاعلية و أسرع في تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي من السياسة المالية خلال فترة الدراسة².

- دراسة Coxwell et Bruce (2001) و التي كان هدفها مقارنة قوة وفعالية السياسة النقدية و المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية للاقتصاد الأمريكي، وتحديدًا على الاستهلاك و الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي، مستعملة بيانات ربع سنوية للفترة (1966-2000)، حيث تم تمثيل السياسة المالية بالإنفاق العام وكذا متوسط معدلات الضرائب على الدخل، والسياسة النقدية تم تمثيلها بعرض النقد ومعدل الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية المنتهجة كانت أكثر تأثيرًا على المتغيرات الحقيقية من السياسة المالية، كما أن قدرة السياسة النقدية على التنبؤ بالتغيرات في الاستهلاك و الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي فاقت قدرة السياسة المالية³.

- دراسة Jayaraman (2002) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزر الواقعة جنوب الباسفيك (فيجي، وساموا، وتونجا و فانوتو) خلال الفترة (1980-1995) وقد تم الاعتماد على معدلات النمو السنوية الحقيقية لكل المتغيرات المفسّرة (الإنفاق الحكومي بنوعيه الجاري و الرأسمالي) كممثلة للسياسة المالية، وعرض النقود بمعناه الواسع (M_2) كممثل للسياسة النقدية، وتم إضافة متغير يمثل الانفتاح على الخارج وهو حجم الصادرات من السلع والخدمات كمتغير مفسّر إضافي، بالإضافة إلى متغيرين مفسّرين آخرين وهما الاستقرار السياسي (في نموذج دراسة جزر فيجي)، والآخر هو متغير تكرار حدوث الأعاصير في الجزر الأربعة، وتم تمثيل النمو الاقتصادي بمتغير الناتج المحلي الإجمالي،

¹ الرفاعي أحمد، خالد الوزني، نموذج سانت لويس للدول النامية: حالة الأردن. مجلة المنارة، جامعة آل البيت. المرق، الأردن، 2 (1) (1997)، ص. 113-103.

² Quraan, Anwar, *The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: An Econometric Case Study of Jordan*, Abhath Al-Yarmouk, Hum. & Soc., 14 (1) 1998, P. P. 9-22.

³ Coxwell et Bruce, *TAX CUTS AND INTEREST RATE CUTS: AN EMPIRICAL COMPARISON OF THE EFFECTIVENESS OF FISCAL AND MONETARY POLICY*, sur le site: <http://web.utk.edu/~dbuce/jber04.pdf>, date de consultation 01/02/2017.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أثر السياسة النقدية التوسعية كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في كل من جزر فيجي وتونجا وفانوتو وبالمقابل لم يكن للسياسة المالية أي فعالية تذكر، أما بخصوص جزيرة ساموا، فالنتائج أشارت إلى عدم فعالية كل من السياستين في التأثير على النمو الاقتصادي كما أن تحسّن الصادرات لها أثر موجب على النمو الاقتصادي في جميع الجزر المدروسة، و أن الاستقرار السياسي وعدم تكرار حدوث الأعاصير له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي¹.

- دراسة **Rahman (2005)** قام بإجراء دراسة لاختبار أهمية تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في بنغلاديش خلال الفترة (1975-2003) واعتمد في ذلك (unrestricted var) على معادلة ST louis ومثل السياسة المالية بالإنفاق الحكومي الحقيقي، و العرض النقدي الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي كممثلان للسياسة النقدية، كما عبّر عن النمو الاقتصادي بالنتائج المحلي الحقيقي، وخلص إلى أن السياسة النقدية لها أثر معنوي و موجب على نمو الناتج المحلي الحقيقي².
- دراسة **شكوكاني (2005)** والتي اختبرت العلاقة التي تربط بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية في الأردن خلال الفترة من الربع الأول من عام 1976 إلى الربع الثاني من عام 2004، وذلك باستخدام نموذج سانت لويس، وقد أظهر التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى التقليدية أن أثر السياسة النقدية خلال فترة الدراسة أكبر وأقوى من نظيرها للسياسة المالية، كما أن السياسة النقدية أكثر دقة في التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث في النشاط الاقتصادي من السياسة المالية³.
- دراسة **Awad and Alsowaidi (2005)** هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في دولة قطر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1970-1998 و تم بناء النموذج من خلال معادلة سانت لويس و أشارت النتائج المتحصل عليها إلى السياسة المالية أكثر فعالية و تأثيراً على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية في دولة قطر⁴.

¹ Jayaraman, **EFFICACY OF FISCAL AND MONETARY POLICIES IN THE SOUTH PACIFIC ISLAND COUNTRIES: SOME EMPIRICAL EVIDENCE**, THE INDIAN ECONOMIC JOURNAL, Volume 49, No.1, 2002. p. p. 63-72.

² Md. Habibur Rahman, (2005), **Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal policies on Output Growth in Bangladesh: VAR Approach**, Working Paper Series: WP 0601, Policy Analysis Unit (PAU) Bangladesh Bank , Dhaka, pp:1-23 .

³ حنان محمد خليل شكوكاني، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005.

⁴ Talib Awad and Saif Alsowaidi, **Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Qatar** , Journal of CBE, 11, 2000, p . p. 112-129.

- دراسة **Shahid Ali ,Asghar Ali (2008)** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فعالية السياستين النقدية و المالية في أربعة بلدان آسيوية وهي باكستان، الهند، سريلانكا و بنغلاديش، خلال الفترة (1990-2007) معبراً عن السياسة النقدية بالعرض النقدي بمفهومه الواسع M_2 ، والعجز الموازي نسبة للناتج كممثل للسياسة المالية، أما النمو الاقتصادي فعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كل الدول المختارة¹.

- دراسة **Malawi (2009)** و الهدف من الدراسة هو استقصاء الأهمية النسبية لكل من السياستين النقدية والمالية دراسة مقارنة بين الأردن و تونس وذلك من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على معادلة سانت لويس و ذلك خلال الفترة 1972-2004، و خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها تأثير أكبر من السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في كل من الأردن و تونس، وبالتالي يمكن للحكومتين الأردنية و التونسية الاستفادة من السياسة المالية كسياسة اقتصادية فعالة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلدين².

- دراسة **Adefesco and Mobolaji (2010)** هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة المالية و السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM Error Correction Mechanism باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2007، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي و متغيرات كل من السياستين النقدية و المالية، كما وجد بأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، و أوصت هذه الدراسة بالاعتماد على السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. و أن السياسة المالية تتطلب فترة زمنية أطول نسبياً لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية³.

- دراسة **Anvar Khosravi and Mohammad Sharif Karimi (2010)** هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1960-2006 باستعمال نموذج

¹ Shahid Ali ,Asghar Ali, **Whether Fiscal Stance of or monetary policy is effective for economic Growth in case of south Asian countries**, Pakistan development review · 47 : 4 Part II, Winter 2008, p. p. 791-799

² Malawi, Ahmad. **The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM)**. *Dirasat, Administrative Sciences*, University of Jordan. 36 (1), 2009, p. p. 191-198.

³ H.A. Adefeso and H.I. Mobolaji **The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: Further Empirical Evidence** Pakistan Journal of Social Sciences, Volume 7, Issue 2, 2010, p. p. 137-142

الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن تأثير سعر الصرف و التضخم كممثلين للسياسة النقدية سلمي على النمو في إيران، أما النفقات العامة كممثل للسياسة المالية فلها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ما يستلزم من صانعي السياسات تخفيض التضخم و كذا سعر الصرف للتأثير الإيجابي على النمو مستقبلاً¹.

- دراسة أمينة نورالدين إسماعيل مغلاوي (2011) تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الفعالية النسبية للسياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن و الجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد SVAR على المتغيرات التالية: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنشاط الاقتصادي، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كممثل للسياسة المالية، نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي كممثل للسياسة النقدية. و توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت أكثر فعالية نسبياً من السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني، بينما كان أثر السياسة النقدية أكثر فعالية نسبياً من أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر. و أن تأثير السياسة المالية في الأردن كان لفترة زمنية أطول نسبياً من تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، بينما كان تأثير السياسة النقدية في الجزائر أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي².

- دراسة نبيل مهدي الجنابي (2012) تبحث هذه الورقة في الأهمية النسبية للسياسات النقدية والمالية على نمو الناتج الحقيقي غير النفطي العراقي خلال الفترة (2003-2011)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد SVAR وتطبيق معادلة St louis وحساب تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية. وتوصلت الدراسة إلى ضعف القدرة النسبية للسياسات النقدية والمالية في العراق على التأثير في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي غير النفطي³.

¹ Anvar Khosravi and Mohammad Sharif Karimi To Investigation the Relationship between Monetary, Fiscal Policy and Economic Growth in Iran: Autoregressive Distributed Lag Approach to Cointegration American Journal of Applied Sciences 7 (3), 2010, p. p. 415-419,

² أمينة نورالدين اسماعيل مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن و الجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد SVAR، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2011.

³ نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة St.louis على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون، 2012، ص. ص. 49-72.

- دراسة Biljana Rakić¹ Tamara Rađenović (2013) هدفها اختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في صربيا خلال الفترة (2003-2012)، وحسبه فإن أثر أي من السياستين النقدية و المالية يتحدد حسب الظرف الاقتصادي السائد و الأوضاع السياسية للبلد في زمن معين، و لتحديد أثر السياسة النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي في صربيا اعتمد الباحث على اختبار التكامل المشترك، و كذا تحليل الإنحدار للسلاسل الزمنية الربع سنوية، و أشارت النتائج المتحصّل عليها إلى أن السياسة النقدية أكثر فعالية و تأثيرا على النمو الاقتصادي من السياسة المالية في صربيا و على الدولة العمل على تفعيل دور السياسة المالية في المستقبل¹.
- دراسة Emmanuel Dodzi K. Havi , Patrick Enu (2014) والتي هدفت لاختبار أهمية تأثير السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة 1980-2012، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و أشارت النتائج المتحصّل عليها إلى أن كل من السياسة النقدية و السياسة المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في غانا، و تأثير السياسة النقدية على النمو أقوى من تأثير السياسة المالية².
- دراسة Huˆseyin ,Sen and Ay,se Kaya (2015) والتي هدفت إلى اختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد SVAR بمعطيات ربع سنوية ممتدة من الرباعي الأول من سنة 2001 إلى الرباعي الثاني من 2014، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر كل من السياسة النقدية و المالية إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا، وأثر السياسة النقدية و بالتحديد أثر معدل الفائدة كممثل لها على النمو أكبر من أثر السياسة المالية، و يأتي عجز الميزانية كممثل لسياسة المالية في المرتبة الثانية من حيث أهميته في التأثير على النمو، و تؤكد الدراسة على ضرورة الاعتماد على السياستين معا للتأثير المطلوب على النمو الاقتصادي³.
- دراسة يوسف يخلف مسعود و يوسف فرج الأصفر (2015) اعتمدت هذه الدراسة على نموذج سانت لويس للفترة الزمنية بين (1985-2012) بغرض تحديد أي السياسات الاقتصادية ذات تأثير في معالجة الخلل الذي يمر به الاقتصاد الليبي، ووجدت هذه الدراسة أنّ التأثير مشترك للسياسة النقدية و المالية في الاقتصاد الليبي، مما يشير إلى أن على متّخذي القرار في الاقتصاد الليبي أن لا يهملوا السياسة المالية بحجة أن

¹ Biljana Rakić¹ Tamara Rađenović, **The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia**, Industrija, Vol.41, No.2, 2013, p. p. 103-122.

² Emmanuel Dodzi K. Havi , Patrick Enu, **The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent?** Research Academy of Social Sciences , international Journal of Empirical Finance Vol. 3, No. 2, 2014, 61-75

³ Huˆseyin ,Sen and Ay,se Kaya, **The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Growth :What Does Long-run SVAR Model Tell Us?** Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 65903, posted 4. August 2015.

السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية، بل عليهم المرح بين السياستين على أن يتم التركيز على أدوات السياسة النقدية أكثر للحصول على نتائج أكثر فعالية¹.

- دراسة **David Iheke Okorie an al** والتي هدفت لاختبار فعالية أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات فصلية تمتد من 1981 إلى 2012، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ تأثير السياسة النقدية و المالية ايجابي على النمو في الاقتصاد النيجيري، و أن أثر السياسة النقدية أكبر من الساسة المالية في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فأثر السياسة المالية على النمو أكبر من أثر السياسة النقدية، و تؤكد هذه الدراسة ضرورة الاعتماد على كل منهما لتحقيق أفضل النتائج على النمو الاقتصادي².

المطلب الثاني: الدراسات السابقة على الاقتصاد الجزائري

- دراسة **أحسن طيار و عمار شلابي (2010)** حول أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و قد تبين بعد قياس أثر كل من السياستين النقدية و المالية بالإضافة إلى الصادرات في ظل الإصلاحات الاقتصادية أنه هناك تأثيرا حقيقيا للسياستين النقدية و المالية و الصادرات على النمو الاقتصادي الحقيقي، لكن و في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات من المحروقات و اعتماد موارد الميزانية على الجباية البترولية، فهذا يجعل هذا النمو هشاً و عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط³.

- دراسة **بلوافي محمد (2012)** استخدم الباحث نموذج سانت لويس و طَبَقَهُ على الاقتصاد الجزائري من خلال المتغيرات الناتج المحلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي و العرض النقدي بالمفهوم الواسع كممثل للسياسة النقدية، أما السياسة المالية فاعتمد على النفقات و الإيرادات العامة و كذا رصيد الموازنة العامة

¹ يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قياس فعالية السياسة النقدية و المالية باستخدام نموذج سانت لويس (ST. Louise) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، للفترة (1985-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون 2015، ص. ص. 131-146.

² David Iheke Okorie an al, **Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies in Nigeria**, Asian Journal of Social Science Studies; Vol. 2, No. 1; 2017, p. p. 117-129.

³ أحسن طيار و عمار شلابي، أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، يومي: 09-10 نوفمبر 2010.

لتمثيلها، و توصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من أثر السياسة النقدية¹.

- دراسة **بودلال علي** حول قياس وتحليل دور السياسة المالية والنقدية في ضبط الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1970-2011) باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR، و لقد استخدم نموذج سانت لويس من خلال المتغيرات الناتج المحلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي و العرض النقدي بالمفهوم الواسع كممثل للسياسة النقدية، أما السياسة المالية فاعتمد على النفقات و الإيرادات البترولية. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الأموال الضخمة الموجهة للاقتصاد إلا أن الإنفاق العام في الجزائر لا يؤثر إلا بنسبة ضئيلة على الناتج الوطني في المدى المتوسط والطويل².

- دراسة **يسعد عبد الرحمن** لاستقصاء دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر (1990-2013) من خلال دراسة العلاقة السببية بين السياسة النقدية و النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري و الأزمات المالية وخاصة أزمة 2008، كما قام بتحليل إحصائي قياسي بالاعتماد على نموذج سانت لويس باستخدام السلاسل الزمنية و إجراء الاختبارات المناسبة للفترة محل الدراسة، وتوصل إلى نتيجة أن تأثير الكتلة النقدية بالمعنى الواسع كان إيجابيا على النشاط الاقتصادي، أما تأثير الأزمة المالية فكان سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة³.

- دراسة **مراد جنيدي** وهي محاولة تقييم مدى تفاعل سياسات الإصلاح الاقتصادي في المجالين المالي والتمويلي في الجزائر للفترة (1970-2009)، من خلال اختبار نموذج سانت لويس لقوة تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي والممثل بالناتج الداخلي الخام، بيّنت نتائج اختبار السببية وجود علاقة بينهما، كما بينت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) أن النفقات العامة والإيرادات الضريبية وكذا عرض النقد ومعدل الفائدة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي مع اختلاف تأثير كل منهما حسب نتائج دوال الاستجابة لردة الفعل، أما فيما يخص تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي اعتمادا على العرض النقدي فهو متذبذب بين إيجابي وسليبي، وذلك راجع إلى التشوهات في

¹ بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2012-2013.

² بودلال علي، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر - دراسة قياسية تحليلية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة الشلف، يومي 17 - 18 نوفمبر 2015.

³ يسعد عبد الرحمن، أثر السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2013) أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014-2015.

الاقتصاد الوطني لاعتماده على الإصدار النقدي مما يؤدي إلى عدم كفاءة الاقتصاد وزيادة التضخم، ومن خلال أداة معدل الفائدة فتأثيره ايجابي ولكن ضعيف وغير معنوي. و توصل إلى أنّ تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من تأثير السياسة النقدية¹.

- دراسة **طويل بهاء الدين** حول دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)، من خلال الدراسة القياسية تم إثبات الدور الذي تؤديه السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فقد ساهمت هذه السياسات التوسعية في بلوغ معدل 2.66 % في المتوسط. كما أولي الاهتمام بموضوع التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لما له من فضل في تحقيق غاياتهما دون الوقوع في أي تعارض بينهما، وهو ما تم إثباته في دراسته القياسية التي لوحظ فيها الأثر السلي المنفرد للمسار التطوري الخاص بمتغيرات السياسة المالية على نمو الناتج المحلي الخام -2.7 % بالرغم من التأثير الإيجابي لنفقات التجهيز 19.79% ليتم استدراك الناتج المحلي ويتغير تأثرها إلى 72.08% في ظل تدخّل للسياسة النقدية، و التي تمكّنت من مكافحة نظيرتها المالية من أجل إدراك النمو الاقتصادي².

- دراسة Benanaya .D, Bokreta .K هدفت هذه الدراسة لاختبار فعالية أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 باستعمال التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ تأثير سعر الصرف غير معنوي على النمو في حين أنّ تأثير معدل التضخم ضعيف، أما النفقات العامة فتأثيرها ايجابي على النمو الاقتصادي، أما أثر الضريبة فهو سلبي، و استخلص في الأخير أنّ أثر السياسة المالية على النمو أكبر من أثر السياسة النقدية في الجزائر³.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، نلاحظ أنّ هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأجنبية في أنّها مطبقة على الاقتصاد الجزائري، وتتميز عن الدراسات الجزائرية في أنّها الوحيدة على حد علم الباحث التي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL Bound test Approach) لغرض اختبار نموذج سانت لويس لقياس أثر السياسة النقدية و

¹ مراد جندي، الإصلاحات و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

² طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016.

³ K .Bokreta ,D .Benanaya, **The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Algeria :VECM Approach**, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:10, No:9, 2016. p. p. 3017- 3021

المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير و الطويل خلال فترة تمتد من سنة 1980 و إلى غاية 2015.

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) وبذلك سوف نقوم بالتعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة، و التي تم تحديدها من خلال الدراسات السابقة و بالتحديد نموذج (ST louis). و استعراض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (Autoregressive distributed lag) (ARDL) لاعتماد الدراسة على هذه التقنية. و أخيرا عرض المنهجية القياسية و مناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي و المتغيرات المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي

لقياس الأهمية النسبية للسياسة النقدية و المالية نستخدم على معادلة (ST louis) الأحادية، ويعتمد عليها الكثير من الاقتصاديين في الدراسات القياسية عندما يتعلق الأمر بالسياسة المالية و النقدية كما رأينا في الدراسات السابقة، والتي توضّح علاقة أساسية بسيطة من خلال نموذج ديناميكي احتمالي ذو الصيغة المختزلة لتحديد فعالية كل من السياسة النقدية و المالية كل على حدا و يأخذ النموذج بالحسبان الصدمات العشوائية الحالية و الماضية، وقد أطلق عليه بنموذج ذو الصيغة المختزلة لأنه يربط الإنفاق و الناتج مباشرة بتغيرات السياسة النقدية و المالية¹. و سنحاول من خلال هذا الفصل الوصول إلى تقدير أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على معادلة سانت لويس (ST LOUIS) كنموذج لبناء الدراسة التطبيقية، حيث في عام 1968 قام بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في سانت لويس بتطوير نموذج قياسي مختصر، وقد عرف لاحقا بنموذج سانت لويس (ST LOUIS model)، حيث يتكون النموذج من معادلة واحدة من الشكل²:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^n b_i \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta G_{t-i} + \mu_t$$

حيث:

¹ يسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 226.

² Dallas S. Batten and Daniel L. Thornton The Monetary-Fiscal Policy Debate and the Andersen-Jordan Equation, FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, OCTOBER 1981 p. 10.

y_t : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛

M : القيمة الجارية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود أو القاعدة النقدية أو القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)؛

G : القيمة الجارية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي أو الإيرادات الحكومية أو رصيد الموازنة العامة)؛
 Δ : الفرق الأول في المعادلة؛

bi, ci : معلمات النموذج المجهولة؛

a_0 : الحد الثابت في المعادلة؛

μt : حد الخطأ؛

$i=0.1.2.3.4.5.....n$ ، وتشير إلى فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

و توصلت نتائج الدراسة إلى فعالية السياسة النقدية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وعدم فعالية السياسة المالية. وفي هذا النموذج يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج القومي الإجمالي) في أي فترة زمنية بالتغيرات الحالية و السابقة لكل من متغيرات السياسة النقدية و متغيرات السياسة المالية، وقد تم تقدير نموذج سانت لويس بداية باستخدام الفرق الأول للمتغيرات (Difference First)، فمعاملات السياسة النقدية و المالية المقدرة تمثل مضاعف السياسة النقدية و مضاعف السياسة المالية على التوالي، ثم استخدمت فيما بعد التغيرات النسبية للمتغيرات (معدلات النمو) بدلا من الفروقات الأولى وبالتالي فإن المعاملات المقدرة أصبحت تمثل المرونات¹.

وبناء على الانتقادات التي وجهت إلى افتراضات نموذج سانت لويس التي اعتمدها باعتبار متغيرات السياسة النقدية و المالية هي متغيرات خارجية بمعنى أنها تتحدد من خارج النموذج، وأن العلاقة السببية بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي تسير عموما باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فقد تم اللجوء إلى اعتماد نماذج قياسية من قبل الاقتصاديين وهو نموذج الانحدار الذاتي المتجه و الذي استخدم من قبل:

(2011) senbet. (2003) Kulkarni and sexana. (1996) Ansari، Owoye and Olugbenga (1994) كما تم

استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ من قبل: (2010) Mobolaji. Adefscو (2009) Malawi، Ajisafe and

Folorunso (2002) إضافة إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) مثل دراسة لـ Anvar

Khosravi and Mohammad sharif Karimi لاختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في إيران

و دراسة David Iheke Okorie and al لاختبار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

¹ عوض طالب، مرجع سابق، ص. 894.

وسنحاول في دراستنا هذه الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، فينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل لأن في نماذج السلاسل الزمنية خاصة، هناك فترة زمنية تفصل بين اتخاذ القرار الاقتصادي و التأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية، وللتباطؤ الزمني أهمية كبرى في الاقتصاد بتأثيره على طرق التحليل الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل. و الأسباب التي تؤدي إلى وجود التباطؤ الزمني عديدة منها أسباب نفسية بسبب العادات و التقاليد، فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد انخفاض الأسعار أو تزايد الدخل و هناك أيضا أسباب تقنية أو مؤسسية، .. الخ¹.

الفرع الثاني: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

بهدف قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) وباستعمال نموذج سانت لويس تم اعتمادنا على بيانات سنوية لأربعة متغيرات تم الحصول على بياناتها من قبل بنك الجزائر*، والديوان الوطني للإحصائيات**، ووزارة المالية***، بالإضافة إلى البنك الدولي**** وهذه المتغيرات هي:

أولاً: المتغير التابع:

✓ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** و نرمز له (PIBR) (ووحدة قياسه مليار دج أسعار 1980) كممثل للنمو الاقتصادي في الجزائر، و هو يعكس النمو الاقتصادي بصفة عامة في أي دولة و يعبر عن مستوى تطور النشاط الاقتصادي ويمكن اعتباره المؤشر الأكثر تفسيراً له. والذي يهمننا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل الناتج الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات وكذا يعكس نمو الأسعار.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: وتضم كل من:

✓ **العرض النقدي** (M_2) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة النقدية، كما هو معلوم أن الأثر الذي تمارسه السياسة النقدية على الأهداف النهائية ومنها هدف النمو الاقتصادي، لا يكون مباشراً من خلال أدوات السياسة النقدية، إنما يتم عبر أهداف لها القدرة على نقل أثر هذه الأدوات إلى الأهداف النهائية،

¹ وليد إسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص. 380.

* <http://www.Bank-of-Algeria.dz>

** <http://www.ONS.dz>

*** <http://www.mf.gov.dz>

**** <http://data.albankdawli.org>.

والتي يمكن التحكم والسيطرة عليها والتي تدعى الأهداف الوسيطة والتي نذكر من بينها متغير سعر الفائدة (i)، ولكن لأسباب تتعلق بثبات هذه المتغيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة في العشرة الأخيرة، وبذلك تم تعويضها بمتغيرة العرض النقدي بمفهومها الواسع (M_2).

✓ **الإنفاق العام** و نرسم له ب (DEP) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة المالية حيث تعتبر أداة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النفطية ومنها الجزائر، ومؤشر على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أن الإيرادات تتأثر في الدول النفطية وبالتحديد الجزائر بعوامل خارجية ولا ترتبط إلا بالقليل منها مع النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يعطي أهمية خاصة للإنفاق العام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي.

✓ **الإيرادات العامة** ونرسم لها ب (Rep) (ووحدة قياسه مليون دج) و ارتأينا استقصاء أثر الإيرادات العامة كممثل ثاني للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

في هذا الصدد، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وبيان أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية وجذر الوحدة.

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير و التنبؤ، و لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات إختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augmentes واختبار فيليب بيروون (philip perron) واختبار kpss، حيث تُظهر هذه الاختبارات السلاسل الزمنية المستقرة أو غير المستقرة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام زمني. إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل¹.

¹ علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد بغداد العدد 34، المجلد 9، 2013، ص. 176.

أولاً: تعريف وخصائص

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو هبوط ويعتمد على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة. ونقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا تحققت الشروط الآتية¹:

$$1. \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن } \sum(y_t) = \mu$$

$$2. \text{ ثبات التباين عبر الزمن؛}$$

$$\text{var}(y_t) = \sum(y_t - \mu)^2 = J^2$$

$$3. \text{ أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية } K \text{ بين القيمتين } (y_t - k)$$

y_t وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين.

$$\text{cov}(y_t - \delta_{t-k}) = \sum(y_t - u)(\delta_{t-k} - u) = \delta_k$$

ثانياً: إختبارات إستقرار السلاسل الزمنية

من أهم الأساليب المستخدمة لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية نجد إختبار ديكي فولر الموسع وإختبار فيليب بيرون.

1- إختبار ديكي فولر الموسع:

يعتبر هذا الإختبار الأكثر تطوراً من إختبار ديكي فولر البسيط، لأنه يأخذ بالاعتبار عدم ترابط الأخطاء، ويعتمد إختبار (ADF) على الفرضية البديلة $|\Phi_1| < 1$ ، ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)²:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots (3)$$

حيث $p = \phi - 1$ (درجة التأخير).

ε_t تشويش أبيض (متوسط معدوم و تباين Θ_t^2).

¹ خليل كامل عيدان، أثر السياسة النقدية على إستقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17 سنة 2015، ص.ص. 21-22.

² DA DICKEY W.Fuller ,likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root ,Econometrica 1981 p.p 1057-1072.

ويتم اختيار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_{1-1} = 0$$

$$H_1 : \phi_{1-1} < 0$$

و قد تم حساب القيمة المقدرة (ϕ_1) من قبل ديكي فولر، واستخرج جدولاً للقيم الحرجة بحيث يتم مقارنتها مع Z المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$Z_{cal} = \frac{\hat{\phi}_{1-1}}{\delta \hat{\phi}_1}$$

فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ ، فهذا يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي نقبل الفرضية (H_0) والسلسلة تكون غير مستقرة. أما إذا كانت $Z_{cal} < Z_{tab}$ ، فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة، أي السلسلة مستقرة (P) عن طريق معياري، ثم أنه إذا تم قبول فرض العدم ومنه اكتشاف أن السلسلة غير مستقرة، سيتطلب الأمر الاتجاه إلى الفروق أو التغيرات الأولى لها ومنه تعود إلى قاعدة التقرير السابقة من جديد، فإذا تم رفض الفرض العدمي، نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وإلا فسوف يتم الاتجاه إلى فروق الفروق، أي الفرق من الدرجة الثانية وإذا ما تم رفض الفرض العدمي، عندئذ نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية و الأخير غالباً (2) I¹.

2- اختبار فيليب بيررون philips perron

يأخذ هذا الاختبار بالاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التغيرات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP (1988)² على نفس التوزيعات المحددة لاختبار ADF³.
ويمر هذا الاختبار بأربعة مراحل و هي⁴:

✓ تقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

✓ تقدير التباين قصير المدى:

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

حيث e_t تمثل البواقي.

✓ تقدير العامل المصحح δ_i^2 (المسمى التباين طويل المدى) المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة بحيث:

¹ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص 402.

² Phillips P and Perron P (1988) **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrika .75(2) p.p. 335-346

³ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص. 212.

⁴ المرجع نفسه.

$$\delta_i^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^L 1 + \left(\frac{i}{L+1}\right) \frac{L}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، يجب تحديد عدد التأخرات L ويتم تقديره من خلال

$$L \approx 4(n/120)^{2/9} \quad n^1: \text{المشاهدات}$$

ويتم حساب إحصائية (PP) من خلال المعادلة التالية²:

$$t_{\hat{\Phi}}^* = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\Phi} - 1)}{\hat{\sigma} \hat{\Phi}} + \frac{n(K-1)}{\sqrt{K}} \hat{\sigma} \hat{\Phi}$$

$$K = \frac{\sigma^2}{s_1^2} \quad \text{مع:}$$

وتكون ($K=1$) إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش ابيض و ثم مقارنة إحصائية مع $(t_{\hat{\Phi}_1}^*)$

القيمة الجدولية المستخرجة من جدول Mackinnon.

الفرع الثاني: أدبيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

نقطة البداية في نظرية التكامل المشترك تكمن في وجود عدة سلاسل زمنية اقتصادية كلية غير مستقرة، في هذه الحالة فإنه وفي حالة تطبيق الطرق الاعتيادية تعترضنا مشكلة الانحدار الزائف حسب دراسة كل من Granger و Newbold³، صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية و لكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل. وهنا يتم استعمال اختبار التكامل المتزامن الذي أدخل من قبل granger (1981) كونه يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، ويتيح إمكانية التغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر في السلاسل الزمنية غير المستقرة.

¹ أحمد سلامي، محمد شيخي، إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970-2011) مجلة الباحث، عدد 13 سنة 2013، ص. 125.

² Régis Bourbonnais, Econométrie. Cours et exercices corrigés, 9eme édition, DUNOD, Paris, 2015, p. 250.

³ C.w.j granger and . p.Newbold, **Spurious Regressions in Econometrics**, 6 North-Holland Publishing Company, Journal of Econometrics 2 (1974) p. p. 111-120.

يعرّف التكامل المشترك بأنه ربط مجموعة من التغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستخدمة، ويستلزم التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين y_t, x_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن x_t, y_t متكاملان تزامنيا إذا كانت هناك معادلة خطية و وحيدة من الشكل¹:

$$X_t = A + B y_t + Z_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث : B, A أعداد حقيقية.

Z_t متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (1) تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في اللحظة (t) أما إذا كانت (Z_t) لا يشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة إقتصادية ثابتة.

ومن أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك:

أولاً: منهجية أنجل –جرانجر –(Engel-Granger) (1987).

تعد من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ثم اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي لها جذر وحدة أي غير مستقرة، فيمكن قبول الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة، فيتم رفض الفرض العدم و قبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، واختبار التكامل المشترك اقترح كل من Engel و Granger مرحلتين أو خطوتين²:

- تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين

y_t و x_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

$$X_t = \alpha + B y_t + \mu_t \dots\dots\dots (1)$$

¹ William green, **Econometrics**, 7eme edition, Edition pearson, France, 2011 . p. p.963-970

² Engel R.F and granger c.w.j (1987), **cointegration and error correction :Representation, Estimation and testing** , Econometrica, vol.55, p.p.251-276.

- في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار إستقرارية حد الخطأ العشوائي μ_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ فهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين X و y ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فإنه يتم استخدام مقدرات سلسلة البواقي لعلاقة الأجل الطويل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الخطأ بين متغيرين مثلاً بالمعادلة التالية:

$$\Delta x_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta x_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta y_{t-j} + \mu_t$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدّر في المعادلة (1) والذي يشير ضمناً إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

ثانياً: منهجية جوهانس - جسيوس (Johansen, Julius (1990).

يتفوق هذا الاختبار عن الاختبار السابق نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك و التساؤل¹، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانس (1988)² إجراء اختبار الأثر λ - Trace test (trace) حيث يختبر فرضية العدم التي تنص على أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل $(q=r)$ ويحسب بالصيغة التالية³:

$$\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^K \ln(1 - \lambda_i)$$

¹ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32 جامعة الأزهر 2007، ص. 240.

² Soren Johansen, **Statistical Analysis of Cointegration Vectors**, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, nos. 2-3, 1988, pp. 231-254

³ Regis bourbonnais, **Exercices pedagogiques d'econometrie**, 2^{eme} edition, Economica, paris, 2012, p.210.

حيث λ_i القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين، التباين المشترك التي يسمح بحساب القيم الذاتية ، K عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع X^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانس و جسليوس (1990). يكون إختبار جوهانس على الشكل التالي¹:

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$) أي ($H_0 : r=2$) ضد الفرضية ($H_1 : r>0$) إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen.Juselius فإننا نرفض H_0).

✓ رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r=1$) أي أن ($H_0:r=1$) ضد الفرضية ($H_1 : r>1$) إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen.Juselius فإننا نرفض H_0).

✓ رتبة المصفوفة π تساوي 2. ($H_0 : r=2$) ضد ($H_1 : r>2$) إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة Johansen.Juselius فإننا نرفض H_0) وهكذا.

✓ إذا رفضنا H_0 في آخر المطاف ، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0:r=k-1$ ضد الفرضية ($H_1 : r=k$)، وقمنا برفض H_0 فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$ وقبل تطبيق طريقة جوهانس للتكامل يجب تحديد عدد فترات الإبطاء p للسيرورة VAR ولتحديد p نستخدم معياري Akaike و Schwarz المذكورين سابقا.

الفرع الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

تم تطوير منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL من قبل كل من pesaran (1997) , Shin and Sun (1998) و pesaran at al (2001) ، حيث ما يميّز هذا الإختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، فحسب pesaran فإن اختبار الحدود في إطار (ARDL) يمكن اعتماده في حالة كون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ أو خليط

¹ أحمد سلامي، محمد شبيخي، مرجع سابق، ص. 157.

بينهما، ويبقى المانع الوحيد لهذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) ¹، بالإضافة إلى ذلك فإن منهجية pesaran لها مميزات أفضل في حالة الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة، بالنظر إلى الاختبارات المعتادة للتكامل المشترك مثل طريقة (Engel –granger 1997) ذات الخطوتين، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانس Johansen cointegration test في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ².

كما أن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، يمكّننا من تحديد العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدين الطويل و القصير في نفس المعادلة. كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة ³.

يمكن لكل متغير في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) أن يأخذ عدد كاف من فترات الإبطاء عكس نموذج جوهانسن الذي لا يسمح بذلك ⁴. كما يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل القصير، وان اختبارات التشخيص يمكن الاستناد إليها بصفة كبيرة ⁵. ولاختبار طول فترات الإبطاء الموزعة k يستخدم عموما معيارين وهما: Aic) Akaike Information criterion و (Sch) Schwartz's criterion، حيث يتم إختيار طول الفترة بالاعتماد على أدنى قيمة لكل من (Aic) أو (Sch) ⁶.

إنّ تأثير المتغير المستقل X على المتغير التابع Y في السلاسل الزمنية قد تحكمه فترة زمنية طويلة نسبيا للتأثير النهائي على المتغير (Y). حيث أن الاستجابة تتوزّع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الفعل و رد الفعل طويلة نسبيا فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب إدخالها في النموذج، ومبدأ نماذج الإبطاء يكون بضم سلسلة متغيرات الإبطاء المستقلة لضمان عملية التعديل حسب النموذج البسيط التالي ⁷:

$$y_t = \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_p X_{t-q} + \mu_t$$

¹ Anvar khosravi and Mohamed Sharif Karimi, Op. Cit ,p. 416.

² أنظر كل من :

- محمد دحماني، أدريش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص. 236.

- M Hashem prsaran, yongcheol Shin , **An Autoregressive distributed lag Modelling Approach to cointegration Analysis**, departenent of applied Economics, University of cambridge England, 1997.p 01.

³ Muhammad AFZal et al , **openness, Inflation and Growth relationShips in pakistan, An Aplication of ARDL bounds Testiny Approach**, pakistan Economic and social review vol.51 N,01 summer 2013 p 25.

⁴ Mosayeb Pahlavani, Ed Wilson and Andrew C. Worthington, **trade-GDP Nexus in Iran , ARDL Model**, American Journal of Applied Sciences 2 (7), 2005 p. 1159.

⁵ دحماني محمد أدريش، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL ، مجلة الاقتصاد والمناجنت، منشورات كلية الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص 12.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص 183.

ويظهر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي y_t ، أي أن y_t يعتمد على القيم السابقة لـ (y) . والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي AR (p) Autoregressive model. ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

والطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي هي إدماج المتغيرات الداخلية المتباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة، ويمكن التعبير عن معادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) (Autoressive destributed lag) كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots + \alpha_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

y_t مفسر (جزئيا) بالقيم المبطة للمتغير ذاته، كما يتضمن مكونات إبطاء موزعة، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير المستقل x ؛

β_0 : يمثل الحد الثابت؛

P : عدد فترات الإبطاء للمتغير y_t ؛

q : عدد فترات الإبطاء للمتغير x_t ؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي*؛

t : الاتجاه الزمني.

ويعبر باختصار عن المعادلة السابقة ARDL (p.q)، وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p.q_1.q_2.\dots.q_k)$ مكون من متغير تابع y وعدد k من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3, \dots, x_k$ على الشكل التالي¹:

$$y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 x_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-1} + \dots + \Delta \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-1} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{2t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

* ويرجع وجود حد الخطأ إلى إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج و حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية و يرجع ذلك أيضا إلى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
¹ المرجع نفسه.

حيث:

C: الحد الثابت؛

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

k: عدد المتغيرات المستقلة؛

p: فترة إبطاء المتغير التابع y؛

$q_1, q_2, \dots, q_k$: فترة المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_k$ على الترتيب؛

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة المدى؛

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة المدى؛

ϵt : حد الخطأ العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL) كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي ¹:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = 0.$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل):

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0.$$

بعد القيام باختبار (wald test) نقوم بمقارنة إحصائية $F_{Statistic}$ مع القيم الجدولية التي وضعها كل من pesaran et al (2001) عند الحدود الدنيا و الحدود العليا. عند حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أنه إذا كانت قيمة $F_{Statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية عدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك)، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرض عدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ².

¹ المرجع نفسه، ص. 188.

² T.K Jayarman, chee, choong dioony, Rubyna, **Fiscal and monetary policy response to global downturn in small island developing states**, school of Economics Banking and finance, Naciru compus, working paper series FNU.FIJI National, N 08/2012. p 09

الفرع الرابع: الخطوات اللازمة وفق المنهجية القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

إجمالاً يمكن تلخيص الخطوات اللازمة وفق المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL¹:

(1) التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ماعدا الدرجة

الثانية I(2)؛

(2) تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛

(3) تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) و يستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة

نسبياً؛

(4) التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على

ديناميكية النموذج؛

(5) التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج؛

(6) تكوين إختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة

الأجل؛

(7) إذا كانت النتائج ايجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج

تصحيح الخطأ ECM العادي لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات؛

(8) استعمال النتائج في الخطوة (7) لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

المطلب الثالث: قياس أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2015) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض المنهجية القياسية لأثر السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي (M_2) بمفهومه الواسع و السياسة المالية ممثلة بالإنفاق العام (DEP) في النموذج الأول أو بالإيرادات العامة (REP) في النموذج الثاني على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB_r) خلال الفترة (1980-2015) من خلال توضيح المنهجية القياسية وإستخراج النتائج وتحليلها من الناحية الإحصائية و الاقتصادية دون إغفال اختبار استقرار النموذج المستخدم وذلك على النحو التالي:

¹- Perasan M.H.Y. chin, and Rj smith, **bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships**, Journal of applied Econometrics vol 16 N 03 p.p 289-326.

-Gujarati dadmor N, **basic econometrics**, fourth edition, the Macgraw Hill company, 2004.p 656.

الفرع الأول: المنهجية القياسية و النتائج.

إنَّ النموذج القياسي المقترح مستوحى أساساً من نموذج سانت لويس الذي يربط بصفة مباشرة متغيرات السياسة النقدية و المالية بالنمو الاقتصادي، وهذا في محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة والمتضمنة تحديد أثر كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزَّع (ARDL)، إنَّ وجود فترات إبطاء للمتغيرات المستخدمة في بناء النموذج يجعل هذا النموذج مناسب لتحليل آليات نقل آثار السياسة المالية والنقدية، حيث تم افتراضاً أن هناك اختلاف في وزن تأثير السياسة في حد ذاتها، وتعاني السياسة النقدية من تأخير وإبطاء في التأثير وتعاني السياسة المالية من إبطاء في التنفيذ، وهذا يعني أن تأثير السياستين المالية والنقدية على المتغيرات الاقتصادية يستغرق وقتاً¹. ويأخذ النموذج أحد الشكلين:

$$PIB_r = f(M_2, DEP) \quad \text{النموذج (1):}$$

$$PIB_r = f(M_2, REP) \quad \text{النموذج (2):}$$

لتفادي عدم تجانس وحدات القياس و التخلص من ضغوطات الاتجاه العام، سنستخدم البيانات في شكلها اللوغاريتمي الذي هو أكثر تجانسا ملائمة ومنه أكثر صلاحية²².

بناء عليه سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزَّع (ARDL) وذلك وفق المعادلتين التاليتين:

$$\Delta LPIB_{rt} = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LPIB_{r_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LDEP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LM_{2_{t-i}} + \alpha_1 LPIB_{r_{t-1}} + \alpha_2 LDEP_{t-1} + \alpha_3 LM_{2_{t-1}} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta LPIB_{rt} = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LPIB_{r_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LREP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LM_{2_{t-i}} + \alpha_1 LPIB_{r_{t-1}} + \alpha_2 \Delta LREP_{t-1} + \alpha_3 \Delta LM_{2_{t-1}} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

¹ مراد جنيدي، مرجع سابق، ص. 206.

² لعلاي علاوة، سياسات الضبط و الاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية، حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، (2006-2007) ص. 125.

Δ : تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

L : اللوغاريتم الطبيعي؛

c : الحد الثابت؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات LM_2 ، $LDEP$ ، $LPIB_r$ على التوالي في النموذج (1)؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات LM_2 ، $LREP$ ، $LPIB_r$ على التوالي في النموذج (2)؛

t : اتجاه الزمن؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

وقبل الانطلاق في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الضرورية لغرض الاطلاع على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل للنموذج المقترح في ظل فترة زمنية مقدرة بـ 36 مشاهدة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية (إختبار جذر الوحدة)

يتم إختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام إختبار ديكي فولر المطوّر و إختبار فيليب بيرون على أساس المستوى وعلى أساس الفرق الأول، والجدول الموالي يوضّح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(6-1): نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF و اختبار P. P.

اختبار P. P					اختبار ADF				
القرار	الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	
I(1)	-3.526*	-3.534*	-1.2204	0.3690	-4.707***	-3.478**	-1.396	0.749	LPIB
I(0)	-----	-----	-	-0.7388	-----	-----	-6.022***	0.655	LM2
		-	6.0232***			-			
I(1)	-	4.918***	-1.8142	-0.9751	-4.903***	-	-1.814	-1.000	LDEP
	4.872***	-				4.947***			
I(1)	4.49***	-	-1.5893	-1.09750	4.502***	-	-1.232	-1.182	LREP
		4.578***				4.582***			

ملاحظة: تفترض فرضية العدم بعدم سكون السلاسل الزمنية أي احتوائها على جذر الوحدة، أما الفرضية البديلة فتتنص على رفض فرضية العدم، بناء على قيم 1996 Machinnom وذلك وفقا لمعيار SIC. وتشير *, **, *** إلى رفض فرضية العدم سكون السلاسل عند مستوى معنوية على التوالي: 10%, 5%, 1%.

المصدر: بالاعتماد على الملاحق من رقم (18) إلى (24).

بناء على نتائج الجدول أعلاه فإن كل السلاسل مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول، ومن ثم يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (The Bounds test)، ويمثل نموذج (ARDL) الأكثر ملائمة للاستعمال مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة و المقدرة ب 36 مشاهدة فقط.

ثانيا: إختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات.

يوضح الجدول أدناه إختيار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1, q_2) لكلا النموذجين المختارين:

الجدول رقم(6-2): نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1, q_2) لكلا النموذجين (1) و (2).

النموذج	فترات الإبطاء المثلى
(1)	(7,7,8)
(2)	(8,7,7)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (25) والملحق رقم (26) المستخرجة من برنامج (Eviews9).

ثالثا: تقدير نماذج (ARDL) وكشف مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير.

نعتمد في إطار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي على إختبار (LM test, Breusch-Gdfrey serial correlation) وعلى إختبار (Heteroskedasity test : BreuschpaganGdfry) المتعلق باختبار عدم ثبات التباين. فمن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي وإذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم التخلفية للمتغير التابع التي تظهر كإختبار في النموذج).

أ- بالنسبة للنموذج (1).

✓ من الملحق (27) تظهر نتائج الاختبار الأول (LM test) P-value لإحصائية $\chi^2(2)$ أكبر من 0.05 أي أن $\text{Obsr-squared}(3.22) < \chi^2(2) (5.99)$ ومنه نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ من الملحق رقم (28) يظهر اختبار (ARCH) أن لدينا $(LM=0.57 < \chi^2_{15\%}=3.84)$ ، التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% تدعم ذلك.

ب- بالنسبة للنموذج (2).

✓ من الملحق رقم (29) تظهر نتائج الاختبار الأول (LM test) أن (P-value) لإحصائية $\chi^2(2)$ أكبر من 0.05 أي أن $\text{Obsr-squared} < \chi^2(2)$ ومنه نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

✓ من الملحق رقم (30) يظهر اختبار (ARCH) أن لدينا $(LM=0.014 < \chi^2_{15\%}=3.84)$ ، التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% تدعم ذلك.

✓ رابعا: اختبار الحدود (التكامل المشترك) bounds test لنموذج ARDL

إنّ غاية اختبار الحدود bounds test هو الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال إذا كانت قيمة إحصائية ($F_{\text{Statistic}}$) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة التي اقترحها (pesaran al 2001) فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة $F_{\text{Statistic}}$ أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل العدم ويوضح الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود.

الجدول رقم (6-3): اختبار منهج الحدود بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج (1) و (2).

النتيجة	الاحتمال	المحصوبة $F_{Statistic}$	
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	0.0072	46.93	النموذج (1)
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.14	3.17	عند مستوى معنوية 1%
	4.85	3.79	عند مستوى معنوية 5%
	6.36	5.15	عند مستوى معنوية 10%
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	0.0077	65.85	النموذج (2)
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.14	3.17	عند مستوى معنوية 1%
	4.85	3.79	عند مستوى معنوية 5%
	4.14	3.17	عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم (31) و الملحق رقم (32) المستخرج من برنامج (Eviews9)

طبقا لهذه النتيجة فإنه توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات في كلا النموذجين، بحيث $F_{Statistic}$ لا اختبار الحدود في النموذج الأول قدرت بـ 46.93 وهذا يتجاوز بشكل جلي حتى القيمة الحرجة للحد الأعلى عند 1%، كما أن $F_{Statistic}$ (bounds test) تساوي 65.85 وهي أيضا أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند 1%، وقمنا بتقدير نموذجي (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما يظهره الملحق (33) والملحق رقم (34). حيث بلغت القوة التفسيرية لكل من النموذج (1) والنموذج (2) بـ 99.99%.

خامسا: نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل لنموذج (ARDL).

يوضح الجدولان أدناه نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (1) و (2)

الجدول رقم (4-6): معلمات نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (1)

المتغير التابع $LPIB_r$.

ARDL (7,7,8)	المتغيرات المستقلة
(0.0068)	$dLPIB_{r(-1)}$
(0.0066)	$dLPIB_{r(-2)}$
(0.0642)	$dLPIB_{r(-3)}$
(0.0600)	$dLPIB_{r(-4)}$
(0.2852)	$dLPIB_{r(-5)}$
(0.64658)	$dLPIB_{r(-6)}$
(0.47740)	$dLdep$
(0.5584)	$dLdep_{(-1)}$
(0.0185)	$dLdep_{(-2)}$
(0.0096)	$dLdep_{(-3)}$
(0.2473)	$dLdep_{(-4)}$
(0.8510)	$dLdep_{(-5)}$
(0.0165)	$dLdep_{(-6)}$
(0.0131)	dLM_2
(0.0059)	$dLM_{2(-1)}$
(0.0433)	$dLM_{2(-2)}$
(0.2130)	$dLM_{2(-3)}$
(0.0905)	$dLM_{2(-4)}$
(0.0198)	$dLM_{2(-5)}$
(0.0441)	$dLM_{2(-6)}$
(0.0759)	$dLM_{2(-7)}$
(0.0249)	Coint Eq (-1)
0.9999	R^2
(0.000004)	$F_{statistic}(P_{fB})$
1.64	Dw_{stat}

القيم بين قوسين تمثل الاحتمال.

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (35) المستخرج من برنامج (Eviews 9)

الجدول رقم (5-6): تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل للنموذج رقم (2)

المتغير التابع $LPIB_r$.

المتغيرات المستقلة	ARDL (8,7,7)
$dLPIB_{r(-1)}$	-0.5710 (0.0117)
$dLPIB_{r(-2)}$	-0.7859 (0.0023)
$dLPIB_{r(-3)}$	-0.3343 (0.0333)
$dLPIB_{r(-4)}$	-0.2264 (0.0287)
$dLPIB_{r(-5)}$	-0.475001 (0.0062)
$dLPIB_{r(-6)}$	-0.39076 (0.0783)
$dLPIB_{r(-7)}$	-0.1876 (0.0147)
$dLrep$	-0.0510 (0.0208)
$dLrep_{(-1)}$	0.01528 (0.3040)
$dLrep_{(-2)}$	-0.0106 (0.4256)
$dLrep_{(-3)}$	-0.0177 (0.2167)
$dLrep_{(-4)}$	-0.0637 (0.0166)
$dLrep_{(-5)}$	-0.0026 (0.8562)
$dLrep_{(-6)}$	-0.0981 (0.0078)
dLM_2	0.0316 (0.0059)
$dLM_{2(-1)}$	-0.0221 (0.0066)
$dLM_{2(-2)}$	-0.0233 (0.0080)
$dLM_{2(-3)}$	-0.0042 (0.3474)
$dLM_{2(-4)}$	0.0070 (0.1582)
$dLM_{2(-5)}$	0.0105 (0.0494)
$dLM_{2(-6)}$	0.03341 (0.3833)
Coint Eq (-1)	-0.74981 (0.0031)
R^2	0.9999
$F_{statistic} (P_{fB})$	4564.249 (0.000005)
Dw_{stat}	1.68

القيم بين قوسين تمثل الاحتمالات.

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (36) المستخرج من برنامج (9 Eviews)

سادسا: تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

يوضح الجدولان أدناه العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1) و (2):

الجدول رقم (6-6): تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل للنموذج (1) المتغير التابع $LPIB_r$.

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	الاحتمال
LDEP	0.142074	2.073751	0.1298
LM2	0.084599	1.427189	0.2488
C	2.699443	41.327433	0.0000

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (35) المستخرج من برنامج (Eviews 9)

الجدول رقم (6-7): تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل للنموذج (2) المتغير التابع $LPIB_r$.

المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	الاحتمال
LREP	0.122354	5.740116	0.0105
LM2	0.103925	6.543130	0.0073
C	3.566324	34.774258	0.0001

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (36) المستخرج من برنامج (Eviews 9)

الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج

لتحليل نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل نعتمد على كل من الجدول رقم (6-4) و الجدول رقم (6-5) بالنسبة للنموذج (1) و (2) على الترتيب، أما عن العلاقة في الأجل الطويل فيوضحها كل من الجدول (6-6) و الجدول رقم (6-7) بالنسبة للنموذج (1) و (2) على الترتيب.

أولا: بالنسبة للنموذج (1).

أ- لتحليل العلاقة طويلة الأجل يمكن التعبير عن العلاقة كما يلي و المستخرجة من الجدول رقم (6-6):

$$LPIB_r = 2.69 + 0.0846 LM_2 + 0.14207 LDEP$$

نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وبشكل غير معنوي إحصائيا حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بحوالي 1 % يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.142074 %، أما عن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 نلاحظ أن تأثيرها كان إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا حيث أن زيادة لوغاريتم العرض النقدي بـ 1 % تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.0845 %.

ب- تحليل نموذج تصحيح الخطأ و شكل العلاقة قصيرة الأجل بالنظر للجدول رقم (6-4) و الذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ و المرونات بين متغيرات النموذج.

توضح النتائج أنّ إشارات المعلمات في الأجل القصير توزعت ما بين ما هو سلبي و ما هو ايجابي كل حسب فترة إبطاءه، فبالنظر إلى لوغاريتم متغير الإنفاق العام في بداية الفترة (t-0) نلاحظ أنه قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، لكن بشكل ضعيف و غير معنوي إحصائيا حيث أن زيادة لوغاريتم متغير الإنفاق العام بحوالي 1 % يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي 0.010124%، بينما يصبح أثر متغيرة الإنفاق العام المبطلًا لفترة واحدة أي (t-1) إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير و غير معنوي إحصائيا، حيث أن زيادة لوغاريتم الإنفاق العام ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.007178% أما الإنفاق العام المبطلًا لفترتين أي (t-2) فأثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5 % (0.0185) حيث تؤدي زيادة لوغاريتم الإنفاق العام بـ 1% إلى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.061657%، ليصبح أثر متغيرة الإنفاق العام المبطلًا لثلاثة فترات (t-3) سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1 % (0.0096) حيث أن زيادة لوغاريتم الإنفاق العام بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.09198%، ليبقى الأثر سلبيا على النمو الاقتصادي للإنفاق المبطلًا بأربعة فترات (t-4) وبمعنوية إحصائية غير مقبولة، ثم موجبا للإنفاق المبطلًا لخمسة فترات (t-5) و لكن غير معنوي إحصائيا. أما أثر الإنفاق العام المبطلًا لستة فترات (t-6) فهو سلبي على النمو الاقتصادي وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% و 10% (0.0165). حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.09537%.

بالنسبة للوغاريتم متغيرة العرض النقدي ففي بداية الفترة (t-0) نلاحظ أن أثرها كان ايجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0131) حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.034421%، أما أثر العرض النقدي المبطلًا لفترة (t-1) وفترتين (t-2) فكان سلبيا وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0059) وعند مستوى 5% (0.0433) على الترتيب، حيث أن زيادة لوغاريتم العرض النقدي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.035% في (t-1) و بـ 0.027% (t-2). بينما أثر متغيرة لوغاريتم العرض النقدي المبطلًا بـ 3 فترات (t-3) فكان موجبا و غير معنوي إحصائيا، ليصبح أثر متغيرة العرض النقدي المبطلًا بأربعة (t-4) وخمسة فترات (t-5) وستة فترات (t-6)، وسبعة فترات (t-7) إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية مقبولة لكل عند مستوى 10% و 5% لكن يبقى أثرها ضعيف على النمو الاقتصادي عند كل مستوى.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج (1) عند معنوية 5% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-0.5643) في النموذج إلى أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 56.43 % من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 56.43% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب فترة سنة و سبعة أشهر و سبعة أيام ($1/0.5643=1.772$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

ثانيا: بالنسبة للنموذج (2).

أ- تقدير العلاقة طويلة الأجل حسب ما توضحه المعادلة و المستخرجة من الجدول رقم (6-7):

$$LPIB_r = 3.56 + 0.1039LM_2 + 0.12235LREP$$

إعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإيرادات العامة قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% (0.0105)، حيث أن زيادة هذا المتغير بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.122354%. و أن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0073)، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.1039%.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل من خلال الجدول رقم (6-5)

نلاحظ أن إشارات معاملات لوغاريتم الإيرادات العامة في الأجل القصير جاءت كلها سالبة حسب ما هو متوقع ما عدا في الفترة المبطة (t-1)، فأثر متغيرة لوغاريتم الإيرادات العامة في بداية الفترة (t-0) سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0208) حيث أن زيادة الإيرادات العامة للدولة تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.05107%، أما أثر الإيرادات العامة المبطة بفترة واحدة فأصبح إيجابيا وغير معنوي إحصائيا. لتعود وتأخذ معاملات المدى القصير إشارات سالبة بداية من الفترة (t-2)، و (t-3)، (t-4)، (t-5) و (t-6) وغير معنوي إحصائيا بالنسبة للفترة (t-2)، و (t-3)، (t-5) أما الإيرادات العامة المبطة لأربعة فترات (t-4) وستة فترات (t-6) فقد أثر سلبي على النمو الاقتصادي بمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0166) و 1% (0.0078) على التوالي.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ بأن معامل تصحيح الخطأ للنموذج (2)، معنوي عند مستوى 1% (0.0031) وبالإشارة السالبة وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير معلمة حدد تصحيح الخطأ (-0.7498) إلى أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1) قدرها 74.98%. أي أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب فترة سنة و ثلاثة أشهر و ثلاثة أيام ($1/0.7498 = 1.333$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج.

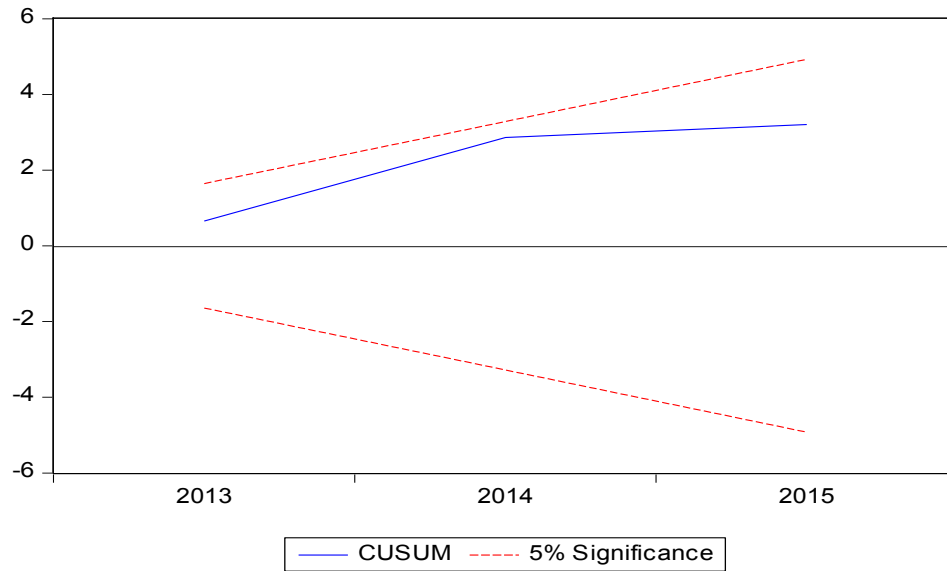
للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of squares) وهما أهم الاختبارات المعتمدة في هذا السياق، لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما¹: إظهار وجود أي تغيير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام الملاحظات طويلة الأجل مع الملاحظات قصيرة الأجل، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM و CUSUM squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% .

أولاً: إختبار استقرار النموذج (1)

من خلال الشكل البياني أدناه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) بالنسبة للنموذج المقدّر تعتبر وسط خطي حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of squares) هو خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه من خلال هذين الاختبارين نقول أن هنالك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

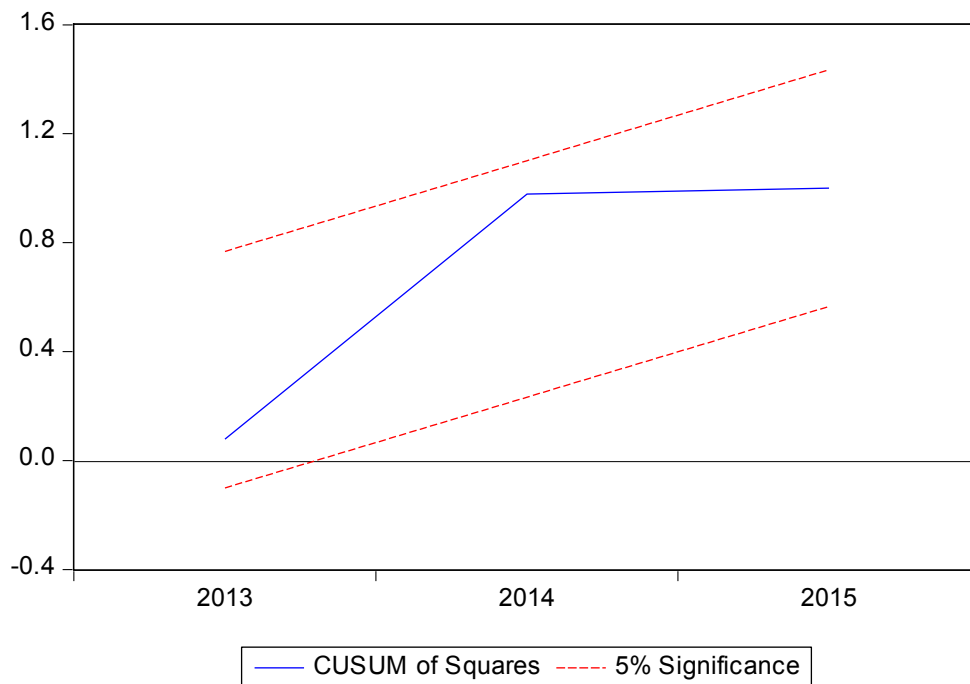
¹ محمد دحماني أدرويش، مرجع سابق، ص. 18.

الشكل رقم (6-1): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) للنموذج (1)



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 9)

الشكل رقم (6-2): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of squares) للنموذج (1)

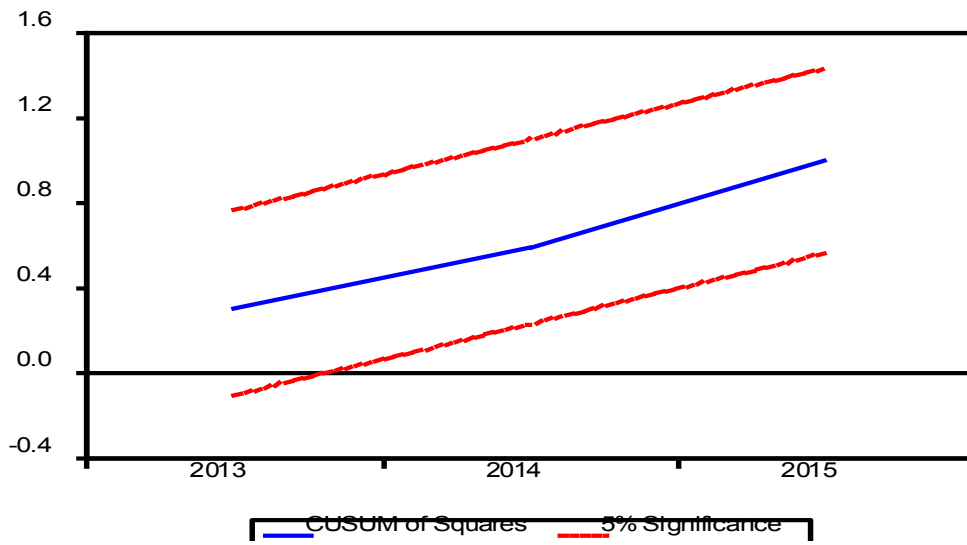


المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 9)

ثانيا: إختبار استقرار النموذج (2).

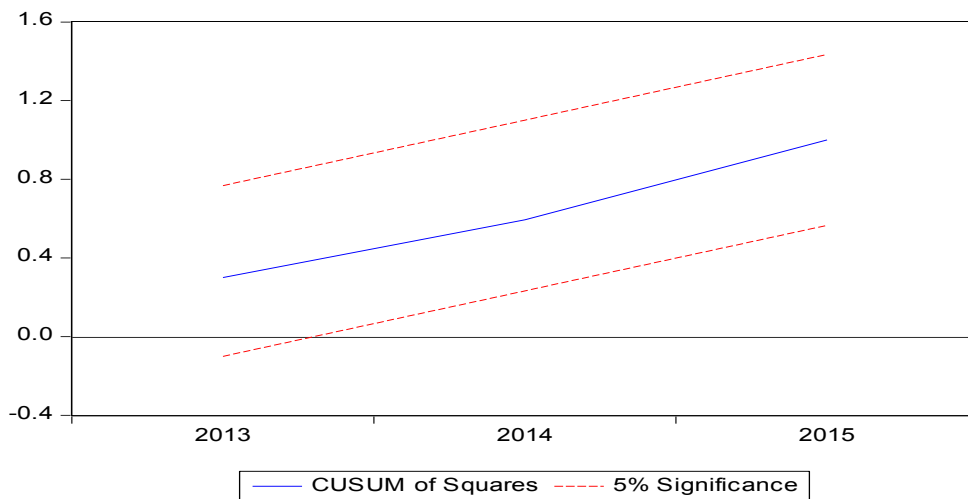
من خلال الشكل البياني أدناه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو وسط خطي حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند معنوية 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة ما يدل على وجود استقرار و انسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

الشكل رقم (6-3): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM) للنموذج (2)



المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 9)

الشكل رقم (6-4): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) للنموذج (2)

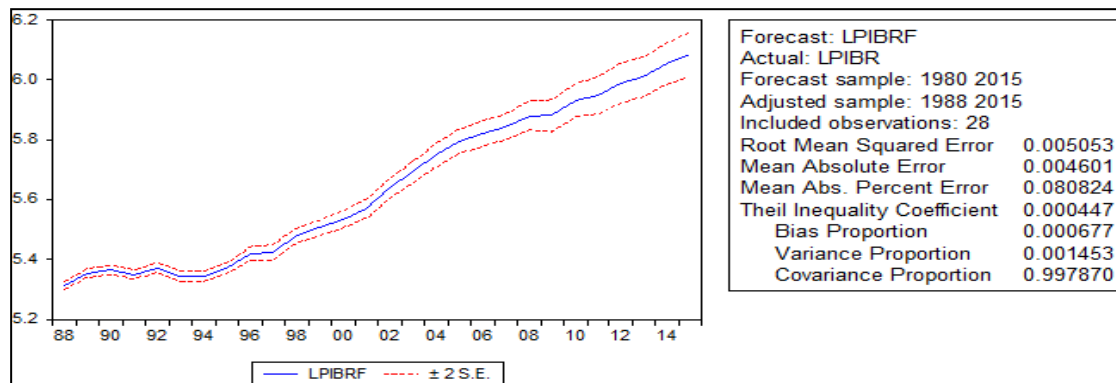


المصدر: مستخرج من برنامج (Eviews 9)

الفرع الرابع: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

من بين المعايير المستخدمة لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ نجد معيار معامل عدم التساوي لثايل ¹Test de Tgeil و الذي تتراوح قيمته U_T بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة U_T تساوي الصفر فإن قدرة نموذج الانحدار المقدر على التنبؤ تكون جيدة، أما إذا كانت قيمة U_T تساوي الواحد فإن هذا يدل على قدرة النموذج على التنبؤ غير جيدة. و الأشكال أدناه تبين اختبار مدى مقدرة النموذجين المقترحين على التنبؤ:

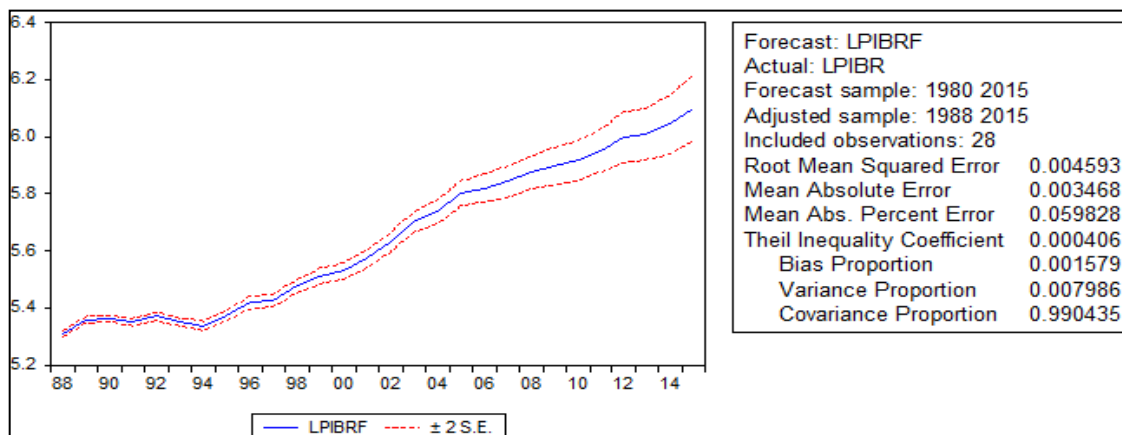
الشكل رقم (6-5): اختبار مدى مقدرة النموذج (1) على التنبؤ بالاعتماد على معامل ثايل



المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي (Eviews9)

يلاحظ أن معامل ثايل قريب من الصفر $U_T = 0.000447$ ، ما يشير إلى أن للنموذج مقدرة تنبؤية عالية.

الشكل رقم (6-6): اختبار مدى مقدرة النموذج (2) على التنبؤ بالاعتماد على معامل ثايل



المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي (Eviews9)

¹ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، المنهل، 2011، ص. 377. متاح على الموقع: <https://books.google.dz/books?id=J1MrDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10/02/2017.

يلاحظ أن معامل تايل قريب من الصفر $U_T = 0.000406$ ، ما يشير إلى أن للنموذج مقدرة تنبؤية عالية.

الفرع الخامس: إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

عمل هذا الاختبار على تغطية النقائص السابقة لاختبار Granger causality الذي يفترض سلاسل مستقرة وهو اختبار متحيز ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب نظرية التمثيل لجرانجر إلا أن اختبار Toda Yamamoto يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة وهو اختبار للسببية طويلة المدى يقوم هذا الأخير على مفهوم augmented VAR و اختبار wald المعدل (Modified wald) ¹.

اعتمدت دراسة (Toda Yamamoto 1995) ² طريقة مطوّرة M wald اختبار wald test على قيود نموذج VAR(p) حيث تمثل p طول فترة الإبطاء، حيث سيقمّ معيار wald على أساس (F) و (x^2) للحكم على فرضية العدم. ولقد أثبتت دراسة Rambaldi and Doran 1996 أن طريقة MWALD لاختبار سببية Granger Causality يمكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير (VAR (p + dmax) وتمثل dmax أعظم رتبة الاستقرار أو التكامل للسلاسل، أما القرار فيتم بمقارنة القيمة الاحتمالية ب 5% إذا كانت p-value أكبر من 5% فهذا يعني أن لا نرفض الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات و العكس صحيح ³.

أولاً: إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) بالنسبة للنموذج (1)

تم إختبار تودا ياماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي و العرض النقدي بمفهومه الواسع. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي فترة واحدة (1)

¹Arshia Amiri Bruno Ventelou, **Causality test between health care expenditure and GDP in U.S :comparing periods**, GREQAM Groupement de Recherche en Economie Quantitative d'Aix-Marseille Document de Travail n°2010-29, May 2012, p. 5. <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00520326v2/document>.

²Toda, Hiro Y, Yamamoto, Taku, **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**, Journal of Econometrics 66, 1-2, March 4, 1995, p. p. 225-250.

³ أنظر كل من:

- محمد دحماني أدريش، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة

منهج ARDL الحدود ، مرجع سابق، ص 19.

-KÓNYA, László, **UNIT-ROOT, COINTEGRATION AND GRANGER CAUSALITY TEST RESULTS FOR EXPORT AND GROWTH IN OECD COUNTRIES**, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies. Vol.1-2(2004) p. p. 84-85. <http://www.usc.es/economet/Journals3/ijaeqs/ijaeqs124.pdf> , date de consultation 09/02/2017.

-Olajide S. Oladipo, **Does Saving really matter for Growth in Developing Countries? The Case of a Small Open Economy**, p. 8. <http://economics.ca/2009/papers/0619.pdf>. date de consultation 09/02/2017.

وتم حسابها انطلاقا من معيار (Sc)، (AIC)، أما أقصى درجة قياس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة (1) أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا ياماموتو هي (2) وجاءت النتائج كما هي مبينة الجدول التالي:

الجدول رقم (6-19): إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (1)

d	فرضية العدم	والد المحسوبة	الإحتمالية
1	LM_2 لا يسبب $LPIB_r$	1.066680	0.3017
1	$LDEP$ لا يسبب $LPIB_r$	0.033547	0.8547
1	$LPIB_r$ لا يسبب LM_2	0.063542	0.8010
1	$LDEP$ لا يسبب LM_2	3.134348	***0.0767
1	$LPIB_r$ لا يسبب $LDEP$	2.204061	0.1376
1	LM_2 لا يسبب $LDEP$	0.012836	0.9098

ملاحظة: *، **، *** معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%.

المصدر: إعتقادا على الملحق رقم (37) المستخرج من برنامج (Eviews 9)

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه يتّضح قبول فرض العدم بكون السياسة النقدية و المالية لا تسببان النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 10% التي تنص على أن الإنفاق الحكومي لا يسبب العرض النقدي و نقول أن الإنفاق العام يسبب العرض النقدي في الجزائر، ويؤكد هذا الاختبار أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة و المرتبطة بشدّة بارتفاع أسعار النفط.

ثانيا: إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) بالنسبة للنموذج (2)

تم إختبار تودا ياماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي و الإيرادات العامة والعرض النقدي بمفهومه الواسع. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي فترة واحدة (1) وتم حسابها انطلاقا من معيار (Sc)، (AIC)، أما أقصى درجة قياس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة (1) أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا ياماموتو هي (2) وجاءت النتائج كما هي مبينة الجدول التالي:

الجدول رقم (6-20): اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (2)

df	فرضية العدم	والد المحسوبة	الإحتمالية
1	$LM_2 \nrightarrow LPIB_t$ لا يسبب $LPIB_t$	0.704439	0.4013
1	$LREP \nrightarrow LPIB_t$ لا يسبب $LPIB_t$	0.001744	0.9667
1	$LM_2 \nrightarrow LPIB_t$ لا يسبب LM_2	0.022359	0.8811
1	$LREP \nrightarrow LM_2$ لا يسبب LM_2	4.990535	**0.0255
1	$LPIB_t \nrightarrow LREP$ لا يسبب $LREP$	2.766229	***0.0963
1	$LM_2 \nrightarrow LREP$ لا يسبب $LREP$	0.132928	0.7154

ملاحظة: *، **، ***، معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%.

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (38) المستخرج من برنامج (Eviews 9)

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه يتّضح قبول فرض العدم بكون السياسة النقدية و المالية لا تسببان النمو الاقتصادي في الجزائر، و رفض فرضية العدم أن الإيرادات العامة لا تسبب العرض النقدي في الجزائر حيث نلاحظ أن الإيرادات العامة تسبب العرض النقدي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، فقد قادت الخصوصية الربعية للاقتصاد الجزائري إلى جعل العرض النقدي أحد متغيرات السياسة المالية بسبب اعتماد الإنفاق العام على الإيرادات البترولية وبنسبة مرتفعة، إذ يتم تحويل (تنقيد) الإيرادات المقيّمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر، لذلك فإن تضخم الكتلة النقدية ما هو إلا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة الوطنية لتغطية نفقاتها الداخلية، و أن السياسة النقدية باتت مرتبطة أو مقيدة بالسياسة المالية من خلال الإنفاق العام. كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الإيرادات العامة عند مستوى معنوية 10%، كون الإيرادات النفطية تمثل ما يقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر، و حوالي 3/2 من الإيرادات العامة في ميزانية الدولة¹ و تزايد الإيرادات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط.

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

✓ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي و لكن بقدر ضعيف على النمو الاقتصادي عكس ما هو متوقّع من حجم الإنفاق المتزايد الذي تضخّه الدولة في الاقتصاد سواء في الأجل القصير أو الطويل،

¹ محمد دحماني أدرويش، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج

الحدود ARDL، مرجع سابق، ص. 21.

وهذا ما يدعم وجهة نظر الكثير من الدراسات التي تنفي وجود سببية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، أي أن السياسة المالية التوسعية ذات الصبغة الكينزية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التزايد المتسارع للإنفاق الحكومي كوسيلة دفع للطلب الكلي ومنه الأثر على النمو الاقتصادي بشكل مضاعف لم تؤت ثمارها في الجزائر، بالنظر لضعف قدرة إستيعاب الاقتصاد الوطني للإنفاق الحكومي المتزايد المبالغ فيه و لطبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا مَرَكْزًا على الإيرادات من مصادر المحروقات في تمويل الإنفاق العام، فالإيرادات النفطية تمثل ما يقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر، و حوالي 3/2 من الإيرادات العامة في ميزانية الدولة. ما يجعل الإنفاق العام في الجزائر مرهونا بأسعار النفط في سوق الدولية التي تتصف بالتقلّب الشديد و عدم الاستقرار. كما أن القطاع العام يتصف أساسا بمركزية القرارات و عدم وجود حافز للربح، و غياب المنافسة ما يجعل منه أقل كفاءة من القطاع الخاص، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بفعل مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص¹. بالإضافة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته من حيث مساهمة مختلف القطاعات فيه، ما تسبب في عدم مرونة العرض للزيادة المسجلة على طول فترة الدراسة للإنفاق العام ما أدى إلى زيادة مفرطة للواردات خاصة في العشرية الأخيرة لتلبية الطلب المحلي المتزايد. وعدم الإهتمام بالإيرادات العامة بشكل يحافظ على استعمال الإيرادات المحققة من النفط بالشكل المناسب؛

✓ لو غار يتم العرض النقدي قد أثار بشكل إيجابي لكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل يمكن إرجاع ذلك أساسا إلى التركيز الكلي للسياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم و استقرار المستوى العام للأسعار، و الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة ببنك الجزائر دون الاهتمام بحفز أو دعم النمو الاقتصادي. فطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية و تحلّف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تحلّف القطاع البنكي و غياب الاستقلالية التامة للبنك المركزي حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب؛

✓ على الرغم من كون مرونة السياسة المالية أكبر من مرونة السياسة النقدية بمعنى أن الاختبارات القياسية أكدت فرضية البحث التي تنص على أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر من أثر السياسة

¹ أحمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس 2013، ص. 112.

النقدية، لكن صغر هذه المرونات يؤكد أن السياسة المالية لم تكن فعّالة بالشكل المطلوب من حيث زيادة الإنتاج المحلي (العرض الكلي) ومنه زيادة النمو الاقتصادي؛

✓ إن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة و المرتبطة بشدة بارتفاع أسعار النفط وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر تابعة للسياسة المالية.

في الأخير، من النتائج السابقة نستخلص أن مساهمة السياسة النقدية و المالية في عملية النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل تبقى هامشية و ضعيفة، اعتباراً أن قطاع المحروقات يمثل المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في الجزائر، و ستصبح السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي بمحاربة الفساد الاقتصادي في البلد، و المحافظة على المال العام و الموارد المالية من الإسراف و عدم الاستغلال الأمثل. وفيما يلي سنحاول التركيز على نقاط ضعف كل من السياسة النقدية و المالية في الجزائر ومحاولة استعراض سبل تفعيلهما لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: سبل تفعيل السياسة النقدية و المالية لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر

إنّ تبني سياسات نقدية ومالية ناجحة وفعالة تعملان على خلق وإيجاد مناخ اقتصادي ملائم للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبالتالي تحسين مستوى معيشة ورفاهية الأفراد، وبالنظر للنمو الاقتصادي المحقق في الجزائر والذي يميّز بالهشاشة و الضعف، فإنه من الضروري تفعيل كل من السياستين النقدية و المالية لتحفيز النمو الاقتصادي وهذا ما سنحاول التركيز عليه في هذا الصدد.

المطلب الأول: تحديات السياسة النقدية وسبل مواجهتها في الجزائر

من بين التحدّيات التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر نذكر:

- الحساسية المفرطة للاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية للتقلّبات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تشهدها عملية التسديد النفطية (الدولار الأمريكي) إذ تنتج عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة العمومية التي تجد الجهاز النقدي كملجأ لها لتمويل العجز الموازي، الشيء الذي يكون له تأثير سلبي على مسار السياسة النقدية في الجزائر، كما أنّ اتخاذ إجراء تخفيض قيمة العملة

كسبيل لتحسين الوضع الخارجي سيكون غير ذي فعالية باعتبار الجزائر تعتمد على منتج واحد وهو النفط بشكل مبالغ فيه ولا يمكننا التحكم في سوقه¹؛

- ضعف الوساطة المالية والتي يمكن إرجاعها لعدة عوائق حالت دون جعلها مصدرا تمويليا هاما وأداة فعالة لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية، منها ما هو متعلق بأنظمة و آليات عمل السوق والمتمثلة أساسا في ظروف نشأة هذه السوق وضعف البنية الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالخطط البورصية والمتمثلة في ضعف الإطار التشريعي و التنظيمي وضعف الكفاءة المعلوماتية، محدودية عرض الأوراق المالية، ضيق السوق، وضعف الإفصاح و الشفافية²؛

- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر والناتج أساسا من قلة الثقة في القطاع البنكي المخصص، ليبقي التعامل منحصرا بشكل كبير في القطاع البنكي العام، وسيطرة واضحة لهذا الأخير على عملية التمويل³. فبعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001، لم تتغير هذه التركيبة كثيراً بعد عشر سنوات، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية نهاية سنة 2011، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015. وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية مقارنة بالخاصة، فقد كانت السيطرة ولا تزال للأولى⁴. فمن حيث حجم الودائع بنسبة 92.9 % سنة 2006، وإن كانت النسبة قد تناقصت بشكل تدريجي لتصل إلى 86.6 % سنة 2013 إلا أنها بقيت مرتفعة بالنسبة لحجم القروض، وذلك بنسبة 67.90 % سنة 2006، وإن كانت النسبة قد تناقصت بشكل تدريجي تقريبا لتصل إلى 86.5 % سنة 2013 إلا أنها بقيت مرتفعة⁵. ومن أجل وضع حد لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية لابد من خوصصة ولو جزئية للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر، وذلك من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وبالتالي بعث المنافسة بينهما بما يفيد تطوير الجهاز المصرفي ككل. وإذا كانت عملية الخوصصة تتعلق بالبرامج الاقتصادية للحكومة، فإن لبنك الجزائر دوراً في دفع هذه العملية بالاقترح أو بالتشاور مع الحكومة؛

¹ بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.322.

² رشيد بوكساني، نسيم أوكيل، مقومات تطور بورصة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد 06، ماي 2006، ص. 38.

³ بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 302.

⁴ سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سابق، ص. 15.

⁵ المرجع نفسه، ص. 16.

- ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني في الجزائر، وانخفاض شديد في انتشار خدمات المصرفية الإلكترونية (النقود الإلكترونية) في الجزائر، ما يجعل التعامل بالورق النقدي كبير والذي سيكون له أثر على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية¹. ومن أهم البطاقات المستعملة في الجزائر حالياً وعلى نطاق محلي، بطاقة الدفع مابين البنوك CIB/ carte inter bancaire والتي صدرت عقب إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de Monétique/SATIM، في أفريل 1995 وتهدف الشركة إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة مابين البنوك، والتي بدأ العمل بها سنة 1997. وبالرغم من تأسيس شركة SATIM للإسراع في وتيرة عصنة نظم المعلومات والدفع وتعميم الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن ذلك لم ينجح بالشكل المطلوب نظراً لتأخر إنجاز عدة مشاريع شراكة مع شركات أجنبية في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى أن بطاقة الدفع مابين البنوك بقيت للسحب فقط ولمدة طويلة رغم أن إنشاءها في الأساس كان من أجل تطوير آليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، وهذا رغم تجارب محدودة لاستعمالها لدفع بعض الفواتير وبشكل محدود جداً. هذا الأمر جعل معظم المعاملات المالية في الجزائر تتم نقداً². ولا مناص لتقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري والتقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود قانونية إلا بتطوير أنظمة الدفع خاصة بالشيكات والبطاقات الإلكترونية؛

- كما أن النظام المصرفي الجزائري يعاني حالياً من التأخر الملحوظ في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، مما أثر سلباً في فعالية أدائه، وبالنتيجة التأثير سلباً على فعالية تأثيره في الاقتصاد الوطني، و التأخر في مواكبة المعايير الاحترازية العالمية أو ما يعرف بقواعد الحيطنة والحذر خاصة منها معايير بازل و العالم قد شرع ومنذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل 3. وكذا التركيز على تمويل التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة³، و يتمثل دور بنك الجزائر في معالجة هذه المشكلة الأخيرة باستعمال سياسة تأطير القروض بنوعيتها الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من إجمالي تمويلات البنك في السنة على شكل تعليمات، وبالتالي يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية العامة للبلد، وبتوقيف التمويل الموجه للعديد من السلع الكمالية والاكتفاء بالسلع الأساسية، وتوجيه ما يتوفر من أموال من وراء ذلك إلى تمويل الاستثمارات المنتجة

¹ بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق.

² سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سابق، ص. 17-18.

³ المرجع نفسه، ص. 14.

والمنشئة لمناصب العمل، والتي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل وهو السبيل الوحيد للحد من فاتورة الاستيراد المبالغ فيها من سنة لأخرى؛

- تراجع استقلالية السلطة (بنك الجزائر) التي أقرها قانون النقد والقرض (10/90) إثر صدور الأمر رقم 03 /11 لأن فعالية أداء السياسة النقدية مرتبطة بالاستقلالية التامة للسلطة النقدية عن السلطة التنفيذية ما يتطلب إلزامية تطبيق إصلاحات فيما يخص استقلالية بنك الجزائر.

المطلب الثاني: تحديات السياسة المالية و سبل مواجهتها في الجزائر.

إنّ من التحديات التي تواجهها السياسة المالية نجد المبالغة في طلب الوزارات و الدوائر الحكومية لمخصصات الإنفاق نظرا لعدم ربطها بالنتائج المستهدفة وعدم مراعاة التخصيص في الموازنة للأولويات الوطنية، إضافة إلى عدم توفر قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المشاريع الرأسمالية الكبرى، زيادة عن تعقد الأنظمة الضريبية، وعدم نجاعة آليات رفع كفاءة التحصيل نتيجة نقص الكفاءات البشرية المؤهلة لذلك، وقصور برامج تدريب العاملين في المجالين الإداري و المالي. دون أن ننسى انتشار الفساد* و التي تظهر مظاهره في تخفيض حجم الإنفاق في تخصيص الموازنة، إنخفاض في حجم الإيرادات الضريبية وتشوّه في هيكلها؛ التأثير السلبي على نوعية الخدمات الحكومية¹. فيطال الفساد مرحلة إعداد الميزانية وهو ما يطلق عليه الفساد السياسي (الفساد الكبير) أو في مرحلة تنفيذها وهو ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية و يؤثر بشكل واضح على المجتمع نظرا لتشوّه النظام ككل. ويسمى بالفساد الإداري (الفساد الصغير) الذي يوجد بسبب ضعف الجهاز الإداري ويشمل الطبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقا لأشكاله التي تتمثل في الرشوة، الاختلاس والاحتيال، الابتزاز والمحسوبية والمحاباة، والكسب غير المشروع². حيث أن الفساد يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العامة فضلا عن تأثيره في خيارات توزيع الإنفاق على البنود المختلفة للموازنة. أما من جانب الإيرادات فنجد الفساد يظهر أكثر في شق جباية الضرائب حيث أن انخفاض الحصيلة الضريبية من شأنه أن يخفض كفاءة الإنفاق العام،

* يعرف الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية (Transparency, International T2008) على أنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص. ويتضمن تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد جميع الأنشطة التي يمارسها السياسيون والإداريون والمشرعون للحصول على مكاسب شخصية.

¹ أوكليل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة بومرداس 2015-2016، ص.261.

² عزة حجازي، أثر الحرّة الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلّة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني، يوليو 2014، المعهد العربي للتخطيط، ص. 41.

وظهور عجز مالي ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي¹. فالفساد يعوّق إدارة سياسة الموازنة و السياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي، ويضُرُّ في النهاية بالنمو ما يستوجب الإسراع في تبني إصلاحات تمس كل من جانب الإيرادات وجانب الإنفاق العام.

ففي جانب الإنفاق العام يجب القيام بترشيد الإنفاق العام وتقليصه من خلال التخلص الجزئي المتدرّج من الدعم الاقتصادي، الذي تتحمله الحكومة بتشجيع القطاع الخاص ومحاولة تقليص تدخلات القطاع العام الذي يمكن أن تقتصر فقط بالمجالات الخاصة بالمجالات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، العمل على القضاء على الرشوة والفساد الاقتصادي²، مع إلزامية مراقبة النفقات (النفقات الجارية للدولة) التي تحفز الطلب الكلي والتركيز على النفقات الاستثمارية التي تحفز العرض الكلي وزيادة مستوى الإنتاج الحقيقي، كما لابد من تقليل الإنفاق الحكومي غير المنتج³. حيث أنه أثبت الإنفاق العام الموجّه لعدة قطاعات اقتصادية عدم كفاءته بالنظر لتأثيره بمتغيرات خارجية على غرار قطاع المحروقات رغم ضخامة البرامج التنموية المبرمجة. ومن جانب الإيرادات فيجب العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العامة على الإيرادات البترولية التي يشكل ما يقارب 70% من إجمالي الإيرادات، والتي تتميز بعدم الثبات و الاستقرار، ومحاولة جعل إيرادات الجباية العادية كأهم مصدر من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتحفيز الاستثمار، وتقليص محاولات الغش و التهريب الضريبي.

المطلب الثالث: العوامل الأخرى المساهمة في ضعف و هشاشة النمو الاقتصادي في الجزائر

إن من أهم التحديات و العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري و التي تساهم في ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال طول فترة الدراسة هي طبيعته الريعية بالدرجة الأولى، حيث تشهد الجزائر كغيرها من البلدان العربية المنتجة والمصدّرة للنفط تقلّبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية، وكثيرا ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد، وبالإضافة إلى ذلك نجد عوامل أخرى مثل⁴:

- نسيج اقتصادي غير متجانس وغير فعال؛

¹ نشرة صندوق النقد الدولي - مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي - 11 ماي 2016، ص. 02.

² أوكيل حميدة، مرجع سابق.

³ براهيم بلقلا، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية للفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص. 16.

⁴ صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في عالجته خلال الفترة 1985-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2014، ص. 743.

الفصل السادس.. دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2015)

- عدم وجود للسياسة الصناعية وآفاق تنميتها مستقبلا، وغياب تصوّر واضح لعملية إعادة الهيكلة الصناعية، وهذا ما أدى إلى فشل عملية الخصخصة ودخول الجزائر في حالة اللاتصنيع؛
 - ضعف شديد في مرونة الجهاز الإنتاجي؛
 - صعوبة الحصول على التمويل المصرفي والعقار والصعوبات الإدارية، وغياب الكفاءة في الإدارة ونقص التجربة، والدراية بمجال الأعمال بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كان يؤمل منها الانتشار الجغرافي والانتشار القطاعي ليشمل مجالات إنتاجية أكثر، ولهذا بقي هذا النمو من المؤسسات محدودا من حيث العدد ومن حيث الانتشار الجغرافي له؛
 - محيط اقتصادي تنتشر فيه البيروقراطية و الفساد بجميع أنواعه ينعكس أساسا في تراجع مؤشرات بيئة الأعمال ومؤشر جاذبية الاستثمار، وضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؛
 - ضعف التطور التكنولوجي في مختلف القطاعات الاقتصادية لضمان نمو اقتصادي.
- ولمواجهة هذه التحديات استلزم على السلطات ضرورة تبني سياسات التنويع الاقتصادي للتخلّص من تبعية الربيع البترولي وتوسيع فرص الاستثمار، والتي تتركز أهدافها أساسا في زيادة معدل النمو الاقتصادي بدفع القيمة المضافة القطاعية، وتوسيع قاعدة الإيرادات من خلال تفعيل دور القطاع الخاص¹، الذي يعدّ القاعدة الأساسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل في القطاعات الثلاثة المحركة للنمو وهي (الصناعة، الزراعة، السياحة)². ومحاولة إزالة السوق الموازي الذي يعدّ منافساً غير شرعي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعد مدخلا مهما للنمو الاقتصادي لقدرة على خلق مناصب العمل وكذا تحقيق النمو، ولا يمكن إغفال دور الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمثل مصدر لتمويل المشاريع الاقتصادية وجالبا للتكنولوجيا الحديثة وناقلا للمعرفة و التدريب ومساهما في تنمية الصادرات³.
- في الأخير يمكن القول أن الجزائر تملك كل مؤهلات النجاح في عالم يسوده التنافس الشديد، لكن للأسف النمو الاقتصادي لم يحقق المتوقع منه، وهذا راجع لعدم تبني إستراتيجية تنمية تتلاءم والواقع الموضوعي والظروف

¹ ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي (الجمهورية اللبنانية: 25-27 سبتمبر 2001)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 4 - العدد 2 - يونيو 2002 المعهد الغربي للتخطيط، ص. 60.

² أوكيل حميدة، مرجع سابق، ص.ص. 258-259.

³ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2005، ص 14.

الخاصة والموارد المتاحة والتي تتلاءم و آمال الشعب، فالسياسات النقدية أو المالية تميزت بالظرفية لم تكن يوما تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها مجرد سياسات للمدى القصير لا تقوم على أسس اقتصادية دقيقة.

الخلاصة.

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تقييم لأثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2015) من خلال اختبار نموذج سانت لويس لقوة تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وخلصنا من خلال الدراسة القياسية للنماذج المدروسة إلى النتائج التالية:

- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج اختبار السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع و اختبار فيليب بيرون) أنّ متغيرة لوغاريتم العرض النقدي مستقرة عند المستوى أما المتغيرات الأخرى لوغاريتم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقرة عند الفرق الأول.
- بعد تقدير النموذج الأول حول أثر العرض النقدي والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين أنه:
- توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام و العرض النقدي و النمو الاقتصادي بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bounds test .
- أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية و المالية تساهمان في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و لكن بشكل ضعيف على المدى القصير؛
- توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) في المدى الطويل بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من جهة أخرى وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- ومن خلال تحليل النتائج نجد أن متغيرة العرض النقدي و الإنفاق العام لها تأثير إيجابي مع اختلاف درجة التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حيث مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق أكبر من مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للعرض النقدي التي كانت ضعيفة مقارنة بالأولى، وكما تبقى مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العام ضعيفة وبعيدة عن الأثر المتوقع منها؛
- وعند القيام باختبار السببية عن طريق اختبار Toda yamamoto في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الإنفاق العام وكذا العرض النقدي، توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة سببية من

- العرض النقدي نحو النمو الاقتصادي، ولا من الإنفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي. وتوصلنا فقط إلى نتيجة أن الإنفاق العام يسبب العرض النقدي في الجزائر.
- بعد تقدير النموذج الثاني حول أثر العرض النقدي و الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر في إطار نموذج (ARDL) تبين أنه:
 - من خلال اختبار التكامل المشترك توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإيرادات العامة و العرض النقدي و النمو الاقتصادي بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، حيث أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية و المالية تساهمان في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و لكن بشكل ضعيف على المدى القصير؛
 - توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) و معنوية إحصائيا في المدى الطويل بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي، وبين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي و تزايد الإيرادات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط، حيث مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإيرادات العامة أكبر من مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للعرض النقدي التي كانت ضعيفة مقارنة بالأولى وهذا ما يعكس أساسا هدف السياسة النقدية المنحصرة في استهداف التضخم. وكما تبقى مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإيرادات العامة أيضا ضعيفة وبعيدة عن الأثر المتوقع منها؛
 - وعند القيام باختبار السببية عن طريق اختبار Toda yamamoto في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الإيرادات العامة وكذا العرض النقدي، توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة سببية من العرض النقدي نحو النمو الاقتصادي، ولا من الإيرادات العامة نحو النمو الاقتصادي. وتوصلنا فقط إلى نتيجة أن الإيرادات العامة تسبب العرض النقدي في الجزائر و هذا ما يؤكد تبعية السياسة النقدية في الجزائر للسياسة المالية.
 - للسياسة النقدية و المالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكنه يبقى ضعيف نسبيا، و بمقارنة أيهما أكثر تأثير وجدنا أن أثر السياسة المالية ممثلة بالإنفاق والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي أكبر من أثر السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي بمفهومه الواسع.
 - إن الحديث عن السياسة النقدية وبالتحديد العرض النقدي في الجزائر، فقد قادت الخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري إلى جعل العرض النقدي أحد متغيرات السياسة المالية بسبب اعتماد الإنفاق العام على الإيرادات البترولية وبنسبة مرتفعة، إذ يتم تحويل (تنقيد) الإيرادات المقيمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال

سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر، لذلك فإن تضخم الكتلة النقدية ما هو إلا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة الوطنية لتغطية نفقاتها الداخلية، و أن السياسة النقدية باتت مرتبطة أو مقيّدة بالسياسة المالية من خلال الإنفاق العام.

- مساهمة السياسة النقدية و المالية في عملية النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل تبقى هامشية و ضعيفة، اعتبارا أن قطاع المحروقات يمثل المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في الجزائر، و ستصبح السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي مع عدم وجود فساد اقتصادي في البلد، والحرص على المحافظة على المال العام و الموارد المالية من الإسراف و عدم الاستغلال الأمثل.
- و لبلوغ معدلات نمو اقتصادي حقيقية يتطلب التحكم الجيد في استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة من قبل السياسة المالية والتحكم في عرض النقد من قبل السياسة النقدية. فيجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة. و محاولة التخلص من التبعية المفرطة للنفط لتجنّب تبعات تقلّب سعره في السوق الدولية.
- وتبقى مهمة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية من أهم التحديات التي يجب على صانعي السياسات أخذها بعين الاعتبار لتحقيق أفضل النتائج على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة

النتائج و التوصيات

تعمل السياسة الاقتصادية الكلية لأية دولة على تحقيق الأهداف المحورية و المتمثلة أساسا في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار و تحقيق التشغيل الكامل في ظل نمو اقتصادي موجب، و على الصعيد الخارجي نجد استقرار سعر الصرف، و في دراستنا هذه تم التركيز على هدف النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يسهم بدون شك في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ككل. فتشتمل السياسة الاقتصادية العامة على مزيج متنوع من السياسات فنجد السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، سياسة الدخل و السياسة الاجتماعية بالإضافة للسياسة النقدية و المالية و سوف نخص بالدراسة كل من السياسة النقدية ممثلة في البنك المركزي و السياسة المالية ممثلة بالسلطات و الهيئات العمومية.

ركزت الدراسة النظرية على إظهار مدى تأثير السياستين النقدية و المالية على الجانب الحقيقي للاقتصاد و بالتحديد على النمو الاقتصادي، من خلال سرد آراء و أفكار مختلف المدارس الاقتصادية بداية من المنهج الكلاسيكي مروراً بالمدرسة الكينزية ثم المدرسة النقدية، والمدارس الحديثة بما فيها النظرية الكلاسيكية الجديدة و الكينزية الجديدة. وتم استعراض كذلك أثر السياسة النقدية والمالية في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي بداية من نموذج IS-LM و الذي يفترض إقتصاداً مغلقاً و أسعار ثابتة، ثم نموذج PB-IS-LM في ظل إقتصاد مفتوح على الخارج و نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي في ظل تغير الأسعار و إقتصاد مفتوح.

بالنسبة التيار الكلاسيكي فيما يخص تأثير السياستين النقدية و المالية على الجانب الحقيقي، بإعتبار نظرة الكلاسيك إلى النقود كوسيط للتبادل و دوره الحيادي، فلا نجد للسياسة النقدية أي تأثير يذكر على النمو الاقتصادي، و إقتصار تأثيرها على المستوى العام للأسعار، أما عن السياسة المالية و انطلاقاً من مبدأ حيادية الدولة و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، فلا نلمس لهذه السياسة أي تأثير على الجانب الحقيقي ممثلاً في النمو الاقتصادي . ومع أواخر القرن العشرين و إنفجار أزمة الكساد العظيم، و ظهور على أنقاضه الفكر الكينزي بزعامة الإقتصاد الانجليزي JM.Keynes، الذي كان بمثابة ثورة على أفكار التيار الكلاسيكي الذي كان سائداً قبلاً، و ثروة نظراً للأفكار العلمية التي تضمنتها النظرية الكينزية، و بالنسبة لهذا الأخير فإن للنقود دور فعال و نشيط على الجانب الحقيقي للإقتصاد. بالإضافة لمبادئه بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة مالية لتفعيل الطلب الكلي، و لم ينكر فعالية السياسة النقدية المصاحبة للسياسة المالية، و يتوقف أثر السياسة النقدية على درجة مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة من جهة و على درجة مرونة الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لسعر الفائدة من جهة أخرى. أما وجهة نظر الطرح النقدي لأثر السياستين النقدية و المالية بزعامة Milton Friedman ، إقترح

للقيام بالسياسة النقدية المثلى إتباع قاعدة نقدية بسيطة، و تجنب تدخل الدولة من خلال السياسة المالية التي تمارس أثر مزاحمة و استطراد للقطاع الاستثماري الخاص و الإضرار بالاقتصاد الوطني ككل، و توليد ضغوط تضخمية على المدى القصير و الطويل. و من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية الجديدة فإن السياسة النقدية غير مجدية على المدى القصير ونفس الأمر ينطبق على المدى الطويل. أما ما يخص السياسة المالية فإن الطرح الكلاسيكي الجديد ما هو إلا امتداد للتحليل النقدي الذي يؤكد على حيادية السياسة المالية وعدم فعاليتها على المدين القصير و الطويل. و أخيرا حسب الطرح النيوكينزي فالسياسة النقدية و المالية تحققان الأثر على الجانب الحقيقي في ظل جمود الأسعار و الأجور، بشرط أن تكون عقود العمل مدتها طويلة نسبيا، ما يتيح للسياستين إمكانية التأثير الإيجابي على الناتج ومنه على النمو الاقتصادي.

تم استعراض اثر السياسة النقدية والمالية في ظل نماذج التوازن الاقتصادي الكلي بداية من نموذج هيكس- هانسن (IS-LM) مع ثبات الأسعار و اقتصاد مغلق، يرى أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) في المدى القصير و على المدى البعيد سيقصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار (و هذا ما يتوافق مع الطرح التقليدي) أما السياسة النقدية الإنكماشية فلها تأثير معاكس. و من جانب السياسة المالية فإن كانت توسعية فسيكون لها أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في المدى القصير و نجدها حيادية في حالة كون النفقات العامة غير منتجة. ثم نموذج IS-LM-BP في ظل أسعار ثابتة و اقتصاد مفتوح و يحدد كل من عامل حركة رؤوس الأموال و نظام سعر الصرف فعالية السياسة النقدية و المالية المطبقتين فعندما تتصف حركة رؤوس الأموال بالحرية التامة و استجابة للفروق في أسعار الفائدة فإن رؤوس الأموال تتدفق إلى الخارج، كما أن ثبات أو مرونة سعر الصرف المعتمد يؤثر على فعالية كل من السياسة النقدية و المالية، ففي حالة سعر الصرف الثابت فإن السياسة المالية تصبح أكثر فعالية، أما في حالة سعر الصرف المرن فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية، بإعتبار أن مرونة سعر الصرف لا تتطلب من البنك المركزي في حالة عجز ميزان المدفوعات اللجوء إلى استعمال احتياطي الصرف، و العكس في حالة سعر الصرف الثابت. وأخيرا استعراض اثر السياسة النقدية والمالية في ظل نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي (DA-OA) مع أسعار غير ثابتة و اقتصاد مفتوح، حيث تخضع فعالية السياسة المالية والنقدية إلى نظام الصرف المطبق وإلى درجة ربط الأجور بالأسعار (Indexation)، ففي نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية فعالة في حالة الربط التام، وغير فعالة في حالة انعدام الربط والعكس بالنسبة للسياسة النقدية. أما في ظل نظام الصرف الثابت، فتكون السياسة المالية فعالة مهما كانت درجة الربط. أما هدف السياسة النقدية هو المحافظة على مستوى معلن لسعر الصرف.

إذن بصفة إجمالية، يمكن القول أن السياسة النقدية و التي تختص بإدارة النظام النقدي للبلد، من خلال التحكم في المعروض النقدي لينتقل هذا الأثر إلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية و النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي

الخام (PIB)، ففي ظل سياسة نقدية توسعية يعمل البنك المركزي على زيادة العرض النقدي و بالتالي التأثير على معدلات الفائدة بالإخفاض ما يحفز الاستثمار على الزيادة و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، و العكس في ظل سياسة نقدية إنكماشية فإن البنك المركزي يعمل على تقييد العرض النقدي، و بالتالي رفع معدلات الفائدة و خفض الاستثمار، ما يسبب إنخفاضاً للدخل و بالتالي تراجع النمو الاقتصادي. و من جانب السياسة المالية الممثلة بأداتي الإنفاق العام و الإيرادات العامة، فالإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، و كذا تؤثر الإيرادات العمومية على الناتج الداخلي الخام.

إن الغرض من هذه الدراسة هو إظهار أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، و منه فإن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث و لإثبات صحة الفرضيات من عدمها يمكننا عرضها على مستويين و ذلك كما يلي:

على مستوى عرض واقع السياسة النقدية و المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر:

- من جانب السياسة النقدية فنجد أنه قبل صدور قانون النقد و القرض (10/90) سيطرت الخزينة العمومية على البنك المركزي الجزائري، فلم تكن هنا سياسة نقدية فعالة على أرض الواقع، و لم تمارس البنوك التجارية دورها بسبب كونها الممول فقط للمخططات التنموية آنذاك، و مع صدور قانون النقد و القرض (10/90) و ما حمله من إصلاحات ساهمت في استعادة السياسة النقدية لمكانتها، من خلال تأسيس مجلس للنقد و القرض لإدارتها و تسييرها و كذا تحديد العلاقة بين السلطة النقدية ممثلة ببنك الجزائر، و الخزينة العمومية وفق نصوص و قوانين كل هذا جعل السياسة النقدية تمارس وفق المعايير و المبادئ المتعارف عليها دوليا. يشهد هذا القانون عدد من التعديلات نذكر تعديل سنة 2001، 2003، 2010 الأمر الذي يؤكد رغبة السلطات الحكومية في التكيف و التطورات النقدية و المالية الدولية. عرفت السياسة النقدية بداية من التسعينيات نوعا من التقييد في إطار الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من خلال التحكم في نمو المعروض النقدي، لتشهد بداية من سنة 2001 توسعا كنتيجة لتحسن الوضع النقدي و المالي جراء ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، و كذا في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي و مصاحبة العرض النقدي للزيادة في النفقات العامة خلال فترة (2001-2014) و هنا نجد أن البنك المركزي بدأ باستخدام سياسة استهداف التضخم و التي تعتبر من الآليات المستحدثة لعمل السياسة النقدية و قد وفقت إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة السابقة الذكر.

- تميّزت السياسة المالية و بالتحديد السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1970-1990) بنمو و ارتفاع معدلات الإنفاق العام بنوعيه نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و يرجع ذلك أساسا إلى توسّع نشاط الدولة. أما خلال فترة التسعينيات و التي شهدت إصلاحات مدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، مسّت بدورها السياسة المالية لغرض جعلها أداة ووسيلة مهمة لتحقيق الأهداف المرسومة، حيث شهد الإنفاق الحكومي تراجعاً نظراً للوضعية المالية للخرزينة التي كانت تعاني عجزاً مستمراً منذ 1992، وهذا راجع أساساً لانخفاض الإيرادات مقابل زيادة النفقات، وهذا الانخفاض في الإيرادات ناتج عن انخفاض الجباية البترولية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية خاصة بعد أزمة 1986. و بحلول الألفية الثالثة عرفت السياسة المالية توسّعا من خلال برامج الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة (2001-2014) في ظل طفرة أسعار النفط ووصولها لمستويات قياسية.
- عرفت الإيرادات العامة زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، و تزايد الإيرادات العامة في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المقترن بارتفاع أسعار النفط، هذه الجباية البترولية رغم أهميتها لكنها تبقى مورداً غير مستقر من الصعب التحكم فيه بالنظر لارتباطه بعوامل خارجية، ما يرهّن استكمال أي سياسة تنمية على مدى توافر هذه المصادر، لذلك حاولت الحكومة القيام بعدة إصلاحات وبالتحديد الإصلاح الجبائي و العمل على إيجاد سبل لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظراً لاستقرار الأولى مقارنة بالثانية، وبداية من سنة 2000 وفي ظل تحسّن أسعار النفط في السوق الدولية، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الموارد لاستغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي وغرضه هو تمويل عجز الموازنة في حالة انخفاض سعر النفط، وكذا الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية للأجيال المستقبلية.
- غياب التنسيق بين السياستين النقدية و المالية فنجاح السياسة الاقتصادية لأي بلد يقتضي التنسيق بينهما وما حدث في الجزائر هو أن السياسة المالية تركز على الاستجابة الفورية و السريعة لحركة الإيرادات البترولية و المرتبطة بسعر برميل النفط في السوق الدولية، في حين أن البنك المركزي يعتمد في تطبيق سياسته النقدية على استهداف الاستقرار في المستوى العام للأسعار كمرحلة أولى. هذا الأمر جعل كل سياسة تركز على مجال عمل مختلف عن السياسة الأخرى.
- يوصف النمو الاقتصادي في الجزائر بأنه متذبذب و ضعيف نسبياً مرتبط أساساً بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي، و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى طبيعة بنيته من حيث مساهمة مختلف

القطاعات فيه، ما تسبب في عدم مرونة العرض للزيادة المسجلة على طول فترة الدراسة للإنفاق العام ما أدى إلى زيادة مفرطة للواردات خاصة في العشرية الأخيرة لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

- النمو الاقتصادي في الجزائر لا يتصف بالديمومة و الثبات فهو قائم على عوامل طارئة لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي حققته، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماداً شبه كلي على النفط وما يبرّر تحسن النمو يعزى إلى تحسن مستوى الناتج المتأتي من الإيرادات المالية للنفط، والأمر المعاب في هذه الحالة هو التبعية المفرطة لهذه المادة المهددة بالزوال. فإذا كان النمو الاقتصادي المرتبط بالدخل الرّيعي متذبذب، فإن النمو الاقتصادي المرتبط بالقيمة الاقتصادية الذي ينتج عنه خلق الثروة و الإنتاج قادر على أن يساهم في نمو اقتصادي مستقر وفي تنوّع مصادر الدخل بدلاً من اعتماد الدولة على مصدر ريعي وحيد.
- شهد النمو الاقتصادي في الجزائر و المعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو ضئيلة و ناتجة في الوقت نفسه عن بنية هيكلية مختلفة ساهم في ظلها الناتج النفطي بالقسط الأكبر، لذلك يمكن القول أن قطاع النفط هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري ما يرهمن النمو الاقتصادي بتقلّبات أسعار النفط في السوق الدولية.

على مستوى الدراسة القياسية:

- جاءت نتائج الجانب القياسي للدراسة مقبولة من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، و لقد ساهمت في توضيح مدى تأثير السياسة النقدية و المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:
- توجد علاقة موجبة في الأجل الطويل (أي علاقة طردية) بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من جهة أخرى وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و يؤكد صحة الفرضية الأولى و الثانية لهذه الدراسة.
 - ومن خلال تحليل النتائج نجد أن متغير العرض النقدي و الإنفاق العام لها تأثير ايجابي مع اختلاف درجة التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق أكبر من مرونة النمو الاقتصادي إلى العرض النقدي التي كانت ضعيفة مقارنة بالأولى و هذا ما يؤكّد أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر من أثر السياسة النقدية ما يؤكد الفرضية الثالثة لهذه الدراسة. رغم كون مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العام ضعيفة نسبياً وبعيدة عن الأثر المتوقع منها.

- عند القيام باختبار سببية قراجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) لمعرفة اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، توصلنا فقط إلى نتيجة أن الإنفاق العام يسبب العرض النقدي ما يؤكد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية في الجزائر و هذا ما يؤكد الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة.
- توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) و معنوية إحصائيا بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي، حيث مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإيرادات العامة أكبر من مرونة النمو الاقتصادي إلى العرض النقدي التي كانت ضعيفة مقارنة بالأولى. وكما تبقى مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإيرادات العامة أيضا ضعيفة وبعيدة عن الأثر المتوقع منها.
- عند القيام باختبار سببية قراجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) لمعرفة اتجاه السببية توصلنا إلى نتيجة أن الإيرادات العامة تسبب العرض النقدي في الجزائر و هذا ما يؤكد تبعية السياسة النقدية في الجزائر للسياسة المالية.
- العرض النقدي قد أثر بشكل ايجابي لكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل يمكن إرجاع ذلك أساسا إلى التركيز الكلي للسياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم و استقرار المستوى العام للأسعار، و الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة ببنك الجزائر دون الاهتمام بحفز أو دعم النمو الاقتصادي. فطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية و تحلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تحلف القطاع البنكي و غياب الاستقلالية التامة للبنك المركزي حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب.
- الإنفاق العام قد أثر بشكل ايجابي و لكن بقدر ضعيف على النمو الاقتصادي عكس ما هو متوقع من حجم الإنفاق المتزايد الذي تضخه الدولة في الاقتصاد سواء في الأجل القصير أو الطويل وهذا ما يدعم وجهة نظر الكثير من الدراسات التي تنفي وجود سببية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، أي أن السياسة المالية التوسعية ذات الصبغة الكينزية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التزايد المتسارع للإنفاق الحكومي كوسيلة دفع للطلب الكلي ومنه الأثر على النمو الاقتصادي بشكل مضاعف لم تؤت ثمارها في الجزائر، بالنظر لضعف قدرة إستيعاب الاقتصاد الوطني للإنفاق الحكومي المتزايد المبالغ فيه، و لطبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا مكررا على الإيرادات من مصادر المحروقات في تمويل الإنفاق العام.

- للسياسة النقدية و المالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لكنه يبقى ضعيف نسبيا، و بمقارنة أيهما أكثر تأثير وجدنا أن أثر السياسة المالية ممثلة بالإنفاق والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي أكبر من أثر السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي بمفهومه الواسع.
- مساهمة السياسة النقدية و المالية في عملية النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل تبقى هامشية و ضعيفة، اعتبارا أن قطاع المحروقات يمثل المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في الجزائر، و ستصبح السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي مع عدم وجود فساد اقتصادي في البلد، و المحافظة على المال العام و الموارد المالية من الإسراف و عدم الاستغلال الأمثل.
- إن الحديث عن السياسة النقدية وبالتحديد العرض النقدي في الجزائر فقد قادت الخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري إلى جعل العرض النقدي أحد متغيرات السياسة المالية بسبب اعتماد الإنفاق العام على الإيرادات البترولية وبنسبة مرتفعة، إذ يتم تحويل (تنقيد) الإيرادات المقيمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر، لذلك فإن تضخم الكتلة النقدية ما هو إلا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة الوطنية لتغطية نفقاتها الداخلية، و أن السياسة النقدية باتت مرتبطة أو مقيدة بالسياسة المالية من خلال الإنفاق العام.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي و القياسي، نضع مجموعة من التوصيات التالية:
- وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي المنتج وعائدات المحروقات، باعتبار الجزائر بلد مصدر للنفط فإن ارتفاع أسعاره في السوق العالمية سيؤثر بالإيجاب في المدى القصير لكن ستؤول إلى السلب في المدى الطويل.
- ضرورة العمل على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد الإنفاق العام، وإتباع مبادئ تسيير أكثر فعالية ومرونة لضمان الوصول إلى نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.
- ضرورة منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي ما يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.
- عصرنة النظام المصرفي برمته باعتباره من أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

- تأهيل العنصر البشري وتكوينه تكويناً حديثاً يتماشى ومتطلبات العصر، وإسناد مهمة السياسة النقدية للكفاءات في الجانب النقدي.
- توسيع و تطوير السوق النقدية عن طريق التنويع في أدوات السياسة النقدية وكذلك السوق المالية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، لأن كل منهما لم تعرف إلى حد الآن إلا عدداً محدوداً من المتدخلين وبذلك يمكن مساندة الاقتصاد الوطني.
- ضرورة اهتمام الدولة بفعالية وكفاءة الإنفاق العام وتطبيق إصلاحات مالية لدعم النمو في الجزائر، من خلال ضبط أوضاع المالية العامة لتأمين استخدام الموارد المحققة من قطاع النفط، والعمل على التنويع الاقتصادي بدل الاعتماد على مصدر واحد ناضب وهو النفط، وكذا ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة.
- تقليل حساسة السياسة المالية لإيرادات النفط وبالتالي توليد سياسة مالية مستقرة تعمل بالتنسيق مع السياسة النقدية لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي
- توجيه السياسات المالية نحو دعم جاني الطلب الكلي و العرض الكلي، وتخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق ضبط الإنفاق العام من خلال تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومية، وكذا تحسين وسائل وسبل الجباية.
- إتباع وسائل إجرائية تعمل على خفض الأعباء المالية و ترشيد الإنفاق الحكومي و الاكتفاء بالضروريات و الاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكل الموازنة وسياسات الاستيراد من الخارج لسلع كمالية يمكن الاستغناء عنها، والعمل على استخدام الدعم بشكل أفضل ليصل إلى مستحقيه.
- دعم الطاقة الضريبية لزيادة الإيرادات من خلال مكافحة التهريب الضريبي والقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية ودعم كفاءة التحصيل الجبائي، وإدخال إصلاحات ضريبية تؤدي إلى توزيع العبء على أكبر عدد من القطاعات من أجل محاولة تحقيق العدالة الضريبية.
- تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر ناضب، واستغلال عوائد النفط في مرحلة ارتفاع أسعار النفط لتطوير مصادر دخل بديلة ولتأمين مستقبل الأجيال القادمة.
- لا بد من إعادة النظر في إستراتيجية تصنيعية حديثة مركزة على الصناعة الموجهة للتصدير من جانب، وكذا تزويد السوق الوطني بصناعة جزائرية منافسة، بالإضافة إلى العمل على رفع إنتاجية القطاع وتوجيهه نحو تحقيق الغايات الاقتصادية بالدرجة الأولى.

- تحفيز القطاع الخاص و ضرورة فتح المجال للشراكة و تخصيص الأموال اللازمة لتطوير و تأهيل الاقتصاد، وجعله قادرا على المنافسة بدلا من منح مبالغ ضخمة في استثمارات عمومية غير منتجة.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، و هو الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الاقتصاد الجزائري؛
- إعادة النظر في أولويات السياسة النقدية و المالية اتجاه هدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي.
- لبلوغ معدلات نمو اقتصادي حقيقية يتطلب التحكم الجيد في استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة من قبل السياسة المالية والتحكم في عرض النقد من قبل السياسة النقدية.
- توفير قاعدة بيانات اقتصادية متكاملة بالتعاون والتنسيق بين الهيئات ذات العلاقة كبنك الجزائر ووزارة المالية يتم عرضها على نخط المنهجية الدولية لإضفاء المزيد من المصداقية والدقة للدراسات التي تعنى بالاقتصاد الجزائري.
- عدم إغفال التكامل بين السياسة النقدية و المالية والعمل من خلالهما على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي و ضرورة تعزيز آليات التنسيق بينهما.
- و أخيرا من المؤكد أن حل مشكلة النمو الاقتصادي في الجزائر و غيرها من الدول النامية ليست حلا اقتصاديا في المقام الأول، بل أن الحل الاقتصادي هو حل مرتبط و تابع لمتغيرات أخرى منها السياسي و الاجتماعي و الثقافي و غيرها، و يمكن اعتبارها كشرط مسبق للنمو و التي في حال غيابها يصعب الحديث عن عملية البحث عن النمو.

آفاق الدراسة:

أخيرا تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط متغيرات السياسة النقدية و المالية بالنمو الاقتصادي للوصول إلى تحديد مدى تأثيرهما عليه، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في الموضوع عن طريق إدخال متغيرات أخرى لم يتم أخذها بالاعتبار مثل الانفتاح التجاري، و كذا المزيد من الدراسات القياسية للأثر السلبي لتدخل الحكومة في فعالية السياسة النقدية في البلدان المصدرة للنفط.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- أبو الفتوح الناقة أحمد، نظرية النقود و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 2- أبو الفتوح الناقة أحمد، نظرية النقود و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 3- أبو الفتوح الناقة أحمد، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- 4- أحمد جامع، المالية العامة، مكتبة وهبة القاهرة، دون سنة نشر.
- 5- أشواق بن قدور، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013.
- 6- الأخرس إبراهيم، التجربة الصينية الحديثة هل تمكن الاقتداء بها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 7- إلمان محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994.
- 8- بكري كمال، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 9- بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 10- باري سيجل، ترجمة: طه عبد الله منصور و آخرون، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 11- بجلول محمد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 12- بلحازار يعبد فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 13- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب احمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
- 14- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 15- برزنييه ب، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1989.
- 16- بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2008.
- 17- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 18- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- 19- بخاري محمد، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 20- بكري كمال، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- 21- البنا محمد، التخطيط للتنمية، جامعة المنوفية، الرياض، 1992.
- 22- توماس ماير. وآخرون. النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2002.

- 23-تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.
- 24-جوارتيني جيمس، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، السعودية، 1999.
- 25-الجمال هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 26-حسين كمال فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية 2006، بحث رقم 63.
- 27-حامد عبد المجيد دراز، و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 28-حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 29-حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 30-الحاج طارق، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999.
- 31-حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 32-حشيش كمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 33-حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- 34-حشيش عادل أحمد، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام) الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر).
- 35-حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 36-خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة لعلاقته مع الجزائر، دار هومة، الجزائر، 1969.
- 37-خريس جمال. أمين أبوخضير، النقود والبنوك، دار المسيرة، عمان، 2002.
- 38-الدباغ أسامة بشير، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2003.
- 39-الدباغ أسامة بشير، البطالة و التضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية، عمان، 2007.
- 40-الدعيمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للتوزيع، عمان، 2010.
- 41-دخيل محمد حسين، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 42-رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الرجوى، القاهرة، 1989.
- 43-روي مورسي، ترجمة: هشام متولي، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ط 2، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1979.

- 44-الزيدانين جميل، السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 45-ساملسون بول أ و آخرون، ترجمة: هشام عبد الله، الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
- 46-سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، كاظمة للنشر، الكويت، 1982.
- 47-سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
- 48-سهيل عجمي وآخرون، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 49-سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013.
- 50-السيد عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 51-السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية إشارة خاصة لمصر ط 1، دار النهضة العربية القاهرة، 2004.
- 52-شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة.
- 53-شودار حمزة الحاج، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 54-الشناوي إسماعيل أحمد، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- 55-الشمري ناظم محمد نوري، النقود و المصارف، دار الكتب والطباعة، العراق، 1995.
- 56-شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية: نظريات التنمية و النمو، دار هومة للنشر، الجزائر.
- 57-شرد فريدريك م، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي ترجمة: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001.
- 58-صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 59-صالح صالح، السياسة النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 2002.
- 60-صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 61-صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات، طبعة 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
- 62-الطراح علي، غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 63-عوض الله زينب، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.
- 64-عوض الله زينب حسين، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.
- 65-عوض الله زينب حسين، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، بيروت، 1994.
- 66-عوض الله زينب، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 67-عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
- 68-عبد الرحمان إسماعيل، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل عمان، 1999.

- 69-علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
- 70-علي الطراح و غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 71-عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة، القاهرة، 1993.
- 72-عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992.
- 73-عبد المنعم السد علي، إقتصاديات النقود و المصارف، جامعة آل البيت، الأردن، 1998.
- 74-عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 75-عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 76-العناني حمدي أحمد، إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق. ط1 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- 77-عجمية محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 78-علاش أحمد، دروس و تمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- 79-عجمية محمد عبد العزيز ، عبد الرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، 1999.
- 80-العايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.
- 81-العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 82-عبد إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
- 83-العبادي ناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، الأردن، 2000.
- 84-غزلان محمد عزت، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002.
- 85-فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
- 86-فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 87-قريضة صبحي تادرس، رمضان نعمة الله، إقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للنشر، 1990.
- 88-قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 89-كاظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
- 90-كنعان علي، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، 2003.
- 91-كنعان علي، إقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، الطبعة الأولى، منشورات الحسين، سورية، 1997.
- 92-لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 93-لعمارة جمال، مفهوم النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البصيرة ، الجزائر عدد 1998.
- 94-لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- 95-لعويسات جمال الدين، ترجمة الصديق السعدي، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 96-الموسوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2002.
- 97-الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 98-محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- 99-مصطفى أحمد فريد، وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 100- موفق بشير محمد، التحقيق الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011.
- 101- معتوق سهير محمود، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1989.
- 102- معيط بشير، الاقتصاد الكلي، دروس وتمارين، الطبعة الثانية، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
- 103- معتوق سهير محمود، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1988.
- 104- محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 105- محمد حسين دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 106- محمد شبحي، طرق الاقتصاد القياسي الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
- 107- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 108- ملاك وسام، النقود و السياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- 109- نامق صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965.
- 110- هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- 111- هني أحمد، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 112- الوادي محمد حسين ، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2007.
- 113- الوادي محمود حسين ، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 114- الوادي محمد حسين، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، 2007.
- 115- يسري عبد الرحمان، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- 116- يسري عبد الرحمان، المدخل الرياضي للسياسات المالية و النقدية، دار شباب الجامعة، مصر، 2000.

ب-الرسائل و الأطروحات:

- 1- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس 2015-2016.

- 2- بن عابد مختار، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة، مقارنة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2014.
- 3- بلواني محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2012-2013.
- 4- بقبق أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 5- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تقنية المدخرات، وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 6- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 7- بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2011-2012،
- 8- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ، الجزائر 2004.
- 9- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام يتابع منهج الإنضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 10- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 - 2005.
- 11- جنيدي مراد، الإصلاحات و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 12- حنان محمد خليل شكوكاني، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005.
- 13- حسينة شملول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
- 14- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010) جامعة تلمسان، 2012 - 2013.
- 15- خالد منّه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 16- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005-2006.

- 17- دحماني محمد أدريش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 18- رحيم حسين، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي و الفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 19- السواعي خالد محمد مصطفى، مقيدات النمو الاقتصادي في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2011.
- 20- شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012 -2013.
- 21- صواليي صدر الدين، النمو و التنمية و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2005-2006.
- 22- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003. مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2004/2005.
- 23- صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في عالجته خلال الفترة 1985-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2014.
- 24- صدوق عفيف، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2005.
- 25- قايدي لحميسي، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، الجزائر، 2008.
- 26- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
- 27- كبديني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012-2013.
- 28- لعلاي علاوة، سياسات الضبط و الاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية، حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 29- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حلة الاقتصاد الجزائري 2000-2006 أطروحة دكتوراه غير منشورة، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008.
- 30- منصوري عبد الله، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

- 31- نورالدين إسماعيل مغلاوي أمينة، الفعالية النسبية للسياستين النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن و الجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد SVAR، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2011.
 - 32- هاشم جمال، أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسة التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.
 - 33- ولاء ذياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013.
 - 34- يسعد عبد الرحمن، أثر السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2013) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014-2015.
- ت-المجلات و الدوريات العلمية و الدراسات:
- 1- أبو الفتوح الناقة أحمد، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم ونقد، مجلة آفاق جديدة، مصر، أبريل 1995.
 - 2- بلقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية للفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12، 2013.
 - 3- بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث 2010/08.
 - 4- بوكساني رشيد، نسيم أوكيل، مقومات تطور بورصة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، العدد 06، ماي 2006 المعهد الوطني للتجارة.
 - 5- بريكة السعيد، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي ديسمبر 2015.
 - 6- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010) ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9، 2013.
 - 7- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
 - 8- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر، أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
 - 9- بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة المسيلة، العدد 14 شهر ديسمبر 2013.
 - 10- بلعتروس عبد الحق، دهان محمد، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 5 جوان 2009.

- 11-التوني ناجي، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي (الجمهورية اللبنانية: 25-27 سبتمبر 2001)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية المعهد الغربي للتخطيط، المجلد 4 - العدد 2 - يونيو 2002.
- 12-الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11 / 2012.
- 13-الجنابي نبيل مهدي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة **louis.St** على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون.
- 14-حاکمي بوحفص، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7.
- 15-حسن علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا، ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد بغداد العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، 2013.
- 16-حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني) السنة السابعة 2014.
- 17-الحوشان أحمد، جون كوالز، الفائض المالي السعودي مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
- 18-دحماني محمد أدريش، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود **ARDL** ، مجلة الاقتصاد والمناجنت العدد 11، منشورات كلية الاقتصادية و التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012.
- 19-الرفاعي أحمد، خالد الوزني، نموذج سانت لويس للدول النامية: حالة الأردن .مجلة المنارة، جامعة آل البيت. المفرق، الأردن، 2 (1) (1997).
- 20-رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21، 26، شتاء ربيع 2013.
- 21-رزق كمال، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008.
- 22-الزعيبي بشير، خالد السواعي، دالة الطلب على النقود في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31 العدد 1، 2004.
- 23-زيرار سمية، محمد موساوي، تقدير دالة الطلب على النقود و تحليلها حالة الجزائر 1970 -2011، المملكة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1 العدد 1، 2014.
- 24-سلامي أحمد، محمد شيخي، اختيار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري(1970-2011) مجلة الباحث، عدد 13 سنة 2013.
- 25-شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط،
- 26-صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن (2001 - 2014) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف العدد 13، لسنة 2013.

- 27-صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2014.
- 28-طويل بماء الدين، دور السياسة المالية والنقدية ضمن نموذج ماندل- فليمنج، أبحاث إقتصادية و إدارية العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، جوان 2012.
- 29-طالب عوض، كفاءة السياسة النقدية والمالية:1978-1992 مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، 22 (أ) (2) (1995).
- 30-عيدان خليل كامل، أثر السياسة النقدية على إستقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط، العدد 17 سنة 2015.
- 31-العبدلي عابد، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي العدد 32 جامعة الأزهر 2007.
- 32-حجازي عزة، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلّة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني، يوليو 2014، المعهد العربي للتخطيط.
- 33-عية عبد الرحمن، آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري و آليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، السنة العاشرة العدد 20 جوان 2016.
- 34-محمد علي جاسم رمضان، اثر تغير الكميات النقدية على المستوى العام للأسعار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد المجلد 4 العدد10، (بغداد) 1977.
- 35-موساوي محمد، سمية زرار، تقدير دالة الطلب على النقود و تحليلها حالة الجزائر (1970-2011)، الجامعة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد1 العدد 1-2014.
- 36-معتوق سهر محمد، إستقلالية البنك المركزي، مجلة البنوك، إتحاد بنوك مصر، العدد 27 يناير - فبراير 2001.
- 37-مدوخ ماجدة، أدوات السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23 نوفمبر 2001.
- 38-ميهوب مسعود، بركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 1990-2014 مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة، العدد 2016/16.
- 39-مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة، 2008.
- 40-مراد ناصر، الإصلاحات الضريبية، مجلة الباحث، عدد 02. 2003.
- 41-ناصر سليمان، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ المجلد الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 12 جوان 2015.
- 42-الهيثي أحمد حسين، أيوب أوس فخر الدين، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الإقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد4 ، العدد8، العراق، 2012 .
- 43-يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قياس فعالية السياسة النقدية و المالية باستخدام نموذج سانت لويس (ST. Louise) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1985-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون 2015.

- 44-الواللي أحمد عبد الله سلمان، الفكر الكينزي و أثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، سنة 2012 العدد 6.
- ت- الملتقيات و المؤتمرات:
- 1- بلعزوز بن علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11 – 12 مارس 2008،
- 2- بلحاج فراحي، خلفية السياسة الاتفاقية في الجزائر منذ 90 – إلى غاية 2014 جزائر ما بعد البترول، مداخلة في الملتقى الوطني حول البنية المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنوع الاقتصادي، جامعة تلمسان، 24-25 نوفمبر 2014.
- 3- بن حطو حكيم، عبد القادر سونة، التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 4- بن رحم محمد خميسي، بلعورة هجيرة، حوكمة العوائد الطاقوية مدخل لتجنب الصدمات النفطية الدورية نموذج الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 5- بودلال علي، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر - دراسة قياسية تحليلي ، ملتقى دولي: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة الشلف يومي 17-18 نوفمبر 2015.
- 6- بن عمارة منصور، أهمية الجباية العادية في ظل تقلبات لأسعار المحروقات، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق إقلاع اقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة 29-30 نوفمبر 2016.
- 7- بصيري محفوظ، دور الصناديق السيادية في ضبط الاختلالات النقدية و المالية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 8- جديات عيسى، النفط في الجزائر بين وهم الجائزة و حقيقة الجزاء، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 9- حاكمي بوحفص، النمو الاقتصادي دراسة نظرية، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر جامعة عباس لغرور خنشلة يومي 09-10 أبريل 2013.
- 10- زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2005 .
- 11- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 11/12 مارس 2013.

- 12- طيار أحسن و عمار شلابي، أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة يومي: 09- 10 نوفمبر 2010.
- 13- العينوس رياض، لجنة الموارد الطبيعية كأهم معوقات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة البويرة، 29/30 نوفمبر 2016.
- 14- عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي: لقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على المستقبل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013.
- 15- العمري علي، بورداش شهرزاد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.
- 16- عبد الكريم البشير، مداخلة بعنوان: " أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر"، الملتقى الدولي حول السياسة الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر.
- 17- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة 21، 22 ماي 2002.
- 18- قروف أحمد كريم، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 11/12 مارس 2013.
- 19- مراد تنهان، صاري إسماعيل، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016.
- 20- مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العملي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
- 21- منصوري الزين، إستقلالية البنوك المركزية و أثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية جامعة الشلف، ديسمبر 2004.
- 22- نبيل بوفليح، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخليل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 07/08 افريل 2008.

23- ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المشاركة، الملتقي الدولي اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف من 03-07 أكتوبر 2004.

ث- التقارير:

- 1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي 2003.
- 2- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011.
- 4- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ديسمبر 2015.
- 5- بنك الجزائر، تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.
- 6- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، نوفمبر 2014،
- 7- محمد لكصاصي، التطور الاقتصادي والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.
- 8- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
- 9- محمد لكصاصي، تطورات الاقتصادية والنقدية لعام 2010 ، و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 16 أكتوبر 2011.
- 10- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية. 1962 - 2011.
- 11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 - 2004
- 12- لكصاصي محمد، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني (أكتوبر 2008).

ج- محاضرات و نشرات و سلاسل عمل

- 1- بوجلال محمد، محاضرات في النقود والتضخم والنظريات والسياسات النقدية، مطبوعة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، مارس 2006.
- 2- حشاد نبيل، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصاريف العربية، 1994.
- 3- خوري سمير، سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998.
- 4- الغندور أحمد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، سلسلة أوراق بحثية العدد 10، ماي 2000.

- 5- الكواز أحمد، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟ سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ديسمبر 2011.
- 6- لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع العشرون لمجلس محافظي البنوك المركزية و مؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
- 7- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.
- 8- نشرة صندوق النقد الدولي - مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي - 11 ماي 2016
- 9- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية: رقم 21 مارس 2014.
- 10- بنك الجزائر، النشرة الاقتصادية الثلاثية، سبتمبر 2011

ح- القوانين

- 1- القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، ج ر عدد 16 لسنة 1990.
- 2- القانون 84-17 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 3- القانون "64-111" ممضي في 10 أبريل 1964 عن رئاسة الجمهورية، ج ر عدد 13 مؤرخة في 10 أبريل 1964، والمتضمن إنشاء العملة النقدية الوطنية.
- 4- القانون رقم 02/69 ل 17 يناير 1969 المتمم للأمر رقم 68-654 ل 30 ديسمبر 1968 المتضمن قانون المالية لسنة 1969 ج ر عدد 5
- 5- القانون رقم 07/79 المؤرخ ل 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية لسنة 1980 ج ر عدد 53،
- 6- القانون رقم 02/77 مؤرخ ل 31 ديسمبر، يتضمن قانون المالية لسنة 1978 ج ر عدد 33/1977،
- 7- القانون رقم "82/106" مؤرخ ل 13/03/1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانون الأساسي، ج ر عدد 11/1982 .
- 8- القانون رقم "85/85" المؤرخ ل 30 أبريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي، ج ر عدد 19/1985،
- 9- القانون "86-12" المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض جريدة الرسمية 94 لعام 1986
- 10- القانون الأساسي للبنك المركزي رقم 62-144 ل 13 ديسمبر 1962 جريدة رسمية عدد 10

خ- الأوامر

- 1- الأمر رقم 96-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 يتضمن قانون المالية لسنة 1970، ج ر عدد 110.
- 2- الأمر رقم "71-86" مؤرخ ل 31 ديسمبر 1971 يتضمن قانون المالية لسنة 1971، ج ر عدد 108.
- 3- الأمر رقم 72-26 المؤرخ ل 1972 يتضمن تغيير إسم الصندوق الجزائري للتنمية ج ر عدد 46 ل 1972.
- 4- الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم للقانون النقد و القرض 10/90 جريدة رسمية عدد 14
- 5- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 جريدة رسمية عدد 52 .

6- الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 غشت 2010 يعدل و يتمم الأمر رقم 11/03 ل 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 50.

د- الأنظمة و التعليمات:

- 1- النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها جريدة رسمية عدد 53
- 2- النظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 تحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، ج ر عدد 27،
- 3- التعليمات رقم 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.
- 4- التعليمات رقم 02- 13 الصادرة بتاريخ 23 /04 /2013 والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية، والصادرة عن بنك الجزائر.

ذ- الانترنت:

- 1- أحمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع: http://www.arabapi.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-3.pdf
- 2- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري- على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf
- 3- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي. منتدى الاقتصاديين المغاربة على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf
- 4- منى كمال، تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ماجستير اقتصاد جامعة Queen Mary, University of London نوفمبر 2010. على الموقع: https://mpr.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf
- 5- تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المالية و المصرفية في تحسين الأداء الاقتصادي، جامعة وهران. متوفر على الرابط الإلكتروني: www.9alam.com
- 6- لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006 على الموقع: <http://kt-b.com/?p=1903>
- 7- بن علل بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي 1970- 2010. على الموقع: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf>
- 8- الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الاقتصاد الوطني و تحفيزه، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، على الموقع: http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-isdge/egm_ge-algeria_ar.pdf
- 9- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والنخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية. على الموقع: <http://www.faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040>

a- Les ouvrages

- 1- Artis M. J. **Macroeconomie**, Oexford University Press, 1984,
- 2- ANTOINE PARENT, **L'espace monétaire et ses enjeux**, edition Nathan, paris, 1995.
- 3- Ammour Benhalima , **monnaie et régulation monétaire** , Ed dehlal, Algérie , 1997.
- 4- Ammour Benhalima, **le système bancaire Algerien (textes et réalité)**, 2 eme edition, Ed dehlal, alger, 2001.
- 5- André, chaineau, **Monnaie et équilibre économique**, Armand colin, Paris, 1971.
- 6- André Chaineau. **Mécanisme et politique monétaire**, Presses Universitaires de France, Paris, 1990.
- 7- bouzidi Abdelmadjid, **les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle**, ENAG, Alger, 1999
- 8- Benissad hossine , **Algérie restauration et réformes économiques 1979-1993**, édition Opu, Alger ,1994.
- 9- Bronson A, **Macroeconomic : theory and policy**, Harper international edition
- 10-Bernard landais, **leçons de la politique budgétaire**, de Boeck, paris, 2004
- 11-Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation a la macroéconomie**. 8 édition, dunod, Paris, 2001.
- 12-Claude sobrey, jean- claude verez, **Elements de macroeconomie une approche empirique et dynamique**, ellipses edition marketing S A, paris, 1996.
- 13-Dorn Bush R. And Fisher , **Macroeconomic**, sixth edition, International New York 1994,
- 14-Debraj Ray , **Developement Economics**, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998
- 15-De Mourgues Michelle, **Macro économie-monnaie**, Economica, paris, 2000.
- 16-Devoly Michel ,**theories macroéconomiques (fondement et conteroveres)** 2eme edition, Armand coline, paris ,1998.
- 17-Fodil hassam, Fodil HASSAN, **chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales-** l'économiste d'Algérie, Algérie , 2005
- 18-Frederic S. Mishkin, **MACROECONOMICS POLICY AND PRACTICE**, Addison-Wesley, Pearson Education 2012
- 19-Guellec DOMINIQUE, PIERRE Ralle, **Les Nouvelles Théories De La Croissance**, Paris, 2003
- 20-Gregory N, Mankiw, **Macroeconomie**, 7eme edition, De Boeck, paris 2010
- 21-Gujarati dadmor N, **basic econometrics**, fourth edition, the Macgraw Hill,company2004.
- 22-Gilbert Abraham-Frois, **Dynamique économique**, 7 édition, édition Dalloz , Paris, 1991.
- 23-Gheraout Mohamed , **crises financières et faiblîtes des banques algériennes** ‘ édition GAL 2004
- 24-Gourmiri Mourad ,**l'offre de la monnaie en Algérie** , édition ENAG 1993
- 25-Jaques henry David, **La politique monétaire**, dunod, paris, 1983 .
- 26-J Adenotet J, M Albertini, **La Monnaie et les banques**, édition de seuil, paris, 1975.
- 27-J. Jalladeau, **Introduction à la macroéconomie**, 2eme édition, D Boeck, Bruxelles, 1998
- 28-Jean arrous, **les théories de croissance**, éditions de seuil, paris, 1999
- 29-Jean Didier leccallion, **économie contemporaine, analyse et diagnostic**, deboeck, paris, 2004
- 30-Jean pierre patat, **Monnaie. Système Financier et Politique monétaire**, 6eme édition, economica, paris, 2002.
- 31-J.Marchall , J.Lecaillon, **Les flux monétaires**, Ed Cujas, 1967
- 32-J. L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, JJ, Quiles, **Macroeconomie**, 2eme édition, collection Grand Amphi, Economie, Breal, 2006

- 33-Jean-Pascal Bassino, Jean- Yves Leroux Pascal Michelena, **Les politiques économiques**, editions Foucher, **paris** , 2005.
- 34-Maré Nouchi , **croissance - histoire économique-** ,édition Hazan , paris , 1990.
- 35-Matchier Caron .**Buget et politique budgtaire . theme et debats** . breal paris France .2007
- 36-Marc Bassoni, Alain Beitone, **Monnaie : Théorie et politique** (Sirey, 1994),
- 37-Marc Nouchi, Croissance-histoire économique, Edition Hazan, France, 1990,
- 38-Marshall A, (1992) **Money, credit and commerce**, publisher promettters books, 2003.
- 39-Marie de la place, **monnaie et financement de l'économie**, (Paris: dunod, 2003)
- 40-Mustafa mekideche, **l'Algérie entre économie de rente et économie émergente- essai sur la conduite des reformes économiques et perspectives, (1986-1999)**, édition dahlab, 2001,
- 41-N.Kaldor, **Essay on Economic Stability and Growth**, (London: Duckworth, , 1960
- 42-Mourad benachnhou, **inflation , dévaluation, marginalisation**, , dar ELCHARIFA, Alger, 1993,
- 43-Stiglitz.J.E **Principes d'Economie moderne** ,Edition Deboeck University 2ème Edition 2000
- 44- Pierre Bruno Ruffini, **Les théories monétaires**, Ed Dunod, 1996 p 54 .
- 45-Patrik Villieu, **Macroeconomie, Consomation et Epargne**. (Paris: La dicouvert et syros, 2002) p. 15
- 46-Robert J. Gordon. **Macroeconomics**, Sixth edition (Harper Collins College Publishers,
- 47-Robert j.Barro, **les facteurs de la croissance économique,une analyse transversable par pays** (paris: economica, 2002)
- 48-Roy. J-Ruffin, Paul R-Gregory, **principles of economies**, fifth edition, harper Collins college publishers, 1992.
- 49-Samuelson p.a.et nordhous W.D. **Economie**, 16 eme edition, economica. 2000.
- 50-Tadaro.et smith, **Economic Development**, 2eme edition, Addison wasley, 2003.
- 51-John somleif , **Economie public**, Armand colin, paris, 1975.
- 52-Jean marchal, Jacques Lecaillon, **Theorie des flux monetaires**, Edition cujas, 1967.
- 53-Regis bourbonnais ,**Exercices pedagogiques d'econometrie** 2^{eme} edition, Economica, paris, 2012.
- 54-William green, **Economitrics**, 7eme edition, Edition pearson, France, 2011.
- 55-Xavier Greffe, Jaques Mairesse, Jean-Louis Reiffers, **Encyclopedie Economique**, Economica, Paris, 1990.

b- Les articles :

- 1- Anderson, L. C. and J. L. Jordan (). "Monetary and fiscal actions: a test of their relative importance in economic stabilization." Federal Reserve Bank of St. Louis Review 50 November 1968.
- 2- Adefeso H.A. and H.I. Mobolaji, **The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: Further Empirical Evidence** Pakistan Journal of Social Sciences, Volume 7 Issue 2, 2010
- 3- Alvin Hansen, **Fiscal Policy and Business Cycles** The Economic Journal Vol. 53, No. 209 (Apr 1943).
- 4- Biljana Rakić1 Tamara Radenović, **The Effectiveness of Monetary and Fiscal Policy in Serbia**, Industrija, Vol.41, No.2, 2013.
- 5- Ben S. Bernanke and Mark Gertler, **Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission**, Journal of Economic Perspectives-Volume 9, Number 4- Fall 1995.
- 6- Cardia, E. **The Dynamics of a Small Open Economy in Response to Monetary, Fiscal, and Productivity Shocks**. Journal of Monetary Economics December, 411–34, 1991.

- 7- Chowdhury, A. R. **Monetary policy, fiscal policy and aggregate economic activity: some further evidence**, Applied Economics_20. 1988.
- 8- C.w.j granger and . p.Newbold ,**Spurious Regressions in Econometrics**, (6 North-Holland Publishing Company) Journal of Econometrics 2, 1974.
- 9- Dallas S. Batten and Daniel L. Thornton **The Monetary-Fiscal Policy Debate and the Andersen-Jordan Equation**, FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, OCTOBER 1981.
- 10- DALLAS S. BATTEN and R. W. HAFER, **Monetary and Fiscal Actions on Economic Activity: A Cross-Country Comparison**, FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, JANUARY 1983.
- 11- David Romer . **keynesion Macroeconomics with out the Lm curve**. Journal of economics perspectives volume 14 n .2 spring 2000 .
- 12- David Romer .**Short-Run Fluctuations** . university of california . berkley 2012.
- 13- DA DICKEY W.Fuller ,**likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root** ,Econometrica 1981.
- 14- Emmanuel Dodzi K. Havi , Patrick Enu, **The Effect of Fiscal Policy and Monetary Policy on Ghana's Economic Growth: Which Policy Is More Potent?** Research Academy of Social Sciences , international Journal of Empirical Finance Vol. 3, No. 2, 2014
- 15- Engel R.F and granger c.w.j, **cointegration and error correction rep :Representation,Estemation and testing** ,Econometrica, vol.55,1987.
- 16- Elhadi Makboul , **le P.A.S en algerie ,problematique et applicatin** , Revue CENEPAP N °15 .
- 17- Ethan Ilzetzti, karlos A.vegh"**procyclical fiscal policy In Developing countries : truth or fiction**". National Bureau of Economic Research,working paper 14191 cambridge, july 2008.
- 18- Frederic.S.Mishkin, **the transmission mechanism and the role of Asset prices in monetary policy**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2001, Working Paper 8617.
- 19- Finn Kydland and Edward Prescott's ,**The Time Consistency of Economic Policy and the Driving Forces Behind Business Cycles Contribution to Dynamic Macroeconomics** . The royal swedish academy of science ,October 2004.
- 20- Frederis ,S, Mishkin. **what should central bank do ?** Federal reserve bank of St louis , November –december- March -2000.
- 21- Fleming M. (1962), **Domestic financial policies under fixed and floatng rates**, IMF staff papers, vol.09, March.
- 22- Graciela L.kaminsky,carmen M. reinhart and carlos A. vegh ” **when i trains it a procyclical capital flows and macroeconomic policy**" National Bureau of Economic Research working paper 10780. Campridge, september 2004.
- 23- Hakiki Fouad ,**la régulation monétaire en Algérie** , revue de centre de recherche en Economie appliquée pour le développement N18 1989.
- 24- Hugo freyjensen, **the central banks role in debt and Reserve management the danish experience in challenges to central banking form globalized Financial systems**, I M F Institue and Monetary Fiscal systems departement 2003.
- 25- HELGE BERGER, CARSTEN HEFEKER, and RONNIE SCHÖB, **Optimal Central Bank Conservatism and Monopoly Trade Unions**. IMF Staff Papers Vol. 51, No. 3. 2004.

- 26- Hussain,Kamilya.tazhibayva . andannaTer Martirosyan, **Fiscal policy and Economic cycles in oil exporting countries** IMF working paper, International Monetary Fund w p / 08/253 Novembrer 2008 .
- 27- Heni Ahmed , monnaie , **crédit et financement en Algérie(62-87)** cahiers de CREAD, 1987,
- 28- Hu'seyin ,Sen and Ay,se Kaya, The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Growth :What Does Long-run SVAR Model Tell Us? Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 65903, posted 4. August 2015.
- 29- Iain begg: **The challenges of policy co-ordination in Europe: Government and money** ,the federal trust of Education and research 2002 .p.p.21-22
- 30- James, M. Boughton, **On the origins of the Fleming-Mundell Model**, IMF Staff, Vol 50, N°01 (2003).
- 31- Jayaraman, **EFFICACY OF FISCAL AND MONETARY POLICIES IN THE SOUTH PACIFIC ISLAND COUNTRIES: SOME EMPIRICAL EVIDENCE**, THE INDIAN ECONOMIC JOURNAL, Volume 49, No.1, 2002
- 32- J.taylor, **The Role of the Exchange Rate in Monetary-Policy Rules**, POLICY IMPLICATIONS OF MACROECONOMIC RESEARCH, VOL. 91 NO. 2, MAY 2001.
- 33- J. E. STIGLITZ and A. WEISS, **ASYMMETRIC INFORMATION IN CREDIT MARKETS AND ITS IMPLICATIONS FOR MACRO-ECONOMICS**, Oxford Economic Papers 44 (1992).
- 34- John Weeks, **THE EFFECTIVENESS OF MONETARY POLICY RECONSIDERED**. International Poverty Centre United Nations Development Programme, Technical Paper number 3 June, 2008.
- 35- KÓNYA, László, **UNIT-ROOT, COINTEGRATION AND GRANGER CAUSALITY TEST RESULTS FOR EXPORT AND GROWTH IN OECD COUNTRIES**, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies. Vol.1-2, 2004.
- 36- Leopold von Thadden **Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt** :some further monetarist arithmetic.
- 37- Maurice Obstfeld and Kenneth Rogoff, **The Mirage of Fixed Exchange Rates**, Journal of Economic Perspectives , Volume 9, Number 4, Fall 1995.
- 38- Md. Habibur Rahman, **Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal policies on Output Growth in Bangladesh: VAR Approach**," Working Paper Series: WP 0601, Policy Analysis Unit (PAU) Bangladesh Bank , Dhaka, 2005.
- 39- Malawi, Ahmad, **The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM)**. *Dirasat, Administrative Sciences*, University of Jordan. 36 (1), 2009.
- 40- Mosayeb Pahlavani, Ed Wilson and Andrew C. Worthington,**trade-GDP Nexus in Iran ,ARDL Model**, American Journal of Applied Sciences 2 (7), 2005.
- 41- Momi dahan. **the fiscal Effects of monetary policy**. International monetary fund , working paper .N. 66. May 1998, Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank June 2003.
- 42- Muhammad AFZal et al ,**openness, Inflation and Growth relationShips in pakistan, An Aplication of ARDL,brounds Testiny Approach, pakistan** Economic and social review vol.51 N01, summer 2013.

- 43- M Hashem prsaran, yongcheol Shin , **An Autoregressive distributed lag Modelling Approach to cointegration Analysis**, Econometric Society Monographs. Volume31, 1998.
- 44- Moahi .S, **Algerie :l'economie confisquée**, Revue Alternatives économiques N° 224/Avril 2004.
- 45- Mundell R.A, **the appropriate use of monetary and fiscal for internal and external stability**, IMF staff papers, volume 09, 1962.
- 46- Najam us Saqib and Attia Yasmin, **some econometric evidence on the Relative importance of Monetary and Fiscal Policy in pakistan**, the Pakistan development review vol XXVI, N 4, 1987.
- 47- Perasan M.H.Y. chin, and Rj smith, **bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships**, Journal of applied Econometrics vol 16 N 03, 2001.
- 48- Phillips P.and Perron P, **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrika 75(2), 1988.
- 49- Patrick LÜNNEMANN & Thomas MATHÄ, **MONETARY TRANSMISSION: EMPIRICAL EVIDENCE FROM LUXEMBOURG FIRM-LEVEL DATA**, CAHIER D'ÉTUDES WORKING PAPER N° 5, Banque Centrale du Luxembourg, Octobre 2002
- 50- pawal marszalek, **coordination of monetary and fiscal policy**, the poznan university of Economics , volume 3 , N 2, 2003.
- 51- Quraan, Anwar , **The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: An Econometric Case Study of Jordan**, Abhath Al-Yarmouk, Hum. & Soc, 14 (1), 1998
- 52- Rudiger Dornbusch, **Expectations and Exchange Rate Dynamics**, The Journal of Political Economy, Volume 84, issue 6, nov 2002.
- 53- Shahid Ali ,Asghar Ali, **Whether Fiscal Stance of or monetary policy in effective for economic Growth in case of south Asian countries**, Pakistan development review, 47 : 4 Part II, Winter 2008.
- 54- Toda, Hiro Y.; Yamamoto, Taku, **"Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes,"** Journal of Econometrics 66, 1-2 ,March 4, 1995
- 55- Talvin, Ernesto, and carlos A.vegh, **tax Base variability and procyclical Fiscal policy in Dcveloping countries**, journal of Development Economics, vol 78, 2005
- 56- Talib Awad and Saif Alsowaidi, **Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Qatar** , Journal of CBE, 11, 2000.
- 57- T.K Jayarman, chee,choong dioony,Rubyna ,**Fiscal and monetary policy response to global downturn in small island developing states**, school of Economics Banking and finance ,Naciru compus ,working paper series FNU.FIJI National, N 08, 2012.

c- Thèses

- 1- ZAKANE Ahmed, **Dépenses Publiques Productives, Croissance A Long Terme Et Politique Economique**, Essai D'Analyse Econométrique Appliquée Au Cas De L'Algérie, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université D'Alger, 2003.

d- Rapport statistiques

- 1- Banque d'Algérie , **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2002.
- 2- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaire ,juin 2006.
- 3- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport juin 2007

- 4- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie** Rapport 2009.
- 5- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective des compte économiques de 1963-2004**, collections statistiques N°125
- 6- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{eme} chapitre :Monnaie et crédit.
- 7- **rétrospective des comptes économiques de (1963-2001)**. Collections statistique N° 111/2003.
- 8- Banque d'Algérie **Evolution économique et monétaire en Algérie** ,Rapports 2014, Juillet 2015
- 9- Banque d algerie, bulletin Statistique Trimestriel N 32 .September 2015
- 10- Bulletin statistique trimestriel N° 3 (Juin 2008).
- 11- Bulletin statistique trimestriel N° 10(Juin 2010).
- 12- Bulletin statistique trimestriel N° 25 mars 2014.
- 13- Bulletin statistique trimestriel N°29 : Mars 2015.

e- INTERNET

- 1- Arshia Amiri Bruno Ventelou, **Causality test between health care expenditure and GDP in U.S :comparing periods**, GREQAM Groupement de Recherche en Economie Quantitative d'Aix-Marseille Document de Travail n°2010-29, May 2012, p. 5. <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00520326v2/document>
- 2- Coxwell et Bruce, **TAX CUTS AND INTEREST RATE CUTS: AN EMPIRICAL COMPARISON OF THE EFFECTIVENESS OF FISCAL AND MONETARY POLICY**, sur le site: <http://web.utk.edu/~dbruce/jber04.pdf>
- 3- John B. Taylor **Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline** sur le site : <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.200.2321&rep=rep1&type=pdf>
- 4- Mohammed Nur Hussain, Albert Wijeweera, and Nam Hoang, **Impacts of Monetary Policy and Fiscal Policy on Output: A Structural Cointegrating VAR Approach for selected ASEAN**, <https://www.wbiconpro.com/243-Nur.pdf>
- 5- Olajide S. Oladipo, **Does Saving really matter for Growth in Developing Countries? The Case of a Small Open Economy**. <http://economics.ca/2009/papers/0619.pdf>.
- 6- Une Revue des dépenses publiques Rapport N° 36270 – DZ Volume I : Texte Principal Le 15 août 2007 <http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeI.pdf>
- 7- Tarik Benbahmed Hervé Lohoues Mickaëlle Chauvin Algérie2016 Perspectives économiques en Afrique OCDE, PNUD 2016 http://www.africaneconomicoutlook.org/sites/default/files/2016-05/Algerie_FR_2016%20WEB.pdf
- 8- Rapport N° 36270 – DZ Une Revue des dépenses publiques (En deux volumes) Volume I : Texte Principal Le 15 août 2007 Document de la Banque mondiale. sur le site <http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeI.pdf>
- 9- Karl Betz . **the IS-MP model and the defference between neoclassical and keynesian economics**. Sur le site : [WWW.boeckler.de/pdf/v-2012-10-25 betz .pdf](http://WWW.boeckler.de/pdf/v-2012-10-25_betz.pdf).
- 10- Barttomiey Rokicki, the Mundell-Fleming Model, **Chair of Macroeconomics and International Theory**, University of warsaw. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.153.5056&rep=rep1&type=pdf>
- 11- Robert M. Kunst, **Introduction to macroeconomics**, lecture note, March, 2006, <http://homepage.univie.ac.at/robert.kunst/macro1.pdf>

- 12- Daniel solano, **Algérie construire l'avenir**, le MOCI , N 1706, 9-10-2016.
<http://www.lemoci.com/fiche-pays/algerie/>
- 13- International fund of statistics (ifc). <http://www.ifc.org/>
- 14- World developement indicator (wdi). <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- 15- IMF Statistical appendix, staff country reports (1998/2004/2005/2006/2009/2012).
<https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=25694.0>
- 16- BP Statistical review of world energy june 2006 (www.bp.com).
- 17- ONS Office national des statistiques <http://www.ons.dz/>

الملاحق

الملحق رقم: (1) التدابير المعتمدة فيما يخص السياسة النقدية و إصلاح النظام المالي و البنكي ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1995-1998

أ - السياسة النقدية و إصلاح النظام البنكي و المالي	
نهاية 1995	1 - اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقدرة على أساس اتجاهات التضخم لسنة 1995.....
1995	2 - اعتماد هيكل المعدلات الموجهة خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض....
1995	3 - إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.....
	4 - تطوير السوق النقدية
1995	• ما بين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات و المتدخلين).....
1995	• المزايدة على القروض.....
1995	• المزايدة على أدوات الخزينة.....
1996	• إدخال عمليات السوق المفتوحة.....
1996	5 - إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات و التي توقفت في منتصف 1996
1996	6 - إنجاز الأعمال التمهيديّة لإقامة سوق رأس المال.....
منتصف 1995	7 - إعادة رسملة البنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%.....
98 96	8 - دعم إعادة هيكلة البنوك لطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها.....
نهاية 1995	9 - دعم التدابير لاحترازية التي تحد من المخاطرة و تضع القواعد لتصنيف القروض.....
1996	10 - إعادة هيكلة صندوق الادخار و دمجها في النظام المصرفي.....
1996	11 - وضع نظام لتأمين الودائع.....

المصدر: بتصرف: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، (لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2010).

الملحق رقم (2): التدابير المعتمدة فيما يخص المالية العامة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1995-1998

أ - المالية العامة	
يناير 1995	1 - توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.....
يناير 1995	2 - إصلاح التعريفات الجمركية
	3 - مراجعة و إصلاح الضريبة على القيمة المضافة
1997	• مراجعة المعدلات و الأوعية و دراسة إمكانية توسيع الوعاء الى المنتجات البترولية و تقليص المعدلات من ثلاثة إلى اثنين.....
1997	• تحليل وسائل زيادة مردودية الحقوق على الاستهلاك.....
نهاية 1996	4 - وضع رقم ضريبي لكل معول.....
منتصف 196	5 - العمل بالتعاون مع البنك الدولي على:
	• مراجعة سياسة الإنفاق الحكومي
	• وضع نظام لمتابعة الإيرادات و المحاسبة لدعم إدارة النفقات
1996	6 - الشروع في إصلاح الوظيفة العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة.....

المصدر: بتصرف: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، (لبنان: مكتبة حسين العصرية، 2010).

الملحق رقم (3): تطور الكتلة النقدية 1962-1990

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
البيان											
الكتلة النقدية M_2	4.10	4.00	4.72	5.25	5.78	7.51	10.16	11.6	13	13.5	18.1
النقود	3.96	3.92	4.64	5.13	5.55	7.02	9.32	10.52	11.6	12.9	16.7
نقود أتمائية	2.26	2.31	2.58	2.76	2.81	3.23	3.70	4.16	4.74	2.72	7.05
نقود كتابية	1.7	1.61	2.06	2.37	2.71	3.79	5.62	6.36	6.88	7.25	9.7
أشباه النقود	0.14	0.08	0.08	0.12	0.23	0.49	0.84	1.11	1.45	0.97	1.39
نسبة التغير M_2	-	2.4-	18+	11.2+	10.09+	29.9+	35.2+	14.3+	12.6	6.49	30.2
السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
البيان											
الكتلة النقدية M_2	20.3	25.7	33.7	43.6	51.9	67.4	79.6	93.5	109.1	137.8	165.9
النقود	18.9	24.2	31.9	41.08	48.5	62.2	72.2	84.4	97.9	125.3	152.7
نقود أتمائية	8.82	10.4	12.7	17.2	20.5	27.3	35.4	42.3	48.06	49.16	60.02
نقود كتابية	10.1	13.7	19.23	23.77	27.93	34.8	36.73	41.0	49.87	76.14	92.67
أشباه النقود	1.44	1.52	1.77	2.53	3.40	5.25	7.48	9.1	11.23	12.59	13.1
نسبة التغير M_2	1.2	26.5	30.9	29.1	19.1	29.8	18.1	17.3	16.7	26.3	20.3
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990				
البيان											
الكتلة النقدية M_2	149.7	223.8	227.01	257.89	292.963	308.14	343.005				
النقود	180.4	202.2	204.81	223.906	252.205	250.012	270.082				
نقود أتمائية	67.4	76.6	89.36	96.865	109.754	119.8	134.941				
نقود كتابية	112.82	125.55	115.46	127.041	142.451	130.142	135.141				
أشباه النقود	14.2	21.6	22.199	33.99	40.758	58.134	72.923				
نسبة التغير M_2	17.3	14.9	1.4	13.6	13.6	5.18	11.3				

Source: Office Nationale des statistique ONS Rétrospective statistique 1962-2011, 13^{eme}

chapitre :Monnaie et crédit, p. p 216-218

الملحق رقم (4): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر 1962-1990.

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
البيان										
الموجودات الخارجية	0.9	1.1	0.8	07	1.2	2.0	2.4	2.3	1.5	1.5
نسبة التغير %	-	22	27-	12.5-	71	66.6	20	4.1-	34.7-	0
قروض للخزينة	0.4	0.6	1.8	2.1	2.1	2.5	3.3	3.8	5.9	5.9
نسبة التغير %	-	50	200	16	00	19	32	15	55	00
القروض للاقتصاد	2.6	2.1	2.4	3.1	2.3	2.7	4.4	6.5	6.5	8.1
نسبة التغير %	-	19-	14.2	29	25.8-	17.3	62.9	47.7	0	24.6
مجموع مقابلات	4.1	4	4.72	5.25	5.78	7.51	10.16	11.62	13.08	13.93

السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
البيان										
الموجودات الخارجية	2.2	4.5	7.1	6.4	9.8	9.0	11.0	12.3	16.5	18.8
نسبة التغير %	46.6	104.5	57.5	9.8-	53.1	8.2	22.2	11.8	34.1	13.9
قروض للخزينة	5.2	5.1	3.6	7.3	8.8	14.3	24.8	26.6	33	25.1
نسبة التغير %	11.8-	1.9-	29-	102.7	20.5	62.5	73	73	7	24 -
القروض للاقتصاد	13.6	15.9	21.8	29.0	37.3	40.1	51.7	60	86.5	88.5
نسبة التغير %	67.9	16.9	37.1	33	28.6	7.5	28.9	16	14.1	29.1
مجموع مقابلات	18.14	20.36	25.77	33.75	43.6	15.95	67.46	79.69	93.5	109.1

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
البيان									
الموجودات الخارجية	13.9	11.3	9.3	14.8	9.32	9.15	9.28	6.52	6.535
نسبة التغير %	26.0-	18.7-	7.6-	59	37-	1.82-	1.4	29.7-	0.23
قروض للخزينة	36.1	52.6	67.7	76.6	101	123.1	147.2	157.2	167.044
نسبة التغير %	43.8	45.7	28.7	13.1	31.9	21.96	19.53	6.79	6.26
القروض للاقتصاد	112.8	133	156	174.6	176.9	180.6	191.9	209.3	246.978
نسبة التغير %	27.4	17.9	17.2	11.9	1.31	2.08	6.25	9.06	18.001
مجموع مقابلات	137.8	165.9	194.7	223.8	227	257.9	292.9	308.1	343

Source : Office Nationale des statistique ONS Rétrospective statistique 1962-2011 Op. Cit. p. p 216-218

الملحق رقم (5): تطور الكتلة النقدية مقارنة للناتج الداخلي الخام الإسمي خلال الفترة 1962 – 1989

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
M ₂ (مليار د ج)	4.1	4	4.72	5.25	5.78	7.51	10.16	11.6	13	13.9
PIB (مليار د ج)	-	13.1	14.1	15.2	14.7	16.2	18.7	20.5	22.9	23.5
V	-	3.27	2.98	2.89	2.54	2.15	1.84	1.76	1.75	1.68
L	-	0.30	0.33	0.34	0.39	0.46	0.54	0.56	0.57	0.59
معدل نمو سنوي لـ M ₂ %	-	2.43-	18	11.22	10.09	29.9	35.2	14.17	12.06	6.92
معدل نمو سنوي PIB %	-	-	7.6	8	3.2	10.2	15.43	9.62	11.7	2.62
B	-	-	2.36	1.4	3.15	2.93	2.28	1.47	1.03	2.64
السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
البيان										
M ₂ مليار د ج	18.1	20.3	25.7	33.7	43.6	51.9	67.4	79.6	93.5	109.1
PIB مليار د ج	27.4	32.1	48.6	56.3	68.8	82	104.8	128.2	162.5	191.5
V	1.5	1.57	1.92	1.69	1.58	1.58	1.55	1.60	1.73	1.75
L	0.66	0.63	0.52	0.59	0.63	0.63	0.64	0.62	0.57	0.56
معدل نمو سنوي لـ M ₂ %	30.22	12.15	26.57	31.1	29.37	19.03	29.85	18.12	17.46	16.68
معدل نمو سنوي PIB %	16.5	17	51.4	15.8	21.8	19.5	27.8	22.3	26.7	17.84
B	1.83	0.71	0.51	1.96	1.34	0.97	1.07	0.81	0.65	4.64
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	البيان	
M ₂ مليار د ج	137.8	165.9	194.7	223.8	227.0	257.9	292.9	308.1		
PIB مليار د ج	208.7	233.8	263.8	291.6	296.6	312.7	347.7	422		
V	1.50	1.40	1.1	1.30	1.30	1.21	1.19	1.36		
L	0.66	0.70	0.90	0.76	0.76	0.82	0.84	0.73		
معدل النمو السنوي لـ M ₂ %	26.33	20.33	17.35	14.6	1.4	13.6	13.60	5.18		
معدل النمو السنوي PIB %	8.9	12	0.07-	34.8	1.7	5.4	11.1	21.2		
B	6.58	3.63	4.23	2.88	1.09	2.5	1.75	0.2		

Source : Office Nationale des statistique ONS, Rétrospective statistique 1962-2011 Op. Cit.
p. p 216-218

- تم حساب كل من سرعة دوران النقود V و سيولة الاقتصاد L و معامل الاستقرار النقدي B وكذا معدلات النمو السنوية لكل من العرض النقدي M_2 و الناتج المحلي الإجمالي الاسمي PIB.

الملحق رقم (6): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البيان								
الكتلة النقدية M_2	343.005	415.270	515.902	627.427	723.514	799.562	915.58	1081.5
النقود	271.04	325.93	370.37	446.9	475.9	519.1	595.2	671.6
النقود الكتابية	135.3	157.2	184.9	211.3	223	249.8	290.6	337.6
أشباه النقود	72.9	90.3	152	180.5	247.7	280.5	324.4	409.9
التغير M_2 %	11.3	21.07	24.2	21.6	15.3	10.5	15	18.2

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البيان									
الكتلة النقدية M_2	1592.46	1789.35	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.3	4070.4	4933.7
النقود	813.7	885.5	1048.18	1238.5	1416.3	1643.5	2165.6	2437.5	3167.6
النقود الكتابية	390.8	439.5	563.7	661.3	751.6	862.1	1291.3	1516.5	1081.4
أشباه النقود	474.2	577.9	974.35	1235.0	1485.2	1656.0	1478.7	1632.9	1766.1
التغير M_2 %	47.2	12.36	13	22.3	17.3	15.6	11.4	10.9	18.9

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان									
الكتلة النقدية M_2	5994.6	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.135	11945.8	13 677. 100	13731.000
النقود	4233.6	4964.9	6944.2	5756.4	7141.7	7 681 600	8 249 900	9 595 300	9 261 136
النقود الكتابية	1284.5	1540.0	1829.4	2098.6	2571.5	2 952 400	3 204 100	3 659 000	3 659 000
أشباه النقود	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5	3 333 600	3 691 700	4 081 800	
التغير M_2 %	21.5	16	3.20	15.44	17.89	10.93	8.44	14.4	0.13

Source :

-www.bank-of-algeria.dz/indication.htm

- Bulletin statistique trimestriel N° 25 mars 2014 p.p 10-26.

- Bulletin statistique trimestriel N°29 : Mars 2015 p.p 10-26.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

الملحق رقم (7): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البيان									
الموجودات الخارجية	6.335	24.286	22.641	19.618	60.399	26.298	133.94	350.309	280.71
القروض للخزينة	167.043	158.97	226.93	527.83	468.53	407.58	280.54	423.54	723.65
القروض للاقتصاد	246.97	325.84	412.31	220.249	305.843	565.644	776.84	741.28	908.18
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البيان									
الموجودات الخارجية	169.62	755.9	1310.7	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515	7415.5
القروض للخزينة	677.5	847.89	569.7	578.6	423.4	20.6-	933.2-	1304.1-	2193.1-
القروض للاقتصاد	1150.73	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535.0	1779.8	1905.4	2205.2

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان								
الموجودات الخارجية	10246.9	10885.7	11996.5	13922.4	14940.4	15241.2	15734.9	15222
القروض للخزينة	-3627.3	-3488.9	-3510.9	-3406.6	-3334	-3235.4	-3008.4	1490-
القروض للاقتصاد	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4297.4	4902.5	510 6.9	7651

Source :

- www.bank-of-algeria.dz/indication.htm
- *Bulletin statistique trimestriel* N° 25 mars 2014 p.p 10-26.
- *Bulletin statistique trimestriel* N°29 : Mars 2015 p.p 10-26.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

الملحق رقم (8) تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البيان									
M ₂ مليار دج	343.0	415.2	515.9	627.4	723.5	799.5	915.05	1081.5	1592.4
PIB مليار دج	455.31	639.0	734.231	945.35	1055.46	1422.7	2089.6 9	2620.8	2690.1
L	0.62	0.49	0.49	0.49	0.49	0.46	0.41	0.44	0.65
V	1.62	2.03	2.03	1.85	2.03	2.18	2.47	2.25	1.53
معدل النمو M ₂ %	11.3	21.07	24.2	21.62	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24
معدل النمو PIB%	41.9	51.7	24.2	10.8	26.5	18.7	24.4	7.7	0.49
B	0.26	0.4	1.1	2	0.57	0.56	0.59	2.36	10.5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البيان									
M ₂ مليار دج	1789.3	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.3	4070.4	4933.7	5994.6
PIB مليار دج	3152.71	4109.49	4048.32	4458.54	5026.5	5903.15	7526.4 9	8299.4	9019.06
L	0.63	0.49	0.61	0.65	0.64	0.61	0.54	0.59	0.66
V	1.58	2.03	1.63	1.53	1.54	1.61	1.84	1.68	1.50
معدل النمو M ₂ %	12.36	13	22.3	17.3	15.6	11.4	10.9	18.9	21.5
معدل النمو PIB%	15.58	30.34	-1.48	10.13	12.73	17.44	27.49	10.26	8.67
B	3.86	0.58	-15.06	2.42	1.1	0.62	0.44	1.48	2.12

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان								
M ₂ مليار دج	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.135	11945.819	13663,900	13731.000
PIB مليار دج	10532.14	9432.44	1156.65	13826.46	14434.56	16951.567	17205.1	16638.86
L	0.66	0.76	0.71	0.72	0.76	0.70	0.79	0.82
V	1.51	1.31	1.39	1.39	1.31	1.41	1.25	1.21
معدل النمو M ₂ %	16	3.20	15.44	19.90	10.93	8.44	14.38	0.5
معدل النمو PIB%	16.77	-10.44	22.58	19.75	4.39	17.44	1.49	3.29-
B	0.89	-0.31	0.65	0.87	0.96	0.48	9.65	0.15-

المصدر: من إعداد الباحث من المصادر التالية:

- Office Nationale des statistique ONS Rétrospective statistique 1962-2011, 13^{eme} chapitre :Monnaie et crédit, p. p 216-218
- Rapport sur le développement en Afrique 1999

-Rapport 2001 ,Evolution économique et monétaire en Algérie (donnée statistique N 322 de 1998-1999)

- Bulletin statistique trimestriel N° 25 mars 2014 p.p 10-26

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

- تم حساب كل من سرعة دوران النقود V و سيولة الاقتصاد L و معامل الاستقرار النقدي B وكذا معدلات النمو السنوية لكل من العرض النقدي M_2 و الناتج المحلي الإجمالي الاسمي PIB.

الملحق رقم (9) تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1963-1969

الوحدة: (10⁶ دج)

السنوات	الإيرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج البترولية ج الكلية %	ج العادية ج الكلية %
1963	2187.3	2017.3	257	1760.3	11.9	88.1
1964	2374.8	2271.2	295	1976.2	11.4	88.6
1965	2259.6	2144.4	377	1767.4	13.7	86.3
1966	3500	3006	631	2375	20.9	79.1
1967	4019	3377	880	2497	26.1	73.9
1968	4568	3953	1134	2819	28.7	71.3
1969	5688	4734	1320	3414	27.9	72.1

المصدر: من إعداد الباحث من المصادر التالية:

- International fund of statistics (ifc).
- World development indicator (wdi).
- IMF Statistical appendix, staff contry reports (1998/2004/2005/2006/2009/2012).
- BP Statistical review of world energy juine 2006 (www.bp.com).
- ONS Office national des statistiques
- rétrospective des comptes économiques de (1963-2011). Collections statistique N° 111/2003. (www.ons.dz).

الملحق رقم (10): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1970-1991)

الوحدة: (10⁶ دج)

السنوات	الإيرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج البترولية ج الكلية %	ج العادية % ج الكلية	سعر البترول
1970	6306	5466	1350	4106	24.7	75.3	1,35
1971	9619	5982	1648	4334	27.5	72.5	2,1
1972	9178	8434	3278	5156	38.9	61.1	2,4
1973	11067	9956	4114	5242	41.3	85.7	3,4
1974	23438	21399	13999	8000	62.6	37.4	11,2
1975	25052	23194	13462	9732	58	42	11,0
1976	28018	24976	14237	10739	57	43	11,9
1977	33479	31279	18019	13260	57.7	42.4	12,9
1978	36773	35379	17365	18014	49.1	50.1	12,9
1979	46429	44844	26516	18328	59.1	40.9	19,0
1980	59344	57770	37658	20112	65.1	34.9	31,5
1981	79085	76714	50954	25760	66.4	33.6	34,0
1982	75313	70637	41458	29179	58.6	41.4	35,0
1983	80957	75165	37711	37454	50.4	49.6	29,0
1984	105782	117548	56776	60772	48.3	51.7	29,0
1985	107307	92911	46363	46548	49.9	50.1	28,0
1986	90744	72854	21055	51799	28.9	71.1	19,5
1987	88808	75769	19700	56069	26	74	19,85
1988	93500	81883	23992	57891	29.3	70.7	12,7
1989	116484	110000	45540	64460	41.4	58.6	17,6
1990	152500	147300	76154	71146	51.7	48.3	24,3
1991	248900	244200	161500	82700	66.13	33.9	20,5

المصدر: من إعداد الباحث من المصادر التالية:

- International fund of statistics (ifc).
- World developement indicator (wdi).
- IMF Statistical appendix, staff contry reports (1998/2004/2005/2006/2009/2012à).
- BP Statistical review of world energy june 2006 (www.bp.com).
- ONS Office national des statistiques
- rétrospective des comptes économiques de (1963-2001). Collections statistique N° 111/2003. (www.ons.dz).

الملحق رقم (11): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1963-1987

الوحدة: (10⁶ دج)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	ن. تسيير G	ن تجهيز G
1963	2670	2237	433	83.18	16.21
1964	2811	2070	741	73.63	26.36
1965	3248	2757	491	84.88	15.11
1966	3799	2845	954	74.88	25.11
1967	4217	3398	819	80.57	19.42
1968	5990	3404	1247	56.82	20.81
1969	5665	3576	1976	63.12	34.88
1970	6014	2453	1623	40.78	26.98
1971	6796	4687	2254	68.96	33.16
1972	7729	5365	2832	69.41	36.64
1973	9913	6270	3715	63.25	37.47
1974	12495	9496	4002	75.99	32.02
1975	17756	12344	5412	69.52	30.47
1976	20177	13170	6947	65.27	34.43
1977	25472	15281	10191	59.99	40.00
1978	30106	17575	12531	58.37	41.62

40.05	59.94	13425	20090	33515	1979
39.12	60.86	17227	26789	44016	1980
40.67	59.32	23450	34204	51654	1981
47.55	52.44	46026	37994	72443	1982
48.17	51.82	41252	44380	8632	1983
39.76	60.23	40924	69709	115735	1984
32.9	39.22	44614	53070	135501	1985
32.62	50.11	44614	62868	125441	1986
32.86	56.46	36586	62853	111323	1987

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- International fund of statistics (IFS)
- world development indicator (WDI)
- IMF ; Statical appendix staff country report (1998). www.IMF.org
- ONS. (office national des statistique « rétrospection des comptes économique de 1963 à 2001, collection statistique N° 111/2003. (www.ONS.DZ)

الملحق رقم (12): تطور الإيرادات العامة في الجزائر 1992-1999

الوحدة: (10⁶) دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج البترولية / ج الكلية	ج العادية / ج الكلية	سعر البترول
1992	311864	302664	193800	108864	64.03	35.9	20.03
1993	313949	306211	179218	126993	58.52	41.47	17.50
1994	477181	396082	222176	173906	56.06	43.90	16.19
1995	611731	581985	336148	245837	57.75	42.24	17.40
1996	528157	801082	507837	293245	63.39	36.60	21.33
1997	829500	887813	570837	314048	64.29	35.71	19.62
1998	774500	721956	378517	343241	52.45	47.54	13.02
1999	972800	902752	560120	342632	62.04	37.95	18.12

- المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- IMF. Statal Appendix, staff country report (1998,2004/2005/2006/2009/2012).
www.IMF.Org
- CNES (Consiel National Economique et Social)
Rapport sur la conjoncture économique et social (1995-2004).
- تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط:
http://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm تاريخ زيارة الموقع: 2016-12-22.
- النسب محسوبة من قبل الباحث

الملحق رقم (13): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015.

الوحدة: مليون دينار جزائري

سعر البترول	% ج عادية ج كلية	% ج البترولية ج الكلية	الجباية العادية	الجباية البترولية	إيرادات عامة	
28,59	33.73	66.26	366559	720000	1138900	2000
24,90	34.58	65.41	444449	840600	1395800	2001
25,31	34.48	65.16	489901	916400	1570300	2002
29,03	31.71	72.01	494600	836100	1947600	2003
38,63	29.93	73	644100	862200	2215200	2004
54.33	23.68	76.31	730000	899000	3082700	2005
66,06	23.09	76.89	840800	916000	3639900	2006
74,66	24.17	75.83	890900	973000	3887900	2007
98,96	21.22	78.76	1101900	1715400	5190600	2008
62,3	34.29	65.68	1259700	1927000	3672900	2009
80,2	33.71	66.28	1477400	1501700	4382500	2010
112,9	49.19	50.8	1960400	1529400	5703400	2011
111	34	66	2284900	1519000	3804030	2012
109.5	38.3	41.48	2 279 415	1 615 900	3 895 315	2013
99.68	40.8	59,2	2 350 018	1 577 730	3 927 748	2014
59	61.54	38.45	2 757 265	1 722 940	4 480 205	2015

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- IMF. Statal Appendix, staff country report (1998,2004/2005/2006/2009/2012).
www.IMF.Org
- CNES (Consiel National Economique et Social)
Rapport sur la conjoncture économique et social (1995-2004).
- RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE ,Bank of Algeria, Juillet 2015 sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf
- Direction Générale De la prévision et des politiques (www.dgpp-mf.gov-dz)

- تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط:

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm تاريخ زيارة الموقع: 2016-12-22.

- النسب محسوبة من قبل الباحث

الملحق رقم (14): تطور الإنفاق العام في الجزائر بين 1988-1999.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة G	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	ن تسيير G	ن تجهيز G
1988	119700	37672	66230	31.47	55.32
1989	124500	37294	67484	29.95	54.20
1990	136500	41296	77024	30.25	56.42
1991	212100	153800	58300	72.71	27.48
1992	420131	276131	144000	65.72	34.27
1993	476624	291417	185210	61.14	38.85
1994	566329	330463	235926	58.34	41.65
1995	759617	473694	285923	62.35	37.64
1996	724507	550596	174013	75.98	24.01
1997	914100	643600	201500	70.40	22.04
1998	976721	771700	208500	79.00	21.34
1999	1078800	817692	263000	75.79	24.37

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962 - 2011 ص. 211
- IMF; " Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix " ; IMF Staff Country Report No. 98/87; September 1998; p. 36
- IMF; " Algeria : Statistical Appendix " ; IMF Country Report No.01/163 ; September 2001; p. 4
- Direction Générale De la prévision et des politiques (www.dgpp-mf.gov-dz)
- النسب محسوبة من قبل الباحث.

الملحق رقم (15): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 – 2015.

الوحدة: مليون دينار جزائري

النفقات العامة G	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	% ن تسيير G	% ن تجهيز G	
2000	1160400	856200	321900	73.78	27.74
2001	1519300	963600	357400	63.42	23.52
2002	1540900	1050000	510000	68.14	33.09
2003	1786800	1173800	612900	65.69	34.30
2004	1891800	1245400	646300	65.83	34.16
2005	2052000	1241400	810600	60.49	39.50
2006	2452700	1435200	1019200	58.81	41.55
2007	3108500	1672000	1442300	53.68	46.39
2008	4144000	2218000	1973300	52.92	47.08
2009	4224800	2259500	1925800	53.98	46.01
2010	4512800	2694500	1807900	59.84	40.15
2011	5731407	3879800	1974400	51.84	34.45
2012	7058173	4782600	2275000	67.76	37,96
2013	6024000	4 131 536	1 892 595	68.58	31.41
2014	6995769	4 494 327	2 501 442	64.24	35.76
2015	7 656 331	4 617 009	3 039 322	60.30	39.70

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من المصادر التالية:

- IMF . statistical appendix, st offcountry report (1998 /2004/2005/2006/2009/2012)
www.IMF.org-Bp statistical Review of world Energy juine 2006
www.bp.com/statisticalreview).
- CNES (conseil National Economique et social)
- Direction Générale De la prévision et des politiques (www.dgpp-mf.gov-dz)

الملحق رقم (16): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: (مليون د ج)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1927000	1715400	973000	916000	899000	862200	836060	916400	840600	720000	الجبائية البتروولية قانون المالية
4 280 072	3 215 531	2 931 045 3	1 842 686 2	721 688	320 892	27 978	171 534	232 137	0	رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة
400675	2288159	1738848	1798000	1368836	623499	448914	26504	123864	453237	فائض قيمة الجبائية البتروولية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسبيقات بنك الجزائر
4680747	5503690	4669893	3640686	2090524	944391	476892	198038	356001	435237	المناحات قبل الاقتطاعات
0	465437	314455	618111	247838	222703	156000	170060	184467	221100	أصل المديونية العمومية المقطعة
0	0	607956	0	0	0	0	0	0	0	تسبيقات بنك الجزائر
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أصل المديونية العمومية المقطعة
364282	1223617	1454363	709641	247838	222703	156000	170060	184467	221100	الاقتطاعات
364,282	758,180	531,952	915,30	0	0	0	0	0	0	تمويل عجز الميزانية
4316645	4280073	3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	الرصيد بعد الاقتطاعات
2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات				
4 408 464	5 563 511	5 633 751	5 381 702	4 842 837 5	4 316 465	رصيد الصندوق في السنة السابقة				
1722940	1 577 730	1 615 900	1 519 040	1 529 400 1	1 501 700	الجبائية البتروولية حسب قانون المالية				
552190	1 810 625	2062231	2 535 309 2	2 300 320 2	1 318 310	صافي التحصيلات				
4960350	7 374 136	7695982	7 917 011	7 143 157	5 634 775	وضعية صندوق ضبط الموارد قبل الاقتطاعات				
0	0	0	0	0	0	اقتطاعات الدين العام				
0	0	0	0	0	0	تسديد تسبيقات بنك الجزائر				
2886510	2 965 672	2 132 471	2 283 260 2	1761455	791 938 1	تمويل عجز الميزانية				
2886510	2 965 672	2 132 471	2 283 260 2	1761455 2	791 938 1	مجموع الاقتطاعات				
2073840	4 408 464	5 563 511	5 633 751	5381702	4 842 837	رصيد صندوق ضبط الموارد بعد الاقتطاعات				

Source-

-Direction Générale De la prévision et des politiques (www.dgpp-mf.gov-dz)

-Ministère de Finances Algérien , Direction de recueil des information (2012)

الملحق رقم (17): بيانات متغيرات الدراسة القياسية بالقيم الرقمية و بالقيم اللوغاريتمية

	DEP	LDEP	LM2	M2	PIBR	LPIBR	REP	LREP	
1980	44016	10.69230848	11.44612304	93538	162.5	5.090678001	51185	3.935446520371735	
1981	57655	10.96223225	11.60051500	109154	167.37	5.120206930	71805.00000	4.273954111512582	
1982	72445	11.19058293	11.83420429	137889	178.09	5.182289040	85000	4.442651256490317	
1983	84825	11.34834558	12.01929718	165926	187.7	5.234844943	98667	4.591750544028623	
1984	91598	11.42516471	12.17930763	194718	198.21	5.289327074	105782	4.661380372624912	
1985	99841	11.51133419	12.31877613	223860	205.55	5.325689313	113000	4.727387818712341	
1986	101817	11.53093236	12.33278018	227017	206.37	5.329670674	90744	4.507005937200861	
1987	103977	11.55192499	12.46031168	257896	204.93	5.322668457	96000	4.564348191467836	
1988	119700	11.69274389	12.58780160	292963	202.88	5.312614671	103000	4.634728988229636	
1989	124500	11.73206099	12.63832897	308146	211.8	5.355642433	114700	4.742320024135325	
1990	136500	11.82407989	12.74550030	343005	213.5	5.363636832	144400	4.972587226458726	
1991	212100	12.26481314	12.93668419	415270	210.94	5.351573732	195300	5.274536837882633	
1992	420131	12.94832184	13.15367210	515902	214.73	5.369381424	322700	5.776723099057916	
1993	476627	13.07448949	13.34938260	627427	210.22	5.348154601	335600	5.815919974593051	
1994	566329	13.24693046	13.49187517	723514	208.33	5.339123360	474100	6.161418269908072	
1995	759617	13.54056963	13.59181935	799562	216.25	5.376435145	586500	6.37417266809353	
1996	724609	13.49338747	13.72674273	915058	225.11	5.416589171	749200	6.619005970569934	
1997	845196	13.64732383	13.89387616	1081518	227.59	5.427545764	881500	6.781625001837925	
1998	875739	13.68282338	14.28079117	1592461	239.2	5.477300022	882000	6.782192056006791	
1999	961682	13.77643911	12.09477789	178935	246.85	5.508780864	937100	6.842790000129778	
2000	1178122	13.97943220	14.51986173	2022534	252.28	5.530539581	1190750	7.08233863968097	
2001	1321028	14.09392077	14.72115117	2473516	263.92	5.575646026	1403705	7.246902506052652	
2002	1550646	14.25418217	14.88074943	2901532	278.7	5.630135934	1500250	7.313387039869622	
2003	1690200	14.34035742	15.02579003	3354422	298.77	5.699674046	1451450	7.280318335747704	
2004	1891800	14.45303931	15.13407116	3738037	311.61	5.741752405	1528000	7.331714969726466	
2005	2052000	14.53432548	15.23787307	4146906	329.99	5.799062350	1629760	7.39618804369624	
2006	2453000	14.71282232	15.41159977	4933700	335.61	5.815949771	1683294	7.428507866991665	
2007	3108500	14.94965085	15.60636962	5994600	347.02	5.849382415	1831288	7.512774823403324	
2008	4191000	15.24844992	15.75510077	6955900	355.35	5.873103219	2763000	7.924072324923416	
2009	4246300	15.26155857	15.78584847	7173100	361.03	5.888961057	3178700	8.064227587159218	
2010	4512800	15.32242836	15.91509780	8162800	374.03	5.924336008	2923400	7.980502601455192	
2011	5731407	15.56147160	16.11099046	9929200	384.88	5.952931597	3198400	8.070405963746136	
2012	7621000	15.84641815	16.21478079	11015135	397.96	5.986351497	3469080	8.15164470810482	
2013	6024000	15.61126204	16.29589190	11945819	409.11	6.013984068	3820000	8.24800570160062	
2014	6995769	15.76081609	16.43026787	13663900	424.65	6.051265300	3927748	8.2758215126302	
2015	7746214	15.86271476	16.43516660	13731000	441.21	6.089520952	4480205	8.407424083290694	

المصدر: - القيم الرقمية بالاعتماد على الملاحق السابقة الذكر وحدة قياس النفقات العامة و الإيرادات العامة و العرض النقدي بالمليون دينار جزائري. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحدة قياسه مليار دج أسعار 1980 تحصلنا على معطياته من بيانات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ زيارة الموقع: 2016-12-22

- القيم اللوغاريتمية مستخرجة من برنامج Eviews9

الملحق رقم (18): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPIBR عند المستوى باستخدام اختبار

P. P اختبار و test Augmented Dickey-Fuller

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.396737	0.8438
Test critical values:			1% level	-4.252879
			5% level	-3.548490
			10% level	-3.207094
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIBR) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:52 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.077842	0.055732	-1.396737	0.1727
D(LPIBR(-1))	0.480710	0.162964	2.949796	0.0061
C	0.404512	0.281378	1.437610	0.1609
@TREND("1980")	0.002305	0.001516	1.520146	0.1389
R-squared	0.259736	Mean dependent var		0.028509
Adjusted R-squared	0.185710	S.D. dependent var		0.022914
S.E. of regression	0.020678	Akaike info criterion		-4.809410
Sum squared resid	0.012827	Schwarz criterion		-4.629838
Log likelihood	85.75997	Hannan-Quinn criter.		-4.748171
F-statistic	3.508697	Durbin-Watson stat		2.071594
Prob(F-statistic)	0.027151			

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			0.369011	0.9786
Test critical values:			1% level	-3.632900
			5% level	-2.948404
			10% level	-2.612874
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.00048...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.00096...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBR) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 10:58 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	0.010430	0.013910	0.749823	0.4587
C	-0.029236	0.077147	-0.378971	0.7071
R-squared	0.016752	Mean dependent var		0.028538
Adjusted R-squared	-0.013043	S.D. dependent var		0.022576
S.E. of regression	0.022722	Akaike info criterion		-4.675493
Sum squared resid	0.017038	Schwarz criterion		-4.586616
Log likelihood	83.82112	Hannan-Quinn criter.		-4.644812
F-statistic	0.562235	Durbin-Watson stat		1.132760
Prob(F-statistic)	0.458674			

الملحق رقم (19): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPIBR عند الفرق الأول باستخدام

P. P test Augmented ickey-Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.707568	0.0048
Test critical values:			1% level	-4.374307
			5% level	-3.603202
			10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIBR,2) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:54 Sample (adjusted): 1991 2015 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBR(-1))	-1.902126	0.404057	-4.707568	0.0004
D(LPIBR(-1),2)	0.709454	0.307402	2.307903	0.0381
D(LPIBR(-2),2)	0.776728	0.283365	2.741088	0.0168
D(LPIBR(-3),2)	1.167579	0.286767	4.071524	0.0013
D(LPIBR(-4),2)	0.989539	0.294022	3.365532	0.0051
D(LPIBR(-5),2)	0.698544	0.226248	3.087511	0.0087
D(LPIBR(-6),2)	0.659178	0.174877	3.769381	0.0023
D(LPIBR(-7),2)	0.940539	0.182133	5.164015	0.0002
D(LPIBR(-8),2)	0.656718	0.206802	3.175591	0.0073
D(LPIBR(-9),2)	0.416295	0.165998	2.507836	0.0262
C	0.005315	0.009345	0.568710	0.5792
@TREND("1980")	0.002089	0.000608	3.434888	0.0044
R-squared	0.822051	Mean dependent var	0.001210	
Adjusted R-squared	0.671479	S.D. dependent var	0.022693	
S.E. of regression	0.013007	Akaike info criterion	-5.540586	
Sum squared resid	0.002199	Schwarz criterion	-4.955526	
Log likelihood	81.25733	Hannan-Quinn criter.	-5.378316	
F-statistic	5.459517	Durbin-Watson stat	1.794097	
Prob(F-statistic)	0.002581			

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.534018	0.0130
Test critical values:			1% level	-3.639407
			5% level	-2.951125
			10% level	-2.614300
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.00040...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.00043...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBR,2) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:06 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBR(-1))	-0.551435	0.158545	-3.478090	0.0015
C	0.015836	0.005727	2.764963	0.0094
R-squared	0.274329	Mean dependent var	0.000257	
Adjusted R-squared	0.251652	S.D. dependent var	0.024058	
S.E. of regression	0.020812	Akaike info criterion	-4.849569	
Sum squared resid	0.013860	Schwarz criterion	-4.759783	
Log likelihood	84.44267	Hannan-Quinn criter.	-4.818949	
F-statistic	12.09711	Durbin-Watson stat	1.997012	
Prob(F-statistic)	0.001478			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (20): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند المستوى باستخدام Augmented

P. P test Dickey-Fuller و اختبار

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.814266	0.6763
Test critical values:			1% level	-4.243644
			5% level	-3.544284
			10% level	-3.204699
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:56 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.211376	0.116508	-1.814266	0.0790
C	2.425312	1.237130	1.960434	0.0587
@TREND("1980")	0.030848	0.018240	1.691180	0.1005
R-squared	0.109078	Mean dependent var		0.147726
Adjusted R-squared	0.053395	S.D. dependent var		0.150837
S.E. of regression	0.146754	Akaike info criterion		-0.918296
Sum squared resid	0.689179	Schwarz criterion		-0.784980
Log likelihood	19.07018	Hannan-Quinn criter.		-0.872275
F-statistic	1.958925	Durbin-Watson stat		1.546687
Prob(F-statistic)	0.157556			

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-0.973658	0.7518
Test critical values:			1% level	-3.632900
			5% level	-2.948404
			10% level	-2.612874
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.02145...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.02438...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:10 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.016135	0.016124	-1.000660	0.3243
C	0.363967	0.217597	1.672664	0.1038
R-squared	0.029449	Mean dependent var		0.147726
Adjusted R-squared	0.000039	S.D. dependent var		0.150837
S.E. of regression	0.150834	Akaike info criterion		-0.889832
Sum squared resid	0.750777	Schwarz criterion		-0.800955
Log likelihood	17.57206	Hannan-Quinn criter.		-0.859152
F-statistic	1.001320	Durbin-Watson stat		1.717898
Prob(F-statistic)	0.324273			

الملحق رقم (21): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند الفرق الأول باستخدام Augmented

P. P test Dickey-Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.903408	0.0019
Test critical values:			1% level	-4.252879
			5% level	-3.548490
			10% level	-3.207094
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LDEP,2) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:57 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.867825	0.176984	-4.903408	0.0000
C	0.146982	0.065171	2.255341	0.0313
@TREND("1980")	-0.001219	0.002717	-0.448658	0.6568
R-squared	0.437043	Mean dependent var	-0.004942	
Adjusted R-squared	0.400723	S.D. dependent var	0.199294	
S.E. of regression	0.154280	Akaike info criterion	-0.816003	
Sum squared resid	0.737868	Schwarz criterion	-0.681324	
Log likelihood	16.87205	Hannan-Quinn criter.	-0.770074	
F-statistic	12.03317	Durbin-Watson stat	1.973290	
Prob(F-statistic)	0.000136			

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.903408	0.0019
Test critical values:			1% level	-4.252879
			5% level	-3.548490
			10% level	-3.207094
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.02170...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.02170...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEP,2) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:12 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.867825	0.176984	-4.903408	0.0000
C	0.146982	0.065171	2.255341	0.0313
@TREND("1980")	-0.001219	0.002717	-0.448658	0.6568
R-squared	0.437043	Mean dependent var	-0.004942	
Adjusted R-squared	0.400723	S.D. dependent var	0.199294	
S.E. of regression	0.154280	Akaike info criterion	-0.816003	
Sum squared resid	0.737868	Schwarz criterion	-0.681324	
Log likelihood	16.87205	Hannan-Quinn criter.	-0.770074	
F-statistic	12.03317	Durbin-Watson stat	1.973290	
Prob(F-statistic)	0.000136			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (22): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند المستوى باستخدام Augmented

P. P اختبار و test Dickey-Fuller

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.022372	0.0001
Test critical values:			1% level	-4.243644
			5% level	-3.544284
			10% level	-3.204699
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:58 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-1.065372	0.176902	-6.022372	0.0000
C	12.14057	1.995049	6.085348	0.0000
@TREND("1980")	0.158223	0.027206	5.815788	0.0000
R-squared	0.531330	Mean dependent var		0.142544
Adjusted R-squared	0.502038	S.D. dependent var		0.563402
S.E. of regression	0.397572	Akaike info criterion		1.074937
Sum squared resid	5.058041	Schwarz criterion		1.208252
Log likelihood	-15.81139	Hannan-Quinn criter.		1.120957
F-statistic	18.13917	Durbin-Watson stat		1.995196
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-6.022372	0.0001
Test critical values:			1% level	-4.243644
			5% level	-3.544284
			10% level	-3.204699
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.14451...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.14451...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:14 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-1.065372	0.176902	-6.022372	0.0000
C	12.14057	1.995049	6.085348	0.0000
@TREND("1980")	0.158223	0.027206	5.815788	0.0000
R-squared	0.531330	Mean dependent var		0.142544
Adjusted R-squared	0.502038	S.D. dependent var		0.563402
S.E. of regression	0.397572	Akaike info criterion		1.074937
Sum squared resid	5.058041	Schwarz criterion		1.208252
Log likelihood	-15.81139	Hannan-Quinn criter.		1.120957
F-statistic	18.13917	Durbin-Watson stat		1.995196
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (23): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LREP عند المستوى باستخدام Augmented

P. P اختبار و test Dickey-Fuller

Null Hypothesis: LREP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.182041	0.6711
Test critical values:			1% level	-3.632900
			5% level	-2.948404
			10% level	-2.612874
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LREP) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 18:59 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREP(-1)	-0.019937	0.016867	-1.182041	0.2456
C	0.254109	0.109442	2.321856	0.0266
R-squared	0.040620	Mean dependent var		0.127771
Adjusted R-squared	0.011548	S.D. dependent var		0.140053
S.E. of regression	0.139241	Akaike info criterion		-1.049769
Sum squared resid	0.639810	Schwarz criterion		-0.960892
Log likelihood	20.37095	Hannan-Quinn criter.		-1.019088
F-statistic	1.397221	Durbin-Watson stat		1.475477
Prob(F-statistic)	0.245637			

Null Hypothesis: LREP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.589329	0.7768
Test critical values:			1% level	-4.243644
			5% level	-3.544284
			10% level	-3.204699
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.01769...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.02604...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREP) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:15 Sample (adjusted): 1981 2015 Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREP(-1)	-0.108659	0.088189	-1.232109	0.2269
C	0.591528	0.346901	1.705179	0.0979
@TREND("1980")	0.012489	0.012185	1.024927	0.3131
R-squared	0.071113	Mean dependent var		0.127771
Adjusted R-squared	0.013058	S.D. dependent var		0.140053
S.E. of regression	0.139135	Akaike info criterion		-1.024926
Sum squared resid	0.619475	Schwarz criterion		-0.891610
Log likelihood	20.93620	Hannan-Quinn criter.		-0.978905
F-statistic	1.224917	Durbin-Watson stat		1.392189
Prob(F-statistic)	0.307189			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (24): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LREP عند الفرق الأول باستخدام Augmented

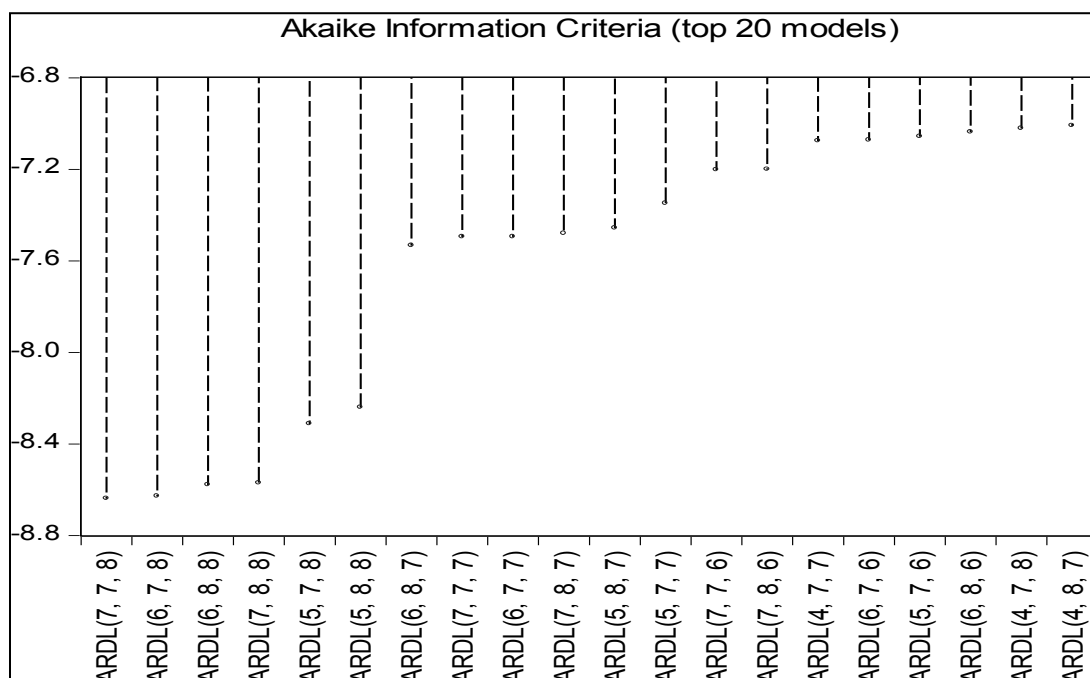
P. P test Dickey-Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LREP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.582841	0.0008
Test critical values:	1% level		-3.639407	
	5% level		-2.951125	
	10% level		-2.614300	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LREP,2) Method: Least Squares Date: 02/25/17 Time: 19:00 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREP(-1))	-0.756618	0.165098	-4.582841	0.0001
C	0.090503	0.031286	2.892732	0.0068
R-squared	0.396254	Mean dependent var		-0.006085
Adjusted R-squared	0.377387	S.D. dependent var		0.170867
S.E. of regression	0.134824	Akaike info criterion		-1.112669
Sum squared resid	0.581681	Schwarz criterion		-1.022883
Log likelihood	20.91538	Hannan-Quinn criter.		-1.082050
F-statistic	21.00244	Durbin-Watson stat		2.019518
Prob(F-statistic)	0.000067			

Null Hypothesis: D(LREP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.499673	0.0054
Test critical values:	1% level		-4.252879	
	5% level		-3.548490	
	10% level		-3.207094	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.01705...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.01696...
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREP,2) Method: Least Squares Date: 02/27/17 Time: 11:16 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREP(-1))	-0.765667	0.170055	-4.502455	0.0001
C	0.105455	0.058105	1.814902	0.0792
@TREND("1980")	-0.000746	0.002428	-0.307201	0.7607
R-squared	0.398087	Mean dependent var		-0.006085
Adjusted R-squared	0.359253	S.D. dependent var		0.170867
S.E. of regression	0.136773	Akaike info criterion		-1.056885
Sum squared resid	0.579916	Schwarz criterion		-0.922207
Log likelihood	20.96705	Hannan-Quinn criter.		-1.010956
F-statistic	10.25121	Durbin-Watson stat		2.006990
Prob(F-statistic)	0.000383			

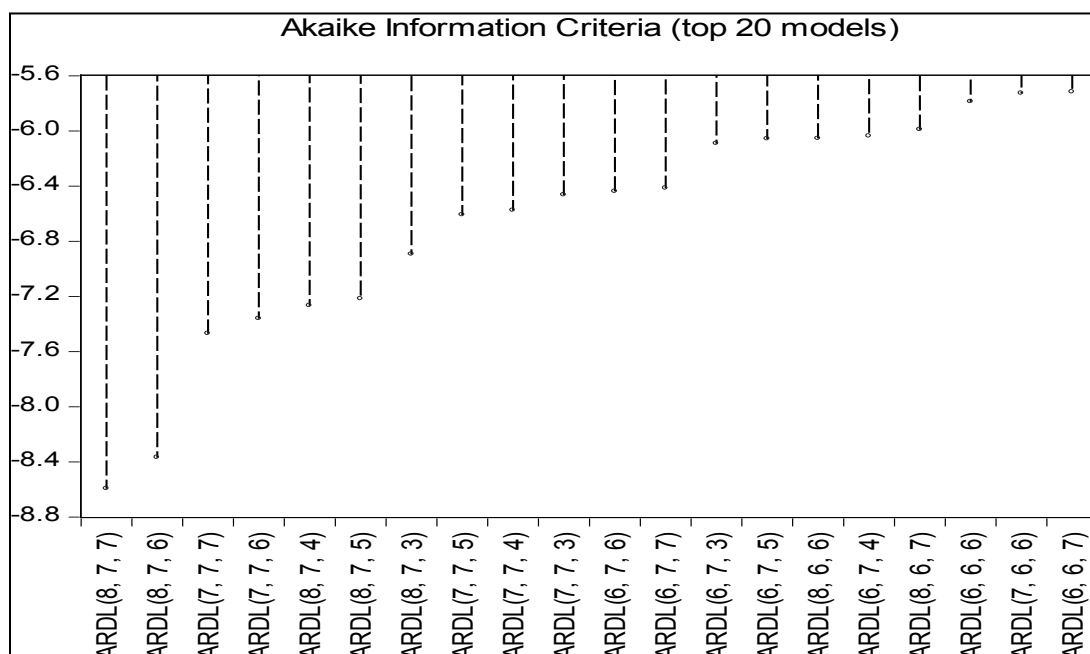
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (25): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج (1)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (26): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج (2)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (27): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.065085	Prob. F(2,1)	0.9406	
Obs*R-squared	3.224973	Prob. Chi-Square(2)	0.1994	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 01/12/17 Time: 18:16				
Sample: 1988 2015				
Included observations: 28				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.018615	0.308396	-0.060360	0.9616
LPIBR(-2)	-0.001124	0.193827	-0.005798	0.9963
LPIBR(-3)	-0.004819	0.160483	-0.030030	0.9809
LPIBR(-4)	0.014890	0.200463	0.074278	0.9528
LPIBR(-5)	-0.030842	0.286419	-0.107682	0.9317
LPIBR(-6)	-0.028404	0.246110	-0.115410	0.9269
LPIBR(-7)	0.022505	0.214139	0.105097	0.9333
LDEP	-0.002048	0.034414	-0.059518	0.9622
LDEP(-1)	-0.003340	0.028769	-0.116112	0.9264
LDEP(-2)	-0.001745	0.018458	-0.094516	0.9400
LDEP(-3)	0.004142	0.026080	0.158804	0.8997
LDEP(-4)	-0.006851	0.038627	-0.177359	0.8883
LDEP(-5)	0.005092	0.043769	0.116340	0.9263
LDEP(-6)	-0.006655	0.070510	-0.094378	0.9401
LDEP(-7)	0.003470	0.045666	0.075981	0.9517
LM2	0.001507	0.018386	0.081965	0.9479
LM2(-1)	0.002854	0.020489	0.139296	0.9119
LM2(-2)	0.001037	0.011459	0.090530	0.9425
LM2(-3)	0.002365	0.021427	0.110366	0.9300
LM2(-4)	0.002059	0.016622	0.123902	0.9215
LM2(-5)	0.001461	0.015374	0.095062	0.9397
LM2(-6)	0.002109	0.019826	0.106359	0.9325
LM2(-7)	0.001518	0.014908	0.101840	0.9354
LM2(-8)	0.001428	0.011793	0.121079	0.9233
C	0.139232	1.189639	0.117038	0.9258
RESID(-1)	0.154774	1.391828	0.111202	0.9295
RESID(-2)	-0.533999	1.978219	-0.269939	0.8322
R-squared	0.115178	Mean dependent var	-5.23E-15	
Adjusted R-squared	-22.89020...	S.D. dependent var	0.001343	
S.E. of regression	0.006564	Akaike info criterion	-8.618023	
Sum squared resid	4.31E-05	Schwarz criterion	-7.333398	
Log likelihood	147.6523	Hannan-Quinn criter.	-8.225300	
F-statistic	0.005007	Durbin-Watson stat	2.418394	
Prob(F-statistic)	1.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (28): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (1)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.541612	Prob. F(1,25)	0.4686	
Obs*R-squared	0.572537	Prob. Chi-Square(1)	0.4493	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/01/17 Time: 13:34				
Sample (adjusted): 1989 2015				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.51E-06	6.70E-07	2.247982	0.0336
RESID^2(-1)	0.146367	0.198884	0.735943	0.4686
R-squared	0.021205	Mean dependent var	1.77E-06	
Adjusted R-squared	-0.017947	S.D. dependent var	2.92E-06	
S.E. of regression	2.94E-06	Akaike info criterion	-22.56307	
Sum squared resid	2.17E-10	Schwarz criterion	-22.46708	
Log likelihood	306.6014	Hannan-Quinn criter.	-22.53453	
F-statistic	0.541612	Durbin-Watson stat	1.969390	
Prob(F-statistic)	0.468615			

الملحق رقم (29): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.420436	Prob. F(2,1)	0.7370	
Obs*R-squared	12.78982	Prob. Chi-Square(2)	0.0017	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 01/12/17 Time: 18:24				
Sample: 1988 2015				
Included observations: 28				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	0.003725	0.158021	0.023573	0.9850
LPIBR(-2)	-0.034131	0.125777	-0.271361	0.8313
LPIBR(-3)	-0.000140	0.117312	-0.001197	0.9992
LPIBR(-4)	0.002342	0.129787	0.018048	0.9885
LPIBR(-5)	-0.006097	0.135177	-0.045108	0.9713
LPIBR(-6)	-0.052043	0.137999	-0.377123	0.7704
LPIBR(-7)	0.046538	0.178057	0.261365	0.8373
LPIBR(-8)	-0.014281	0.109010	-0.131008	0.9171
LREP	-0.002400	0.015783	-0.152092	0.9039
LREP(-1)	0.000722	0.017634	0.040938	0.9740
LREP(-2)	-0.006304	0.017461	-0.361014	0.7794
LREP(-3)	0.003524	0.015541	0.226727	0.8581
LREP(-4)	-0.002131	0.015290	-0.139386	0.9118
LREP(-5)	4.81E-05	0.017100	0.002810	0.9982
LREP(-6)	-0.000693	0.017277	-0.040107	0.9745
LREP(-7)	0.000968	0.020440	0.047347	0.9699
LM2	0.002753	0.006956	0.395783	0.7601
LM2(-1)	0.002710	0.005078	0.533587	0.6880
LM2(-2)	0.001374	0.004454	0.308446	0.8095
LM2(-3)	0.001563	0.005096	0.306766	0.8105
LM2(-4)	0.002201	0.005472	0.402246	0.7565
LM2(-5)	0.001224	0.005005	0.244635	0.8473
LM2(-6)	0.001608	0.004726	0.340198	0.7912
LM2(-7)	0.001554	0.004657	0.333624	0.7950
C	0.131159	0.351893	0.372723	0.7729
RESID(-1)	-0.533426	1.262009	-0.422680	0.7454
RESID(-2)	-0.972936	1.090939	-0.891833	0.5364
R-squared	0.456779	Mean dependent var	7.14E-16	
Adjusted R-squared	-13.66696...	S.D. dependent var	0.001374	
S.E. of regression	0.005261	Akaike info criterion	-9.060731	
Sum squared resid	2.77E-05	Schwarz criterion	-7.776106	
Log likelihood	153.8502	Hannan-Quinn criter.	-8.668008	
F-statistic	0.032341	Durbin-Watson stat	1.926627	
Prob(F-statistic)	0.999992			

الملحق رقم (30): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (2)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.013110	Prob. F(1,25)	0.9098	
Obs*R-squared	0.014151	Prob. Chi-Square(1)	0.9053	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/01/17 Time: 13:38				
Sample (adjusted): 1989 2015				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.77E-06	5.96E-07	2.961757	0.0066
RESID^2(-1)	0.026873	0.234697	0.114499	0.9098
R-squared	0.000524	Mean dependent var	1.81E-06	
Adjusted R-squared	-0.039455	S.D. dependent var	2.36E-06	
S.E. of regression	2.41E-06	Akaike info criterion	-22.96375	
Sum squared resid	1.45E-10	Schwarz criterion	-22.86777	
Log likelihood	312.0107	Hannan-Quinn criter.	-22.93521	
F-statistic	0.013110	Durbin-Watson stat	1.674295	
Prob(F-statistic)	0.909757			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (31): اختبار الحدود للنموذج (1)

ARDL Bounds Test		
Date: 01/12/17 Time: 18:15		
Sample: 1988 2015		
Included observations: 28		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	46.93984	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم (32): اختبار الحدود للنموذج (2)

ARDL Bounds Test		
Date: 01/12/17 Time: 18:21		
Sample: 1988 2015		
Included observations: 28		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	65.58278	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم (33): تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج (1)

Dependent Variable: LPIBR Method: Least Squares Date: 01/12/17 Time: 18:17 Sample (adjusted): 1988 2015 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.306173	0.167490	-1.828003	0.1650
LPIBR(-2)	-0.128868	0.117673	-1.095133	0.3535
LPIBR(-3)	0.519234	0.095278	5.449648	0.0121
LPIBR(-4)	0.086288	0.117303	0.735603	0.5153
LPIBR(-5)	0.186455	0.116846	1.595734	0.2088
LPIBR(-6)	0.117026	0.102994	1.136243	0.3384
LPIBR(-7)	-0.038343	0.075566	-0.507413	0.6468
LDEP	-0.010124	0.012491	-0.810522	0.4770
LDEP(-1)	-0.055548	0.013344	-4.162799	0.0252
LDEP(-2)	-0.007178	0.010933	-0.656511	0.5584
LDEP(-3)	-0.061657	0.013202	-4.670296	0.0185
LDEP(-4)	0.091988	0.015521	5.926663	0.0096
LDEP(-5)	0.032992	0.023024	1.432968	0.2473
LDEP(-6)	-0.005663	0.027690	-0.204530	0.8510
LDEP(-7)	0.095374	0.019585	4.869735	0.0165
LM2	0.034427	0.006496	5.299910	0.0131
LM2(-1)	0.030572	0.006955	4.395946	0.0218
LM2(-2)	0.034806	0.004940	7.045259	0.0059
LM2(-3)	0.027182	0.008061	3.371898	0.0433
LM2(-4)	-0.008391	0.005323	-1.576430	0.2130
LM2(-5)	-0.013060	0.005299	-2.464402	0.0905
LM2(-6)	-0.029304	0.006435	-4.554065	0.0198
LM2(-7)	-0.017350	0.005183	-3.347252	0.0441
LM2(-8)	-0.011136	0.004175	-2.667392	0.0759
C	1.523512	0.396340	3.843954	0.0311
R-squared	0.999974	Mean dependent var	5.645335	
Adjusted R-squared	0.999764	S.D. dependent var	0.262489	
S.E. of regression	0.004029	Akaike info criterion	-8.638512	
Sum squared resid	4.87E-05	Schwarz criterion	-7.449044	
Log likelihood	145.9392	Hannan-Quinn criter.	-8.274880	
F-statistic	4775.116	Durbin-Watson stat	1.648682	
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (34): تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج (2)

Dependent Variable: LPIBR Method: Least Squares Date: 01/12/17 Time: 18:25 Sample (adjusted): 1988 2015 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.320894	0.123737	-2.593358	0.0808
LPIBR(-2)	-0.214917	0.093059	-2.309467	0.1041
LPIBR(-3)	0.451591	0.085398	5.288050	0.0132
LPIBR(-4)	0.107873	0.101395	1.063885	0.3654
LPIBR(-5)	-0.248536	0.100004	-2.485264	0.0889
LPIBR(-6)	0.084240	0.098008	0.859524	0.4533
LPIBR(-7)	0.578383	0.118052	4.899386	0.0163
LPIBR(-8)	-0.187623	0.071336	-2.630118	0.0783
LREP	-0.051078	0.011424	-4.471197	0.0208
LREP(-1)	-0.034857	0.011748	-2.967121	0.0592
LREP(-2)	-0.015286	0.012355	-1.237243	0.3040
LREP(-3)	0.010687	0.011623	0.919494	0.4256
LREP(-4)	0.017713	0.011355	1.559982	0.2167
LREP(-5)	0.063724	0.013107	4.861999	0.0166
LREP(-6)	0.002660	0.013481	0.197313	0.8562
LREP(-7)	0.098188	0.015416	6.369005	0.0078
LM2	0.031691	0.004511	7.025615	0.0059
LM2(-1)	0.017519	0.003228	5.427163	0.0123
LM2(-2)	0.022115	0.003272	6.758349	0.0066
LM2(-3)	0.023255	0.003674	6.329915	0.0080
LM2(-4)	0.004278	0.003849	1.111479	0.3474
LM2(-5)	-0.007014	0.003749	-1.870608	0.1582
LM2(-6)	-0.010572	0.003307	-3.197229	0.0494
LM2(-7)	-0.003341	0.003279	-1.018747	0.3833
C	2.674319	0.250493	10.67624	0.0018
R-squared	0.999973	Mean dependent var	5.645335	
Adjusted R-squared	0.999754	S.D. dependent var	0.262489	
S.E. of regression	0.004121	Akaike info criterion	-8.593349	
Sum squared resid	5.09E-05	Schwarz criterion	-7.403881	
Log likelihood	145.3069	Hannan-Quinn criter.	-8.229717	
F-statistic	4564.249	Durbin-Watson stat	1.988741	
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (35): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (1)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LPIBR				
Selected Model: ARDL(7, 7, 8)				
Date: 01/12/17 Time: 18:15				
Sample: 1980 2015				
Included observations: 28				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBR(-1))	-0.741793	0.110654	-6.703716	0.0068
D(LPIBR(-2))	-0.870661	0.128774	-6.761134	0.0066
D(LPIBR(-3))	-0.351427	0.122601	-2.866415	0.0642
D(LPIBR(-4))	-0.265139	0.089871	-2.950215	0.0600
D(LPIBR(-5))	-0.078683	0.060631	-1.297730	0.2852
D(LPIBR(-6))	0.038343	0.075566	0.507413	0.6468
D(LDEP)	-0.010124	0.012491	-0.810522	0.4770
D(LDEP(-1))	0.007178	0.010933	0.656511	0.5584
D(LDEP(-2))	0.061657	0.013202	4.670296	0.0185
D(LDEP(-3))	-0.091988	0.015521	-5.926663	0.0096
D(LDEP(-4))	-0.032992	0.023024	-1.432968	0.2473
D(LDEP(-5))	0.005663	0.027690	0.204530	0.8510
D(LDEP(-6))	-0.095374	0.019585	-4.869735	0.0165
D(LM2)	0.034427	0.006496	5.299910	0.0131
D(LM2(-1))	-0.034806	0.004940	-7.045259	0.0059
D(LM2(-2))	-0.027182	0.008061	-3.371898	0.0433
D(LM2(-3))	0.008391	0.005323	1.576430	0.2130
D(LM2(-4))	0.013060	0.005299	2.464402	0.0905
D(LM2(-5))	0.029304	0.006435	4.554065	0.0198
D(LM2(-6))	0.017350	0.005183	3.347252	0.0441
D(LM2(-7))	0.011136	0.004175	2.667392	0.0759
CointEq(-1)	-0.564380	0.134914	-4.183249	0.0249
Cointeq = LPIBR - (0.1421*LDEP + 0.0846*LM2 + 2.6994)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP	0.142074	0.068510	2.073751	0.1298
LM2	0.084599	0.059277	1.427189	0.2488
C	2.699443	0.065318	41.327433	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (36): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج (2)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LPIBR				
Selected Model: ARDL(8, 7, 7)				
Date: 01/12/17 Time: 18:23				
Sample: 1980 2015				
Included observations: 28				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBR(-1))	-0.571012	0.103354	-5.524801	0.0117
D(LPIBR(-2))	-0.785929	0.080226	-9.796382	0.0023
D(LPIBR(-3))	-0.334338	0.089350	-3.741888	0.0333
D(LPIBR(-4))	-0.226465	0.057115	-3.965098	0.0287
D(LPIBR(-5))	-0.475001	0.068748	-6.909331	0.0062
D(LPIBR(-6))	-0.390760	0.076859	-5.084143	0.0147
D(LPIBR(-7))	0.187623	0.071336	2.630118	0.0783
D(LREP)	-0.051078	0.011424	-4.471197	0.0208
D(LREP(-1))	0.015286	0.012355	1.237243	0.3040
D(LREP(-2))	-0.010687	0.011623	-0.919494	0.4256
D(LREP(-3))	-0.017713	0.011355	-1.559982	0.2167
D(LREP(-4))	-0.063724	0.013107	-4.861999	0.0166
D(LREP(-5))	-0.002660	0.013481	-0.197313	0.8562
D(LREP(-6))	-0.098188	0.015416	-6.369005	0.0078
D(LM2)	0.031691	0.004511	7.025615	0.0059
D(LM2(-1))	-0.022115	0.003272	-6.758349	0.0066
D(LM2(-2))	-0.023255	0.003674	-6.329915	0.0080
D(LM2(-3))	-0.004278	0.003849	-1.111479	0.3474
D(LM2(-4))	0.007014	0.003749	1.870608	0.1582
D(LM2(-5))	0.010572	0.003307	3.197229	0.0494
D(LM2(-6))	0.003341	0.003279	1.018747	0.3833
CointEq(-1)	-0.749881	0.085180	-8.803469	0.0031
Cointeq = LPIBR - (0.1224*LREP + 0.1039*LM2 + 3.5663)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREP	0.122354	0.021316	5.740116	0.0105
LM2	0.103925	0.015883	6.543130	0.0073
C	3.566324	0.102556	34.774258	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (37): إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (1)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 02/01/17 Time: 10:51 Sample: 1980 2015 Included observations: 34			
Dependent variable: LPIBR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LM2	1.066680	1	0.3017
LDEP	0.033547	1	0.8547
All	1.069111	2	0.5859
Dependent variable: LM2			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPIBR	0.063542	1	0.8010
LDEP	3.134348	1	0.0767
All	3.135196	2	0.2085
Dependent variable: LDEP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPIBR	2.204061	1	0.1376
LM2	0.012836	1	0.9098
All	2.231840	2	0.3276

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (38): إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج (2)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 02/01/17 Time: 10:53 Sample: 1980 2015 Included observations: 34			
Dependent variable: LPIBR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LM2	0.704439	1	0.4013
LREP	0.001744	1	0.9667
All	0.741683	2	0.6902
Dependent variable: LM2			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPIBR	0.022359	1	0.8811
LREP	4.990535	1	0.0255
All	5.386005	2	0.0677
Dependent variable: LREP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPIBR	2.766229	1	0.0963
LM2	0.132928	1	0.7154
All	3.067109	2	0.2158

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ